قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الرابعة عشرة

العدد السادس والخمسون / شتاء 2014

No. 56

ISBN 978-9950-00-007-0

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد سعدي

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس : ٠٢– ٢٩٦٦٢٠٥

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ".

الغلاف : حسني رضوان

كلمة المحرّر

تشكل العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسية وحيتان رأس المال في إسرائيل أحد المواضيع المهمة التي تؤثر على دور الإعلام وعلى قدرته على لعب دور استقصائي ونقدي فاعل يتصدى لمساءلة السلطة بدل أن يروج لها.

وكما يشير باحثون كثيرون، فإن هذه العلاقة تشهد منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم وحتى يومنا هذا تحولا مستمرا باتجاه التبعية العميقة لرأس المال، وباتجاه الامتناع عن المسّ بالقضايا التي قد تسبب لها حرجا مع مالكيها . إن تقاسم ملكية الصحف الكبرى في إسرائيل بين عائلات بذاتها، وارتباط هذه العائلات بشبكة مصالح سياسية واقتصادية معقدة، حولت الصراعات بين ملاك الصحف إلى جزء من صراعات الصحف ومن خياراتها المتعلقة بنوعية المواضيع الممكن تناولها، وكيف وفي أي توقيت كما يوضح لنا في هذا العدد الصحافي الإسرائيلي أورن براسكو في مقالته المهمة حول علاقة الصحافة في إسرائيل مع رأس المال السلطة.

تتخذ أهمية التنقيب في هذه العلاقة المركبة، بعدا إضافيا عندما نعرف أن كثير ا من التكهنات التي أثيرت حول حل حكومة نتنياهو وتقديم الانتخابات كان مرتبطا ربما بمخاوف تمرير القانون الذي يعرف بقانون «يسرائيل هيوم» والذي يمنع بموجبه توزيع هذه الجريدة التي يمتلكها الملياردير اليهودي الأميركي والداعم الأكبر لبنيامين نتنياهو بدون مقابل.

إن ادعاء المبادرين للقانون بالطبع أن توزيع هذه الجريدة بلا مقابل يمس بالمنافسة العادلة ويضعف دور الصحافة. وبغض النظر عن مدى مصداقية هذا الادعاء وحقيقته، فإنه من الواضح أن الإعلام الذي نتج في إسرائيل في ظل التفاعل المستمر بين المصالح الاقتصادية للعائلات المالكة للإعلام وبين حساباتها وتحالفاتها السياسية، وفي ظل سيادة سوق نيوليبرالي، هو إعلام من نمط خاص ، تحول فيه الإعلامي من لاعب لدور نقدي كما كان الحال قبل انهيار الصحافة الحزبية على الأقل، إلى برغي صغير في ماكينة إعلام ضخمة، مثقف تكنوقراط، يكرر ويعيد إنتاج علاقات القوة بدل ان يسائلها، وهو بدوره هذا أداة لإنتاج الثقافة المهيمنة التي يتجند طوعا للدفاع عنها باعتبارها مثالا «للخير العام».

كما خصوصية الإعلام الإسرائيلي بما ظهر من «تواطؤ» الصحافة في كل ما يعتبر مسائل «كبرى» كالعلاقة مع الفلسطينيين والاحتلال والممارسات الاستعمارية.. إذ تتحول فعليا الصحافة إلى بوق الثقافة المهيمنة، كما يوضح لنا بذكاء يونتان مندل، في تحليله للدور الإعلامي الإسرائيلي في الحرب على غزة ، كما يتجلى الأمر بشكل مثير في الموقف من قانون القومية الذي نعالجه هنا أيضا، حيث لم تتساءل الصحافة عن عنصرية القانون، ولا عن تمفصله البنيوي –كما يوضح حسن جبارين في الحياة اليومية للفلسطينيين– بل ركزت على المسائل التقنية .

المحتويات

محور ١- الإعلام في إسرائيل: جدلية المال والسلطة

9 **أورن بريسكو: حول علاقة الصحافة في إسرائيل، مع رأس المال والسلطة**

ترصد مساهمة الصحافي والناشط أورن بريسكو العلاقة المتشابكة بين رأس المال والسلطة والإعلام، إذ يتابع بشكل خاص الآثار الاستراتيجية التي ترتبت عن سيطرة الصحافة التجارية على الإعلام الإسرائيلي في مقابل تنحية الإعلام الحزبي. ويحاجج بريسكو في مقاله هذا بأن التحول إلى الإعلام التجاري أفقد الإعلام في إسرائيل قدرته على نقد السلطة ومحاسبتها، وحول الإعلام إلى رهينة لحسابات الربح والخسارة التي ترتبط بالحسابات التجارية لمالكي وسائل الإعلام، الأمر الذي يتضح من خلال التطرق لحالات عينية تتشابك فيها العلاقات وتنتج إعلاما مدجنا غير قادر على النقد.

18 **حجاي مطر: العمل المنظّم في الصحافة الإسرائيلية: السقوط، الصعود والتحديات الكبيرة في الطريق**

يرصد مقال الكاتب والناشط حجاي مطر تجربة إقامة «منظمة الصحافيين في إسرائيل» في عام ٢٠١١، والتي انضمّ إليها نحو ٢٦٠٠ صحافي، ويرصد النجاحات والصعوبات التي رافقت إقامتها، وما تزال.

ويتابع الكاتب تدهور شروط تشغيل الصحافيين وقدرتهم على القيام بعملهم بمهنية وحرية، ويعيد بداية هذا التدهور إلى التحول طريقة التشغيل التي بدأها عاموس شوكن صاحب صحيفة «هآرتس» عندما أسّس عام ١٩٨٤ صحيفة «حَدَشوت»، التي كانت الصحيفة التجارية الأولى، والتي جرى فيها تشغيل جميع الصحافيين بموجب اتفاقيات فردية.

يسرد الكاتب كيف فشلت حينها محاولة العاملين في «هآرتس» في محاربة «الأخ الصغير» من أجل وقف طريقة التشغيل هذه. ومن ضمن محاولاتهم تلك، سدّ العاملون الطريق أمام إخراج أعداد «حدشوت» من المطبعة، ولكن شوكن دفع أجرة طائرات هوليكوبتر أخرجت الصحيفة من فوق رؤوس المتظاهرين. ورغم أن صحيفة «حدشوت» جرى إغلاقها عام ١٩٩٣ فإن التغيير الذي أحدثته في طريقة تشغيل الصحافيين ظلّ مستمرًا».

26 **يوناتان مندل: كيف يشطب الإعلام الإسرائيلي الحياة في غزة من واقع حياة الإسرائيليين؟**

في هذه المقالة الرصدية والتحليلية، يكتب يوناتان مندل كيف غاب الفلسطينيون من التغطية الإعلامية الإسرائيلية بصفتهم بشرا، ويشير إلى أن انفصال الإسرائيليين وابتعادهم الجسدي عن مراكز الحياة الفلسطينية جعل قتل الفلسطينيين أسهل، ومكن من تغييبهم إنسانيا عن المشهد الإعلامي الإسرائيلي، حيث «اتّخذ الإعلام الإسرائيلي شكل الأداة الأيديولوجية التي صمّمها وزراء الحكومة ومكاتب الدعاية، وذلك بدلاً من أن يكون وسيلة للبحث عن الحقيقة ونقلها إلى الجمهور».

34 **عرض تحليلي لملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل. (إعداد وترجمة سعيد عياش)**

يتضمن هذا التقرير، الذي أعده «مركز البحوث والمعلومات– شعبة مراقبة الميزانيات» التابع للكنيست الإسرائيلي، استعراضا تحليليا مفصلا لملكيات مجمل وسائل الإعلام، العامة والتجارية (الخاصة) العاملة في إسرائيل.

محور ٢ - قانون القومية

44 **يوسف تيسير جبارين: قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية**

شكل النقاش حول قانون القومية في إسرائيل أحد أسباب تفجير الائتلاف الحكومي، حيث اختلف الحلفاء على الصياغات ومشاربها، وإن اتفقوا على الأساس المشكّل، وهو أن إسرائيل هي دولة يهودية.

ما هي أسس هذا القانون، ما هي أهم بنوده، وكيف تسعى إلى قوننة التمييز البنيوي ضد الفلسطينيين في إسرائيل؟ يجيب الباحث عن هذه الأسئلة وغيرها بقراءة

الطريقة التي يتعامل فيها المشروع مع الفلسطينيّين في إسرائيل، ومع الفلسطينيين عامة، مركزا على البنود التي تكرس التمييز، كما يتوقف الكاتب عند التعابير المهمّة لهذا التمييز الرسميّ في البنود المختلفة، ويتطرق إلى البنود التي تُحدّد أنّ الأصل القوميّ (اليهوديّ) يشكّل قاعدة التمتّع بالامتيازات التي تنبع من هذا البند أو ذاك، دون توفير ترتيبات موازية للمواطنين الفلسطينيّين .

ويختم الكاتب أنّ مشروع القانون المطروح يرمي إلى إرساء التشريعات التمييزيّة في ترتيبات دستوريّة، وهو ما يتمخّض عنه تعميق الانتهاكات الرسمية والفعليّة للمكانة الحاليّة للمواطنين الفلسطينيين.

55 **حســن جبارين: حقيقة الجدل الدائر حول مشــروع قانون الدولة القومية اليهودية**

مشروع قانون «الدولة القومية اليهودية» يقنن المبادئ التي تكفل التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، وتعزز مكانة اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة (حيث تُعتبر العربية لغة ذات مكانة خاصّة أيضًا في هذه الآونة) وتعتبر الشريعة اليهودية بمثابة مصدر التشريع في إسرائيل. كما ينص مشروع القانون المذكور على أن إسرائيل هي الدولة التي لا يجوز إلا لأبناء الشعب اليهودي أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير فيها. هذه هي الأعمدة الأساسيّة لمشروع القانون الذي قُدّم بأكثر من صيغة مختلفة من قبل أعضاء كنيست تابعين للائتلاف الحكوميّة.

مقابلة خاصة

60 **مــع يغئــال ســارنا أحــد كتــاب «أدب النهايات» الإسرائيلي:**

الطريق الحالية تقود إلــى جهنم! (أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهـر)

في هذه المقابلة الخاصة بمجلة قضايا، يؤكد الكاتب والصحافي الإسرائيلي المعروف يغئال سارنا أن الفانتازيا أو الواقع المتخيل أو الافتراضي بات أقوى حتى من الواقع نفسه. ويشير إلى أن إسرائيل تحولت من دولة إلى 'مملكة إسرائيل'. وأن الإسرائيليين لم يعودوا يقولون دولة إسرائيل، لأن دولة هو مصطلح غربي، بل إنهم يقولون 'أرض إسرائيل'. ويصرح سيرنا في سياق هذه المقابلة «أن قسما من الأفراد هنا هم بنظري نوع من «داعش إسرائيلي». ومثلما يريد هؤلاء خلافة فإنهم هنا يريدون مملكة. يوجد بهذا جنون لدى مجموعات معينة، تجر أجزاء كبيرة من المجتمع، وهي أجزاء لا مبالية، تشاهد التلفاز أكثر مما ينبغي أو تقضي وقتها في التجمعات التجارية، ولذلك لم تعد هناك قوة كافية من أجل مقاومة هذه العملية».

مقال

72 **هيرمان بوتيمي: التحولات في العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية**

يرصد هذا المقال محطات مميزة من التعاون المتشابك بين إسرائيل وبين بعض الدول في أفريقيا، ويتابع التطورات المختلفة التي أثرت على مجرى هذه العلاقات وأدت إلى ترسيخها.

يشير المقال إلى توطيد العلاقة بين إسرائيل ودول إفريقية مختلفة بسبب تقاطع المصالح في مواجهة أعداء مشتركين، ومن بين العلاقات الثنائية التي يتابعها المقال العلاقة مع كينيا وجنوب السودان واثيوبيا وغيرها من الدول التي وجدت فيها إسرائيل موطئا لبناء شراكات أمنية، وبديلا لتعويض الخسارات الدبلوماسية التي منيت بها في أماكن أخرى في العالم.

مقال

81 **مهند مصطفــى: لجنة الحكم فــي التعليم العالي الإسرائيلي: بين الحرية الأكاديمية والسلطوية**

يهدف هذا المقال إلى تحليل توصيات التقرير الذي قدمته اللجنة الحكومية الإسرائيلية لفحص موضوع الحكم

(Governance) في المؤسسة الأكاديمية في أيار ٢٠١٤.

تعتبر توصيات اللجنة المدماك الأخير في مأسسة العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة الأكاديمية في إسرائيل، بحيث تقوم الأولى بإحكام رقابتها على الثانية بشكل رسمي، وتجعل سياسات التعليم العالي منسجمة مع سياسات الحكومة، وليس فقط مع الاحتياجات القومية التي كانت دائما حاضرة في سياسات التعليم العالي الإسرائيلي منذ تشريع قانون مجلس التعليم العالي في الخمسينيات، إذ –وفق توصيات اللجنة–على المؤسسة الأكاديمية أن تنسجم مع السياسات الحكومية، وليس فقط مع الاحتياجات القومية.

تقرير

متى وكيف صار الجيش الإسرائيلي متدينا إلى هذه الدرجة؟ 90

يحاول هذا التقرير الذي أعده الصحافي الإسرائيلي كوبي بن سمحون ونشر في جريدة هآرتس في مطلع شهر تشرين الثاني متابعة عدة ظواهر تشير إلى تحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش متدين، ويتساءل التقرير إن كان الجيش الذي طالما فصل الدين عن عقيدته في طريقه إلى التحول إلى جيش متطرف دينيا.

من الأرشيف

مقتطفات تنشر للمرة الأولى من مذكرات بن غوريون يعود تاريخها للعام ١٩٦٠، وتتناول جانبا من المداولات والنقاشات التي جرت في جلسات سكرتاريا حزب «مباي» والحكومة، والمتعلقة بموضوع «الأقلية العربية» في إسرائيل وتصويتها في الانتخابات العامة التي جرت في أواخر العام ١٩٥٩، وموضوع تجنيد الدروز في صفوف الجيش الإسرائيلي والمشاكل المتعلقة بظروف خدمتهم العسكرية، وموضوع الحكم العسكري الذي فرض على البلدات والقرى العربية من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٦. 103

قراءات

فريد غانم: أكثر من شرخٍ في الأسطورة 107

قراءة في كتاب المؤرّخ هيلِل كوهن: «١٩٢٩، سنة الصِّفر في النزاع اليهودي العربي». يتميز هذا الكتاب ليس فقط بتحديه الرّواية الصهيونية عن أحداث العام ١٩٢٩ – وإلى حدٍّ كبير، أيضا الرّواية العربية– وإنّما في الأساس لكونه يطرحُ استنتاجاً مثيراً مفادُه أن أحداثَ العام ١٩٢٩، وخصوصاً في الخليل وصفد، هي التي أسّست للمجتمع اليهودي ولدولة إسرائيل بمزاياها الراهنة ووحّدت التيارات والمجموعات اليهوديّة، الصهيونية مع غير الصهيونية والغربيّة مع الشرقيّة والدينيّة مع غير الدينيّة، تحت سقف الحركة الصهيونيّة، وبلورت النزعة العسكريّة في المجتمع اليهودي وحوّلت المعارضين إلى أقليّة هامشيّة.

جبريل محمد: استعراض كتاب أبراهام ليئون «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» 111

يطرح المنظر والناشط التروتسكي أبراهام ليئون (١٩١٨–١٩٤٤) في كتابه «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» تحليلا ماركسيا– تروتسكيا نقديا للمسألة اليهودية، ويحلل تطورها من خلال علاقتها بالبنية الطبقية والاجتماعية في أوروبا. ويرفض ليئون بشكل قاطع الطروحات الصهيونية الكلاسيكية التي ربطت المسألة اليهودية بلاسامية أبدية وعنصرية لا–تاريخية متجذرة في أوروبا. ويركز الكاتب بشكل خاص على دور يهود أوروبا عبر مراحل تطور الرأسمالية، ومكانتهم الخاصة في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي كانت سائدة، وتطورهم إلى ما يسميه «طبقة– شعب».

خلدون البرغوثي: عن كتاب «علاقات إسرائيل الدولية» لعاطف أبو سيف 116

استعراض موسع لكتاب «علاقات إسرائيل الخارجية»، الذي صدر مؤخرا عن مركز مدار، وقام بإعداده وتحريره د. عاطف أبو سيف، وشارك في تأليفه مجموعة متنوعة من الباحثين والباحثات. في الاستعراض تطرق للفصول المختلفة للكتاب وقراءة لأهم محاورها.

المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية 128

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم | **الصهيونية الجديدة وتجلياتها اليمينية**

أورن بريسكو (*)

حول علاقة الصحافة في إسرائيل مع رأس المال والسلطة

تمكنت الصحافة التجارية في إسرائيل منذ حوالي خمسة عقود، من تنحية الصحافة الحزبية جانبا، وفرضت سيطرتها على السوق الإعلامية الإسرائيلية. وقد كان من المفروض أن يؤدي التحرر من قيود الأحزاب والانتقال إلى شروط السوق التنافسية، إلى جعل الصحافة الإسرائيلية حرة أكثر، غير أن عدداً من العوامل والأسباب المبدئية والخاصة، ما انفكت تقيد حتى الآن حرية الصحافة التجارية في إسرائيل.

وكما هو الحال في دول أخرى، فإن الصحافة التجارية في إسرائيل تعاني من مشكلة مبدئية في تغطية أنشطة رأس المال والسلطة كما ينبغي (وقد تطرق إلى ذلك بتوسع إدوارد هرمان ونوعام تشومسكي في كتابهما "نحو إيجاد توافق"، الذي صدر في العام ١٩٨٨). بداية، لا بد من الاشارة إلى أن إنشاء وسيلة إعلام جماهيرية وايجاد مضمون شامل بصورة دائمة ومنتظمة، هما عملية باهظة التكاليف، إذ يمكن لأصحاب رؤوس الأموال فقط تجنيد المبلغ اللازم من أجل إقامة وسيلة إعلام جديدة، أو الاستثمار في تطوير وسيلة إعلام قائمة والمحافظة على استقرارها في فترات الانخفاض الكبير في المدخولات، وكل ذلك له تأثير على مضمون ما ينشر. ومن الصعب الافتراض أن ناشرا يمتلك موارد مالية، وينتمي إلى النخبة الاقتصادية التجارية، سوف يستثمر من أمواله في وسيلة إعلام تخدم مصالح الأغلبية، التي تعتبر الأقل دخلا في المجتمع.

(*) أورن بريسكو، صحفي ينشر في مجلة "العين السابعة" الالكترونية التي تعنى بتغطية الساحة الإعلامية الإسرائيلية.

لا بد من الاشارة إلى أن إنشاء وسيلة إعلام جماهيرية وايجاد مضمون شامل بصورة دائمة ومنتظمة، هما عملية باهظة التكاليف، إذ يمكن لأصحاب رؤوس الأموال فقط تجنيد المبلغ اللازم من أجل إقامة وسيلة إعلام جديدة، أو الاستثمار في تطوير وسيلة إعلام قائمة والمحافظة على استقرارها في فترات الانخفاض الكبير في المدخولات، وكل ذلك له تأثير على مضمون ما ينشر. ومن الصعب الافتراض أن ناشرا يمتلك موارد مالية، وينتمي إلى النخبة الاقتصادية التجارية، سوف يستثمر من أمواله في وسيلة إعلام تخدم مصالح الأغلبية، التي تعتبر الأقل دخلا في المجتمع.

ثانيا، من المعلوم أن وسائل الإعلام التجارية ذات الأهداف الربحية، تعتمد من جهة، على إيراداتها من الإعلانات الدعائية التي تنشرها الشركات الكبرى، وعلى مردود مبيعاتها (رسوم اشتراكات) المستهلكين، من جهة أخرى. وتؤثر هذه التبعية المزدوجة بصورة مباشرة أيضا على مضمون ما ينشر وما لا ينشر. فالمضمون المريح للناشرين وأصحاب رأس المال، سيرى النور بسهولة أكبر مقارنة مع مضمون ينطوي على انتقاد له، كذلك فإن المضمون الذي يتملق الجمهور الواسع ستكون لهم أفضلية على مضمون يشكل تحديا واستفزازاً لهذا الجمهور.

ثالثا، تؤدي قلة موارد التمويل والكسل الذهني إلى جعل مصدر جزء كبير من المضمون (المواد المنشورة) في وسائل الإعلام، هو المؤسسة الرسمية ذاتها، ولهذا السبب يغدو من الصعب نسبيا نشر مضامين انتقادية تجاه الحكومة (أية حكومة) وأجهزتها (الشرطة والجيش على سبيل المثال، ولكن أيضا وزارة المالية والأجهزة والمؤسسات العامة). إلى ذلك فإن الصحافة التجارية في إسرائيل تعاني أيضا من مشكلات خاصة، تزيد من صعوبة مهمتها في إطلاع الجمهور الواسع على المعطيات والحقائق ذات الصلة بواقع حياته. لعل من المألوف القول إن وسائل الإعلام العامة تستطيع أن تنتقد بسهولة نسبية رأس المال، وأن وسائل الإعلام التجارية تستطيع أن تنتقد بسهولة نسبية، السلطة. غير أنه تطورت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، علاقات حميمة بين النخبة السلطوية والنخبة التجارية، بحيث غدا الفصل بين المال والسلطة في الكثير من الأحيان، عديم القيمة أو المغزى.

ونتيجة لذلك، بات من الصعب على وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، وليس وسائل الإعلام العامة فحسب، تقديم تغطية انتقادية للسلطة، وفي المقابل فإن وسائل الإعلام العامة، وليس التجارية فقط، تواجه أيضا صعوبة في تغطية رأس المال بصورة انتقادية.

فضلا عن ذلك، نشأت في إسرائيل روابط متشبعة ليس فقط بين رأس المال والسلطة، وإنما أيضا بين رأس المال والسلطة ووسائل الإعلام ذاتها، ما يفرض مزيداً من القيود على عمل الصحافيين.

تغطية الصحف: أمثلة واتجاهات

لعل المثال الأكثر وضوحا على تأثير علاقات رأس المال والسلطة على التغطية الصحافية، يكمن في التغيير الذي شهدته صحيفة "يديعوت أحرونوت" خلال العقدين الأخيرين، بتوجيه من أرنون موزس، أحد أصحاب الشركة الناشرة للصحيفة و"المحرر المسؤول" فيها. ففي أواخر تسعينيات القرن الماضي كان الملحق الرئيسي للصحيفة ("يديعوت أحرونوت") يحفل بالتحقيقات الصحافية حول أنشطة السياسيين ورجال الأعمال والعلاقات المريبة بين الجانبين. ولكن منذ بداية سنوات الـ٢٠٠٠ أخذ موزس يمارس الضغط على المحررين والصحافيين كي يكفوا عن نشر تحقيقات صحافية انتقادية تتعلق بقائمة طويلة من المقربين، ومن ضمنهم ساسة كبار مثل أريئيل شارون وإيهود أولمرت، وهو ما أكده على الأقل اثنان من العاملين سابقا في الصحيفة، في تصريحات مشفوعة بالقسم قدماها إلى المحكمة. ومن هنا، فإن كل من رغب في نشر معلومات مهمة حول العلاقات الشاذة والمريبة بين أصحاب رؤوس الأموال والسياسيين، وجد نفسه في صراع ليس فقط ضد ضغوط خارجية، من قبيل التهديد برفع دعاوى قضائية وأعمال انتقام شخصية، وإنما أيضا ضد ضغوط من داخل المؤسسة الصحافية، ومن جانب كبار المسؤولين فيها. ووفقا لما رواه صحافيون سابقون في "يديعوت

تطورت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، علاقات حميمة بين النخبة السلطوية والنخبة التجارية، بحيث غدا الفصل بين المال والسلطة في الكثير من الأحيان، عديم القيمة أو المغزى.

ونتيجة لذلك، بات من الصعب على وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، وليس وسائل الإعلام العامة فحسب، تقديم تغطية انتقادية للسلطة، وفي المقابل فإن وسائل الإعلام العامة، وليس التجارية فقط، تواجه أيضا صعوبة في تغطية رأس المال بصورة انتقادية.

أحرونوت" جرى في تلك الفترة تأخير نشر تحقيقات صحافية لوقت طويل، كما منع معدوها، بعد نشرها في صيغة مختصرة أو هامشية، من إمكانية متابعة قضايا هذه التحقيقات عن طريق نشر أخبار مكملة. ويميل قسم التحقيقات الصحافية في "يديعوت أحرونوت" في السنوات الأخيرة، إلى التركيز على قضايا وشؤون الحكم المحلي، أو على موظفين هامشيين نسبيا، والامتناع عن نشر تحقيقات وتقارير تتعلق بالزعامة السياسية للدولة. وفضلا عن المشكلة المتعلقة بنشر تحقيقات حول العلاقات بين رأس المال والسلطة، فقد أضحت التغطية المتعلقة ببعض السياسيين ورجال الأعمال وكبار الموظفين، منحازة جداً في "يديعوت أحرونوت"، وكذلك أيضا تغطية مسائل قانونية مبدئية من قبيل نفوذ النيابة العامة وإصرارها على محاكمة شخصيات عامة بتهم الفساد والغش والإخلال بالثقة.

وعلى ما يبدو، فإن ثمة شبكة مصالح خفية ومركبة، باتت توجه وتقود عمل صحيفة "يديعوت أحرونوت"، وبغية فهم إلى أي حدّ، لعله يجدر بنا توجيه الأنظار نحو صحيفة "معاريف"، التي كانت على امتداد سنوات طوال المنافس الرئيسي لـ"يديعوت أحرونوت"، والتي (أي "معاريف") قدمت في السنوات الأخيرة مثالا على الانحياز لأسباب تجارية صرفة.

ففي ربيع العام ٢٠١١ سيطرت شركة يملكها رجل الأعمال نوحي دنكنر على صحيفة "معاريف"، ومنذ تلك اللحظة أخذت الصحيفة تخدم الأهداف التجارية لمالكها الجديد. وقد صرح دنكنر عند شرائه للصحيفة بأنه سيحرص على أن تكون صحيفته حرة ومستقلة من ناحية صحافية، غير أنه سرعان ما لوحظ تغيير في طابع التغطية للأنشطة التجارية للشركات الأخرى التي يملكها دنكنر نفسه. وبما أن رجل الأعمال (دنكنر) ترأس في تلك الفترة

الصحافة الإسرائيلية: وراء العناوين شبكات مصالح خفيّة.

كارتيلا ضخما يضم مجموعة من الشركات الإسرائيلية البارزة، ومن ضمنها شركة تأمين كبرى وشبكة حوانيت وإحدى أكبر شركات الهواتف الخيلوية في السوق الإسرائيلية، فقد كان تأثير ذلك على عمل المراسلين والمحررين في صحيفة "معاريف" حاسما، فيما يتعلق بنشر أي أخبار أو معلومات لها صلة بالشركات الخاضعة لسيطرة مالك الصحيفة دنكنر.

في المقابل، احتوت "معاريف" دنكنر على نقد مثابر ضد أي إجراءات سلطوية وتنظيمية تنطوي على تهديد بالمس بمدخولات شركاته. والمقصود هنا بشكل رئيسي اللجنة البرلمانية التي شكلت في ذلك الوقت بهدف تغيير هيكلية أو بنية اتحاد الشركات الكبرى والحدّ من نفوذها وقوتها، بالإضافة إلى خطوة وزير الاتصالات في تلك الفترة ذاتها والرامية إلى فتح سوق الهواتف النقالة للمنافسة. كذلك وجد خصوم دنكنر الأيديولوجيون والإعلاميون، ولا سيما مجموعة "هآرتس" – "ذي ماركر"، التي تملكها عائلة شوكن– أنفسهم هدفا لحملات صحيفة "معاريف" ، حيث نشرت العديد من التحقيقات

ثمة حالة أخرى تكون فيها المصلحة الموجهة للتغطية الإعلامية جلية للعيان، يمكن إيجادها في صحيفة كانت أحد أسباب الانهيار الاقتصادي لصحيفة "معاريف"، وما زالت تشكل أيضا أحد أسباب التغطية السياسية المغرضة والمنحازة في صحيفة "يديعوت أحرونوت". والمقصود هنا صحيفة "يسرائيل هيوم"(اسرائيل اليوم) التي بدأت بالصدور في العام ٢٠٠٧، وتوزع منذ ذلك الحين مجانا بمئات آلاف النسخ يوميا.

الصحافية وأعمدة النقد الموجهة ضد هؤلاء، من على صفحات الجريدة ذاتها، وذلك لاعتبارات مغرضة ليس لها علاقة بالصحافة. لقد غطت "معاريف" بصورة مشوهة الشركات الخاضعة لسيطر ة دنكنر، وهاجمت الإجراءات التي يمكن أن تمس بمصالحه وممتلكاته، وانتقدت بصورة أحادية الجانب خصومه التجاريين، مفضلة مصالح مالكها على مصالح الجمهور الواسع، وبذلك أخطأت الصحيفة في مهمتها ووظيفتها كوسيلة إعلام .

في المحصلة، فقد شكل شراء "معاريف" من قبل دنكنر، فشلاً ذريعاً، ليس فقط من ناحية تجارية، وإنما أيضاً من ناحية عملية. فقد خسرت الشركة التي ابتا ع دنكنر صحيفة "معاريف" بواسطتها حوالي ٣٠٠ مليون شيكل في غضون فترة قصيرة، في الوقت ذاته، شقت الإصلاحات البنيوية التي هاجمتها "معاريف" في فترة دنكنر، طريقها إلى التنفيذ لتلحق المزيد من الضرر بأعماله .

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه وفي ذات الفترة التي غطت فيها "معاريف" دنكنر وشركاته بصورة منحازة جداً، فقد كانت تغطيتهم في صحيفة "يديعوت أحرونوت" مريحة جداً لدنكنر ولمصالحه التجارية، وذلك على الرغم من أن هذا الأخير "دنكنر لم يكن صاحب السيطرة في الشركة الناشرة لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، بل ولم يكن يمتلك عمليا أي أسهم فيها. ثمة تفسير بسيط لهذا الانحياز يمكن العثور عليه في حقيقة أن دنكنر كان يمتلك عدة شركات نشرت إعلانات ودعايات بصورة منتظمة وبحجم كبير في الصحافة المطبوعة ومن ضمنها "يديعوت أحرونوت" التي فضلت بذلك خدمة أغراض ومصالح دنكنر. من جهة أخرى ثمة تفسير مركب أكثر يتعلق بشبكة العلاقات المتعددة الطبقات بين وسائل الإعلام (موزس) وبين رأس المال (دنكنر)، والتي تؤثر على تغطية رأس المال حتى عندما لا يكون صاحب رأس المال مسيطراً في وسائل الإعلام أو على ميزانيات النشر الكبيرة. ومن هذه الناحية فإن ملكية مباشرة لرأسماليّ متنفذ في اتحاد (شركات) عملاقة مثل دنكنر، لوسيلة إعلام مثل صحيفة "معاريف"، تعتبر حالة سهلة للوصف والمواجهة. ربما كان الجمهور الواسع لا يعلم سبب التغطية المنحازة أو المغرضة التي يحصل عليها من خلال وسيلة إعلام من هذا النوع، ولكن من يتحرى المصالح الموجهة للعمل الصحافي في وسائل الإعلام سيكتشف بسهولة أسباب التغطية المشوهة. إن حالة مثل موزس و"يديعوت أحرونوت" تعتبر أصعب بكثير للفهم والتفسير. فموزس يحتفظ بعلاقات مع عدد كبير من رجال الأعمال والسياسيين من النخبة الإسرائيلية، لكن هذه العلاقات تبقى دائما خلف الكواليس. وحتى القارئ النبيه سيجد صعوبة في الوقوف على مجمل المصالح غير المباشرة لصاحب السيطرة في وسائل الإعلام، وعلى الكيفية والطرق التي تصوغ بها ما ينشر وما لا ينشر.

ثمة حالة أخرى تكون فيها المصلحة الموجهة للتغطية الإعلامية جلية للعيان، يمكن إيجادها في صحيفة كانت أحد أسباب الانهيار الاقتصادي لصحيفة "معاريف"، وما زالت تشكل أيضا أحد أسباب التغطية السياسية المغرضة والمنحازة في صحيفة "يديعوت أحرونوت". والمقصود هنا صحيفة "يسرائيل هيوم"(اسرائيل اليوم) التي بدأت بالصدور في العام ٢٠٠٧، وتوزع منذ ذلك الحين مجانا بمئات آلاف النسخ يوميا.

"يسرائيل هيوم": نموذج مدمر

تستند "يسرائيل هيوم" على نموذج اقتصادي ومنطق تنظيمي مختلفين عن وسائل الإعلام الأخرى في إسرائيل. ويمول هذه الصحيفة، مؤسسها، الملياردير اليهودي الأميركي شلدون أدلسون، صديق وعراب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، إذ إن الصحيفة تخدم نتنياهو بصورة مباشرة كبوق دائم، وتدافع عنه كلما دعت الحاجة. ففي الفترة القصيرة التي صدرت فيها، والتي

تستند "يسرائيل هيوم" على نموذج اقتصادي ومنطق تنظيمي مختلفين عن وسائل الإعلام الأخرى في إسرائيل. ويمول هذه الصحيفة، مؤسسها، الملياردير اليهودي الأميركي شلدون أدلسون، صديق وعراب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، إذ إن الصحيفة تخدم نتنياهو بصورة مباشرة كبوق دائم، وتدافع عنه كلما دعت الحاجة.

كان نتنياهو حينها زعيما للمعارضة، هاجمت "يسرائيل هيوم" دون توقف رئيس الوزراء في ذلك الوقت، أيهود أولمرت، ولكن منذ أن انتخب نتنياهو رئيسا للوزراء تحولت الصحيفة إلى درع إعلامي يصد الانتقادات الموجهة لرئيس الحكومة والمقربين منه. في الوقت ذاته، نجد أن الصحيفة تغتنم كل فرصة من أجل تعظيم اسم رئيس الحكومة (نتنياهو) وكذلك اسم عقيلته (سارة نتنياهو) وعدد من مقربيه.

وفقا لتقديرات في سوق الإعلام، فقد استثمر أدلسون حتى الآن ملايين الشواكل في هذه الصحيفة (التي توزع مجانا) دون أي أمل أو توقع باستردادها أو جني أي أرباح. ففي مقدور أدلسون، الذي يعتبر أحد أكبر أثرياء العالم، أن يجيز لنفسه استثمار مبالغ لا حصر لها تقريبا في وسيلة إعلام، وسط إلحاق ضرر اقتصادي ملموس بالمنافس المباشر، صحيفة "يديعوت أحرونوت". وقد أظهرت سلسلة تقارير نشرت في الموقع الالكتروني "العين السابعة"، أن صحيفة "يسرائيل هيوم" أضرت بشدة، ليس فقط بعدد قراء "يديعوت أحرونوت"، وإنما أيضا بأسعار إعلانات الصحف، نظراً لأنها تعرض على الناشرين نشر إعلاناتهم بتكلفة هزيلة مقارنة مع الصحف الأخرى المنافسة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن نتنياهو لم يحظ قط بنظرة أو معاملة إيجابية من جانب وسائل الإعلام الإسرائيلية بصورة عامة، وبالأخص من جانب صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ومن هنا يمكن قبول ادعاء مؤسس "يسرائيل هيوم" ومحرريها، بأن هدف الصحيفة هو إحداث توازن في الخطاب الإعلامي في إسرائيل تجاه نتنياهو شخصيا، وتجاه قضايا سياسية مبدئية مطروحة على الأجندة العامة في الدولة. مع ذلك، فقد تصاعدت منذ صدور الصحيفة (يسرائيل هيوم)، وخاصة منذ صدور ملحقها الأسبوعي في العام ٢٠٠٦، حدة اللهجة الانتقادية من جانب صحيفة "يديعوت أحرونوت"

ישראל היום

23 | 28 | 35 | 39

הממשלה ה־32 יוצאת לדרך; שטייניץ שר האוצר, סילבן – לא סופי

היום: ממשלת נתניהו השנייה

מספר שיא של שרים: 30 ● נתניהו: מודע לביקורת על גודלה של הממשלה, אך זהו מחיר האחדות ● יעלון – השר לאיומים אסטרטגיים ● דן מרידור אחראי על המודיעין והגרעין ● כחלון – שר התקשורת ● מתי טוכפלד, עמ' 02-09

שנה קשה לכלבייב: הפסיד 5 מיליארד

הפצ"ר: עדויות החיילים על פגיעה בחפים מפשע – שמועות מוגזמות

מבצע של פעם בחגים 20%+ הנחה 50% בשמים מובילים

המשביר לצרכן קניאל

"يسرائيل هيوم": الصدارة لنتنياهو.

تجاه رئيس الحكومة (نتنياهو) وذلك على خلفية الخسائر الكبيرة التي الحقتها "يسرائيل هيوم" بصحيفة "يديعوت أحرونوت". وفي المحصلة، فإن الخطوة التي استهدفت إحداث مزيد من التوازن في وسائل الإعلام الإسرائيلية أدت عمليا إلى زيادة التقاطب بصورة متطرفة، وإلى وضع أضحت فيه الصحيفتان ، الأوسع انتشاراً في إسرائيل، لا تغطيان رئيس الحكومة بالشكل الملائم. وقد انزلق الصراع التجاري بين الصحيفتين في الآونة الأخيرة ليصل إلى أروقة البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي.

فقد طرح على مائدة الكنيست مشروع قانون سيلزم، في حالة

في العام ٢٠٠٩، ادعى ناشر هآرتس، عاموس شوكن، أن بنك "هبوعليم"، الذي يرأس مجلس إدارته رجل الأعمال داني دنكنر، فرض مقاطعة على صحيفته فيما يتعلق بنشر الإعلانات (الإعلانات الدعائية للبنك المذكور). وبحسب شوكن، فإن سبب هذه المقاطعة هو التوجه الانتقادي الذي اتبعه الملحق الاقتصادي للصحيفة "ذي ماركر"، تجاه دنكنر والبنك الذي يترأسه.

إقراره، صحيفة "يسرائيل هيوم" بجباية ثمن أعدادها (مبيعاتها)، وبما لا يقل عن ٧٠٪من تكلفة العدد الواحد للصحف المنافسة. وكان العديد من مشاريع القوانين التي قدمت سابقا في الصدد ذاته قد شطبت من جدول أعمال الكنيست، أما مشروع القانون الحالي، الذي قدمه عضو الكنيست إيتان كابل من حزب "العمل"، فقد أقر بالقراءة التمهيدية بأغلبية كبيرة. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن حقيقة انشغال أعضاء البرلمان الإسرائيلي في مناقشة مشروع قانون يهدف بشكل ملموس إلى المس بإحدى وسائل الإعلام، تخلق مصاعب كبيرة أمام التغطية النزيهة لنشاطات أعضاء الكنيست، في هاتين الصحيفتين.

من الواضح، في ضوء ما تقدم، أن سوق الصحافة المطبوعة في إسرائيل، ليست حرّة بالقدر المأمول. ومن ناحية عملية، فإن الصحيفة الوحيدة التي تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في التغطية الانتقادية، سواء لرأس المال أو للسلطة، هي صحيفة "هآرتس"، غير أن هذه الصحيفة تقرأ من جانب شريحة مقلصة جداً في صفوف السكان، فضلا عن ذلك فإن "هآرتس"، تدفع ثمنا باهظا لاستقلاليتها. في العام ٢٠٠٩، ادعى ناشر الصحيفة، عاموس شوكن، أن بنك "هبوعليم"، الذي يرأس مجلس إدارته رجل الأعمال داني دنكنر، فرض مقاطعة على صحيفة "هآرتس" فيما يتعلق بنشر الإعلانات (الإعلانات الدعائية للبنك المذكور). وبحسب شوكن، فإن سبب هذه المقاطعة هو التوجه الانتقادي الذي اتبعه الملحق الاقتصادي للصحيفة "ذي ماركر"، تجاه دنكنر والبنك الذي يترأسه، وألمح شوكن في الوقت ذاته إلى أن ابن عم رئيس البنك، نوح دنكنر، يدعم مقاطعة الإعلانات ويتعاون معه بواسطة عديد الشركات الخاضعة لسيطرته. ويعتقد أن ملحق "ذي ماركر" الاقتصادي، الذي أسسه الصحافي غي رولنيك، لعب دورا مهما في تعكير صفو علاقات الصحيفة (هآرتس) مع شركات دنكنر، إذ إن ملحق "ذي ماركر" كان في العقد الأخير رأس الحربة في توجيه الانتقادات لـ نوحي دنكنر بشكل خاص، ولمجموعة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال. ولم يكتف الملحق بانتقاد العلاقات بين رأس المال والسلطة، وإنما قاد حملات أثرت على الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ضمنها حملة لإدخال شركات هواتف نقالة أخرى إلى السوق الإسرائيلية (مما ألحق ضرراً بشركة الهاتف الخيلوي الخاضعة لملكية دنكنر)، وحملة لمنع تسويات جدولة ديون مع أصحاب رؤوس أموال واجهوا صعوبة في إعادة وتسديد قروضهم. وقد عانت مجموعة "هآرتس- ذي ماركر"، من خسائر جسيمة في المدخولات جراء مواقف الملحق الاقتصادي، ومع ذلك ما زالت "ذي ماركر" الصحيفة الاقتصادية الأكثر انتقادية في إسرائيل.

كذلك تدفع "هآرتس" ثمن مواقفها السياسية. فهي الصحيفة الإسرائيلية الوحيدة، التي تخصص موارد وتكرس اهتماما ملحوظا لما يجري في المجتمع الفلسطيني، ولذلك يمتنع كثيرون من الإسرائيليين عن شراء اشتراك في الصحيفة. ففي العام الماضي، وفي أعقاب التغطية الانتقادية من جانب الصحيفة للعملية العسكرية الإسرائيلية ("الجرف الصامد") في قطاع غزة، وبالأخص في أعقاب عمود الرأي الذي يكتبه الصحافي غدعون ليفي، والذي انتقد فيه بشدة طياري سلاح الجو الإسرائيلي، خسرت صحيفة "هآرتس" حوالي ١٦٠٠ من مشتركي الصحيفة المطبوعة. وبسبب الأزمة الاقتصادية التي عانت منها "هآرتس" في الأعوام الأخيرة اضطرت عائلة شوكن إلى بيع ٤٠٪ من أسهم الصحيفة لمستثمرين أجانب.

لقد كان من المؤمل، إزاء الإشكاليات البنيوية التي تسم وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، أن يتوفر الحل في وسائل الإعلام العامة. غير أن البث العام، الذي كان من المفترض أن يملأ الفراغ في كل ما يتعلق بتغطية رأس المال وأصحابه، توقف عن أداء دوره كما يجب قبل سنوات عديدة. فالتلفزيون الإسرائيلي، الذي أقيم بعد العام ١٩٦٧ كجسم دعائي وعانى من مشكلة استقلالية منذ تأسيسه، أصابه الترهل والعفن بمرور السنوات، ولم يعد ذا صلة على الأطلاق. وفي أعقاب إنشاء محطة التلفزيون التجاري الأولى في العام ١٩٩٣، فقدت محطة التلفزيون الإسرائيلي (القناة الأولى) التابعة لسلطة البث معظم مشاهديها.

قنوات البث العام بين الترهل والتدخل

لقد كان من المؤمل، إزاء الإشكاليات البنيوية التي تسم وسائل الإعلام التجارية في إسرائيل، أن يتوفر الحل في وسائل الإعلام العامة. غير أن البث العام، الذي كان من المفترض أن يملأ الفراغ في كل ما يتعلق بتغطية رأس المال وأصحابه، توقف عن أداء دوره كما يجب قبل سنوات عديدة. فالتلفزيون الإسرائيلي، الذي أقيم بعد العام ١٩٦٧ كجسم دعائي وعانى من مشكلة استقلالية منذ تأسيسه، أصابه الترهل والعفن بمرور السنوات، ولم يعد ذا صلة على الأطلاق. وفي أعقاب إنشاء محطة التلفزيون التجاري الأولى في العام ١٩٩٣، فقدت محطة التلفزيون الإسرائيلي (القناة الأولى) التابعة لسلطة البث معظم مشاهديها، وشهدت هبوطا مستمراً في نوعية وجودة إنتاجها وبرامجها الإخبارية، وقد وصل الأمر حدّ أنه تقرر مؤخرا إلغاء سلطة البث الحالية كليا، وإنشاء اتحاد بث عام، عوضاً عنها. ويشار في هذا السياق إلى أن أحد العوامل المركزية في تدهور قدرات قسم الأخبار في التلفزيون الرسمي الإسرائيلي، هو التدخل الدائم من جانب الحكومة. فقد خول قانون سلطة البث (من العام ١٩٦٥) الحكومة صلاحية التدخل في تعيين مدير عام هذه السلطة، ومن هنا رأى المدراء المتعاقبون أنفسهم، وإن بدرجات متفاوتة، مدينين بعملهم للمسؤولين في الحكومة الذين قاموا بتعيينهم، وتصرفوا بالتالي على هذا الأساس، ولذلك واجه العاملون في سلطة البث صعوبة في انتقاد السلطة بشكل خاص، وواجهوا صعوبة في القيام بعمل صحافي ذي قيمة، بشكل عام. وقد بذل جهد كبير في صياغة قانون اتحاد البث العام الجديد، بغية إبعاد الحكومة عن التدخل في إدارة البث العام، وضمان استقلاليته الاقتصادية، بحيث لا يرتهن بأهواء وميول موظفي الحكومة ووزرائها. مع ذلك، وإذا ما اعتمدنا على تجربة الماضي، فإن السياسيين في إسرائيل يلقون صعوبة في التحرر من سيطرتهم على وسائل الإعلام.

من جهة أخرى، فإن قنوات التلفزة التجارية في إسرائيل، ليست تجارية كليا، ذلك لأنها ترتهن للحكومة من أجل الحصول على الامتياز أو رخصة البث، وبالتالي فإنها تخضع بدورها أيضا لتأثير الحكومة. مؤخرا فقط، شاهدنا مثلا على الطريقة التي تخضع فيها محطة القناة الثانية (في التلفزيون الإسرائيلي) لتأثير قرارات الحكومة – وفي هذه الحالة رئيس الحكومة– إذ إن القرار بشأن فصل المحطة إلى قناتين يخضع حاليا لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يتولى حقيبة وزارة الاتصالات.

وتتبنى شركة الأخبار في محطة "القناة الثانية"، والتي تعتبر أحد أكثر وسائل الإعلام تأثيرا في الدولة، موقفا جليا فيما يتعلق بهذه المسألة. ويمكن الافتراض أن هذا الوضع يجعل من الصعب على المحطة تغطية رئيس الحكومة، وزوجته ومقربيه بصورة انتقادية.

لعل هذا الوضع، الذي ترتهن فيه محطة تلفزة تجارية لقرارات الحكومة، ينطبق بشكل رئيس على محطة تلفزيون "القناة العاشرة"، والتي تعاني منذ انطلاقها من ضائقة اقتصادية، مما يتطلب حصولها على تسهيلات متكررة في التزاماتها بموجب ما ينص عليه القانون. وما زالت هذه المحطة (القناة العاشرة) تواجه حالة من انعدام اليقين والوضوح فيما يتعلق بمستقبلها، الذي يرتهن أيضا للقرارات التي ستتخذ في مكتب رئيس الحكومة. ويقول منتقدو نتنياهو أنه يعزز وينمي بشكل متعمد تبعية قنوات (محطات) التلفزيون التجارية لقرارات الحكومة، وذلك من أجل خلق ميزان رعب يمكنه من الحصول على تغطية مؤيدة لرئيس الحكومة والسياسات التي يتبعها.

وفي ما يتعلق بتغطية رأس المال، فإن محطتي التلفزيون التجاريتين (الثانية والعاشرة) مقيدتان بحكم طبيعتهما في معالجة شؤون السوق التجارية الإسرائيلية، وذلك لنفس الأسباب المتعلقة بالصحافة التجارية المطبوعة، والتي أوردناها آنفاً.

فشركات الأخبار في المحطتين ممولة من قبل أصحاب الامتياز الذين يديرون هاتين المحطتين، ويعتمد هؤلاء بدورهم على نشر الإعلانات كي يتمكنوا من المحافظة على بقائهم اقتصاديا. فضلا عن ذلك فإن من ضمن مالكي قنوات التلفزيون التجارية رجال أعمال كبار، وعلى سبيل المثال فإن رجل الأعمال موزي فارتهايم، الذي يمتلك أسهما في بنك وشركات تجارية مركزية أخرى في إسرائيل، يمتلك أيضا سيطرة على شركة "كيشت"، صاحبة امتياز تشغيل محطة "القناة الثانية" في التلفزيون الإسرائيلي.

في بعض الأحيان، تتصادم الصحافة الحرة في محطة تلفزيون تجارية، وجهها لوجه مع المالك. ففي العام ٢٠٠٥، كانت شركة بث "كيشت"[١] بصدد بث تحقيق صحافي (في نطاق برنامج التحقيقات "عوفدا" الذي تبثه محطة القناة الثانية) حول شركة طيران يمتلكها رجل الأعمال نوحي دنكنر، وقد هاتف هذا الأخير موزي فارتهايم مالك الشركة وطلب منه، وربما حذره، من مغبة إذاعة التحقيق الصحافي المتعلق بشركة الطيران، وفي أعقاب ذلك قررت "كيشت" العدول عن نيتها بث التحقيق، كما أن فارتهايم صرح فيما بعد أن صاحبة الامتياز (شركة "كيشت") أخطأت في تبنيها لبرنامج التحقيقات "عوفدا"، الذي يعتبر من أهم برامج التحقيقات التلفزيونية التي تحظى بشعبية واسعة في إسرائيل. ويشير ذلك بوضوح إلى أن القائمين على نشرات الأخبار اليومية (في التلفزيون) يواجهون صعوبة في تقديم تغطية انتقادية لعمل الشركات التي تخضع لسيطرة أصحاب الامتياز والنخبة من رجال الأعمال بشكل عام. وتعتبر وسائل الإعلام الضعيفة اقتصاديا أكثر قابلية للرضوخ أمام الضغوط الخارجية، سواء من جانب رجال الأعمال أو من جانب السلطة. ففي العام ٢٠١١ تضافرت مثل هذه الضغوط لترغم محطة "القناة العاشرة" في التلفزيون على إذاعة اعتذار، غير مألوف، من قبل المحطة، لرجل الأعمال شلدون أدلسون، مؤسس وممول صحيفة "يسرائيل هيوم"، المقرب من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

"التلفزة التجارية في إسرائيل ليست تجارية تماما".

وقد جاء هذا الاعتذار في أعقاب تقرير كانت المحطة قد بثته قبل ذلك بعدة أشهر، غير أن صيغة الاعتذار غير المألوف، أدت إلى استقالة مدير عام شركة الأخبار في محطة "القناة العاشرة" ، ومحررة البرنامج الذي أذيع خلاله التقرير عن أدلسون، واللذين أكدا فيما بعد أن الاعتذار للملياردير اليهودي – الأميركي، لم ينبع من أسباب صحافية أو مهنية، وإنما جاء بسبب ضغوط مباشرة مارسها أحد أصحاب المحطة، وهو الملياردير رون لاودر، الذي يعتبر أيضا من المقربين لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ووفقا لروايتهما فقد التزم التقرير بكل المعايير الصحافية المطلوبة، وبالتالي لم يكن هناك أي داع للاعتذار على ما ورد فيه، غير أن ممثلي صاحب الأسهم في محطة التلفزيون أوضحوا للهيئة الصحافية بأنه ليس في إمكانهم تمويل نفقات المرافعة القانونية ضد دعوى التشهير التي هدد أدلسون بتقديمها ضد المحطة، ومن هنا أرغما على بث الاعتذار تحت التهديد بأنهم إن لم يفعلا ذلك فإن محطة التلفزيون بأكملها ستواجه خطر الإغلاق!

الرقابة العسكرية

بالإضافة إلى كل ما ذكر من قيود ومشكلات، لا بد من الإشارة أيضا إلى وجود قيد إضافي على حرية الصحافة، يسم ويميز دولة إسرائيل بشكل خاص، وهو الرقابة العسكرية. فخلافا لما هو متبع في الدول الديمقراطية التي تسود فيها حرية الصحافة والإعلام، تعمل في إسرائيل وحدة عسكرية مختصة يجب أن تقدم لها مسبقا أي مادة تتعلق بمجالات وشؤون أمنية حساسة قبل أن يتم نشرها. وقد أعطيت هذه الوحدة صلاحية شطب جزء من المعلومات التي يعتزم الصحافي إطلاع الجمهور عليها، أو شطب كامل المعلومات

(١) صاحبة امتياز بث في القناة الثانية (المترجم).

لا بد من الإشارة أيضا إلى وجود قيد إضافي على حرية الصحافة، يسم ويميز دولة إسرائيل بشكل خاص، وهو الرقابة العسكرية. فخلافا لما هو متبع في الدول الديمقراطية التي تسود فيها حرية الصحافة والإعلام، تعمل في إسرائيل وحدة عسكرية مختصة يجب أن تقدم لها مسبقا أي مادة تتعلق بمجالات وشؤون أمنية حساسة قبل أن يتم نشرها. وقد أعطيت هذه الوحدة صلاحية شطب جزء من المعلومات التي يعتزم الصحافي إطلاع الجمهور عليها، أو شطب كامل المعلومات أو التقرير، وفقا لما تراه (الوحدة).

أو التقرير، وفقا لما تراه (الوحدة). ويحظر على وسائل الإعلام في إسرائيل خرق تعليمات وأوامر الرقابة العسكرية، كما يحظر عليها أيضا إطلاع القراء أو الجمهور على عمليات الشطب (منع النشر) التي تقوم بها وحدة الرقابة العسكرية.

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وفي أعقاب التماس قدم إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، قيد عمل الرقابة العسكرية، بما يمكنها فقط من شطب معلومات من شأن نشرها أن "يؤدي على الأرجح إلى إلحاق ضرر ملموس بأمن الدولة"، غير أن الهيئة (المؤسسة) الأمنية الإسرائيلية، شرعت في أعقاب الحدّ من صلاحيات وحدة الرقابة العسكرية، في استخدام آلية بديلة لمنع نشر المعلومات، وهي "أوامر حظر نشر" بأمر من المحاكم. ويقوم القضاة مرارا وتكراراً بإصدار مثل هذه الأوامر بناء على "معلومات سرية" يتلقونها من طرف السلطات الأمنية، وفي حضور طرف واحد بصورة عامة. فحين يكون جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (الشاباك) معنيا بمنع نشر معلومات تتعلق بقضية معينة، يأتي ممثل من طرفه إلى المحكمة يرافقه ممثل للشرطة الإسرائيلية، وتتولى هذه الأخيرة رسميا تقديم طلب إصدار أمر حظر النشر لمعلومة أو أكثر حول قضية يجري التحقيق فيها، فيما يعرض ممثل جهاز "الشاباك" أمام القاضي معلومات سرية لتبرير إصدار الأمر (في القضايا الجنائية تقوم الشرطة بتقديم طلبات إصدار أمر حظر النشر دون تدخل من جهاز الشاباك). في الغالبية العظمى من الحالات تقبل مثل هذه الطلبات دون أن تعلم وسائل الإعلام أو ممثلي الجمهور بهذا الأمر. كذلك هناك أوامر تحظر الإبلاغ أو الإعلان عن استصدار أمر حظر النشر حول قضية معينة.

من الواضح، من خلال الأمثلة التي وردت في هذا المقال، أن هناك حاجة لإجراء تغيير يتيح وجود صحافة حرّة حقيقية في إسرائيل. إحدى الإمكانيات تتمثل في أن تحذو إسرائيل حذو الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، بحيث يكون هناك أصحاب رؤوس أموال راغبون في الدخول إلى مجال الصحافة والإعلام، وإنشاء مؤسسات لا يكون الربح هدفها الرئيسي. ويضمن هذا الحلّ وجود صحافة متحررة من الأزمات الاقتصادية، لكنه لا يضمن بالذات وجود صحافة حرة. فدرجة الحرية الصحافية منوطة باستعداد صاحب رأس المال لعدم التدخل في العمل الصحافي، أو توجيهه وفقا لأهوائه ومصالحه. ومن ناحية عملية، يوجد مثال في إسرائيل على فشل هذا النموذج، نموذج صحيفة "يسرائيل هيوم" التي تحظى بتمويل سخي من رجل الأعمال، والملياردير شلدون أدلسون، لكنها تعاني من عدم استقلالية تنظيمية ومهنية.

ثمة إمكانية أخرى لإحداث تغيير جوهري في مستوى حرية الصحافة ووسائل الإعلام في إسرائيل، تكمن في اتحاد البث العام الجديد، والذي سيتيح، إذا ما قام بدوره ومهمته بالشكل الملائم، وجود وسائل إعلام جماهيرية مستقلة وانتقادية في إسرائيل، لا يكون وجودها مرهونا بناشرين، أو بتملق المشاهدين والمستمعين. ولكن من المؤسف أن الجهات القادرة على إتاحة تجسيد هذه الإمكانية هي نفس الجهات السياسية التي قادت وسائل الإعلام والبث العامة في إسرائيل إلى الوضع الذي تقبع فيه حاليا.

[ترجمه عن العبرية: سعيد عياش]

حَجاي مطر (*)

العمل المنظّم في الصحافة الإسرائيلية :
السقوط، الصعود والتحديات الكبيرة في الطريق

وصلت صحيفة "معاريف"، التي كانت ذات مرّة الصحيفة الأكبر والأكثر تأثيرًا في إسرائيل، في خريف عام ٢٠١٢، إلى الإفلاس. لم تستطع الصحيفة التي امتلكها في تلك الفترة ملك الأموال نوحي دانكنر، تسديد ديونها، ومع انهيارها تكشّفت ديون طائلة بقيمة عشرات الملايين للعاملين، بما في ذلك ديون لصندوق التقاعد وتعويضات لم تُدفع حسب القانون.

وبعد نحو عشرين عامًا بدون عمل منتظم في "معاريف" انتظم بسرعة جميع العاملين في الطباعة والنشر والإداريون والصحافيون وانطلقوا للنضال؛ أغلقوا الشوارع في تل أبيب والقدس، واقتحموا مكاتب أصحاب الصحيفة في الطابق ٤٤ في مباني يزراعيلي ووصلوا إلى بيت دانكنر في حي الأثرياء "هرتسليا بيتوح"، ودخلوا في مواجهات مع الشرطة والحرس الشخصي، وتوجّهوا إلى الكنيست والمحاكم. ومن ثمّ أعلنوا الإضراب ليوم واحد – هو الإضراب الأول في "معاريف" منذ أكثر من ثلاثين عامًا؛ وقاموا بخطوة أخرى أدّت إلى سيطرة الصحافيين على الصحيفة.

ومع تصاعُد النضال تقلّصت سيطرة ربّ العمل على ما نُشر في "معاريف"، وتعزّزت استقلالية الصحافيين. وقد غطّت الصحيفة والموقع الإلكتروني بصورة شاملة ولائقة نضال المستخدَمين أنفسهم ضدّ الإدارة، إلى جانب ردود الإدارة – حسب ما هو متعارف عليه في كلّ تقرير صحافي آخر – ولم تتغيّر التغطية الصحافية للنضال فقط، بل تغيّر العمل الصحافي كلّه. فقد اتخذت الصحيفة موقفًا أكثر

(*) حَجاي مطر، صحافي وناشط سياسي – اجتماعي؛ وهو محرّر الموقع الإخباري المستقل "سيحاه مقوميت" (باللغة العبرية)، وهو كاتب في مجلة ٩٧٢+ (باللغة الانجليزية)، وعضو قيادة منظمة الصحافيين في إسرائيل.

كانت السنوات الثلاث الأخيرة سنوات صعبة بالنسبة للصحافة الإسرائيلية. فمن جهة أصابتها الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الصحافة المطبوعة، وكذلك التقليص في سوق النشر والإعلان الذي جاء في أعقاب الاحتجاج الاجتماعي في صيف ٢٠١١؛ ومن جهة ثانية، جاءت المبادرات لسنّ قوانين تقيّد الصحافة وشهدنا تقديم الصحافي أوري بلاو للمحاكمة، والذي كان قد كشف استنادًا إلى وثائق سرّية عن تعليمات وأوامر من الجيش بالاعتداء على حياة الفلسطينيين بشكل مخالف للقانون؛ ومن جهة ثالثة، جاء الملياردير اليهودي- الأميركي شلدون إدلسون بصحيفة "يسرائيل هَيوم"، وهي نشرة دعائية لصالح بنيامين نتنياهو بلباس صحيفة.

جرأة في تغطية مواضيع اجتماعية، ولم يخشَ الصحافيون الإعراب عن تضامنهم مع عاملين آخرين خاضوا النضالات والإضرابات في تلك الفترة، كذلك لم يخشوا الكتابة النقدية حول أولئك الذين اعتُبروا ذات مرّة فوق النقد بسبب قُربهم من صاحب الجريدة أو رئيس تحريرها.

وقد نجح المستخدَمون في استعادة معظم أموالهم المستحقة بفضل انتظامهم النقابي ونضالهم والإجراءات المتعلقة بالإعلان عن الإفلاس، ونجحوا في التوصّل إلى والتوقيع على اتفاق جماعيّ مع صاحب الصحيفة الجديد، المستوطن شلومو بن تسفي، مالك الصحيفة الدينية–القومية "مَكور ريشون"، والذي اشترى "معاريف" من دانكنر ووعد بتشغيل المئات منهم. كان هذا هو الاتفاق الجماعي الأول في الصحافة التجارية في إسرائيل منذ سنوات التسعينيات. وقد استمرّ الصحافيون في نشر الحتلنات حول أوضاعهم من على صفحات الجريدة حتى في الفترة الموازية للمفاوضات مع بن تسفي.

في تلك الفترة كتب أورِن بريسكو في مجلة نقد الإعلام، "العين السابعة"، أنه "من الصعب أن يخطر على البال صحيفة أخرى تستطيع أن تكتب تقارير عن نفسها مثلما تفعل "معاريف" في هذه الأيام"... "الأفضلية الكبيرة التي تمتلكها "معاريف"، والتي تسمح لمراسليها بحرّية التعبير، تكمن في حقيقة كون الصحيفة موجودة في منطقة انتقالية – الإدارة القديمة غادرت والجديدة لم تدخل بعد. من جهة، بلغ العاملون ذروة التشكّك والخوف على الوجود والإحباط، وفي المقابل فإن الصحيفة هي في نهاية الأمر وفي الحقيقة للصحافيين، وهم يعملون فيها وفق أفضل مواقفهم وأحكامهم. المشهد مثير، ولكنه قصير، ولأولئك الذين يحبّون الصورة – هو مثل موسم ازدهار الكرز. رائحة التحرّر من الإدارة مُسكرة بالتأكيد. نأمل أن يدوم العطر الذي تطيّب به الصحافيّون في الأيام الأخيرة فيحملوه معهم حيثما اتّجهوا".

تجوّل في تلك الأيام مستخدَمو "معاريف" في أروقة مبنى الصحيفة وهم خائفون، ولكن الواحد منهم كان يعتمد على الآخر وكانوا يؤيدون بعضهم بعضًا كأبناء عائلة، وكانوا يسيرون منتصبي القامة مرفوعي الرأس لأول مرّة منذ زمن طويل. كانوا فخورين بالعمل الصحافي الذي قاموا به أكثر من أي مرّة سابقة.

ولكن، كما توقّع بريسكو، كان ذلك لزمن محدود فقط. لقد تجدّدت خلال فترة قصيرة الصراعات بين المستخدَمين والإدارة الجديدة، التي انتهكت هي الأخرى حقوقهم، ولم تفلح في التعاون معهم من أجل ترميم المكانة العامّة لصحيفة "معاريف". في آذار ٢٠١٤ انهارت الصحيفة مرّة أخرى، وظهرت ديون بمئات الملايين استحقّت للمستخدَمين الذين خرجوا مرّة أخرى إلى الشوارع – ولكن دون أن تقوم للصحيفة قائمة هذه المرّة. تم في النهاية بيع الصحيفة بصفتها علامة تجارية شهيرة، بدون مستخدَمين تقريبًا. في الوقت الحاضر يعمل صاحب آخر للصحيفة على تأسيسها من جديد.

أروي هذه القصة ليس بصفة مراقب خارجي؛ فقد كنت رئيس لجنة الصحافيين في "معاريف" وقت الأزمة، وهي لجنة أقيمت قبل الانهيار الأول بأشهر قليلة فقط. وإلى جانب هذا النجاح النسبي في النضال، قرّر شلومو بن تسفي فصلي من العمل في تشرين الثاني ٢٠١٢ بسبب نشاطي في اللجنة، وكذلك بسبب مواقفي اليسارية ونشاطاتي ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. لاحقًا، قرّرت محكمة العمل إلغاء هذا الفصل.

منذ تلك الفترة وحتى اليوم أنا أعمل بصفتي عضوا في قيادة منظمة الصحافيين في إسرائيل، التي أقيمت في كانون الأول ٢٠١١، وبناءً عليه فإن الرؤية التي سأقترحها فيما يلي حول عالم العمل المنظم في الصحافة الإسرائيلية هي رؤية مشارك فعّال في نضال مستمرّ. وكما هو الحال في تلك الأيام التي كتبنا فيها في "معاريف"، سأحرص الآن أيضًا على محاولة الكتابة بشكل لائق ومهنيّ. ولكن يجب على القرّاء أن يتذكروا الزاوية الخاصّة التي أنطلق منها في الكتابة.

الأزمة في الصحافة
وظهور الطبقة العاملة في الإعلام

كانت السنوات الثلاث الأخيرة سنوات صعبة بالنسبة للصحافة الإسرائيلية. فمن جهة أصابتها الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الصحافة المطبوعة، وكذلك التقليص في سوق النشر والإعلان الذي جاء في أعقاب الاحتجاج الاجتماعي في صيف ٢٠١١؛ ومن جهة ثانية، جاءت المبادرات لسنّ قوانين تقيّد الصحافة وشهدنا تقديم الصحافي أوري بلاو للمحاكمة، والذي كان قد كشف استنادًا إلى وثائق سرّية عن تعليمات وأوامر من الجيش بالاعتداء على حياة الفلسطينيين بشكل مخالف للقانون؛ ومن جهة ثالثة، جاء الملياردير اليهودي- الأميركي شلدون إدلسون بصحيفة "يسرائيل هَيوم"، وهي نشرة دعائية لصالح بنيامين نتنياهو بلباس صحيفة، انبثقت في سماء الصحافة قبل سبع سنوات. وأصبحت "يسرَائِيل هَيوم" في السنوات الأخيرة الصحيفة الأكثر انتشارًا في إسرائيل، حيث أنها توزَّع مجّانًا وتنشر الإعلانات التجارية بأسعار متدنّية جدًا – وبذلك ألحقت الأضرار بسوق الصحافة كلّه. انهارت صحيفة "معاريف" مرّتين، وانهارت صحيفة "مَقور ريشون" مرّة واحدة، وفقدت صحيفة "هآرتس" الليبرالية- اليسارية موقعها في قائمة الصحف المقروءة في إسرائيل، ولذلك توقف الدعم الحكومي لها، واضطرت إلى تقليص عدد العاملين في تحرير الصحيفة. كما أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" التي يطلق عليها لقب "صحيفة الدولة" تمرّ في ضائقة بحيث قلّصت أجور مستخدَميها.

وفي غضون ذلك، يتواجد سوق العمل الصحافي التلفزيوني في حال تأرجُح؛ سلطة البثّ، الهيئة العامّة التي تشغّل وتدير طيلة عشرات السنين البث الإذاعي والتلفزيوني في الدولة، تخضع لإجراءات التصفية وسوف يتمّ استبدالها بسلطة جديدة لا يُعرف طابعها حتى الآن، ولكن ما يبدو هو أن العمل الصحافي فيها سيتأثر من السياسة التي ستُمليها المكاتب الحكومية؛ واستمرار وجود شركتَي الأخبار الأخريين – القناة الثانية الكبرى والقناة العاشرة الأصغر- مرهون بالقرارات التي من المتوقع أن يتخذها الكنيست خلال الأسابيع القريبة، والقرارات الحاسمة والأكثر دراميّة في هذا المجال سوف يتخذها بنيامين نتنياهو، الذي عيّن نفسه مؤخرًا وزيرًا جديدًا للإعلام بعد أن أصبح جلعاد أردان وزيرًا للداخلية.

يخشى الكثيرون من أن قدرة الحكومة على تصميم وتشكيل مستقبل الشركات الإخبارية بواسطة التشريع القريب سوف تؤثر بشكل سلبيّ في قدرة هذه الشركات على توجيه النقد للقيادة السياسية، كما أن قسمًا من القوانين المرتقبة من شأنه أن يعزّز قدرة أصحاب رؤوس الأموال على التأثير في مضامين الأخبار التي تقدّمها شركات الأخبار في التلفزيون. وعلى صعيد الإعلام الإسرائيلي يبدو اليوم أن المكان المستقرّ الوحيد هو محطة الراديو العسكرية.

كلّ هذه الأسباب، وغيرها، أدّت إلى فصل مئات الصحافيين. ومن المتوقع أن يخسر المئات غيرهم أماكن عملهم في المستقبل القريب، فيما تبحث الصحافة عن طريقها من جديد في عصر الإنترنت واستهلاك الأخبار من المواقع الإلكترونية وبشكل مجاني. ويُذكر، في هذه المناسبة، انتشار ظاهرة الترويج الخفيّ والمضامين التجارية في قلب المواقع الإخبارية، وتلاشي الحدّ الفاصل بين العمل الصحافي والتسويق وبيع الأخبار مقابل المال. عدم الاستقرار هذا يزيد من تبعيّة الصحافيين للناشرين، ولذلك – حسبما أدّعي – يقلّص من قدرتهم على أن يكونوا نقديّين وجريئين بدرجة كافية لتزويد الجمهور بأفضل الخدمات، وهو ما يحقّ له.

وفي المقابل، ومع ارتباط المسألة بكلّ هذه الأسباب، شكّلت السنوات الثلاث الأخيرة فترة ازدهار جديد للعمل المنظّم في الصحافة في إسرائيل. فالضائقة الاقتصادية ذاتها والاحتجاج الاجتماعي والتهديدات من قِبَل رأس المال والسلطة وعدم الاستقرار، كلّها أمور أدّت إلى إقامة "منظمة الصحافيين في إسرائيل"، والتي انضمّ إليها نحو ٢٦٠٠ صحافي. وقد أقيمت لجان في عشرين وسيلة إعلام مختلفة، تشمل كلّ وسائل الإعلام المركزية تقريبًا. مكانة فئة "الموهوبين" – وهم مجموعة قليلة العدد من الصحافيين المشهورين الذين يتقاضون أجورًا ممتازة – أصبحت متناسبة مع مكانة مئات وآلاف الصحافيين الذين يقومون بعمل يوميّ شفّاف ولامرئيّ تقريبًا ويعملون في ظروف تكاد لا تُحتمَل. وفوق كلّ ذلك، فإن المنظمة تترسّخ مرّة أخرى كجزء لا يتجزأ من الشكل الذي يفهم فيه الصحافيون بيئة عملهم والوسائل المتوفرة لهم في نضالهم من أجل ظروف العمل، وكذلك من أجل آداب المهنة وحرّية الصحافة.

شكّلت السنوات الثلاث الأخيرة فترة ازدهار جديد للعمل المنظّم في الصحافة في إسرائيل. فالضائقة الاقتصادية ذاتها والاحتجاج الاجتماعي والتهديدات من قِبَل رأس المال والسلطة وعدم الاستقرار، كلّها أمور أدّت إلى إقامة "منظمة الصحافيين في إسرائيل"، والتي انضمّ إليها نحو ٢٦٠٠ صحافي. وقد أقيمت لجان في عشرين وسيلة إعلام مختلفة، تشمل كلّ وسائل الإعلام المركزية تقريبًا. مكانة فئة "الموهوبين" - وهم مجموعة قليلة العدد من الصحافيين المشهورين الذين يتقاضون أجورًا ممتازة - أصبحت متناسبة مع مكانة مئات وآلاف الصحافيين الذين يقومون بعمل يوميّ شفّاف ولامرئيّ تقريبًا ويعملون في ظروف تكاد لا تُحتمل.

المصائب بدأت مع صحيفة "هآرتس"

لكي نفهم التطوّرات الأخيرة هذه، يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء وأن نستعرض التطورات التي جرت على فرع الصحافة في إسرائيل وكذلك علاقات العمل فيه. وفي هذا المقام ينبغي توضيح أن المقال يتناول فقط الصحافة المركزية العبرية في إسرائيل، وذلك من حيث أنّ وضعية الصحافة الفلسطينية في مناطق الـ٤٨، والصحافة تحت الاحتلال – التي عانت دائمًا من المعاملة الخاصة من جانب الشاباك والشرطة، وكذلك تجربة صحافة القطاعات الأخرى في إسرائيل (الصحافة الروسية وصحافة الحريديم وغيرها) مختلفة بدرجة كبيرة ومن الأنسب بحثها في مقال منفصل.

كان معظم الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام الكبيرة في إسرائيل حتى سنوات الثمانينيّات منظمين في ثلاث نقابات مهنيّة على أساس مناطقي: في تل أبيب والقدس وحيفا. كان الصحافيون يعملون ضمن إطار اتفاقيات عمل جماعية وفّرت لهم الحماية والاستقرار في العمل، إلى جانب شروط أجر جيّدة بالإضافة إلى بعض الامتيازات.

بدأ التغيير في طريقة التشغيل في فرع الصحافة لدى عاموس شوكن، صاحب صحيفة "هآرتس"؛ فقد أسّس شوكن عام ١٩٨٤ صحيفة "حَدَشوت"، وهي الصحيفة التجارية الأولى التي جرى فيها تشغيل جميع الصحافيين بموجب اتفاقيات فردية. وقد فشلت محاولة العاملين في "هآرتس" في تلك الفترة محاربة "الأخ الصغير" من أجل وقف طريقة التشغيل هذه. ومن ضمن محاولاتهم تلك، سدّ العاملون الطريق أمام إخراج أعداد "حدشوت" من المطبعة، ولكن شوكن دفع أجرة طائرات هوليكوبتر أخرجت الصحيفة من فوق رؤوس المتظاهرين. ورغم أن صحيفة "حدشوت" جرى إغلاقها عام ١٩٩٣

"هآرتس".. أصل البلاء العمّالي.

فإن التغيير الذي أحدثته في طريقة تشغيل الصحافيين ظلّ مستمرًا.

توسّع الاقتصاد الإسرائيلي في سنوات التسعينيّات وتوسّع معه سوق الإعلام المحلي. تأسّست صحف محلّية وصحف اقتصادية ومجلّات كثيرة، وجرى استيعاب العاملين فيها حسب اتفاقيات فردية. توسّعت الصحف الكبيرة وازدادت غنىً وصرف الناشرون مبالغ مالية كبيرة من أجل إغراء العاملين واستيعابهم أو نقلهم إلى نظام العمل باتفاقيات فردية بدلاً من الاتفاق الجماعي. أقيمت القناة الثانية الجديدة وبعدها القناة العاشرة، وإضافة إليهما افتُتحت محطات إذاعية جديدة بمُلكية خاصة – وبذلك انتهى احتكار البث التلفزيوني والإذاعي في يد الدولة. وفي جميع وسائل الإعلام هذه، جرى استيعاب صحافيين غير منظمين في نقابات، وهكذا كان الأمر مع افتتاح المواقع الإخبارية على الإنترنت في سنوات الألفين.

لم تردّ نقابات الصحافيين الثلاث على التغييرات الجارية في سوق الإعلام، ولم تحاول تجديد نشاط اللّجان في الصحف، ولم

لم تردّ نقابات الصحافيين الثلاث على التغييرات الجارية في سوق الإعلام، ولم تحاول تجديد نشاط اللّجان في الصحف، ولم تناضل من أجل اتفاقيات جماعية جديدة، وظلّت عمليًا تمثل فقط الصحافيين العاملين في سلطة الإذاعة والذين أصبحوا فجأة أقلّية بين الصحافيين. لقد تمتّع الصحافيون بالوفرة التي عرضها عليهم عالم الصحافة على أساس فردي وتبنّوا المقاربة القائلة أن الصحافة هي مهنة تنافسية وفردانية بطبيعتها وأن الاتفاقيات الجماعية غريبة عنها وغير ملائمة لها.

وهكذا حين بدأت الأزمات التي وُصفت أعلاه تعصف بالصحافة في مطلع العقد الثاني من القرن الـ٢١، وحين ازداد العمل وتآكلت الأجور، وصلنا إلى وضع لم يكن فيه الصحافيون منظمين في نقابات، باستثناء الصحافيين العاملين في سلطة البث.

تناضل من أجل اتفاقيات جماعية جديدة، وظلّت عمليًا تمثل فقط الصحافيين العاملين في سلطة الإذاعة والذين أصبحوا فجأة أقلّية بين الصحافيين. لقد تمتّع الصحافيون بالوفرة التي عرضها عليهم عالم الصحافة على أساس فردي وتبنّوا المقاربة القائلة أن الصحافة هي مهنة تنافسية وفردانية بطبيعتها وأن الاتفاقيات الجماعية غريبة عنها وغير ملائمة لها.

وهكذا حين بدأت الأزمات التي وُصفت أعلاه تعصف بالصحافة في مطلع العقد الثاني من القرن الـ٢١، وحين ازداد العمل وتآكلت الأجور، وصلنا إلى وضع لم يكن فيه الصحافيون منظمين في نقابات، باستثناء الصحافيين العاملين في سلطة البث. نشأت منظمة الصحافيين ردًا على فشل نقابات الصحافيين القديمة. ومنذ أن ظهرت المنظمة داخل الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية) عام ٢٠١١، أصبحت تمثّل معظم الصحافيين العاملين في الإعلام المركزي في إسرائيل، وكذلك الصحافيين العاملين في وسائل إعلام محلية أصغر. وخاضت المنظمة نضالات عمالية في عدد كبير من وسائل الإعلام، وكان لها تأثير على سنّ القوانين، ووقّعت عددًا من الاتفاقيات الجماعية الجديدة، وأعادت إلى الصحافيين الثقة بقوة العمل المنظّم.

ظروف عمل جيّدة كخطوة على الطريق إلى حرّية الصحافة

لأول وهلة، يبدو أنه لا حاجة لأن نشرح لماذا تسعى منظمة الصحافيين إلى تحسين ظروف التشغيل في فرع الصحافة، فهذه هي بالضبط وظيفة كل منظمة عمالية مهما كانت، ولكن في حالتنا فإن السعي إلى توقيع اتفاقيات جماعية لصالح العاملين هو أيضًا جزء من النضال من أجل حرية الصحافة ومن أجل الصحافة المهنية. ما المقصود من ذلك؟

حسب وجهة النظر التي ترشد المنظمة منذ تأسيسها، فإنه حين كانت ظروف عمل الصحافي أفضل كان يستطيع القيام بعمله على نحو أفضل؛ والصحافي الموجود في خوف مستمرّ من الفصل هو صحافي لن يتجرّأ على تغطية مواضيع تجلب إليه اهتمامًا سلبيًا من قبَل صاحب وسيلة الإعلام أو من جانب الإدارة أو الناشرين؛ والصحافي الذي يتنقل من وظيفة إلى أخرى أو يتنقل بين وسائل إعلام مختلفة كل ثلاث – خمس سنوات، وغالبًا دون فترة تطابق وبدون تأهيل مهني للوظيفة – لن يستطيع أن يصبح مهنيًا في مجاله ولن يفهمه فهمًا عميقًا كما لن يكون بمقدوره أن يبني علاقات مع مصادر كافية لكي يحقق بعمق في ظواهر الفساد أو الإدارة غير السليمة؛ والصحافي الملزم بإعداد كمية كبيرة جدًا من الأخبار يوميًا لن يتمكن من فحصها بشكل جذري، وسيصل أكثر من مرّة إلى وضع يكون فيه ناسخ بيانات للإعلام. ومن يتقاضى راتبًا متدنّيًا في الصحافة سيجد نفسه ولأكثر من مرّة مضطرًا لإكمال دخله بالعمل كناطق بلسان أو عامل في العلاقات العامّة.

تسعى الاتفاقيات الجماعية الجديدة التي توقع في السنتين الأخيرتين في عالم الصحافة إلى تغيير هذه النزعة. وأفضل مثال على ذلك نجده في الاتفاق الجماعي الذي جرى التوقيع عليه في شهر تشرين الأول هذا العام مع صحيفة "يديعوت أحرونوت". فبعد أن نجحت الصحيفة في تصفية العمل المنظم في سنوات التسعينيات، وبعد أن خاضت مؤخرًا نضالاً قضائيًا طويلاً ضد منظمة الصحافيين ورفضت طيلة سنين الاعتراف بها كمنظمة تمثل الصحافيين (إلى أن خسرت القضية في محكمة العمل) – وقّعت الصحيفة في نهاية

الصحافة الإسرائيلية في الحرب: إمّا التجنّد، وإمّا التجنّد.

المطاف على اتفاق جماعي يمنح الصحافيين ضماناً في العمل لا مثيل له في فرع الصحافة في إسرائيل اليوم.

أحد الأمور المهمّة والمثيرة للاهتمام في هذا الاتفاق هو الهيئة الجديدة للفصل، المنصوص عليها في الاتفاق. هذه الهيئة تمنع عمليًا إدارة "يديعوت أحرونوت" من فصل صحافي بين لحظة وأخرى ولأسباب تعسفية، وهنالك "فترة اختيار" بين جلسة الاستماع الأولى التي يجري عقدها للعامل وإمكانية فصله. العامل الذي يُدعى إلى جلسة الاستماع يحق له أن يعرف المشاكل التي تجدها الإدارة في عمله، حيث يجب أن يدور الحديث عن مشاكل واضحة وقابلة للقياس، وتوفر له مدّة ثلاثة أشهر يستطيع خلالها تحسين وإصلاح ما يُطلب إصلاحه. وفي نهاية الأشهر الثلاثة يكون للإدارة مبرّر لفصل العامل فقط إذا أظهرت أنه لم يحسّن طرقه في القضايا التي أثيرت في جلسة الاستماع الأولى.

تخلق هذه الهيئة عمليًا حماية تتيح للصحافي مجالاً للتنفس، وتُلزم بالشفافية لدى المشغل بخصوص الأسباب الحقيقية التي بسببها يريد فصل أي شخص. وهكذا يتعزّز الدفاع عن الصحافيين. وتحاول منظمة الصحافيين اليوم إدراج هذا البند في الاتفاقيات الجماعية في كل الفرع، وذلك إلى جانب مطالب أخرى من شأنها أن تعزّز مكانة الصحافي وتحسّن عمله، ومن ضمنها التأهيل المهني وتحديد ساعات العمل ووقف تشغيل الصحافيين باعتبارهم صحافيين مستقلين (free lancer) – علمًا بأنهم يعملون كأجيرين ولكن بدون حقوق – وغير ذلك. ومع ذلك، لا يجوز أن نتوقّع أن يكون التغيير ملموسًا في وسائل الإعلام بشكل فوريّ، فالأمر يستغرق وقتًا حتى تصبح هذه الاتفاقيات من نصيب عموم الصحافيين في إسرائيل. وهناك حاجة إلى وقت إضافي حتى يذوّت الجميع أهمية هذا الدفاع ويباشروا السماح لأنفسهم بإعداد تقارير أو الإعراب عن مواقف لا تتناسب مع إملاءات أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على الإعلام. هذه العملية طويلة الأمد، ونحن في بدايتها، والأزمات الاقتصادية والهجمات السلطوية على الصحافة سوف تعرقلها، ولكن الاتّجاه واضح ومطَمْئن.

إعادة بناء آداب المهنة:
النشر مدفوع الأجر والتجند للحرب

في مقابل مواجهة أرباب العمل من أجل تحسين ظروف عمل الصحافيين، تسعى منظمة الصحافيين إلى العمل من أجل صحافة مهنيّة وأكثر حرّية. هذا المجال مركّب ومُراوغ، وتتداخل فيه تهديدات للإعلام من الخارج مع مشاكل الإعلام البنيوية.

وهكذا على سبيل المثال، لا شكّ أن المنظمة ملزَمة بتوفير الحماية للصحافيين إزاء تنكيل الشرطة أو مبادرات التشريع. احتجّت المنظمة

في الأشهر الأخيرة عدّة مرّات في أعقاب اعتقال الصحافيين، ومن ضمنهم الصحافي الحيفاوي مجد كيّال، الذي اعتقله الشاباك بعد أن سافر للمشاركة في مؤتمر عقدته صحيفته في بيروت، والصحافية جالي جينات التي اعتقلت حين كانت توثق عنف الشرطة خلال إحدى المظاهرات. كما احتجّت المنظمة على اعتداءات أفراد الشرطة على المصوّرين في القدس الشرقية، وعلى اقتحام الشرطة محطة التلفزيون الفلسطيني، وعارضت طلب الشرطة بأن يسلّم المصورون الصحافيون صورًا لراشقي الحجارة خلال مواجهات مع الشرطة. وبالأسلوب نفسه تشارك المنظمة أيضًا في نقاشات الكنيست المتعلقة بسنّ القوانين التي من شأنها تقييد حرّية التعبير.

ولكن، ماذا نفعل حين يكون الاعتداء على العمل الصحافي ناتجًا عن وسائل الإعلام نفسها؟ حين أنظر إلى الإعلام الإسرائيلي اليوم أشعر أن هناك مشكلتان أساسيتان موجودتان في مركز عمل هيئات تحرير الأخبار وتسبّبان ضررًا كبيرًا للجمهور الذي يعتمد على الصحافة كمصدر للمعلومات؛ وليس من الواضح تمامًا كيف وهل من المفروض أن يجيب العمل المنظم على هذه المسألة.

المشكلة الأولى هي الاعتماد المتزايد في وسائل الإعلام على النشر مدفوع الأجر مباشرةً أو بشكل غير مباشر. في السنوات الأخيرة تعاني الصحافة الإسرائيلية أكثر فأكثر من تقارير أو أقسام يجري بيعها لكل من يدفع أكثر. بدأت هذه الظاهرة في المواقع الإخبارية وانتشرت حتى وصلت إلى البرامج الصباحية في التلفزيون التجاري، وهي متفشية اليوم أيضًا في الصحف المطبوعة المركزية مثل "يديعوت أحرونوت". تكشف مجلة "العين السابعة" بشكل روتيني عن حالات تشتري فيها شركات خاصّة أو مكاتب حكومية تغطية إعلامية مؤيّدة لمنتجاتها أو مبادراتها، دون أن يعلم قرّاء وسائل الإعلام أن التقارير التي يرونها في الصحف مموّلة ممّن يغطيهم التقرير ويتحدث عنهم. عندما تصبح الصحافة أكثر اعتمادًا على ناشري الإعلانات، وحين تنخفض أسعار الإعلانات (ومن ضمن ذلك بسبب نشاطات صحيفة "يسرائيل هَيوم"، كما ذكرنا)، وحين يكون الصحافيون أنفسهم شركاء نشيطين في مثل هذه الأعمال، وفي غياب مؤسسة مهنية تستطيع فرض قواعد آداب المهنة الصحافية على وسائل الإعلام – كيف يمكن وضع حدّ للترويج الخفيّ المبطّن؟

الجواب، في نظري، موجود إلى حدّ كبير في الاتفاقيات الجماعية. فإذا ما نجحنا في منح الأمن للصحافيين إزاء الفصل التعسفي يستطيع هؤلاء وبسهولة رفض التعاون مع التقارير التي جرى شراؤها بالمال. وفي مقابل هذه الخطوة، إذا ما نجحنا في توفير التأهيل الذي يعلّم الصحافيين قواعد آداب المهنة، وإذا ما نجحنا في تعزيز مكانة مجلس الصحافة ومنحه صلاحيات فرض القواعد على وسائل الإعلام – فمن الممكن أن نستطيع البدء في وقف الانهيار.

المشكلة الثانية التي تتفاقم في الصحافة الإسرائيلية هي التجند "الوطني" إلى جانب الدولة والجيش في الحروب وفي تناول الاحتلال. تشعر الصحافة الإسرائيلية دائمًا، وبشكل أقوى وأكثر بروزًا منذ دخول "يسرائيل هَيوم" الساحة، أن هناك حاجة للتجنّد إلى جانب الجيش والامتناع عن توجيه النقد له وقت الحرب.

كانت الحرب الأخيرة في غزة الحربَ الأولى التي لم يكن فيها لوسائل الإعلام المركزية أيّ مراسل يقدّم التقارير بشكل دائم من داخل القطاع، باستثناء المراسلين الذين دخلوا غزة على متن الدبّابات. كان الوضع متطرفًا جدًا، حيث أن اثنين من كبار المراسلين في القناة ٢ ذكرا مؤخرًا أنهما تلقّيا وقت الحرب محادثات هاتفية من مكتب رئيس الحكومة تطلب منهما إظهار المزيد من الهدم في غزة. لماذا؟ لأن القليل من التقارير حول القتل والدمار في غزة وصلت إلى إسرائيل وأن الحكومة تخشى أن يشعر الجمهور بأنها "لا تعمل بشكل كافٍ" في قطاع غزة. وفي القناة ٢ لم يستجيبوا لهذا الطلب.

وفي المقابل اضطرّ جدعون ليفي، الصحافي في "هآرتس"، إلى تشغيل حارس شخصي لحمايته، وذلك بعد أن أدّت مقالاته ضدّ الحرب إلى تعرّضه لتهديدات بالقتل، في حين ألغى مئات المشتركين في "هآرتس" اشتراكاتهم في الصحيفة احتجاجًا على مقالات ليفي. وزير المالية، يئير لبيد، كان قد نشر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" نداءً للمواطنين يدعوهم فيه إلى إلغاء الاشتراك في "هآرتس". الموقع الإخباري الكبير "والاه" أطلق حملة تسويق بعنوان "إسرائيلي أولاً"، وقد تفاخر محرّر الموقع، يَنون مجال، بأنه امتنع عن نشر قصص تمسّ بالروح المعنوية العامّة. كما أقال مجال ناقدًا تلفزيونيًا انتقد ضابطًا في الجيش. وفي بئر السبع جرى توبيخ رئيس التحرير في صحيفة محلية بعد أن نشر تقريرًا تضمّن نقدًا بسبب عدم تحصين القرى البدوية في النقب، وقد جرى فصله من العمل لاحقًا. وباستثناء "هآرتس" لم تنشر أي وسيلة إعلام تقارير بشكل متواصل عن سياسة قتل عشرات العائلات داخل منازلها جرّاء القصف المركّز، ولم تكن الرقابة هي السبب في ذلك، ولا القيود القانونية أو المشاكل الفنية في الحصول على المعلومات – وإنما بسبب اختيار الرقابة الذاتية.

كانت الحرب الأخيرة في غزة الحربَ الأولى التي لم يكن فيها لوسائل الإعلام المركزية أيّ مراسل يقدّم التقارير بشكل دائم من داخل القطاع، باستثناء المراسلين الذين دخلوا غزة على متن الدبّابات. كان الوضع متطرفًا جدًا، حيث أن اثنين من كبار المراسلين في القناة ٢ ذكرا مؤخرًا أنهما تلقّيا وقت الحرب محادثات هاتفية من مكتب رئيس الحكومة تطلب منهما إظهار المزيد من الهدم في غزة. لماذا؟ لأن القليل من التقارير حول القتل والدمار في غزة وصلت إلى إسرائيل وأن الحكومة تخشى أن يشعر الجمهور بأنها "لا تعمل بشكل كافٍ" في قطاع غزة. وفي القناة ٢ لم يستجيبوا لهذا الطلب.

هل يستطيع العمل المنظم في الصحافة تغيير هذا الأمر أيضًا؟ وهل تشمل وظيفة منظمة العاملين العمل من أجل تغيير الخيارات المهنية لدى الناشرين وأرباب العمل والمحرّرين والمراسلين؟ أعتقد أن الجواب نعم. خلال شهر تشرين الثاني عقدت المنظمة بالتعاون مع أقسام الإعلام في كلّ الجامعات الإسرائيلية سلسلة مؤتمرات طوارئ تناولت التهديدات لحرية التعبير والتغطية الصحافية وقت الحرب. كما تناول مؤتمر آخر اقتصر على الصحافيين فقط، وبشكل استثنائي، أسئلة ظهرت بعد الحرب بخصوص أسلوب تغطية عمليات الجيش وعمليات الجانب الفلسطيني، وذلك في محاولة للبدء ببلورة قواعد تصحّح التشويهات في الإعلام اليوم.

هذه هي بداية طريق طويل، ويجب القول إن التغطية الإعلامية المنحازة بالنسبة للاحتلال كلّه هي قبل كل شيء صورة تعكس الوضع القانوني القائم، الذي يشمل أنظمة قوانين منفصلة لليهود والفلسطينيين في المناطق المحتلة التي شطبها الإعلام، حيث أن هناك تغطية من نوع معين للمستوطنين وتغطية من نوع آخر للفلسطينيين. كما أن التغطية ناجمة عن الانحراف نحو اليمين الذي يعيشه الجمهور الإسرائيلي كلّه، في الوقت الذي يخاف فيه الإعلام – الذي يعتبره الجمهور الواسع يساريًا – من أن يصبح غير ذي شأن بالنسبة للجمهور.

تغيير المواقف السياسية للصحافيين أو الجمهور ليس جزءًا من المهامّ التي انتُدبت لها منظمة العاملين، ولا يجب أن يكون الأمر كذلك. ومن الواضح أيضًا أن أعضاء المنظمة لديهم آراء سياسية متنوعة، وهذا أمر جيّد. وبالرغم من ذلك، فأنا أعتقد أن الإصرار على الالتزام بالمعايير الصحافية والمهنية والتغطية العادلة التي تحاول نقل القصة الكاملة لجمهور القراء والمشاهدين – سوف يستطيع أن يخلق مزاجًا صحافيا جديدًا يكون قادرًا على إحداث التغيير أيضًا في طريقة تغطية الاحتلال. صحافيون كثيرون يحملون مواقف نقدية تجاه الحكومة أشدّ من تلك التي تظهر في وسائل الإعلام التي يعملون فيها. إذا ما شعر هؤلاء بأنهم أقوى وأكثر أمنًا واستقرارًا في أماكن عملهم وأنهم مدعومون من زملائهم في إصرارهم على القيام بعمل مهني وأساسي وغير مساوم، فإن الأمر قد ينعكس في هذا الموضوع أيضًا. وإذا ما استعرنا كلمات أورن بريسكو، ربما سنحظى برؤية ازدهار الكرز في الإعلام والذي سيستمرّ ليس أيامًا قليلة – بل طيلة السنة كلّها.

[ترجمه عن العبرية: محمد كيال]

يوناتان مندل (*)

كيف يشطب الإعلام الإسرائيلي الحياة في غزة من واقع حياة الإسرائيليين

عملية "الجرف الصامد" مثالاً على الانفصال الإنساني للإسرائيليين عن الفلسطينيين

قتل الطيارون ورجال الدبابات والمدفعية والبحرية والمقاتلون الإسرائيليون، خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في صيف عام ٢٠١٤، أكثر من ٢٠٠٠ إنسان، غالبيتهم الساحقة مدنيون ونساء وأطفال. وهذه هي المرّة التاسعة خلال ١٤ عامًا التي تشنّ فيها إسرائيل عملية عسكرية ضد قطاع غزة؛ وقد كانت إحدى الجرائم الكبرى التي نفذت في عملية "عامود السحاب" قد جرت قبل أن يبدأ العدوان – وكان ذلك استمرار تطوير أصل التفكير الإسرائيلي الأساسي والمشوّه، وحسب هذا التفكير فإنّ "ما لا تنفع معه القوّة يمكن أن يجدي فيه استعمال المزيد من القوّة"؛ وحسب ذلك فإن ما لم يحقق النجاح في المرّات الثماني السابقة (بما في ذلك عمليتا "الرصاص المصبوب" و"عامود السحاب") يمكن أن يحقق النجاح في المرّة التاسعة؛ وحسب هذا التفكير فإن الفلسطينيين، بخلاف الشعوب الأخرى، "يفهمون لغة القوّة فقط"، وأن إطلاق صواريخ القسّام من قطاع غزة ليس نتيجة للاحتلال واليأس والحصار الذي تتحمل إسرائيل مسؤوليته، بل هو عملية إرهابية بدون سياق، ومثلها في ذلك مثل إطلاق قذائف على لندن من ضواحي باريس في صباح الغد.

برزت في الحرب الأخيرة حقيقة أخرى مقلقة، إلى جانب التجنّد الإسرائيلي المقلق والشامل مع الحرب – أكثر من ٨٥٪ من الإسرائيليين اعتقدوا أنه "لا يوجد خيار" وأن الجيش "مضطر" مرّة

(*) د. يوناتان مندل: مدير المشاريع المختصة بالعالم العربي في معهد فان لير في القدس. نصّ مختصر لهذه المقالة نُشر في موقع "محادثة محلّية" (سيحاه مقوميت) خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف ٢٠١٤.

المثال الشهير الذي يمكن تقديمه للمقارنة بين إسرائيل في "الرصاص المصبوب" وإسرائيل خلال "الجرف الصامد" يتعلق بالحادث الذي تقشعرّ له الأبدان خلال العدوان الإسرائيلي في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والذي صرخ في أعقابه الطبيب الغزاوي الدكتور عز الدين أبو العيش في بث حيّ ومباشر في التلفزيون الإسرائيلي، وهو واقف بجانب جثامين بناته اللواتي فارقن الحياة جرّاء القصف وإصابة منزله بشكل مباشر. وفي عملية "الجرف الصامد"، بعد خمس سنوات، اتضح أن خيط الحياة الواهي هذا بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد انمحى. فخلال المعارك في قطاع غزة لم يكن هناك ذِكر للأحياء والأموات في غزة في قنوات التلفزيون الإسرائيلي.

أخرى إلى دخول الحرب على غزة. كان الفلسطينيون – كمجموعة بشرية تنزف دمًا وتتعرض للأذى وتبكي وتعاني – مغيّبين في الحرب الأخيرة بصورة حادة ومرعبة جدًا أكثر مما كان عليه الأمر في السابق. ولا أقصد هنا القول أن التلفزيون الإسرائيلي عرض قبل ذلك صورًا صادقة متحرّرة من الرقابة للدمار الذي ألحقه الجنود الإسرائيليون بالفلسطينيين. ففي عملية "الرصاص المصبوب" في شتاء عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، كان التجنّد من أجل القتل وضد المنطق قويًا بالضبط مثل التجنّد في عملية "عامود السحاب" في صيف ٢٠١٤. ولكن وبالرغم من ذلك، وفي حين كانت في الحروب السابقة طبقة الوسطاء الثقافيين الإسرائيليين مكونة من صحافيين يعرفون الناس الذين يجب تغطيتهم إعلاميًا ويتحدثون معهم ويلتقون بهم ويسمحون بإظهار القليل من الإنسانية في التقارير، فقد بدا في الحرب الأخيرة أن "خطة فكّ الارتباط" الإسرائيلية، التي أطلقها أرئيل شارون، قد نجحت في الأساس على المستوى العقلي والفكري. الإسرائيليون في عام ٢٠١٤ لا يعرفون أن قطاع غزة موجود كمصدر حياة، ولا يعرفون أن هناك بشرًا يعيشون في القطاع. والأخطر من ذلك أن وكلاء الوساطة الإسرائيليين والصحافيين الذين تستدعي وظيفتهم تصوير "الآخر" الفلسطيني للجمهور الإسرائيلي، لا يعرفون الغزّيين ولا يشعرون بهم ولا يتحدثون معهم ولا يتصلون بهم ولا يريدون أن يسمعوهم. وهناك شكوك حول ما إذا كانوا يعلمون أنهم موجودون أصلاً.

المثال الشهير الذي يمكن تقديمه للمقارنة بين إسرائيل في "الرصاص المصبوب" وإسرائيل خلال "الجرف الصامد" يتعلق بالحادث الذي تقشعرّ له الأبدان خلال العدوان الإسرائيلي في شتاء ٢٠٠٨–٢٠٠٩ والذي صرخ في أعقابه الطبيب الغزاوي الدكتور عز الدين أبو العيش في بث حيّ ومباشر في التلفزيون الإسرائيلي، وهو واقف بجانب جثامين بناته اللواتي فارقن الحياة جرّاء القصف وإصابة منزله بشكل مباشر. وفي عملية "الجرف الصامد"، بعد خمس سنوات، اتضح أن خيط الحياة الواهي هذا بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد انمحى. فخلال المعارك في قطاع غزة لم يكن هناك ذِكر للأحياء والأموات في غزة في قنوات التلفزيون الإسرائيلي. فقد أثبتت هذه القنوات أن كلب حراسة الديمقراطية يستطيع أن يتحول بسهولة إلى جرو لحماية حكومة إسرائيل والجيش الإسرائيلي وإلى كلب قوي وجريء لحملة الدعاية الإسرائيلية.

ويجب علينا من أجل الاطلاع على حجم الأزمة العودة إلى ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩. كان ذلك قبل انتهاء عملية "الرصاص المصبوب" بيومين، حين تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين الألف. في ذلك الوقت، وقبل انتهاء العملية الرهيبة بوقت قصير، حدثت "هزة أرضية" بالمفاهيم الإعلامية الإسرائيلية. حتى تلك اللحظة كانت شبكات التلفزيون الإسرائيلية قد حجبت عن الجمهور الإسرائيلي الحقيقة المريرة والمناظر الرهيبة في غزة واكتفت بتصوير سُحب الغبار والدخان فوق غزة وبمواد يحرّرها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، فإنه في ذلك الوقت أيضًا توافقت غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية وانسجمت مع الانفصال الفكري والأخلاقي الإسرائيلي، وسعت كي لا تقوم بدورها وكي تشكّل أبواقًا إعلامية للحكومة الإسرائيلية ورؤيتها الحربية والضيقة.

ولكن في ذلك الحين حدثت "الهزّة" في برنامج أوشرات كوتلر في القناة العاشرة، حين أنهت مقدمة البرنامج الخبر حول المباحثات بصدد وقف إطلاق نار "إنساني"، وبالضبط حين بدأت قراءة نبأ متعلق بالساحة السياسية وقالت "وزيرة الخارجية تسيبي ليفني..."

بدأت الأرض تهتزّ. في تسجيل الحدث يمكن مشاهدة المذيعة وهي تسكت فجأة وتوقِف سيل كلامها وتنظر، وهي مرتبكة، نحو شلومي إلدار، المعلق المختص بالشؤون الفلسطينية الذي جلس إلى جانبها وأشار لها بيده بالتوقف عن البث. كان البث مباشرًا، ومثل هذه المفاجآت لا تحدث عادة، ولذلك غطت تعابير المفاجأة وجه المذيعة حين أدارت رأسها نحو إلدار، وتحركت الكاميرا معها، وقالت "نعم، عفوًا" ونظرت إلى الكاميرا وهي ما زالت لا تعي ما الذي يحدث بالضبط. حينها نظرت مرّة أخرى إلى إلدار ومرّة أخرى إلى الكاميرا وقالت: "اسمحوا لي، أنا مضطرة لوقف اللقطة الإخبارية لأن هناك على ما يبدو مستجد".

"قتلوا بناتي، يا ربّ"

انتقلت الكاميرا إلى إلدار. "أنا"، قال مرتبكًا، "حدث هنا أمر مهمّ... موجود معنا على الخط الدكتور عبد العزيز أبو العيش... لقد ظهر معنا في البث التلفزيوني عبر هذه القناة خلال فترة معينة... هو الآن معي على الخط الهاتفي... وأعتقد أن قذيفة أطلقت عليه... لم أستطع أن أفهم بالضبط، ولكنني أعتقد أن عائلته جريحة ومصابة...". بعد ذلك، وبعد تردد قصير، قال إلدار: "أنا... أنا... ربّما أستطيع أن أُسمعكم...". وفي أثناء كلامه رفع جهاز تلفونه، وبقرار مستقلّ ودون أن يقول للمشاهدين ماذا سيحدث، رفع الصوت. وفي بث حيّ ومباشر وأمام الكاميرات وقف إلدار ورفع الأصوات الآتية من غزة. انطلقت عبر الهاتف صرخات يأس. "ربّما تستطيع أن تأتي إلينا يا شلومي... يا ربّ، يا ربّ، يا ربّ". لقد سُمع صوت نحيب الدكتور أبو العيش. بدا إلدار هائجًا مضطربًا، بلع ريقه وقال: "في الأيام الأخيرة أصيب أقرباؤه... أنا أعتقد أنني أيضًا متأثر وعصبي قليلاً".

لم يعرف إلدار إلى من يتحدث، إلى المشاهد الإسرائيلي أم إلى كوتلر التي جلست بجانبه،، أم إلى الشخص الذي وقف داخل بيته في غزة، محاطًا بالدمار والغبار، والذي كان على الخط معه ومع كل الشعب الإسرائيلي في بث حي ومباشر. نظر إلدار إلى هاتفه النقال وإلى الكاميرا وإلى كوتلر، ومرّة أخرى إلى هاتفه. "الدكتور أبو العيش هو طبيب في مستشفى تل هشومير" قال إلدار للمشاهدين، محاولاً تقديم خلفية قصيرة، ولكن صوت البكاء ارتفع على الجانب الآخر، سُمع صوت الطبيب الغزاوي وهو يقول: "يا ربّ، يا ربّ، يا ربّ... يا ربّ، يا ربّ، يا ربّ".

"أبو العيش" قال إلدار، "أنا موجود الآن في الاستوديو، في بث حيّ". أدار إلدار وجهه إلى الكاميرا وقال: "تحدثت معه في الأيام الأخيرة. لقد خشي من إمكانية إصابة عائلته... وفي إحدى المرّات ظهر في القناة الثانية، وأجرى جابي غزيت مقابلة معه، لأنه اعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة للتحذير من الإصابة والأذى". ولكن صرخات أبو العيش سُمعت مرّة أخرى حين كان إلدار يتكلم: "يا ربّ، يا شلومي". لقد بدا أن إلدار يستصعب الكلام، وسأل في بث مباشر: "أبو العيش، من المصابون؟". وأجاب الطبيب فورًا: "بناتي. يا ربّ، يا ربّ". أدار إلدار وجهه ثانية إلى الكاميرا: "له ثمانية أولاد... طيلة الحرب قام بحمايتهم في بيته في بيت لاهيا". ولكن، انقطع حديثه مرّة أخرى جرّاء البكاء الآتي من غزّة. كان بالإمكان تخيّل المناظر التي شاهدها أبو العيش في تلك اللحظة. وصرخ أبو العيش في الهاتف ونحو المشاهدين الإسرائيليين: "يا الله. يا ربّ. يا ربّ". حاول إلدار أن يفكر بشيء عملي: "ربّما الشيء الوحيد الذي نستطيع أن نفعله لكي نساعد هو التوجه إلى من يستطيع، إلى الجيش الإسرائيلي. أبو العيش، قل لي أين بيتك بالضبط؟ ربما يرسلون إليك سيّارات الإسعاف". بكى أبو العيش وانتحب: "أريد إنقاذهنّ... في الحقيقة... ولكن هنّ مُتن... في الحقيقة... أريد إنقاذهن... ولكن رؤوسهن... في الحقيقة... رؤوسهن في مكان والأجساد في مكان آخر...". نظر إلدار إلى الكاميرا، ولكنه لم يستطع إخفاء الدموع في عينيه. وواصل أبو العيش: "ماذا فعلتم بهنّ... يا ربّ. يا الله... ماذا فعلنا لكم يا الله، يا ربّ، ماذا فعلنا لكم... ماذا فعلنا لكنّ؟...". وفي الخلفية سُمعت أصوات بُكاء خلال حديث أبو العيش. كان، على ما يبدو، محاطًا بأبناء عائلة آخرين شاهدوا المناظر القاسية في البيت.

كان واضحًا أن إلدار يجد صعوبة في الحديث. بلع المزيد من ريقه. "خلال أيام طويلة كان يجري الاتصال معي" قال إلدار وفي الخلفية صراخ البكاء ينطلق من البيت في غزة. بدا وكأنه يريد هو أيضًا أن ينفجر في البكاء. "هو لم يعرف ماذا يفعل" قال إلدار... "خاف حتى من الخروج من البيت مع العلم الأبيض". وفي الخلفية سُمعت طيلة الوقت صرخات البكاء الذي يمزّق القلب من غزة. أدار إلدار نظره إلى الكاميرا وقال: "أنا مضطر لأقول لكم أنني لا أعرف كيف أقطع هذه المحادثة". كان عصبيًا جدًا، وكان واضحًا أنه هائج جدًا ولا يدري ماذا يفعل. لم يعرف ماذا يقول للطبيب الغزاوي أو لنا أو لكوتلر أو لنفسه. "أنا لا أستطيع قطع المكالمة". قال وكرّر ذلك ثانية "أنا لا أستطيع قطع هذه المكالمة". بعد ذلك سكت. ثم قال مرّة أخرى "لن أقطع المكالمة".

النظر بعين الجيش، متلازمة الإعلام الإسرائيلي.

ساد الهدوء في الاستوديو. سكتت كوتلر وصمت إلدار وسكت المشاهدون المذهولون في البيوت سكتوا بالتأكيد. إلدار انزرع في كرسيّه وأمسك بهاتفه وقال فقط "أنا لا أستطيع أن أقطع هذه المكالمة". وبعد هدوء استمرّ عدة ثوانٍ ألغى مرّة أخرى البكاء الآتي من غزة الهدوء الإسرائيلي والانفصال الإنساني الذي أحاط بالإسرائيليين بشكل طبيعي. "بناتي، قتلوهم يا ربّ"، هكذا سُمع صوت أبو العيش الذي يمزق القلب. "قتلوا البنات... يا الله. يا الله". لم تنطق كوتلر بكملة واحدة. إلدار حاول ثانية قائلاً "الشيء الوحيد الذي يمكن عمله هو التوجه إلى من يسمعنا، إلى من يرانا... ربما في الجيش الإسرائيلي... ربما يمكن أن ننقذ البعض هناك". وبعد ذلك مباشرة سُمع مرّة أخرى ذلك البكاء الخانق من غزة: "يا ربّ، ساعدنا يا ربّ. يا الله". حاول إلدار مرّة أخرى أن يساعد: "أنا أذكر يا عبد العزيز. أذكر أنك قلت لي ذات مرّة أنك تسكن بالقرب من مفترق طرق معيّن". "صحيح" قال له أبو العيش "أنا أسكن بالقرب من مفرق زيمو". أصبحت المحادثة مضطربة. أصوات البكاء من هناك، وكبح بكاء إلدار من هنا كانا في مركز الحدث. صحا إلدار وفكر في الأمر: "لا أدري هل يسمعنا الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، هل يسمعنا أحد. ربما تحاول سيارات الإسعاف التابعة للصليب الأحمر الوصول إلى هناك ولا تستطيع". ومن الجهة الثانية أصوات البكاء المستمرّة: "يا ربّ، يا ربّنا، يا الله، يا ربّ". كان البكاء مرعبًا. سكت إلدار. بدا أنه لا يستطيع الاستمرار في الإمساك بهاتفه النقال بهذا الشكل خلال البث الحيّ المباشر. نظرت إليه كوتلر دون أن تقول شيئًا. لقد بدت مرتبكة. إلدار المخلص لوعده بعدم قطع الاتصال مع غزة بأي شكل، قام من كرسيّه بشكل مفاجئ. "أعتذر وأطلب الخروج من الاستوديو" قال إلدار. "أنا لا أستطيع قطع هذه المحادثة. أنا ببساطة لا أستطيع قطع هذه المكالمة".

وفي الوقت الذي كان فيه واقفًا تواصل البكاء الذي سُمع عبر هاتفه النقال الذي كان مفتوحًا وبصوت مرتفع متيحًا لكوتلر وإلدار والمشاهدين في البيوت سماع ما يجري. "يا ربّ. يا ربّ". استمرّ البكاء من غزة. "أنتم مضطرون للسماح لي" قال إلدار في الوقت الذي نهض فيه. "أنا ببساطة سأقوم وسأخرج من الاستوديو". وفي أثناء كلامه رفع السماعات عن أذنيه وقام. بدا أنه يمشي بصعوبة. "بكل بساطة أنا لا أستطيع قطع هذه المحاثة" قال ذلك مرّة أخرى. غادر الغرفة وتحولت الكاميرا إلى كوتلر. بكاء لمدة أربع دقائق من غزة. وقد بدا أن كوتلر لا تزال غير قادرة على أن تقول شيئًا. كانت هذه بالتأكيد المرّة الأولى منذ بداية الحرب التي سُمحت فيها لذرّات

لقد قال التاريخ كلمته، على الأقل فيما يتعلق بتاريخ التغطية الإعلامية الإسرائيلية لحروب إسرائيل. فاليوم، حين نعود إلى النصّ الذي تقشعرّ له الأبدان الذي استمرّ ٤ دقائق و ١٧ ثانية، الذي جرى بثه قبل خمس سنوات ونصف، ونستمع إليه ونقارنه مع النشرات الإسرائيلية خلال عملية "الجرف الصامد" التي قتلت القوات الإسرائيلية خلالها أكثر من ٢٠٠٠ إنسان، يتضح لنا أن ذلك البث – الخاص بكوتلر وإلدار وأبو العيش، لم يعلّم الإعلام الإسرائيلي "ما الذي يجب أن يفعله"، بل على العكس، علّمه ما الذي يجب ألاّ يحدث إطلاقًا.

من خلال تحليل الخطاب الإعلامي الإسرائيلي أثناء "الجرف الصامد" تتعزز المعرفة بأنه خلال الحرب لم يسمع مواطنو إسرائيل – وبالتأكيد في التلفزيون الرسمي أو التجاري الإسرائيلي – أصواتًا مشابهة لصوت أبو العيش.

من الإنسانية أن تدخل أذنيها وآذان المشاهدين. بدا وكأنها امتصّت صدمة. بدأت تتكلّم. "هذه الأمور قاسية جدًا لمن سمعها الآن"، قالت وهي مضطربة إزاء ما جرى في الاستوديو. وانتقلت بصعوبة بالغة إلى المرأة التالية التي ستجري معها مقابلة. وقد بدت هي الأخرى تبذل جهودًا كبيرة لكبح دموعها. خرج إلدار من الاستوديو. وهكذا انتهت المعركة الأولى والوحيدة لنقل الواقع في غزة إلى المشاهد الإسرائيلي وجهًا لوجه.

هذا هو النص الكامل للأمور. ٤ دقائق و ١٧ ثانية من البكاء في بث حيّ ومباشر منذ اللحظة الرهيبة. وبعد المحادثة وصلت مئات الشكاوى إلى القناة العاشرة ومفادها أن هذا البث "يصعب الاستماع إليه". من هنا يمكن أن نعلم كم كانت التقارير عن غزة جافة حتى ذلك الوقت. لم يعرض أبو العيش للإسرائيليين جثامين ألف إنسان قتلتهم إسرائيل خلال عدّة أسابيع، بل أتاح لهم الاستماع إلى سبعة أشخاص أحياء فقط.

وبعد ذلك بعدّة أيام قال إلدار إن تلك اللحظات كانت صعبة ومؤثرة في حياته. وحسب رأيه، فإنه في أربع دقائق "في محادثة هاتفية واحدة، اتضحت للإسرائيليين أبعاد الفظائع التي تحدث في قطاع غزة". كوتلر أيضًا قالت بعد بث الخبر أنه "لو شاهد أي شخص خلال البث ما جرى في بيت الطبيب بدون تشويهات، بحيث لا يُسمع فقط عن طريق الهاتف، فإن الحرب كانت على ما يبدو ستنتهي في اللحظة نفسها". وتعترف بأن الإعلام الإسرائيلي بمنعه وصول الصور إلى المشاهدين الإسرائيليين يعطي الجيش الإسرائيلي حيزًا للعمل بدون قيود. وحسب أقوال كوتلر فإنها لم تفكر في تلك اللحظات أنه كان بالإمكان قطع المكالمة وقالت "في تلك اللحظة لم نفكر ماذا نفعل وقت البث ولم نفكر فيما إذا كان للحادث إسقاطات على الحرب، وأن الأمر الوحيد الذي أثار الاهتمام هو فقط حقيقة كوننا كنا نتحدث مع إنسان كانت بناته يعانين سكرات الموت. هذا هو الأمر الإنساني الأساسي. وسيتحدث التاريخ عن أهمية هذه المكالمة".

من "الرصاص المصبوب" إلى "الجرف الصامد"

لقد قال التاريخ كلمته، على الأقل فيما يتعلق بتاريخ التغطية الإعلامية الإسرائيلية لحروب إسرائيل. فاليوم، حين نعود إلى النصّ الذي تقشعرّ له الأبدان الذي استمرّ ٤ دقائق و ١٧ ثانية، الذي جرى بثه قبل خمس سنوات ونصف، ونستمع إليه ونقارنه مع النشرات الإسرائيلية خلال عملية "الجرف الصامد" التي قتلت القوات الإسرائيلية خلالها أكثر من ٢٠٠٠ إنسان، يتضح لنا أن ذلك البث – الخاص بكوتلر وإلدار وأبو العيش، لم يعلّم الإعلام الإسرائيلي "ما الذي يجب أن يفعله"، بل على العكس، علّمه ما الذي يجب ألاّ يحدث إطلاقًا.

من خلال تحليل الخطاب الإعلامي الإسرائيلي أثناء "الجرف الصامد" تتعزز المعرفة بأنه خلال الحرب لم يسمع مواطنو إسرائيل – وبالتأكيد في التلفزيون الرسمي أو التجاري

غزة ٢٠١٤: المشهد الإنساني الغائب.

الإسرائيلي – أصواتًا مشابهة لصوت أبو العيش. صحيح أن إلدار يمكث في هذه الأيام في واشنطن ويعمل في معهد أبحاث أميركي، ولكن صوته لم يُسمَع لسبب آخر، منذ فظائع عملية "الرصاص المصبوب" مرّت خمس سنوات حتى جاءت فظائع "الجرف الصامد". في خلال هذه السنوات الخمس لم تتغير "حماس" فقط، بل تغيرت إسرائيل أيضًا.

غزة فقدت إنسانيتها في نظرنا

منذ فترة عملية "الرصاص المصبوب" وحتى عملية "الجرف الصامد" مرّت خمس سنوات ونصف ابتعد خلالها قطاع غزة أكثر عن عيون المواطنين الإسرائيليين وقلوبهم وضمائرهم، وتعزز في إسرائيل شطب ١,٨ مليون إنسان يعيشون في قطاع غزة. ولم يكن في هذه الفترة للتلفزيون الإسرائيلي الرسمي والتجاري مراسلون لنقل الأخبار هناك، ولم يبذل التلفزيون جهدًا لاستحضار أصوات أخرى، كالمراسلين الأجانب، لأداء العمل من أجل جمهور المشاهدين الإسرائيليين. ونتيجة لذلك ازدادت قوة تأثير المعلقين الذين يحصلون على المعلومات من الجيش، وفي الواقع إن كل ما يستطيع أن يسمعه مواطنو إسرائيل اليوم حول ما يجري في غزة هو عبارة عن معلومات تتوسط فيها الدعاية الإسرائيلية أو عن طريق توجيهات وتلخيصات الجيش لمهمّاته.

وكما ذكرنا، فإن الجمهور الإسرائيلي لم يكن أكثر إصغاءً وإحساسًا تجاه مشاعر وابتهالات المصابين في غزة خلال عملية "الرصاص المصبوب"؛ فقد قُتل في تلك الحملة نحو ١٥٠٠ شخص، وسمعنا في إسرائيل الهتافات نفسها التي تقول "أعطوا الفرصة للجيش لكي ينتصر" و "أعطوا الفرصة للجيش لكي يحصد". ولكن منذ ذلك الوقت مرّت خمس سنوات ونصف ابتعد خلالها مواطنو إسرائيل خمس سنوات ونصف ضوئيّة عن معرفة الناس الذين يعيشون في قطاع غزة، وكذلك عن اعترافهم بمسؤوليتهم عن الوضع السائد هناك؛ السجن المغلق الأكبر في العالم الذي يعيش فيه سكان فقراء متعلقون بصدَقات الأمم المتحدة. وخلال السنوات الخمس والنصف هذه فقدت غزة في نظر الإسرائيليين جزءًا آخر من إنسانيتها، الأمر الذي سهّل القتل وقلّل أصوات النقد. وفيما يتعلق بموضوعنا، فإن ذلك لم يمكّن المواطنين الإسرائيليين من الشعور بأن شيئًا ما ناقص، ولم يمكّنهم حتى من تخيّل كيف يبدو ابن عائلة أبو جامع وهو يبكي في بثّ حيّ موتَ ٢٨ من أبناء عائلته؛ ولم يُسمح لهم بالتفكير كيف سيكون شعورهم في حالة ظهور أحد أبناء عائلة بكر التي قُتل أبناؤها

وحسب فرضية البروفسور نيف جـوردون فـإن انفصال الإسرائيليين الجسدي عن مراكز الحياة الفلسطينية والانتقال من استراتيجية الاحتلال إلى استراتيجية الاحتلال عن طريق "الانفصال"، جعل قتل الفلسطينيين أسهل بالنسبة إلى الإسرائيليين. فالإسرائيليون لا يرون الفلسطينيين ولا يلتقون بهم، وإن كل ما يريدونه هو التأكد من أنهم سيعيشون خلف الجدران والأسوار كي لا يروهُم وكي لا يشعروا تجاههم بأي شعور – وحينئذ لماذا نستغرب إنه من السهل لهم قتلهم، وأنهم لا يشعرون بأن هناك حاجة للاستماع إليهم؟

الأربعة على شاطئ بحر غزة في بث تلفزيوني؛ أو ماذا كان سيقول للجمهور الإسرائيلي أحد أبناء عائلة البطش التي قُتل ٢١ من أبنائها وبناتها.

وفي الحقيقة فإن الجمهور الإسرائيلي ابتعد كثيرًا عن غزة، ونجح بشكل كبير في شيطنة القطاع إلى درجة أنه أصبح غير مستعدّ لسماع الحديث عن غزة والمعاناة الإنسانية هناك حتى من الإسرائيليين أنفسهم. خذوا، على سبيل المثال، الرسالة اللاّسلكية التي سعت "بتسيلم"، المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان، إلى نشرها؛ وهي فيلم قصير تُقرأ فيه أسماء المواطنين الفلسطينيين الذين قتلهم الجنود الإسرائيليون في غزة. منعت الرقابة الإسرائيلية بث هذه الرسالة "خوفًا من المسّ بمشاعر الجمهور الإسرائيلي". من الصعب، بل ومن غير الممكن عمليًا تخيّل بث مقابلة كتلك التي جرت مع أبو العيش في هذه الأيام، في التلفزيون الإسرائيلي، سواء في القناة الثانية أو الأولى أو العاشرة. فأولاً، من الذي سوف "يتجرأ" على تقديمهم من خلال البث؟ وثانيًا، أين هو المراسل الإسرائيلي الذي يقيم علاقة شخصية أو اجتماعية أو مهنيّة مع السكان في قطاع غزة؟

وحسب فرضية البروفسور نيف جوردون فإن انفصال وابتعاد الإسرائيليين الجسدي عن مراكز الحياة الفلسطينية والانتقال من استراتيجية الاحتلال إلى استراتيجية الاحتلال عن طريق "الانفصال"، جعل قتل الفلسطينيين أسهل بالنسبة إلى الإسرائيليين. فالإسرائيليون لا يرون الفلسطينيين ولا يلتقون بهم، وإن كل ما يريدونه هو التأكد من أنهم سيعيشون خلف الجدران والأسوار كي لا يروهُم وكي لا يشعروا تجاههم بأي شعور – وحينئذ لماذا نستغرب إنه من السهل لهم قتلهم، وأنهم لا يشعرون بأن هناك حاجة للاستماع إليهم؟

علاقة الصحافيين مع غزة تمرّ عبر الجيش

وإذا ما أردنا قول الحقيقة، فإن وسائل الإعلام الرائجة في إسرائيل تقوم بعملها "بإخلاص"، إذا ما كان الإخلاص متعلقًا بتوظيف المراسلين المخلصين لخطّ أو موقف دولة إسرائيل، وبالأحرى في وقت الحرب. وفي هذا الأمر بالطبع خيانة وليس إخلاصًا لدورهم كصحافيين. ولكن لا جديد في هذه المسألة. ما حدث في الحقيقة هو ما يلي: بسبب الانفصال الكبير والمتزايد عن قطاع غزة، وبسبب تحويل القطاع إلى "عالم آخر" قائم خلف جبال الظلمات، بسبب كل ذلك اتّخذ الإعلام الإسرائيلي شكل الأداة الأيديولوجية التي صمّمها له وزراء الحكومة ومكاتب الدعاية.

وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن أن نفسّر حقيقة أنه في زمن العدوان الأخير على غزة ("الجرف الصامد") أطلقت رسائل من قبَل منسّق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة، الجنرال يوآف مردخاي، وبشكل خاصّ في مقابلات باللغة العربية (تلعب بالتأكيد دورًا في الحرب النفسية الإسرائيلية)، وأن هذه الرسائل حظيت بالدعم والإسناد بعد ذلك مباشرة من "تحقيقات" في الإعلام الإسرائيلي عالجت وبشكل غير مفاجئ المواضيع نفسها بالضبط. قال مردخاي "قطر" فسارعت وسائل الإعلام إلى إعداد "تحقيق" عن قطر. مردخاي قال "حماس تستثمر فقط في بناء الأنفاق" وبعد ذلك عُرضت ونُشرت على

الفور مقالات وتحقيقات تقول أن "حماس تستثمر فقط في بناء الأنفاق، وليس في بناء المدارس".

في الحرب الأخيرة كانت الأمور متوافقة بالكامل تقريبًا. ما قاله الجيش نُشر بعد ذلك في الصحافة الإسرائيلية، والنتائج والاستنتاجات التي توصّلت إليها قيادة الجيش الإسرائيلي هي بالضبط النتائج والاستنتاجات التي توصّل إليها المعلقون الإعلاميون في قنوات التلفزيون الإسرائيلية. والأمثلة على ذلك: "ثراء قادة حماس وحياتهم المريحة"، و"إطلاق النيران من المستشفيات"، و"خرق وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني"، والافتراض أن حماس استثمرت كل الأموال في بناء الأنفاق فقط ولم تبنِ بيتًا واحدًا أو ملعبًا لكرة القدم، إخفاء الإغلاق والحصار والاحتلال وعلاقتهم بالنضال الفلسطيني، وعدم بحث اقتراح الهدنة من جانب حماس الذي سبق الهجوم البرّي، وغير ذلك من المواضيع. فهل يمكن أصلاً تخيّل وجود معلّق أو مذيع دائم في أيّ قناة إسرائيلية لديه الاستعداد لتحدّي الرسائل الواردة من الجيش الإسرائيلي؟ ومن هو مستعدّ لتقديم رسالة إخبارية مختلفة عن رسائل الجنرال مردخاي؟ أو من يحاول إثبات صحّتها من قبَل زميل أو زميلة في غزة؟ وهل يوجد بينهم من يعرف زميلاً أو زميلة في غزة؟

يعيش في قطاع غزة ١,٨ مليون إنسان؛ والجمهور الإسرائيلي، بمن في ذلك المراسلون والصحافيون، لا يعرف عنهم شيئًا تقريبًا. وخلال الشهر الأخير واصل ١,٨ مليون غزاوي العيش في ظلّ الحصار الإسرائيلي المستمرّ. وفي البرد الذي يزداد شدّة يقوم الكثير منهم لأداء صلاة الفجر في المسجد، وآخرون يشربون القهوة على عجَل ويخرجون من بيوتهم إلى المدارس أو إلى العمل، إذا ما توفّر. وهم في غالبية ساعات اليوم، بوجود أو عدم وجود الكهرباء، يسمعون كل الوقت أصوات الطائرات الإسرائيلية بدون طيار – وهي أصوات أصبحت أزيزًا مستمرًا منذ أن "غادرت" إسرائيل القطاع. وهم لا يزالون حتى الآن غير قادرين على الصيد في البحر كما ينبغي، وهم ما زالوا منقطعين عن العالم. الكثيرون منهم بالتأكيد يعارضون حماس، وكثيرون غيرهم يؤيّدون هذه الحركة، ولكن الإسرائيليين في سديروت وأشكلون وتل أبيب وحيفا – لن يروا أيًّا من الطرفين على شاشات التلفزيون. ربما لا يزال كبار الإعلاميين الإسرائيليين القدامى يتذكرون الغزاويين وهم يضحكون، ولكن لا يستطيع الإسرائيليون في هذه الأيام أن يتذكروا كيف يبدو الغزاويون وهم يبكون.

– هذا هو رابط البث الخاصّ بشلومي إلدار وأوشرات كوتلر والدكتور عبد العزيز أبو العيش، في كانون الثاني ٢٠٠٩.

https://www.youtube.com/watch?v=OLUJ4fF2HN4

[ترجمه عن العبرية: محمد كيال]

إعداد وترجمة- سعيد عياش

عرض تحليلي لملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل

يتضمن هذا التقرير، الذي أعده "مركز البحوث والمعلومات- شعبة مراقبة الميزانيات" التابع للكنيست الإسرائيلي، استعراضا تحليليا مفصلا لملكيات مجمل وسائل الإعلام، العامة والتجارية (الخاصة) العاملة في إسرائيل.

ويؤكد التقرير، الذي أعد تمهيدا لمناقشات أجرتها لجنة المالية التابعة للكنيست حول مشروع القانون الهادف إلى دفع المنافسة وتشجيعها وتقليص المركزية (التمركز) في سوق الصحافة والإعلام في إسرائيل، على وجود إجماع فيما يتعلق بأهمية وسائل الإعلام في العملية الديمقراطية، مشيرا إلى أن الرأي السائد في هذا الصدد يؤكد على أن وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، تزود المواطنين الإسرائيليين بالمعلومات التي تتيح لهم معرفة نشاط ممثليهم ومتابعته، والوقوف على ما يدور في محيطهم وخارج محيطهم، واتخاذ موقف حاسم في مسائل متنوعة. ويضيف التقرير في هذا السياق أن الصحافة تعتبر في العصر الحديث -كما هو معلوم- بمنزلة "السلطة الرابعة"، وأن الصحافيين أشبه بلاعبين يمتلكون القدرة على التأثير على القيم الاجتماعية، ويعملون على دفع أجندة معينة، كما أن لهم علاقة وتأثيرا في عملية اتخاذ القرارات في المجتمع والدولة.

وينبه التقرير إلى الآثار والتداعيات السلبية المترتبة على التمركز الشديد في سوق الإعلام، وعلى ملكية مجموعات وشركات تجارية لوسائل إعلام مختلفة (في إسرائيل)، مشيرا إلى أن من شأن ذلك المس بحرية التعبير والتسبب بتشويه وتحيز في تغطية الأخبار، ومن هنا الحاجة إلى عملية ضبط ملكية وسائل الإعلام وتنظيمها، والتي يستند منطقها بصورة عامة إلى أحد توجهين: التوجه اللا اقتصادي، أو التوجه متعدد القيم.

يبين تفحص بنية ملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل، أن هناك ملكيات متقاطعة (أي ملكية- جهة أو شركة معينة- لعدة وسائل إعلام) وملكيات متعددة المجالات (لوسائل إعلام وأعمال أو شركات تجارية أخرى في الوقت نفسه). فهناك ثماني مجموعات أعمال في فروع الاقتصاد الإسرائيلي تحتفظ في الوقت ذاته بملكية وسائل إعلام، توجد لأربع منها أيضا ملكيات في عقارات واقعية وعقارات مالية.

ويشير التقرير هنا، إلى أن التوجه المتبع في إسرائيل هو التوجه متعدد القيم، الذي يعتبر أكثر صرامة وتشدداً على صعيد عملية التنظيم، والتي تقيد تمركز الملكيات والملكيات المتقاطعة لوسائل الإعلام، مبينا أن القيود تفرض على ملكية وسائل البث التجارية المفتوحة (مثل محطة "القناة العاشرة" وشركتي "كيشت" و"ريشت" صاحبات الامتياز في القناة الثانية) والتلفزيون المتعدد القنوات ("هوت" و"yes") ومحطات الإذاعة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، هناك قيود على مالكي الصحف الذين يريدون الاحتفاظ بملكية بث تجاري مفتوح أو تلفزيون متعدد القنوات. مع ذلك، لا وجود لعملية ضبط لملكية الصحف في حدّ ذاتها، أو ملكيات مجموعات تجارية وأصحاب امتياز في وسائل الإعلام، كما لا توجد عملية ضبط وقيود على نشر المعلومات بواسطة مواقع الانترنت.

وتضم قائمة هذه المجموعات الاقتصادية:

- مجموعة عوفر وأودي أنجل، التي تحتفظ بـ ٥١٪ من أسهم ملكية شركة "ريشت" الإعلامية والتي تتقاسم حقوق البث في القناة الثانية.
- مجموعة فيشمان، وتمتلك ٥٧٪ من أسهم صحيفة "غلوبوس" الاقتصادية، و ١٤,٢٪ من أسهم "يديعوت أحرونوت".
- مجموعة فارتهايم، وتمتلك ٥١٪ من أسهم شركة "كيشت" (شركة أخبار محطة "القناة الثانية" في التلفزيون الإسرائيلي).
- مجموعة ميمان، وتمتلك ٥١٪ من أسهم محطة "القناة العاشرة" في التلفزيون الإسرائيلي.
- مجموعة ألوفيتس، وتمتلك ٤٩,٧٨٪ من أسهم شركة تلفزيون yes (يس) المتعددة القنوات.
- مجموعة "تشوفاه"، وتمتلك ٢٠٪ من أسهم شركة "كيشت".
- مجموعة شتراوس، وتمتلك ١٦,٦٪ من رأسمال شركة "ريشت".
- مجموعة ليفايف، وتمتلك ٣٥,٧٪ من رأسمال محطة "القناة التاسعة".

ويعزو التقرير هذا الوضع (الملكيات المتقاطعة) إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولا، وزن الإنفاق على النشر من مجمل الإنتاج في إسرائيل، يعتبر منخفضا بالمقارنة مع الدول المتطورة. ثانيا، يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بالمركزية نسبيا. ثالثا، ما يتميز به سوق الائتمان في إسرائيل من وجود مستوى عالٍ من التمركز. من هنا، ولكل هذه الأسباب، يعتبر ريع الاستثمار في وسائل الإعلام في إسرائيل، متدنيا نسبيا، بل وسلبي في بعض الأحيان، ويمكن لهذه المعطيات أن تؤدي إلى وضع لا تكون فيه ملكية الصحف ووسائل الإعلام الأخرى نابعة من اعتبارات الربح فقط، أو الرغبة في إيجاد صحافة مهنية، وإنما أيضا من اعتبارات مرتبطة بأعمال ونشاطات تجارية إضافية لمالكي الصحف ووسائل الإعلام أنفسهم، أو رغبة في التأثير على الرأي العام، والنقاش العام المتعلق بهذه النشاطات والأعمال التجارية.

ويشير التقرير إلى أدوات ووسائل سياسية ممكنة للحدّ من أبعاد هذا الوضع وانعكاساته، ومن ضمنها تشديد قواعد الملكيات المتقاطعة لجهة فرض حظر تام على ملكية متقاطعة لوسائل إعلام تبث الأخبار والبرامج المتعلقة بقضايا الساعة، وضبط وتنظيم الملكيات المتعددة المجالات (لوسائل إعلام ومشاريع وأعمال تجارية)، وإلزام الصحف اليومية بمراعاة قواعد النشر والتغطية الصحافية والشفافية فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية الأخرى لأصحاب الصحف.

تعتبر وسائل الإعـلام (الصحافة المطبوعة والتلفزيون والـراديـو ومواقع الانترنت) وسائل مهمة لتجسيد الحقوق الأساسية في المجتمعات الديمقراطية. وتوجد لدرجة المنافسة العالية في هذه السوق أهمية بالغة في تجسيد مثل هذه الحقوق، ومن هنا فإن عملية الضبط والتنظيم في هذا المجال لا تنبع أحيانا من دوافع اقتصادية فحسب (مثل قوانين المنع والقيود التجارية في الفروع الاقتصادية المختلفة)، وإنما أيضا من المصلحة العامة الكامنة في وجود سوق أخبار وأفكار وآراء متنوعة و مفتوحة.

وسائل الإعلام العاملة في إسرائيل

- **أولا–** الصحف اليومية الصادرة باللغة العبرية:

يديعوت أحرونوت، معاريف، هآرتس، يسرائيل هيوم، غلوبوس.

وتعمل هذه الصحف من الناحية القانونية استناداً إلى ترخيص بسيط يشكل شرطاً لإصدار صحيفة في إسرائيل (أمر الصحافة)، بالإضافة إلى قوانين المنع أو القيود التجارية على التمركز في الفرع. وقد انضم عدد من هذه الصحف طوعا إلى عضوية "مجلس الصحافة" في إسرائيل، وهي تخضع، بناء على ذلك، لنظام قواعد السلوك المهني الذي وضعه المجلس. وتعتمد مدخولات الصحف على نشر الإعلانات وعلى مبيعات الصحف (باستثناء صحيفة "يسرائيل هيوم" التي توزع مجانا).

- **ثانيا–** البث (التلفزيوني) التجاري المفتوح، ويشمل محطتي "القناة الثانية" (وتديرها شركتا ريشت وكيشت)، ومحطة تلفزيون "القناة العاشرة". ويتم إنتاج برامج البث في المحطتين من قبل شركات امتياز خاصة، بمراقبة السلطة الثانية للتلفزيون والراديو التي تعمل استناداً إلى "قانون السلطة الثانية للتلفزيون والراديو" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٩٠. وتعتمد مدخولات المحطتين على الإعلانات والدعايات التجارية.

- **ثالثا–** التلفزيون متعدد القنوات، ويشمل شبكتي "هوت" و"يس". وتبث محطات التلفزيون متعددة القنوات، بالكوابل والأقمار الصناعية، استناداً إلى "قانون الاتصالات" (بيزك ومحطات البث) من العام ١٩٨٢، وبمراقبة "المجلس للبث بالكوابل والأقمار الصناعية". ويشمل هذا البث عشرات قنوات التلفزة والإذاعة المحلية والأجنبية، وتعتمد مدخولاتها

מעריב
היהודייה האחרונה בפקיעין
בני גאון נפטר
חשיפה ■ העדות המפלילה של עו"ד מסר במשטרה
"העברתי לאהוד מעטפות של כסף מזומן"
הישרדות
בכיר במערכת האכיפה: "אולמרט ביקש במפורש מזומן"
במדינת חיזבאללה
"אבא מסתכל עלינו מהשמים"
בורמה טובעת

بنية الإعلام الإسرائيلي: إشكاليات اقتصادية في الصميم.

على رسوم الاشتراك، ويخضع بث هذه القنوات عموما وكذلك ملكياتها إلى شروط وقيود، ومن ضمنها القيود المفروضة على أصحاب الامتياز في البث التجاري المفتوح.

- **رابعا –** محطات الإذاعة المحلية، وتعمل في مختلف أنحاء ومناطق إسرائيل ١٦ إذاعة محلية بموجب "قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة –١٩٩٠"، ويخضع بثها لمراقبة السلطة الثانية ذاتها، وتعتمد مدخولاتها على الإعلانات التجارية.

- **خامسا**– البث العام، ويشمل محطة "القناة الأولى" في التلفزيون الإسرائيلي (الرسمي) و"القناة ٣٣" الفضائية، ومحطات الإذاعة التابعة لـ"سلطة البث" الحكومية (وتبث مجمل هذه القنوات والمحطات لعموم السكان في إسرائيل بصورة مباشرة، وتعمل استناداً لقانون سلطة البث– ١٩٦٥، وتخضع لإشراف ومراقبة الهيئة الكاملة لسلطة البث ومجلس إدارة سلطة البث، أما مدخولاتها فتعتمد على جباية الرسوم من السكان ودعايات الخدمة والرعاية في التلفزيون وبث الإعلانات الدعائية في الراديو). كذلك يشمل البث العام محطة إذاعة الجيش الإسرائيلي ("غالي تساهل"، وهي محطة إذاعة قطرية تابعة للجيش الإسرائيلي وتمول من ميزانية وزارة الدفاع والجهات الراعية للبرامج)، ومحطة "التلفزيون التربوي– التعليمي" (وتديرها وحدة دعم في وزارة التعليم وتبث برامجها عبر "القناة الأولى" في التلفزيون الرسمي و"القناة الثانية" و"قناة ٢٣" في بث للمشتركين)، ومحطة تلفزيون "قناة الكنيست– البرلمان– ٩٩" وتديرها "شركة الأخبار الإسرائيلية م.ض" (شركة خاصة حصلت على ترخيص استناداً لقانون البث التلفزيوني من الكنيست – ٢٠٠٣)، وتبث برامجها عبر "القناة ٩٩" في بث للمشتركين وذلك تحت إشراف المجلس للبث بالكوابل وعبر الأقمار الصناعية.
- **سادسا**– مواقع الأخبار على شبكة الانترنت، وتشمل بشكل رئيسي مواقع الصحف والقنوات التجارية، ولا تخضع مواقع الأخبار عموماً لعلميات الضبط والتنظيم القانونية. وبصورة عامة فإن المواقع الإخبارية المتصدرة في إسرائيل، تتبع وسائل الإعلام التقليدية (الصحف ومحطات التلفزيون) باستثناء عدد قليل من المواقع مثل "والا" و"NFCI".

إجمالا، ووفقا لما يؤكده معدو التقرير في هذا السياق، تعتبر وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، ومن ضمنها الصحافة المطبوعة والتلفزيون ومحطات الراديو ومواقع الانترنت، حيوية للعملية الديمقراطية، ومن هنا ثمة أهمية لوجود سوق وسائل إعلام تنافسية، متعددة ومتنوعة.

وتوجد بالإضافة إلى عناصر الضبط والتنظيم المشار إليها آنفا، عناصر ضبط وتنظيم إضافية، وخاصة وزارة الاتصالات وسلطة القيود والضوابط الاقتصادية. كما ويتطلب الأمر في بعض الأحيان مصادقة من لجان الكنيست على تغييرات مختلفة في عمليات التنظيم والضبط. ويستدل من المعطيات الواردة آنفا، أن هناك قيودا وضوابط مفروضة على البث العام، والبث التجاري المفتوح، والتلفزيون متعدد القنوات، ومحطات الإذاعة المحلية، ولا سيما في كل ما يتعلق بشروط الترخيص والمضمون والإنتاج والملكيات المتقاطعة، بينما لا توجد قيود وضوابط في هذه المواضيع على وسيلة الإعلام القديمة– الصحف (باستثناء الصحف المنخرطة طوعا في عضوية مجلس الصحافة)، وعلى وسائل الاتصال والإعلام الجديدة، التي تزداد أهميتها بشكل مطرد، كمواقع الأخبار والترفية على شبكة الانترنت.

تركيز الملكية في وسائل الإعلام

١. مخاطر محتملة

تعتبر وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة والتلفزيون والراديو ومواقع الانترنت) وسائل مهمة لتجسيد الحقوق الأساسية في المجتمعات الديمقراطية. وتوجد لدرجة المنافسة العالية في هذه السوق أهمية بالغة في تجسيد مثل هذه الحقوق، ومن هنا فإن عملية الضبط والتنظيم في هذا المجال لا تنبع أحيانا من دوافع اقتصادية فحسب (مثل قوانين المنع والقيود التجارية في الفروع الاقتصادية المختلفة)، وإنما أيضا من المصلحة العامة الكامنة في وجود سوق أخبار وأفكار وآراء متنوعة و مفتوحة.

ويشير التقرير في هذا السياق إلى وجود مخاطر شديدة وانعكاسات سلبية على سوق الإعلام والجمهور جراء تركيز الملكيات والملكيات المتقاطعة ومتعددة المجالات، وتشمل قائمة المخاطر المحتملة جراء تركيز الملكيات والملكيات المتقاطعة في وسائل الإعلام، حسبما أوجزها معدو التقرير:

- المس بحرية التعبير في المجتمع.
- تقليص حيّز تنوع الآراء والمسّ بسوق الأفكار والآراء.
- تكوين رأي عام سلبي تجاه جهات سياسية أو اقتصادية / تجارية نتيجة لاعتبارات المالك أو صاحب السيطرة في وسائل الإعلام.
- تقليص مساحة الانتقادات الخارجية، من السلطة ومنتخبي الجمهور، لوسيلة الإعلام أو مالكها، وذلك لخشية السلطة أو منتخبي الجمهور من نفوذ مالك وسيلة الإعلام.
- ممارسة رقابة داخلية على الصحف ووسائل الإعلام بناء على مصالح المالك أو صاحب السيطرة.

يشير التقرير إلى وجود توجهات مختلفة لتنظيم سوق وسائل الإعلام. ووفقا لأحد هذه التوجهات، ويدعى "توجه شيكاغو"، فإن المعيار الوحيد للتدخل الحكومي في هذا المجال، هو الاعتبار الاقتصادي المتمثل في المحافظة على المنافسة ومنع التمركز بموجب قوانين الموانع (القيود) الاقتصادية، على غرار الوضع القائم في الفروع الاقتصادية الأخرى. أما التوجه الثاني، وهو "التوجه متعدد القيم"، فيقضي بوجوب إعطاء وزن أيضا لمواضيع غير اقتصادية من قبيل حرية التعبير، تنوع الآراء والديمقراطية.

- تقليص الانتقادات ضد السلطة جراء انعدام المنافسة والملكيات المتقاطعة .
- غياب الفصل بين المال والسلطة.
- المس بالمنافسة الاقتصادية في سوق وسائل الإعلام.

أما المخاطر المحتملة جراء الملكيات المتعددة المجالات (لوسائل إعلام وأعمال تجارية في الوقت نفسه) فتشمل جوانب عديدة أهمها:

- محاولة لتشكيل الرأي العام بناء على مصالح اقتصادية لصاحب السيطرة في وسيلة بث أو إلاعلام.
- منع كشف أمور وقضايا تتعلق بصاحب السيطرة، ومن ضمن ذلك الامتناع عن نشر تحقيقات صحافية يمكن أن تضر بأعماله الأخرى أو بأعمال توجد له علاقة أو صلة بها.
- تغطية إخبارية منحازة أو مشوهة لعمليات وإجراءات اقتصادية توجد لصاحب السيطرة مصلحة فيها (من قبيل معارضة لإصلاحات تؤدي إلى تقليص الأرباح في الفرع الذي توجد فيه لمالك وسيلة الإعلام مصلحة أو مشروع تجاري).
- المسّ بالمنافسة وتنوع الإنتاج في سوق الإنتاج المحلية.
- نشوء تضارب مصالح في الحالات التي يكون فيها مالك شركة أو مجموعة تجارية تنفق مبالغ كبيرة على الدعاية (وبالتالي معنية بأسعار نشر منخفضة) ومالك وسيلة إعلام (معنية بأسعار نشر مرتفعة) هو الجهة نفسها.
- تقليص المنافسة في فرع الأعمال الأخرى لصاحب السيطرة في وسيلة الإعلام، عن طريق التغطية السلبية للأعمال المنافسة لأعماله.

تنظيم ملكيات وسائل الإعلام: أسئلة صعبة.

وفي مجال الرقابة، يؤكد التقرير على وجوب التمييز بين الرقابة الخارجية على الصحف ووسائل الإعلام، ولا سيما من طرف السلطة، وبين الرقابة الداخلية، التي تفرض على الصحافيين من جانب الناشرين أو مالكي الصحيفة. إلى ذلك هناك رقابة داخلية غير مباشرة، بمعنى ضغوط تمارس على الصحيفة من جانب كبار الناشرين.

ويشير التقرير في هذا السياق أيضا، إلى أن التأثير الكبير لأداء وسائل الإعلام على الديمقراطية والاقتصاد، كان قد دفع رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبق أهارون باراك إلى القول إنه يرى في الصحافة الخاصة "هيئات ثنائية الجوهر"، بمعنى هي منبر بملكية خاصة، لكنها تشكل في الوقت ذاته أيضا "ملكية عامة"، مشيرا إلى أنه توجد لها "وظيفة عامة" ولذلك ينبغي أن تسري عليها مبادئ القانون العام على الرغم من أنها بملكية خاصة، ووصف القاضي باراك الصحافة الخاصة بأنها "السلطة الرابعة" وأضاف أن تطبيق القواعد العامة على الصحف الخاصة لا يهدف إلى فرض رقابة خارجية عليها، وإنما "لمنع رقابة داخلية غير ملائمة.. ولمنع سيطرة قلائل على المنبر العام"، بالإضافة إلى فرض قيود على قوة خاصة.

٢. توجهات في مجال الضبط والتنظيم

يشير التقرير إلى وجود توجهات مختلفة لتنظيم سوق وسائل الإعلام. ووفقا لأحد هذه التوجهات، ويدعى "توجه شيكاغو"، فإن المعيار الوحيد للتدخل الحكومي في هذا المجال، هو الاعتبار الاقتصادي المتمثل في المحافظة على المنافسة ومنع التمركز بموجب قوانين الموانع (القيود) الاقتصادية، على غرار الوضع القائم في الفروع الاقتصادية الأخرى. أما التوجه الثاني، وهو "التوجه متعدد القيم"، فيقضي بوجوب إعطاء وزن أيضا لمواضيع غير اقتصادية من قبيل حرية التعبير، تنوع الآراء والديمقراطية. ووفقا لهذا التوجه، الذي تتبناه الكثير من الدول المتطورة (ومن ضمنها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا وكندا) فإن تطبيق قوانين القيود الاقتصادية وأحكامها غير كاف، وإنما يجب انتهاج سياسة صارمة في تنظيم ملكيات وسائل الإعلام، مقارنة مع سياسة التنظيم المتبعة في الفروع الاقتصادية الأخرى. وتطبق سياسة التنظيم في الدول المتطورة بطريقتين:

- تنظيم حيازة (ملكية) وسائل الإعلام، ويتم ذلك على سبيل المثال، عن طريق فرض قيود على ملكية صحيفة أو على مالكي صحيفة لهم ملكية في محطة تلفزيونية. وتكمن أفضليات الطريقة المتبعة في إسرائيل ودول أخرى، في سهولة التطبيق والمراقبة، بينما تكمن عيوبها أو مساوئها في كونها تستند على نظرة متساوية لوسائل إعلام تحتفظ بحصص مختلفة. وعلى سبيل المثال فإن القيد المفروض على صحيفة، لها حصة في سوق الصحافة تصل إلى ٥٠٪، فيما يتعلق بملكية محطة تلفزيونية تجارية، مماثلة للقيد المفروض على صحيفة تحتفظ بحصة تبلغ ١٠٪ فقط، في سوق الصحافة.
- تنظيم ملكية لحصة إجمالية في سوق الإعلام، وذلك عن طريق فرض قيود على حصة السوق التي تحتفظ بها وسيلة إعلام معينة في كامل السوق (الصحف ومحطات التلفزيون والراديو والتلفزيون متعدد القنوات). وتحسب حصة السوق في الأسواق المختلفة بموجب نسبة تحويل (مقايضة) معينة، وعلى سبيل المثال فإن ١٪ من نصيب سوق التلفزيون يعادل ٣٪ من نصيب سوق الصحافة. وتكمن أفضلية هذه الطريقة، المتبعة في بريطانيا وألمانيا، في أنها تأخذ في الحسبان حصة السوق لكل وسيلة إعلام، أما ثغراتها الرئيسية فتكمن في صعوبة التطبيق والمراقبة المنتظمة لحصص السوق، وبالإضافة إلى المغزى المستشف من فرض مثل هذا القيد، والذي يشبه فرض نوع من "الغرامة" على نجاح محطة بث.

ملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل

١. ملكية الصحف المطبوعة

وفقا لما أورده التقرير ، فقد طرأ في الأعوام الأخيرة تآكل في إيرادات الصحف اليومية في إسرائيل

من نشر الإعلانات والمبيعات. فقد انخفضت مدخولاتها من نشر الإعلانات من حوالي ١,٧٦ مليار شيكل في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١,٠٢ مليار شيكل في العام ٢٠١٢، وهو انخفاض بنسبة متراكمة بحوالي ٤١,٨٪. ويعزو التقرير هذا الانخفاض إلى عدد من الأسباب والعوامل الرئيسية، ومنها دخول وسائل إعلام أخرى (جديدة) إلى المجال، ولا سيما الإنترنت ومحطات التلفزة التجارية، وصحف توزع مجانا، وخاصة صحيفة "يسرائيل هيوم" التي أصبحت الصحيفة اليومية (العبرية) الأوسع انتشارا في إسرائيل. وقد أدى كل ذلك إلى ازدياد المنافسة في سوق الصحف المطبوعة، وإلى هبوط حاد في مدخولات الصحف اليومية الأخرى من المبيعات ونشر الإعلانات.

ووفقا للتقرير، فقد شكل هذا الانخفاض في مدخولات الصحف المطبوعة في إسرائيل والعالم عموما، حافزا للصحف لاستخدام ونشر المواد المطبوعة في وسائل إعلام إضافية مثل مواقع الانترنت والهواتف النقالة.

وفصل التقرير الهبوط الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة في مدخولات الصحف العبرية اليومية (المطبوعة) من مصدري الدخل الرئيسيين، على النحو الآتي:

- الدخل من مبيعات الصحف: أدت المنافسة المتزايدة على وقت القارئ (لا سيما بسبب محطات التلفزة ومواقع الإنترنت والهواتف الذكية) إلى انخفاض ملموس في المدخولات من مبيعات الصحف. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى دخول الصحيفة اليومية المجانية "يسرائيل هيوم" إلى سوق الصحف المطبوعة، إلى حملات مبيعات لبقية الصحف اليومية وإلى انخفاض في الأسعار، وهو ما أدى في النتيجة إلى انخفاض إضافي في المدخولات من مبيعات الصحف..
- الدخل من الإعلانات: طرأ في السنوات الأخيرة انخفاض بنسبة ٤١,٨٪ في الإنفاق على نشر الإعلانات في الصحف. وتؤدي المنافسة المتزايدة مقابل وسائل إعلام أخرى (خاصة الانترنت) إلى تراجع في مدخولات الصحف المطبوعة، وإلى محاولات للبحث عن مصادر دخل إضافية.

يظهر تحليل الاتجاهات في سوق الصحافة أن مدخولات الصحف المطبوعة تشهد انكماشا سريعا، مما يمكن له أن يشكل تهديدا لبقاء جزء من الصحف اليومية في إسرائيل. ويشير التقرير إلى أن إحدى وسائل السياسة الممكنة لتشجيع بقاء الصحف اليومية في ضوء التهديدات الاقتصادية والتجارية المشار إليها آنفا، تكمن على سبيل المثال، في خفض نسبة ضريبة القيمة الإضافية على شراء الصحف أو شراء مساحات لنشر الإعلانات في الصحف (كما هو متبع في العديد من دول أوروبا).

ويظهر تحليل الاتجاهات في سوق الصحافة أن مدخولات الصحف المطبوعة تشهد انكماشا سريعا، مما يمكن له أن يشكل تهديدا لبقاء جزء من الصحف اليومية في إسرائيل. ويشير التقرير إلى أن إحدى وسائل السياسة الممكنة لتشجيع بقاء الصحف اليومية في ضوء التهديدات الاقتصادية والتجارية المشار إليها آنفا، تكمن على سبيل المثال، في خفض نسبة ضريبة القيمة الإضافية على شراء الصحف أو شراء مساحات لنشر الإعلانات في الصحف (كما هو متبع في العديد من دول أوروبا).

على صعيد التنظيم القانوني لعمل الصحف في إسرائيل، يشير التقرير إلى أن "أمر الصحافة" المعمول به حتى الآن، والذي جرى سنة في عهد الانتداب البريطاني في العام ١٩٣٣، لا ينص عمليا على تنظيم للملكيات المتقاطعة في الصحف، وأن هذا الجانب يخضع حاليا لقوانين المنع والقيود التجارية فقط. وكانت لجنة عامة شكلت في العام ١٩٩٧ لمراجعة قوانين الصحافة، قد أوصت بزيادة الشفافية في هذا الفرع، والانتقال من إطار الترخيص (وفقا لما هو متبع حاليا فإن متصرف اللواء في وزارة الداخلية مخول بإغلاق صحيفة) إلى إطار الكشف عن طريق تقديم تقرير نصف سنوي يتضمن أسماء وأسهم (حصص) أصحاب السيطرة في صحيفة وفي أي شركة أخرى يملكون أكثر من ٢٠٪ من رأسمالها. وفي ضوء توصيات هذه اللجنة، قدم للكنيست في العام ٢٠٠٨ مشروع قانون جديد لتنظيم ملكية الصحف وعملها، إلا أنه لم تجر المصادقة عليه حتى الآن من قبل الكنيست.

من جهة أخرى، تنخرط معظم الصحف (في إسرائيل) في عضوية "مجلس الصحافة"، وهو عبارة عن هيئة طوعية تعنى بتمثيل الصحف أمام أجهزة الحكم (كالرقابة العسكرية على سبيل المثال) وبقواعد المهنة وآدابها. وفي هذا الإطار، تنص لائحة آداب المهنة المعتمدة من قبل "مجلس الصحافة" على وجوب قيام ناشري أو مالكي كل صحيفة بنشر كشف ملائم، مرة في السنة، يتضمن ما في حوزتهم من مصالح تجارية واقتصادية مهمة في مجال الصحافة والإعلام، وخارج هذا المجال.

ملكيات الصحف اليومية (العبرية)

تتوزع ملكيات الصحف العبرية اليومية الصادرة في إسرائيل، وفق ما أورده التقرير، على النحو الآتي:

- يديعوت أحرونوت: عائلة موزاس وآخرون= ٨٥,٨٠٪ + شركة بار أون– فيشمان للاتصالات= ١٤,٢٠٪.
- معاريف: مجموعة بن تسبي= ١٠٠٪.
- هآرتس: عائلة شوكن= ٦٠٪+ دومونت–شاوبرغ (ناشر من ألمانيا)= ٢٠٪+ ليونيد نفلزين= ٢٠٪.
- يسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم): شلدون أدلسون (Media LLC Israeli)=١٠٠٪.
- غلوبوس (صحيفة اقتصادية): اليعازار فيشمان= ٥٧,١٠٪ عرفون حاييم بار– أون=٤٢,٩٠٪.

ملكيات قنوات التلفزة التجارية

وفقا لما ورد في البند ٦٦ من قانون "سلطة البث الثانية" فإن هذه السلطة تمتلك ٤٠٪ من أسهم شركات الأخبار في محطة تلفزيون "القناة الثانية" ومحطة تلفزيون "القناة العاشرة"، وهو ما يعطي السلطة الثانية حقوق التصويت، فيما تمتلك شركات

الامتياز (أو الشركات الحائزة على ترخيص البث) ٦٠٪ من أسهم شركات الأخبار (في المحطتين)، وهو ما يعطيها أيضا حقوق التصويت. وبموجب البند ٤٦ من قانون السلطة الثانية، فإنه لا يجوز للجهة (أو الشركة) المخولة، أو المرخص لها بالبث التلفزيوني، أن تعبر في بثها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأي شكل كان، عن آرائها الشخصية، أو عن آراء القائمين على إدارتها إذا كان الحديث يدور على شركة. كما ولا يجوز للجهة المخولة بالبث أن تمنع بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب آرائها الشخصية، أو آراء القائمين على إدارتها، بث أخبار أو تقارير معينة، ويتعين على شركة الأخبار، بموجب البند ٦٤ من قانون "السلطة الثانية" أن تبث أخباراً دقيقة، موثوقة ومتوازنة، لا تعكس أو تعبر عن المواقف والآراء الشخصية لمدراء الشركة والعاملين فيها وأصحاب أسهمها.

ملكية التلفزيون متعدد القنوات

تعمل في إسرائيل شركتان تزودان خدمة التلفزيون متعدد القنوات إحداهما شركة "هوت" وصاحب الملكية الكاملة فيها باتريك درهي، والأخرى شركة "يس– Yes" وتتوزع ملكيتها بين شركة "بيزك – الشركة الإسرائيلية للاتصالات م.ض" والتي تخضع لملكية مجموعة شاؤول إيلوبيتس، وتمتلك هذه المجموعة (بواسطة شركة "بيزك") ٤٩,٧٨٪ من أسهم شركة "يس"، وبين شركة "يوروكوم للاتصالات" الخاضعة لملكية مجموعة أيلوبيتس التي تمتلك ٥٠,٢٢٪ من أسهم "يس"، بالوصاية، وذلك إلى حين بيع هذه الحصة (الأسهم) لطرف ثالث.

مستوى التمركز في وسائل الإعلام

يظهر تحليل الملكيات في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وجود ملكيات متقاطعة، تخضع للقواعد والمعايير المفصلة آنفا، وأن معظم هذه الملكيات هي في فرع محطات الإذاعة المحلية. كما ويتضح من تحليل المعطيات أن هناك ٨ مجموعات أعمال تجارية تحتفظ بملكية (أسهم) في إحدى وسائل الإعلام– مما قد ينشأ عنه تضارب مصالح– وأن لثلاث من هذه المجموعات ملكية في عقارات واقعية (كالصناعة أو أملاك غير منقولة) وفي عقارات مالية (كالبنوك أو شركات التأمين) بالإضافة إلى ملكية في وسيلة إعلام.

لوغو القناة الثانية.

لوغو القناة العاشرة.

ويعزو التقرير وجود الملكيات المتقاطعة ومتعددة المجالات في سوق وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى عدة أسباب اقتصادية أهمها:

- مستوى الإنفاق المنخفض على النشر: يعتبر إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل، نسبة إلى الناتج المحلي الخام، منخفضا جداً مقارنة مع الإنفاق على النشر في الدول المتطورة. ويتضح من المعطيات أن إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل إنخفض، في الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٢، بنسبة واقعية بلغت ١٨,٢٪، في حين ارتفع الناتج المحلي الخام (في الفترة نفسها) بنسبة واقعية بلغت ٤٠,٩٪، وقد أدى ذلك في النتيجة إلى انخفاض حاد في حجم الإنفاق على النشر نسبة إلى الناتج المحلي الخام– من حوالي ٠,٦٣٪ في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٠,٣٦٪ في العام ٢٠١٢. ويشكل ذلك حافزا لتمركز الملكيات والملكيات المتقاطعة في وسائل الإعلام.

ويبين تفصيل للمعطيات أن إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠١٢ حوالي ٣,٤٩٢ مليار شيكل، أنفق منها ما نسبته ٤٢٪ على النشر في التلفزيون، و٢٩٪ في الصحف، وحوالي ١٦٪ في الانترنت. وقد طرأت خلال الفترة الماضية زيادة حادة في نسبة الإنفاق على النشر في الإنترنت (بلغت هذه الزيادة بنسبة واقعية ٣٤٩,٩٪) وذلك على حساب هبوط بنسبة ٥٢,١٪ في الإنفاق على النشر في الصحف، وهبوط معتدل بنسبة ٢,٥٪ في التلفزيون، وهبوط بنسبة ٢٤٪ في الإنفاق على النشر في الراديو (محطات الإذاعة). وفي المحصلة، طرأ انخفاض حاد على وزن الإنفاق على النشر نسبة إلى الناتج المحلي الخام، في وسائل الإعلام فقط (الصحف، التلفزيون والراديو) من حوالي ٠,٥٨٪ في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٠,٢٨٪ في العام ٢٠١٢.

يبين تفصيل للمعطيات أن إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠١٢ حوالي ٣,٤٩٢ مليار شيكل، أنفق منها ما نسبته ٤٢٪ على النشر في التلفزيون، و٢٩٪ في الصحف، وحوالي ١٦٪ في الانترنت. وقد طرأت خلال الفترة الماضية زيادة حادة في نسبة الإنفاق على النشر في الإنترنت (بلغت هذه الزيادة بنسبة واقعية ٣٤٩,٩٪) وذلك على حساب هبوط بنسبة ٥٢,١٪ في الإنفاق على النشر في الصحف، وهبوط معتدل بنسبة ٢,٥٪ في التلفزيون، وهبوط بنسبة ٢٤٪ في الإنفاق على النشر في الراديو (محطات الإذاعة).

ويعزو التقرير الإنفاق المتدني على النشر في إسرائيل، إلى ثلاثة أسباب رئيسية: مستوى التمركز المرتفع في فروع الاقتصاد، رسوم العمولة المرتفعة نسبيا في سوق النشر التلفزيوني، والملكية المتقاطعة لأصحاب قنوات البث (في التلفزيون) من جهة، وكبار الناشرين من جهة أخرى.

- التمركز الاقتصادي: يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بمستوى عالٍ نسبيا من المركزية، ومن هنا تنشأ طاقة كامنة لوجود ملكيات متقاطعة ومتعددة المجالات بمستوى مرتفع أيضا. ففي العام ٢٠١١ بلغ وزن قيمة سوق المجموعات الاقتصادية العشر الكبرى في إسرائيل ٤١٪ من قيمة سوق مجموع الشركات المتداولة (أسهمها) في سوق (بورصة) الأوراق النقدية في تل أبيب.
- تمركز الائتمان: يتسم سوق الائتمان (الاعتمادات) في إسرائيل بمستوى مرتفع من التمركز، الأمر الذي يجعل من الصعب تجنيد الموارد المالية، ذلك لأن إقامة وسيلة إعلام، تتطلب استثمارات أولية لمبالغ كبيرة، مما يمكن أن يشكل عائقا أمام دخول مستثمرين إلى سوق وسائل الإعلام. ومن هنا يمكن لهذا الوضع أن يؤدي إلى نشوء تمركز في الملكيات والملكيات المتقاطعة في وسائل الإعلام.

عموما، فإن مجمل هذه الأسباب تجعل مردود الاستثمار في وسائل الإعلام في إسرائيل، متدنيا نسبيا، بل وسلبي في بعض الأحيان . ومن هنا أيضا، فإن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى ملكيات لصحف ولوسائل إعلام أخرى، ليست نابعة فقط من اعتبارات الربح أو الرغبة في إيجاد صحافة مهنية، وإنما لاعتبارات مرتبطة بنشاطات وأعمال تجارية إضافية لمالكي الصحف ووسائل الإعلام أنفسهم، أو بهدف التأثير على الرأي العام والأجندة العامة، أو لمنع نقاش عام يتعلق بهذه الأعمال والنشاطات الاقتصادية والتجارية ذاتها.

وسائل سياسة مقترحة لمعالجة الوضع القائم

يشير معدو التقرير في هذا السياق إلى أن سوق النشر في إسرائيل تعتبر ضيقة ومحدودة نسبيا، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تقليص حيز معيشة وسائل الإعلام، ولا سيما الصحف القطرية (اليومية) وقنوات التلفزة التجارية.

من جهة أخرى، فإن تشديد سياسة تنظيم الملكيات متعددة المجالات، أو ملكية المجموعات والشركات الاقتصادية لوسائل الإعلام، يمكن أن يؤدي إلى تقليص تنوع وسائل الإعلام، القائمة، على الرغم مما ينطوي عليه الوضع من نشوء تضارب مصالح محتمل على هذا الصعيد.

ويقترح معدو التقرير في الإجمال عدداً من الوسائل والأفكار لمعالجة الوضع غير المتوازن في طبيعة الملكيات القائمة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، على اختلاف أشكالها وأنواعها، ويمكن ايجاز هذه الوسائل المقترحة على النحو الآتي:

- ضبط الملكيات المتعددة المجالات لمالكي وسائل الإعلام وتنظيمها، بمعنى فرض قيود على حصص ملكية المجموعات الاقتصادية/التجارية الكبرى (في إسرائيل) في وسائل الإعلام، وفقا لحجم المجموعة، أو بموجب نسبة إنفاقها على النشر. ويمكن النظر أيضا في إمكانية أن

تقتصر القيود على الملكيات متعددة المجالات فقط على حصص المجموعات أو الشركات التي يوجد لها احتكار في أسواق أخرى، وليس كل من لها أعمال ومشاريع في أسواق أخرى.

- بلورة رؤية شاملة لعملية ضبط الملكيات المتقاطعة في سائر وسائل الإعلام وتنظيمها، لجهة تشديد قواعد هذا النمط من الملكيات، بحيث يطبق حظر تام على ملكية متقاطعة في وسائل إعلام تبث أخبارا وبرامج تتعلق بالواقع الراهن. بالاضافة إلى ذلك، تشديد المتطلبات والشروط المحددة للحصول على التراخيص والموافقات اللازمة لشراء وسيلة إعلام أو صحيفة من جانب وسيلة إعلام أو صحيفة أخرى.
- ضبط الملكيات في الصحف المطبوعة وتنظيمها، ومن ضمن ذلك نشر كشف دوري موثوق حول الملكيات والمصالح الاقتصادية الأخرى التي يحتفظ بها مالك الصحيفة، ومنع الملكيات المتقاطعة بين الصحف.
- تطبيق ضوابط على الملكيات المتقاطعة في مواقع الإنترنت الإخبارية، على غرار الضوابط المفروضة على قنوات البث التجاري.
- تشجيع الاستثمارات التكنولوجية بما يتيح زيادة مساحة الإنتاج والبث التلفزيوني بواسطة الإنترنت، ذلك لأن مثل هذا التغيير يمكن أن يساهم في زيادة توزيع وتنوع منتجي المضامين والبرامج.
- فرض ضوابط وقيود على سوق النشر (نشر الإعلانات) كالتدخل مثلا في مجال العمولات الزائدة، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة مدخولات وسائل الإعلام من النشر على حساب الوسطاء (شركات الدعاية والإعلان).
- تشجيع سوق وسائل الإعلام بوسائل مختلفة، مثل خفض ضريبة القيمة الإضافية على (أسعار) شراء الصحف، وتسهيلات ضريبية أخرى.
- دعم وسائل البث العام وتعزيزها، بكونها لا تعمل لأهداف ربحية، ولأنها أقل خضوعا لاعتبارات الـ "ريتنغ".

وتجدر الإشارة أخيراً في هذا السياق إلى أن العديد من الدول المتطورة التي تتطلع نحو زيادة التنوع الصحافي، تقدم دعما ماليا لقطاع الصحافة الخاصة الذي لا يعمل لأهداف ربحية.

د. يوسف تيسير جبارين(*)

قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية

(قراءة في مشروع قانون أساس: إسرائيل- الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ)

مقدّمة

أحدث مشروع قانون "الدولة القومية اليهودية" هزة سياسية جدية في اسرائيل، يبدو أن ارتجاجاتها ستصل إلى صناديق الاقترا ع في آذار المقبل. سأتناول في هذه المقالة تحديدا الإسقاطات الحقوقية والسياسية الخطيرة لهذا المشروع، وخاصة على مكانة وحقوق المواطنين العرب الفلسطينيين.

وكان حزبا "الليكود" وَ "البيت اليهوديّ" قد اتّفقا ضمن الاتّفاقات الائتلافيّة بينهما في الولاية الحاليّة للكنيست الاسرائيلية، على العمل معًا لسن مشروع قانون أساس: إسرائيل- الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ ("قانون الدولة القومية")، وهو مشروع القانون الذي كان قد طرحه النائب والوزير السابق آفي ديختر على الكنيست الثامن عشر في العام ٢٠١١، بالاستناد إلى صيغة بلورها طاقم "مهني" في "معهد الإستراتيجية الصهيونيّة"، وحظِيَ في حينها بتوقيع نحو ثلث أعضاء الكنيست.[١] في صيف ٢٠١٣، طرح النائبان آييلت شاكيد (رئيسة كتلة "البيت اليهوديّ") وياريف لافين ("ليكود بيتينو") رئيس الائتلاف الحكومي في حينه، على الكنيست النصَّ المشترك الذي قاما بصياغته لقانون الدولة القوميّة (قُدِّمَ لرئيس الكنيست ونوّابه ووُضِع على جدول أعمال الكنيست يوم ٢٠١٢/٧/٢٢). حاول لافين وشاكيد في مقترحهما التخفيف من الحدّة التي ميّزت النصّ الذي طرحه ديختر، وذلك في مسعى منهما لتخفيف حجم الانتقادات الموجَّهة لمشروع القانون، فقد شطب النائبان من النص الجديد البندَ الصريح الذي يُخضع النظام الديمقراطيّ في إسرائيل علانية

(*) محاضر حقوقي ورئيس مركز دراسات، المركز العربي للحقوق والسياسات.

يحمل القانون المقترَح صبغة دستورية بصفته "قانون أساس"، وهو يسعى بذلك إلى حسم النقاشات القِيميّة والأيديولوجيّة حول بلورة دستور مستقبليّ في إسرائيل من خلال قطع الطريق على أيّ نقاش جماهيريّ جدي حول الموضوع، ومن خلال المخاطرة، على وجه التحديد، في التصادم المباشر مع قيم حقوقية ديمقراطية، بحيث تُفضي الترتيبات الدستوريّة المقترحة إلى توسيع حالة التمييز العميقة بين اليهود والفلسطينيّين في البلاد، أو تعيد إنتاجها من خلال إطار دستوري رسمي، فوق قانوني، بحيث تُخضع هذه الترتيبات بالضرورة مكانة وإرادة الفلسطينيين، أهل الوطن الأصليين، لمصالح ورواية مجموعة الأغلبيّة اليهوديّة المهيمنة.

لطابعها اليهوديّ، وشطبا البند الذي يحدّد أنّ العربيّة ليست لغة رسميّة في إسرائيل، وكذلك البند الذي يمكّن الدولة من إقامة بلدات على أساس دينيّ أو قوميّ. في المقابل، ناشد ليفين وشاكيد رئيسَ الحكومة نتنياهو أن يتبنّى مشروع القانون، وقالا إنّهما "يتوقّعان منه أن يدعم القانون على غرار دعوته الفلسطينيّين الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ القوميّة".[٢]

وفي شهر آب من العام نفسه (٢٠١٣)، قامت وزيرة القضاء تسيبي ليفني، بتعيين البروفسور روت غابيزون[٣] لصياغة بديل لـِ "قانون الدولة القوميّة"، وكتبت في رسالة التعيين للبروفسور غابيزون: "أؤمن أنّ الساعة قد أزفت لصياغة ترتيبات دستوريّة تتناول طابع إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وترسّخ مكوّنات هُويّتها على النحو الذي يخلق التوازن بين القيمتين اليهوديّة والديمقراطيّة".[٤] لكن رئيس الائتلاف الحكوميّ زئيف إلكين عاد وطرح صيغة النص الأصلي "غير المخفف" الذي طرحه ديختر، معلنا عن امتعاضه من المماطلة في تشريع القانون. وفي النقاش الدائر حول هذا النص وذاك، طرح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مؤخرا نصا قريبا في صياغته إلى نص لافين وشاكيد، وذلك دون أن ينتظر الصياغة المقترحة من قبل البروفسور روت غابيزون، وقد أعلنت غابيزون بدورها عن تحفظها من النص الذي يقترحه نتنياهو. يتمحور هذا المقال في الصيغة التي طرحها نتنياهو للقانون.[٥]

يحمل القانون المقترَح صبغة دستورية بصفته "قانون أساس"، وهو يسعى بذلك إلى حسم النقاشات القِيميّة والأيديولوجيّة حول بلورة دستور مستقبليّ في إسرائيل من خلال قطع الطريق على أيّ نقاش جماهيريّ جدي حول الموضوع، ومن خلال المخاطرة، على وجه التحديد، في التصادم المباشر مع قيم حقوقية ديمقراطية، بحيث تُفضي الترتيبات الدستوريّة المقترحة إلى توسيع حالة التمييز العميقة بين اليهود والفلسطينيّين في البلاد، أو تعيد إنتاجها من خلال إطار دستوري رسمي، فوق قانوني، بحيث تُخضع هذه الترتيبات بالضرورة مكانة وإرادة الفلسطينيين، أهل الوطن الأصليين، لمصالح ورواية مجموعة الأغلبيّة اليهوديّة المهيمنة. يعمّق القانون المقترَح، إذا، التمييز بين اليهود والفلسطينيّين في إسرائيل، من خلال إرساء تشريعات تمييزيّة في ترتيبات دستوريّة رسمية. ولا يقتصر التمييز على المجالات الرمزيّة كتعريف الدولة ورموزها فحسب، بل يمضي إلى ما هو أخطر وأبعد من ذلك، حيث يتغلغل إلى المجالات التي تلامس جذور المكانة القانونيّة للفلسطينيين: تقرير المصير، والهجرة، والمواطنة، والأراضي، والثقافة، والدين، وغير ذلك. بهذا، تؤسس البنود المختلفة لمشروع القانون لفوقية قومية رسميّة شمولية في القاعدة الدستوريّة في إسرائيل، من خلال تحديدها أنّ الأصل القوميّ اليهوديّ يشكّل قاعدة التمتّع بالامتيازات التي تنبع من هذا البند أو ذاك، دون توفير ترتيبات موازية للمواطنين الفلسطينيّين.

سنقوم في هذه المقالة، بمراجعة النحو الذي يتعامل فيه مشروع القانون مع الأقلّيّة العربية الفلسطينيّة في إسرائيل، ومع الفلسطينيين عامة، وسيتمحور تقييمنا في الأساس حول البنود التي تعمل على تكريس التمييز ضدّ الفلسطينيّين مواطني إسرائيل. إنّ قانون الأساس هو حالة واضحة المعالم تنحاز فيها القاعدة القانونيّة ذاتها – وعلى رؤوس الأشهاد – لصالح مجموعة الأغلبيّة، وكلّ هذا على المستوى الدستوريّ الرسمي للدولة. سأتوقّف في ما يلي عند التعابير المهمّة لهذا التمييز الرسميّ في البنود المختلفة لمشروع القانون، وسأتطرق في الأساس إلى البنود التي تُحدّد أنّ الأصل القوميّ (اليهوديّ) يشكّل قاعدة التمتّع بالامتيازات التي

ترمي الصيغة المقترَحة إلى تغيير تعريف إسرائيل، والفصل بين جزأَي التعريف من خلال منح أسبقيّة واضحة لـِ "دولة يهوديّة"، إذ تحدد الصيغة المقترحة أنّ "دولة إسرائيل هي البيت القوميّ للشعب اليهوديّ، وفيها يجسّد حقه بتقرير المصير"، وأنّ الحقّ "في تحقيق تقرير المصير القوميّ في دولة إسرائيل هو حقّ حصريّ للشعب اليهوديّ". مما لا شك فيه أنّ ثمّة تناقضا واضحا من المنظور الديمقراطيّ في تعريف الدولة كوطن قوميّ حصريّ للمجموعة اليهوديّة (وحتى لليهود من غير مواطنيها)، وخاصة عندما تنتمي مجموعة أخرى تشكّل خُمس المواطنين فيها إلى قوميّة مختلفة.

تنبع من هذا البند أو ذاك، دون توفير ترتيبات موازية للمواطنين الفلسطينيّين. يتبيّن، إذًا، أنّ مشروع القانون المطروح يرمي إلى إرساء التشريعات التمييزيّة في ترتيبات دستوريّة، وهو ما يتمخّض عن تعميق الانتهاكات الرسمية والفعليّة للمكانة الحاليّة للمواطنين الفلسطينيين.

القسم الأوّل:
البنود التمييزيّة في مشروع قانون الأساس

البنود الافتتاحيّة

يعمل القانون المقترَح على ترسيخ تعريف إسرائيل في البنود الافتتاحيّة. ويحدّد البند الأول أن هدف القانون "تحديد هوية دولة إسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي وتكريس قيم دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية، بروح المبادئ الواردة في إعلان قيام دولة إسرائيل". وتحت عنوان "مبادئ أساسية" يحدد البند الثاني أنّ "أرض إسرائيل هي الموطن التاريخيّ للشعب اليهوديّ ومكان إقامة دولة إسرائيل" ، وأن "دولة إسرائيل هي البيت القوميّ للشعب اليهوديّ، وفيها يجسّد حقه بتقرير المصير استنادًا إلى إرثه الثقافيّ والتاريخيّ". على هذا النحو يطلب مشروع القانون إرساء هذا التعريف في رأس المبادئ الأساسيّة للقانون. بعد ذلك يحدّد البند ١(ج) أنّ "الحقّ في تحقيق تقرير المصير القوميّ في دولة إسرائيل هو حقّ حصريّ للشعب اليهوديّ". وبينما يحدّد البند ١ (د) في القانون أنّ "دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطيّة"، لا يضمّ القانون أيَّ تطرُّق إضافيّ إلى مدلولات ومعاني هذه الديمقراطيّة، بل يذكر البند نفسه أنّ دولة إسرائيل "تستند على أسس الحرّيّة والعدالة والسلام بهداية نبوءات أنبياء إسرائيل، وتلتزم بالحقوق الفرديّة لعموم مواطنيها، على نحوٍ ما هو مفصّل في كل قانون".

لا يعترف القانون بحقّ أيّ من المجموعات غير اليهوديّة في تقرير المصير، ولا يعترف أنّ هذه البلاد هي موطن شعب آخر.[٦] ويمنح القانون مكانة رسمية ودستورية لمصطلح "أرض إسرائيل" (بدلا عن مصطلح "البلاد" أو "دولة") والذي يأتي ليشدد تحديدا على الرواية الصهيونية المتعلقة بارتباط الشعب اليهودي بهذه الأرض (فلسطين التاريخية) واعتبارها الوطن التاريخي للشعب اليهودي.

تُعرَّف إسرائيل اليوم كدولة "يهوديّة ديمقراطيّة"،[٧] وقد جرى إرساء هذا التعريف في البنود التي تفتتح عددا من التشريعات المركزيّة، وعلى مستويات معياريّة مختلفة.[٨] ترمي الصيغة المقترَحة إلى تغيير تعريف إسرائيل، والفصل بين جزأَي التعريف من خلال منح أسبقيّة واضحة لـِ "دولة يهوديّة"، إذ تحدد الصيغة المقترحة أنّ "دولة إسرائيل هي البيت القوميّ للشعب اليهوديّ، وفيها يجسّد حقه بتقرير المصير"، وأنّ الحقّ "في تحقيق تقرير المصير القوميّ في دولة إسرائيل هو حقّ حصريّ للشعب اليهوديّ". مما لا شك فيه أنّ ثمّة تناقضا واضحا من المنظور الديمقراطيّ في تعريف الدولة كوطن قوميّ حصريّ للمجموعة اليهوديّة (وحتى لليهود من غير مواطنيها)، وخاصة عندما تنتمي مجموعة أخرى تشكّل خُمْس المواطنين فيها إلى قوميّة مختلفة، وتشكّل أقلّيّة أصلانيّة داخلها (مقابل أغلبية مهاجرة). ينتهك هذا التعريف الدستوريّ الانتماء المدنيّ والقومي للمواطنين الفلسطينيّين انتهاكًا خطيرا، حيث يتحوّلون إلى مواطني دولة تصرّح في قاعدتها الدستوريّة الأساسيّة أنّها ليست موطنهم القوميّ، وتحوّلهم إلى غرباء في وطنهم.[٩]

تظاهرة فلسطينية تضامنا مع غزة في مدينة يافا.

تشكّل مسألة التعريف القانونيّ الرسميّ للدولة إحدى المسائل المركزيّة في جميع المداولات حول المكانة الدستوريّة للفلسطينيّين في إسرائيل. ينحاز تعريف الدولة في قانون الأساس على نحوٍ صريح لصالح مجموعة الأغلبيّة، تعريفٌ كهذا يخلق عائقا مبدئيًّا وفعليًّا أمام تحقيق المساواة الجوهريّة لأقلّيّة قوميّة تعاني تاريخيا من الغبن والتمييز. لا يحمل هذا التعريف طابعًا إقصائيًّا فحسب، بل يشقّ الطريق كذلك لممارسة الإقصاء في مجالات حياتيّة أخرى؛ إذ يمكن استخدامه من أجل تسويغ منح الأفضليّة لمجموعة الأغلبيّة، وبالتالي تسويغ سياسات تمييزيّة وعنصريّة. من هنا، فإنّ أيّ تعريف تمييزيّ في الدستور يحوّل المكانة المعياريّة المتدنّية للمواطنين الفلسطينيّين إلى حالة أبديّة، بكلّ ما تحمل مكانة كهذه من إسقاطات سياسية واجتماعية خطيرة.

إن تعريف الدولة في الدستور على أنها دولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي يخلق تصنيفًا تراتُبيًّا بين المواطنين، بحسبه يسكن المواطنون اليهود في وطنهم القوميّ، مقابل المواطنين غير اليهود الذين يعيشون في دولة "ليست وطنهم". يخلق هذا التعريف إذًا علاقة هرمية بين المواطنين ويقوم على إقصاء المواطنين الفلسطينيّين من العقد الاجتماعي ومن الشراكة المتساوية في الخيرات المجتمعية. إن التعريف الرسمي لطابع الدولة بشكل واضح لصالح مجموعة الأكثرية في بند مُلزم في الدستور يكرّس، بحدّ ذاته، المكانة القانونية المتدنية للمواطنين الفلسطينيين، وبالتالي ينتج تبعيةً (subordination) رسمية تقوّض مكانة المواطنين الفلسطينيّين وتنتقص من شرعية مواطنتهم.[١٠]

من الجدير ذكره، أن الكنيست كانت قد أقرت في العام ١٩٨٥ تعديلا في قانون أساس: الكنيست، والذي تم من خلاله لأول مرة تعريف إسرائيل رسميا في كتاب القوانين الإسرائيلي "كدولة الشعب اليهودي" (ومن ثم تعديل هذا التعريف لـ"دولة يهودية وديمقراطية") وذلك لأول مرة كتعريف رسمي يحمل صبغة دستورية. في خضم البحث الذي أجرته الهيئة العامة للكنيست حول هذا التعديل، وقف النائب العربي في الكنيست توفيق طوبي (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وطرح موقف المواطنين العرب الفلسطينيين، محذرًا:

يرسّخ البند الرابع من القانون المقترَح في الدستور حقَّ اليهود في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على مواطَنتها، وهو حقّ لا يُمنح أصلاً إلاّ لليهود. ويحدّد البند ما يلي: "يحقّ لكل يهوديّ القدوم إلى البلاد والحصول على مواطَنة دولة إسرائيل على نحوٍ قانونيّ". في المقابل، وبحسب البند الخامس: "ستعمل الدولة على تجميع الجاليات اليهوديّة في إسرائيل، وتوثيق الرابط بين إسرائيل والجاليات اليهوديّة في المهجر". ويحدّد البند السادس أنّ "الدولة ستعمل على مدّ يد المساعدة لأبناء الشعب اليهوديّ الذين يعانون من ضائقة أو يقعون في الأَسْر بسبب يهوديّتهم".

"أن تأتوا اليوم وتقرّروا بالقانون أنّ دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، يعني القول لـ ١٦٪ من مواطني الدولة أن لا دولة لهم بتاتًا والإقرار أنهم سكان بلا دولة، وأن دولة إسرائيل هي دولة مواطنيها اليهود فقط، وأنّ المواطنين العرب يعيشون فيها ويسكنوها بمنة، بدون حقوق متساوية كما للمواطنين اليهود. ألا يشعر مُعدّو هذا التعريف أنهم يقولون لـ ٧٠٠ ألف مواطن أنهم مواطنون من الدرجة الثانية؟

جماهير الشعب العربي التي تعيش في إسرائيل، مواطنو الدولة، لا وطن لها سوى هذا الوطن. هذا وطنهم، سيعيشون فيه، ويناضلون فيه من أجل مساواة حقوقهم، وفيه يريدون العيش كمتساوين بين متساوين. ولن يوافقوا على تعريفات تعني سلب حقهم في المساواة، وإلغاء حقيقة أنّ دولة إسرائيل هي دولتهم أيضًا. وسويًا مع القوى الديمقراطية اليهودية سيناضلون من أجل العيش بكرامة ومساواة. وأنا أسأل: ألا يفهم مُعدُّو هذه الصيغة أنهم بهذا التعريف يلطخون دولة إسرائيل كدولة أبرتهايد، كدولة عنصرية؟ اقتراحنا هو إبقاء النص.. بأن تكون دولة إسرائيل كرامةً وبيتًا ووطنًا لكل مواطنيها اليهود والعرب".

تحمل كلمات توفيق طوبي الكثير من الأهمية والدلالات السياسية والاستشراف بالنسبة لتعريف الدولة، فهو يفسر الموقف الديمقراطي والإنساني والأخلاقي الرافض لهذا التعريف، موضحًا الإسقاطات الخطيرة على مكانة المواطنين العرب، أهل البلاد، إذ يتنكّر التعريف لمواطنتهم المتساوية في الدولة ويضعهم في خانة "الضيوف" على الدولة دون حقوق، بل يجعلهم سكانًا بلا دولة. ويحذر طوبي من أنّ ترسيخ التعريف الرسمي للدولة كدولة الشعب اليهودي لا يكرس المكانة الدونية للمواطنين العرب كمواطنين من "درجة ثانية" فحسب، بل قد يقود الدولة في نهاية الانحدار إلى نظام "أبرتهايد".[١١]

رموز الدولة - حصريّة لليهود

يبتغي البند الثالث من القانون المقترح إرساء رموز دولة إسرائيل القائمة اليوم في إطار ترتيبات دستوريّة، ويبتغي من خلال ذلك منح غطاء دستوريّ لرموز الدولة التي تقترن حصريًا بالمجموعة اليهوديّة. ويحدّد البند الذي جاء تحت عنوان "رموز الدولة" بالتفصيل النشيد الوطنيّ لإسرائيل ("نشيد إسرائيل الوطنيّ هو هَتيكفا")،[١٢] ومضمون عَلَمها ("علم الدولة أبيض، وثمّة خطّان باللون الأزرق السماويّ على مقربة من هامشَيْه، ونجمة داود باللون الأزرق السماويّ في مركزه")،[١٣] وكذلك شعارها ("شعار الدولة هو الشمعدان ذو القضبان السبع، وغُصْنا زيتونٍ في جانبيه، والكلمة "إسرائيل" في قاعدته").[١٤]

قانون العَلَم والشعار والنشيد الوطنيّ للدولة،[١٥] وقانون ختم الدولة، يمنحان اليوم مكانة قانونيّة رسميّة لـ "علَم الدولة"، وَ "شعار الدولة"، وَ "نشيد الدولة الوطنيّ"، وَ "ختم الدولة".[١٦] هذه الرموز جميعها هي رموز يهوديّة، وقوميّة ودينيّة"، ومن النافل القول إنّ النشيد الوطنيّ لإسرائيل هو نشيد يهوديّ صهيونيّ، ويعرف القاصي والداني استحالة تبنّي المواطنين الفلسطينيّين إيّاه. من البديهيّ أنّ إضفاء المكانة الدستورية على هذه الترتيبات القانونيّة من خلال قانون أساس سيؤدّي إلى تعميق التمييز القائم فيها ضدّ الفلسطينيّين.[١٧]

الهجرة والحصول على المواطِنة

يرسّخ البند الرابع من القانون المقترَح في الدستور حقَّ اليهود في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على مواطَنتها، وهو حقّ لا يُمنح أصلاً إلاّ لليهود. ويحدّد البند ما يلي: "يحقّ لكل يهوديّ القدوم إلى البلاد والحصول على مواطَنة دولة إسرائيل على نحوٍ قانونيّ". في المقابل، وبحسب البند الخامس: "ستعمل الدولة على

فضلاً عن ذلك، في الوضعية الحالية يحدّد مرسوم أنظمة الحكم والقانون[٢٤] أنّ "السبت والأعياد اليهوديّة [..] هي أيّام الراحة المحدّدة في دولة إسرائيل، ويتوافر لغير اليهود حقّ الحصول على أيّام الراحة في عطلتهم الأسبوعيّة وأعيادهم، وتلك يجري تحديدها لكلّ طائفة بحسب قرار الحكومة الذي سيُعلَن عنه في الصحيفة الرسميّة". الترتيب المحدَّد في القانون اليوم حول "حقّ المواطنين العرب في الحصول على أيّام الراحة في عطلتهم الأسبوعيّة وأعيادهم" أقوى من الصيغة المقترَحة، وبحسبها "يُؤْذَن لهم بعدم العمل في أعيادهم".

تجميع الجاليات اليهوديّة في إسرائيل، وتوثيق الرابط بين إسرائيل والجاليات اليهوديّة في المهجر". ويحدّد البند السادس أنّ "الدولة ستعمل على مدّ يد المساعدة لأبناء الشعب اليهوديّ الذين يعانون من ضائقة أو يقعون في الأَسْر بسبب يهوديّتهم".

يبتغي مشروع القانون إضفاء مكانة دستوريّة على التمييز الرسميّ القائم اليوم في القانون الإسرائيليّ في مسألتَي الهجرة والحصول على المواطَنة، كما تظهران في قانون العودة،[١٨] وقانون المواطنة،[١٩] وقانون الدخول إلى إسرائيل.[٢٠] تقضي هذه القوانين بأنّ اليهود وعائلاتهم يحظَوْن بالمواطَنة الإسرائيليّة على نحوٍ شبه فوريّ عند وصولهم إلى البلاد بالارتكاز إلى مبدأ "العودة". هذا الحقّ يشمل اليهود وأقرباءَهم ممّن هم من درجة قرابة معيَّنة، بما في ذلك غير اليهود، دون أيّ علاقة بمسألة ملاحقتهم بسبب يهوديّتهم، أو قرابتهم العائليّة من اليهود. من نافل القول أن نذكر أنّ "العودة" تحمل في طيّاتها امتيازات اقتصاديّة مُهمّة، لا يحظى بها سوى المهاجرين (اليهود)، وقد اعترفت الأحكام القضائيّة التي أصدرتها المحكمة العليا الاسرائيلية بحقّ دولة إسرائيل في تفضيل اليهود في سياسة الهجرة كحقّ شرعيّ يُشتَقّ من طابع الدولة اليهوديّ.[٢١] (وعلاوة على ذلك، ففي الحالات التي يكون فيها زوج المواطن العربي في إسرائيل فلسطينيًّا من سكان الاراضي المحتلّة، فان اكتساب الأخير للمواطَنة الإسرائيليّة – وحتّى مكوثه داخل إسرائيل – شبه مستحيل اليوم بعد التعديل الأخير في قانون المواطنة من العام ٢٠٠٣ الذي يمنع "لَمّ شمل العائلات" الفلسطينية).[٢٢]

يحدّد البند السابع من القانون أنّ "الدولة ستعمل في سبيل حفظ وصيانة التراث والتقاليد الثقافيّة والتاريخيّة للشعب اليهوديّ ورعايتها وإنمائها في البلاد والمهجر"، وأنه "سيتم تدريس تاريخ الشعب اليهودي وتراثه وتقاليده في جميع المؤسسات التعليمية التي تخدم الجمهور اليهودي في البلاد". ويحدّد نفس البند من القانون أنّ "الدولة ستُمكّن كلّ واحد من سكّان إسرائيل بدون فرق في الدين أو العرق أو القوميّة من العمل على المحافَظة على ثقافته وتراثه ولغته وهُويّته". في حين يمنح هذا البند امتيازًا حصريًّا للتراث والتقاليد الثقافيّة والتاريخيّة للشعب اليهوديّ ، ويلقي بالتالي على كاهل الدولة التزامًا دستوريًّا لحفظ وصَوْن هذا التراث، لا يلقي البند حين يتطرّق "إلى كلّ واحد من سكّان إسرائيل"، على الدولة واجب العمل الفعليّ، بل يكتفي بأن تعمل الدولة "على تمكين" كلّ واحد من السكّان من العمل من أجل المحافَظة على ثقافته وتراثه، ولغته وهُويّته. نتحدّث هنا عن التزام "سلبي"، لا يتعدّى مجرّد المصادقة لكلّ واحد من السكّان أن يعمل، على العكس من الواجب الناشط الملقى على عاتق الدولة في شأن التراث اليهوديّ. كما وجاءت الصياغة فضفاضةً ومبقيةً الكثير من الاعتبارات في يد سلطات دولة إسرائيل.

التقويم العبريّ هو التقويم الرسميّ للدولة

يحدّد البند الثامن من القانون المقترح أنّ "التقويم العبريّ هو تقويم رسميّ للدولة". الوضع القائم هو أنّ قانون استخدام التقويم العبريّ[٢٣] يقوم بتطوير ورعاية التقويم العينيّ لثقافة الأغلبيّة، ألا وهو التقويم العبريّ. ليس ثمّة ترتيبات أخرى في القانون الإسرائيليّ تعترف بتقويم الطوائف العربيّة. يسعى مشروع القانون، إذًا، إلى إضفاء مكانة دستوريّة على هذه الترتيبات.

"السبت والأعياد اليهوديّة" هي أيّام الراحة المحدّدة

وفي ما يتعلق بأيّام الراحة في إسرائيل، يحدّد البند التاسع من القانون أنّ "يوم الاستقلال هو يوم العيد الوطنيّ للدولة"، وأن

للخلاصة، فإن مشروع القانون يقسّم المواطَنة الإسرائيليّة إلى نوعين: مواطَنة من الدرجة "الممتازة"، حَمَلَتُها هم المواطنون "أصحاب" الدولة، مقابل المواطَنة من الدرجة الثانية أو الثالثة، وحَمَلَتُها هم المواطنون الذين جرى إقصاؤهم من تعريف الدولة. يفرض هذا التصنيف تراتُبيّة بين المواطنين في إسرائيل، ويُمَوْضع المواطنين العرب الفلسطينيّين في مكانة معياريّة رسمية متدنّية مقابل المواطنين اليهود. يرسّخ مشروع القانون هذا الواقع ويُقَوْنِنُه دستوريا.

"يوم الذكرى لضحايا معارك إسرائيل ويوم الكارثة والبطولة هما يوما ذكرى رسميّان للدولة". وقد تحدّد في البند العاشر من القانون المقترَح أنّ "أيّام العطل المحدّدة في إسرائيل هي السبت والأعياد اليهوديّة، ولا يجري فيها تشغيل أيّ عامل إلاّ بحسب شروط يحدّدها القانون؛ يحقّ لأبناء الطوائف المعترف بها قانونيًّا عدم العمل في أعيادهم". يعترف القانون، إذًا، اعترافًا كاملاً بأيّام أعياد المواطنين اليهود، لكنّه لا يضمّ اعترافًا موازيًا بأيّ من أيّام الراحة للمواطنين الفلسطينيّين. وعلى الرغم من أنّهم يشكّلون خُمس مواطني إسرائيل، فإنّ القانون لا يعترف بيوم راحة في الدولة بحسب أعيادهم. الإمكانيّة التي تُمنح لهم قانونيًّا بـِ "الراحة في أعيادهم"، لا تداوي الخلل القائم في القانون، إذ إنّ الحديث ليس عن يوم عطلة، ويبقى المواطنون العرب تحت رحمة وتَكَرُّم مشغّليهم.

فضلاً عن ذلك، في الوضعية الحالية يحدّد مرسوم أنظمة الحكم والقانون[٢٤] أنّ "السبت والأعياد اليهوديّة [..] هي أيّام الراحة المحدّدة في دولة إسرائيل، ويتوافر لغير اليهود حقّ الحصول على أيّام الراحة في عطلتهم الأسبوعيّة وأعيادهم، وتلك يجري تحديدها لكلّ طائفة بحسب قرار الحكومة الذي سيُعلَن عنه في الصحيفة الرسميّة". الترتيب المحدَّد في القانون اليوم حول "حقّ المواطنين العرب في الحصول على أيّام الراحة في عطلتهم الأسبوعيّة وأعيادهم" أقوى من الصيغة المقترَحة، وبحسبها "يُؤْذَن لهم بعدم العمل في أعيادهم".

القانون العبريّ يستخدِم "مصدر إيحاء للمشرِّع"

يحدّد البند الحادي عشر من القانون أنّ "القانون العبريّ يُستخدم مصدر إيحاء للمشرّعين والقضاة في إسرائيل"، وأنه "إذا رأت المحكمة أنّها لم تعثر على إجابة في التشريعات أو في القواعد القضائيّة أو من خلال الاستنباط الواضح لمسألة قضائيّة تستدعي الحسم، فعليها أن تبتّ وتحسم في الأمر من خلال الاهتداء بمبادئ الحرّيّة والعدالة والاستقامة والسلم المستقاة من إرث شعب إسرائيل". على الرغم من أنّ مشروع القانون يتبنّى في هذا التحديد النصَّ القائم اليوم في قانون أسس القضاء، سيمنح مكانة دستوريّة لترتيبٍ يوجّه على نحوٍ حصريّ إلى إرث مجموعة الأغلبيّة.

ويحدد البند الثاني عشر من مشروع القانون انه "ستتم حماية الأماكن المقدّسة من أيّ نوع من التدنيس والاستباحة أو أيّ مساس آخر، وأيّ عارض قد يعرقل حرّيّة وصول أبناء الديانات إلى أماكنهم المقدّسة، أو يمسّ بمشاعرهم تجاه هذه الأماكن".

البنود الختامية من مشروع القانون: تصلّب

يحدّد البند الثالث عشر من القانون ما يلي: "لا تُنتهك الحقوق الممنوحة بحسب قانون الأساس الحاليّ إلاّ من خلال قانون يليق بقيم دولة إسرائيل، وأُعِدّ لغرض جدير، وبالمقدار الذي لا يتعدّى ما هو مطلوب، أو بحسب قانون وبالاستناد إلى تفويض صريح متضمَّن فيه". أما البد الرابع عشر فيحدّد ما يلي: "لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا إلاّ بقانون أساس يُصادق عليه الكنيست بغالبيّة النوّاب فيه".

على هذا النحو يسعى مشروع القانون إلى تحصين مكانة الترتيبات المفصَّلة آنفًا، ووضع الصعوبات أمام إدخال تغييرات مستقبليّة. لا ريب أنّ الحديث يدور هنا عن إحدى الإشكاليّات الأساسيّة في القانون؛ فهو لا يعمّق التمييز على أساس قوميّ فحسب، بل إنّه يقوم كذلك بترسيخ وتثبيت هذا التمييز.

للخلاصة، فإن مشروع القانون يقسّم المواطَنة الإسرائيليّة إلى نوعين: مواطَنة من الدرجة "الممتازة"، حَمَلَتُها هم المواطنون "أصحاب"

الدولة، مقابل المواطَنة من الدرجة الثانية أو الثالثة، وحَمَلَتُها هم المواطنون الذين جرى إقصاؤهم من تعريف الدولة. يفرض هذا التصنيف تراتُبيّة بين المواطنين في إسرائيل، ويُمَوْضع المواطنين العرب الفلسطينيّين في مكانة معياريّة رسمية متدنّية مقابل المواطنين اليهود. يرسّخ مشروع القانون هذا الواقع ويُقَوْنِنُه دستوريا. يكتسب هذا التصنيف للمواطَنة مزيدًا من الحدّة على ضوء التشريعات الواسعة القائمة في القانون الإسرائيليّ، والتي تجسّد على نحوٍ واسعٍ تعريفَ إسرائيل كدولة يهوديّة من خلال ضمان ترتيبات قانونيّة تمنح الامتيازات في مجالات حياتيّة مركزيّة للمواطنين اليهود، دون سواهم.

تغييب عملي مقصود للغة العربية.

الجزء الثاني:
مشروع القانون من منظور دوليّ

سنبيّن في ما يلي أنّ القانون المقترَح يناقض مبادئ قرار التقسيم الذي أقرّته الأمم المتّحدة في العام ١٩٤٧(قرار رقم ١٨١ من تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ حول تقسيم أراضي فلسطين الانتدابيّة إلى دولتين)،[٢٥] والذي دعت فيه كلٌّ واحدة من الدولتين إلى تبنّي "دستور ديمقراطيّ" يضمن "عدم ممارسة أيّ نوع من التمييز بين السكّان على خلفيّة العِرْق أو الدين أو اللغة أو الجنس، وسيحظى كلّ فرد في مناطق نفوذ الدولة بالحماية المتساوية من قبل القانون". على هذا النحو يَنتهك الدستورُ المقترَحُ القاعدةَ الدوليّة الأساسيّة الذي أقيمت دولة إسرائيل بحسبها. القسم الأوّل من قرار الأمم المتّحدة الذي يتناول "الدستور المستقبليّ" لكلّ واحدة من الدولتين يحدّد أنّ "الجمعيّة العامّة التأسيسيّة في كلّ دولة تضع دستورًا ديمقراطيًّا لدولتها". ويحدّد القرار كذلك أنّ كلّ دستور سيشمل – في ما سيشمل– تعليمات "لتقديم ضمانات تكفل حقوقًا متساوية لكلّ فرد دون تمييز في الشؤون المدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والدينيّة، لغرض التمتّع بالحقوق الإنسانيّة والحرّيّات الأساسيّة، كحرّيّة العبادة، واللغة، والخطاب، والنشر والتعليم، وعقد الاجتماعات، وإنشاء الجمعيّات".

ويحدّد قرار التقسيم كذلك احتواء دستور كلّ دولة على الفصول التي تضمّنها قرار التقسيم والتي تتعلّق – في ما تتعلق– بـِ "الأماكن المقدّسة"، وَ "حقوق دينيّة وحقوق الأقلّيّات". يحدّد الفصل الذي يتناول حقوق الأقلّيّات[٢٦] في بنده ذي الرقم ٢٠ "عدم إجازة أيّ شكل من أشكال التمييز بين السكّان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس"، وفي البند ذي الرقم ٣ يحدّد أنّه "يحقّ للأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحصولُ على حماية متساوية من قِبَل القانون".

تضارُب مع تعليمات القانون الدوليّ وغياب الحقوق الجماعية للفلسطينيين

إنّ المبادئ الأساسيّة لمشروع قانون الأساس، التي تتناول يهوديّة دولة إسرائيل، تتضارب مع الحقوق الأساسيّة للمواطن، لا سيّما الحقّ في المساواة وعدم التمييز على أساس القوميّة والأصل والدين. يترتّب على ذلك أنّ مشروع القانون المقترَح غير متساوٍ، وعليه فهو غير ديمقراطيّ لكونه ينتهك مبادئ أساسيّة في القانون الدوليّ، لا سيّما الحقّ في الحماية المتساوية من قبل القانون، والحظر الصريح للتمييز على خلفيّة القوميّة والدين واللغة والثقافة. هذه المبادئ جرى ترسيخها في المعاهدات الدوليّة التي وقّعت عليها إسرائيل، بما في ذلك الإعلان الدوليّ لاقتلاع جميع أنواع التمييز العنصريّ من العام ١٩٦٥، [٢٧] والمعاهدة الدوليّة للحقوق المدنيّة والسياسيّة من العام ١٩٦٦ (وقد وقّعت عليها دولة إسرائيل في العام ١٩٩١)،[٢٨] والمعاهدة الدوليّة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة من العام ١٩٦٦ (وقد وقّعت عليها دولة إسرائيل في العام ١٩٩١)،[٢٩] والاتّفاقيّة الدوليّة لحقوق الطفل من العام ١٩٨٩ (وقد وقّعت عليها دولة إسرائيل في العام ١٩٩١).[٣٠] وجرى ترسيخ حقوق الأقلّيّات على نحوٍ واضح في الإعلان الدوليّ حول حقوق الأقلّيّات من العام ١٩٩٢، [٣١] والإعلان الدوليّ حول حقوق الأقلّيّات الأصلانيّة من العام ٢٠٠٧. [٣٢] استنادًا إلى ما ذُكِر آنفًا، يشكّل التمييزُ الكامن في مشروع القانون المقترَح انتهاكًا صارخًا للقانون الدوليّ، وهو القانون الذي التزمت به دولة إسرائيل.

لا يرسّخ مشروع القانون المقترَح أيَّ حقّ جماعيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وهي أقلّيّة قوميّة أصلانيّة. الحقوق الجماعيّة هي الحقوق التي تنبع من الاختلاف أو التميّز الجماعيّ الذي تتّسم به مجموعة الأقلّيّة عن مجموعة الأغلبيّة. هذه الحقوق هي نوع من أنواع الحقوق

إنّ المبادئ الأساسيّة لمشروع قانون الأساس، التي تتناول يهوديّة دولة إسرائيل، تتضارب مع الحقوق الأساسيّة للمواطن، لا سيّما الحقّ في المساواة وعدم التمييز على أساس القوميّة والأصل والدين. يترتّب على ذلك أنّ مشروع القانون المقترَح غير متساوٍ، وعليه فهو غير ديمقراطيّ لكونه ينتهك مبادئ أساسيّة في القانون الدوليّ، لا سيّما الحقّ في الحماية المتساوية من قبل القانون، والحظر الصريح للتمييز على خلفيّة القوميّة والدين واللغة والثقافة.

الطبيعيّة التي تتوافر لمجموعة الأقلّيّة بسبب خصوصيّتها الجماعيّة،[٢٣] وهي تبتغي ضمان المساواة الجوهريّة لأبناء وبنات مجموعة الأقلّيّة، ومنحهم حماية قضائيّة وقانونيّة لائقة على المستويين الفرديّ والجماعيّ. في هذه الحقوق يكمن التمكين الحيوي لمجموعة الأقلّيّة، وهي تشكّل شرطًا لتحقيق المساواة العامّة في المجتمع. في قاعدة الحقوق الجماعيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة يكمن الاعتراف بالكوليكتيف العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل كأقلّيّة قوميّة وكشعب أصلانيّ، ذاك الذي يرتكز حقّه في المساواة الكاملة على الأساس المدنيّ الفرديّ، كما على الأساس القوميّ المجموعاتيّ. هذه الحقوق مَردُّها اعتبارات العدل التوزيعيّ والعدل التصحيحيّ، وتشمل – في ما تشمل– ضمان المكانة المتساوية للّغة العربيّة، والتوزيع المتساوي للميزانيّات العامّة، ومساواة في المنظومة الرمزيّة للدولة، ومساواة في ترتيبات الهجرة إلى الدولة والحصول على مواطَنتها، وضمان التمثيل اللائق والمؤثر للجمهور الفلسطينيّ في مؤسّسات الدولة العامّة. في النطاق الداخليّ الذي يميّز كلّ مجموعة على حِدة، فان الحقوق الجماعيّة يجب أن تَمنح الأقلّيّةَ العربيّةَ استقلاليّةً إداريّة في شؤون التربية والتعليم، والدين، والثقافة، ووسائل الإعلام. تشمل الحقوق الجماعيّة أيضًا اعترافًا بالحقوق التاريخيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة، كإعادة المهجّرين مواطني الدولة إلى مدنهم وقراهم الأصليّة، والاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وتحويل إدارة الأوقاف الدينيّة إلى أيدي الطوائف العربيّة.

تلخيص

قمنا في هذه المقالة باستعراض مشروع "قانون الأساس: إسرائيل–الوطن القوميّ للشعب اليهوديّ" ببنوده التي ترسّخ قانونيًّا التمييزَ الرسمي، الصريح والمعلَن تجاه الفلسطينيّين. يمكن تلخيص نواتج الاستعراض في عدد من المستويات، على نحوِ ما هو مفصَّل في ما يلي:

- تُعرَّف إسرائيل اليوم كدولة "يهوديّة ديمقراطيّة". ترمي الصيغة المقترَحة إلى تغيير هذا التعريف، وتحدد الصيغة المقترحة أنّ "دولة إسرائيل هي الوطن القوميّ للشعب اليهوديّ، وفيها يجسّد طموحاته بتقرير المصير"، وأنّ الحقّ "في تحقيق تقرير المصير القوميّ في دولة إسرائيل هو حقّ حصريّ للشعب اليهوديّ". ينتهك هذا التعريف الدستوريّ الانتماء المدنيّ والقومي للمواطنين الفلسطينيّين انتهاكًا قاتلاً، حيث يتحوّلون إلى مواطني دولة تصرّح في قاعدتها الدستوريّة الأساسيّة أنّها ليست موطنهم القوميّ، بل وتحوّلهم إلى غرباء في وطنهم.
- إن التعريف الرسمي لطابع الدولة بشكل واضح لصالح مجموعة الأكثرية في بند مُلزم في الدستور (كدولة "يهوديّة ديمقراطيّة" أو "كالوطن القوميّ للشعب اليهوديّ")، يكرّس، بحد ذاته، المكانة القانونية المتدنية للمواطنين الفلسطينيين، وبالتالي ينتج تبعيةً (subordination) رسمية تقوّض مكانة المواطنين الفلسطينيّين وتنتقص من شرعية حقوقهم اليومية والقومية.
- تتضارب المبادئ المحدّدة في مشروع القانون، التي تتناول في الأساس يهوديّة الدولة، مع الحقوق الأساسيّة التي تُمنح للمواطن في نظام الحكم الديمقراطيّ، بما في ذلك الحقّ في المساواة والمواطَنة المتساوية، بل وتتضارب أيضًا مع المبدأ الثالث من مشروع القانون نفسه، حيث ذُكِر هناك على نحوٍ مُبهَمٍ أنّ "إسرائيل هي دولة ذات نظام ديمقراطيّ".

لا يرسّخ مشروع القانون المقترَح أيَّ حقّ جماعيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وهي أقلّيّة قوميّة أصلانيّة. الحقوق الجماعيّة هي الحقوق التي تنبع من الاختلاف أو التميّز الجماعيّ الذي تتّسم به مجموعة الأقلّيّة عن مجموعة الأغلبيّة. هذه الحقوق هي نوع من أنواع الحقوق الطبيعيّة التي تتوافر لمجموعة الأقلّيّة بسبب خصوصيّتها الجماعيّة،[٣٣] وهي تبتغي ضمان المساواة الجوهريّة لأبناء وبنات مجموعة الأقلّيّة، ومنحهم حماية قضائيّة وقانونيّة لائقة على المستويين الفرديّ والجماعيّ.

المساس بمبدأ المساواة هو مساس بأحد الدعائم الأساسيّة في جميع الديمقراطيّات. استخدام المصطلح "النظام الديمقراطيّ" قد يشير إلى أنّ الديمقراطيّة التي يجري الحديث عنها في هذا السياق هي الديمقراطيّة بمفهومها الشكليّ، لا بمفهومها الجوهريّ. على أرض الواقع، يقوم مشروع القانون بإخضاع الطابع الديمقراطيّ لدولة إسرائيل لطابعها اليهوديّ على نحو خطير للغاية.

- ينتهك مشروع القانون حقوقَ الإنسان في إسرائيل انتهاكًا خطيرًا، ويجيز ممارسة سياسة تمييزيّة وعنصريّة تجاه العرب الفلسطينيّين في إسرائيل. لا يشمل القانون المقترَح أيّ حقّ جماعيّ للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وهي أقلّيّة قوميّة أصلانيّة، وذلك بالتعارض مع الوجهة الآخذة في التطوّر في القانون الدوليّ، والتي تعترف بحقوق الأقلّيّات القوميّة بعامّة، وبحقوق الأقلّيّات الأصلانيّة بخاصّة.
- يمكّن القانون المقترَح من ممارسة التمييز بين سكّان الدولة لدوافع مرفوضة، ويُحْجِم عن توفير حماية متساوية من قِبَل القانون لمن يسكنون ضمن مناطق نفوذ الدولة، لذا فهو يتناقض مع مبادئ قرار التقسيم ذي الرقم ١٨١ الذي صادقت عليه الأمم المتّحدة في العام ١٩٤٧، حيث دعا إلى تبنّي "دستور ديمقراطيّ" في الدولتين، وعليه فهو ينتهك القاعدة الدوليّة الأساسيّة التي أقيمت دولة إسرائيل بحسبها.

تعبّر الترتيبات الدستوريّة المختلفة التي يقوم مشروع القانون بإرسائها عمليًّا عن تصنيف معياريّ في الدستور الإسرائيليّ، وهو تصنيف أحاديّ الاتّجاه؛ أي لمصلحة مجموعة الأغلبيّة فقط. يعكس هذا التصنيف الثنائيّة في المفاهيم القائمة اليوم في تعامُل القانون الدستوريّ الإسرائيليّ مع المجموعتين القوميتين في إسرائيل: منهج جماعيّ–قومي واضح في تعامُله مع المواطنين اليهود، ومنهج فردانيّ صِرْف في تعامُله مع المواطنين الفلسطينيّين ("غير اليهود"). يكرّس هذا التصنيف القوميّ الذي توقّفنا عنده آنفًا مكانةَ الفلسطينيّين المتدنّيةَ قانونيا، ويحوّلها إلى حالة دستورية أبديّة. ترسيخ هذا التصنيف في قانون أساس سيؤدّي إلى تفاقم الإقصاء المتواصل للفلسطينيّين، ويعمق من اغترابهم في وطنهم.

يجري الحديث، إذًا، عن مشروع قانون تعلوه راية سوداء.

الهوامش

١ مشروع قانون–أساس: إسرائيل– الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ، ٢٠١١, ف/١٨/٣٥٤١.

٢ http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2055462 (بالعبريّة).

٣ بروفسور روت غابيزون (٢٦ كانون الأول ١٩٤٥) حقوقية معروفة في إسرائيل، مختصة بفلسفة القانون والقضاء، محاضرة في الجامعة العبرية، شغلت سابقا مدير جمعية حقوق المواطن، وحازت على جائزة اسرائيل عام ٢٠١١ عن عملها في مجال القضاء.

4 http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2101359 (بالعبريّة).

5 http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2490815 (بالعبريّة).

6 http://www.aljazeera.net/news/pages/29f191f6-0f35-4ee6-8bd4-357890824b7a

٧ أنظروا إلى أقوال الرئيس الأسبق للمحكمة العليا الاسرائيلية، أهرون براك، بخصوص الخصائص الجوهرية لتعريف الدولة كدولة يهودية، خصائص تخلق أفضلية قانونية واضحة في ارتباط وعلاقة الدولة مع الأكثرية اليهودية: "ما هي، إذا، المميزات الجوهرية التي تشكّل تعريف الحد الأدنى لكون إسرائيل دولة يهودية؟ هذه المميزات هي ذات بُعد صهيوني وتراثي في آن. في المركز حق كل يهودي في الهجرة إلى دولة إسرائيل، حيث يشكّل اليهود أكثرية؛ العبرية هي اللغة الرسمية المركزية للدولة وأهم أعيادها تعكس الانبعاث القومي للشعب اليهودي؛تراث إسرائيل

هو مركّب مركزي في الموروث الديني والثقافي." (أ"ب ٠٢/١١٢٨٠ لجنة الانتخابات المركزية ضد النائب أحمد طيبي والنائب بشارة ف"د ن ز (٤) ١، ص ٢٢).

٨ راجعوا مثلا:

قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته.

قانون أساس: حرّيّة العمل.

البند ٧أ من قانون أساس: الكنيست.

البند ٥ من قانون الأحزاب، ١٩٩٢.

البند ٢(٢) من قانون التعليم الرسمي، ١٩٥٣.

٩ يوسف جبارين، "حول المكانة الدستوريّة للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل: مقترَح جديد"، مدينا فِحيفرا ("الدولة والمجتمع") ٧(١) ١٠٥ (٢٠١٠). (في ما يلي: جبارين، "حول المكانة الدستوريّة للأقلّيّة العربيّة"). قارنوا هذا مع مواقف إضافية في صفوف الجمهور اليهوديّ. على سبيل المثال: سامي سموحه، "النظام في دولة إسرائيل: الديمقراطيّة المدنيّة، اللا– ديمقراطيّة، أم الديمقراطيّة الإثنيّة؟ "سوسيولوجيا يسرائيليت ("سوسيولوجيا إسرائيليّة") ب (٢٠٠٠). (بالعبرية)

١٠ راجعوا في هذا الشأن موقف جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل الذي عُرض على لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانيّة في رسالة بعثت بها الجمعية بتاريخ ١٩.٣.٢٠٠٧. وتعتقد الجمعيّة، وهي أكبر مؤسسات حقوق الانسان في اسرائيل، أنّ التعبير "دولة الشعب اليهوديّ" هو "تعبير مبهَم وضبابيّ، وقد يحمل مدلولاتٍ ومعانيَ كثيرة، وعليه فإنّ إدراجه في بند ملزِم داخل الدستور يفتح بابًا واسعًا وخطيرًا أمام تسويغ سياسات وممارسات تمييزيّة وعنصريّة تجاه غير اليهود، ويثير المخاوف من أنّه سيُخضع حماية الحقوق لهذا المبدأ، وسيُستخدم في سبيل تسويغ رصد تمييزيّ لهذه الحقوق".

راجِعوا النصّ الكامل لموقف الجمعيّة على العنوان التالي: http://www."1487=acri.org.il/he/?p=1487. (بالعبريّة)

١١ يشار في هذا السياق أنّ قطاعات وفعاليات مختلفة من الجمهور الفلسطيني تقترح تعريفات بديلة، تُطبّق برأيها قيمة المساواة بين جميع المواطنين في الدولة، مدنيا وقوميا، مثل: "دولة ديمقراطيّة ومتعدّدة الثقافات"؛ "دولة جميع مواطنيها"؛ "دولة جميع قوميّاتها"؛ "دولة متعدّدة الثقافات وثنائيّة اللغة". راجِعوا في هذا الشأن وثيقة "الرؤيا المستقبليّة للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل" التي نشرتها اللجنة القطْريّة للسلطات المحلّيّة العربيّة في إسرائيل في العام ٢٠٠٦. يمكن الاطّلاع عليها على الرابط التالي:

http://www.arab-lac.org/tasawor-mostaqbali.pdf

راجِعوا كذلك وثيقة "النقاط العشر": يوسف تيسير جبارين، "دستور متساو للجميع؟" (٢٠٠٦):

http://www.dirasat-aclp.org/arabic/files/YJabareen_10points_2006(1).pdf

راجِعوا كذلك: "الدستور الديمقراطيّ"، عدالة– المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل. للإطلاع على نصّ الدستور:

http://adalah.org/Public/file/democratic_constitution-a.pdf

١٢ البند ٣(أ) من مشروع قانون الأساس.

١٣ البند ٣ (ب) من مشروع قانون الأساس.

١٤ البند ٣(ج) من مشروع قانون الأساس.

١٥ قانون العَلَم، الشعار، النشيد الوطنيّ للدولة، ١٩٤٩.

١٦ قانون ختم الدولة،١٩٤٩.

١٧ راجِعوا كذلك نقدًا عامًّا يُطرح في صفوف المجتمع اليهوديّ في إسرائيل حول الإقصاء المتواصل للأقلّيّة العربيّة، بما في ذلك من منظومة الرموز والشعارات: "نحو مواطنة إسرائيليّة شمولية – إطار فكريّ حديث للعلاقات بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل"، معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة: http://www.jiis.org.il/.upload/citizenship[1]arab.pdf

١٨ قانون العودة، ١٩٥٠.

١٩ قانون المواطنة، ١٩٥٢.

٢٠ قانون الدخول إلى إسرائيل، ١٩٥٢.

٢١ راجِعوا في هذا الشأن قرار رئيس المحكمة المتقاعد براك في قرار حكم قعدان من العام ٢٠٠٠.

٢٢ قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (تعليمات مؤقّتة)، ٢٠٠٣. راجعوا كذلك:

غاي دافيدوف، يونتان يوفال، إيلان صبان، وأمنون رايخمان، "دولة أم عائلة؟ قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (تعليمات مؤقّتة)، ٢٠٠٣. مشباط فِمِمشال ("القانون والحكْم") حـ ٦٤٣ (٢٠٠٥). (بالعبريّة)

http://weblaw.haifa.ac.il/he/Faculty/Saban/Publications/dav-idof.pdf".

٢٣ قانون استخدام التاريخ العبريّ، ١٩٩٨.

٢٤ البند ١٨(أ) لمرسوم ترتيبات الحكم والقانون، ١٩٤٨.

25 General Assembly Res. 181(II), 'Future Government of Palestine', UN Doc. A/Res/181/A-B, November 29, 1947.

يمكن الاطّلاع على الوثيقة على الرابط التالي:

http://www.palestineinarabic.com/Docs/inter_arab_res/UNGA_Res_181_A.pdf

٢٦ المصدر السابق، الفصل الثاني، الجزء الثالث.

٢٧ الإعلان الدوليّ لاقتلاع جميع أنواع التمييز العنصريّ (عُرِضت للتوقيع عليها في العام ١٩٦٥). يمكن الاطّلاع على النصّ العربيّ على الرابط التالي:

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b009.html

على سبيل المثال، بحسب البند الخامس من الإعلان، يجب على الدول الموقّعة أن تمنع التمييز العنصريّ وتقتلعه، وأن تكفل حقًّ كلّ فرد في المساواة أمام القانون، بدون ارتباط بأصله وقوميّته أو مَنشئه العرقيّ. وقّعت دولة إسرائيل على الإعلان في العام ١٩٧٩.

٢٨ المعاهدة الدوليّة الخاصّة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (عُرِضت للتوقيع عليها في العام ١٩٦٦). يمكن الاطّلاع على النصّ العربيّ على الرابط التالي:

http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf" pdf/ccpr.pdf

٢٩ المعاهدة الدوليّة الخاصّة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (عُرِضت للتوقيع عليها في العام ١٩٦٦). يمكن الاطّلاع على النصّ العربيّ على الرابط التالي

http://www.mofa.gov.iq/documentfiles/129798984618561572.pdf

٣٠ معاهدة حقوق الطفل (عُرِضت للتوقيع عليها في العام ١٩٨٩). يمكن الاطّلاع على النصّ العربيّ على الرابط التالي: http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

٣١ راجِعوا الرابط التالي: http://www.un.org/documents/ga/res/47/a47r135.htm .

٣٢ راجِعوا الرابط التالي:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/512/07/PDF/N0651207.pdf?OpenElement

٣٣ يوسف جبارين، طروحات وأفكار في المساواة التشاركية، كتاب دراسات، العدد الأول، ٢٠٠٨:

http://www.dirasat-aclp.org/arabic/isdarat/1/book1new2.pdf

حسن جبارين (*)

حقيقة الجدل الدائر حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية

يبدو للمراقبين أن العوامل الحاسمة التي أفضت إلى حلّ الحكومة الإسرائيلية في مطلع شهر كانون الأول الحالي، كان لها علاقة بالجدل الحاد الذي يدور حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية، وهو مشروع يؤكد على الطابع الإثني اليهودي الذي يَسِم دولة إسرائيل. ومما يثير دهشة المرء أن هذا الجدل ولّد الانطباع بأن الحكومة الإسرائيليّة انهارت بسبب مسألة المساواة التي يطالب بها المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل –وكأن المكانة القانونيّة للفلسطينيين في إسرائيل، لحقّهم بالمساواة، وحقّهم بكرامة الإنسان وحريّته هي قضيّة ذات أولويّة لأي من التيارات الإسرائيليّة المتعارضة، أو أن الدفاع عن الديمقراطيّة في إسرائيل شأن يمكنه أن يُسقط حكومة أو ينصّبها. فهل هذا حقًا هو جوهر ذلك الجدل المحتدم؟

مشروع قانون "الدولة القومية اليهودية" يقنن المبادئ التي تكفل التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، وتعزز مكانة اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة (حيث تُعتبر العربية لغة ذات مكانة خاصّة أيضًا في هذه الآونة) وتعتبر الشريعة اليهودية بمثابة مصدر التشريع في إسرائيل. كما ينص مشروع القانون المذكور على أن إسرائيل هي الدولة التي لا يجوز إلا لأبناء الشعب اليهودي أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير فيها. هذه هي الأعمدة الأساسيّة لمشروع القانون الذي قُدّم بأكثر من صيغة مختلفة من قبل أعضاء كنيست تابعين للائتلاف الحكوميّة.

وقد أفرز مشروع قانون الدولة القومية اليهودية شرخًا بين

(*) يعمل حسن جبارين محاميًا، وهو مدير عام عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

مشروع قانون "الدولة القومية اليهودية" يقنن المبادئ التي تكفل التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، وتعزز مكانة اللغة العبرية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة (حيث تُعتبر العربية لغة ذات مكانة خاصّة أيضًا في هذه الآونة) وتعتبر الشريعة اليهودية بمثابة مصدر التشريع في إسرائيل. كما ينص مشروع القانون المذكور على أن إسرائيل هي الدولة التي لا يجوز إلا لأبناء الشعب اليهودي أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير فيها. هذه هي الأعمدة الأساسيّة لمشروع القانون

معسكرين سياسيين. فقد أبدت أحزاب التيار اليميني، التي تشكّل الأغلبية في حكومة نتنياهو، تأييدها ومساندتها الكاملة لمشروع القانون. حيث تفترض هذه الأحزاب بأنه ما من سبب يحول دون سن قانون ينص على واقع إسرائيل بصفتها دولة يهودية، وذلك بالنظر إلى أن هذا المفهوم يشكل لبّ الإجماع بين صفوف الجمهور الإسرائيلي اليهودي. في المقابل، لا تخفي أحزاب تيار يسار الوسط الصهيوني الذي تتزعمه تسيبي ليفني، وزيرة العدل الحالية–السابقة، معارضتها الشديدة لمشروع القانون. وفعلًا النقاش الجماهيري والسياسي حول هذا المشروع كان حادًا وجديًا، بينما لاقى هذا النقاش الحاد استهجانًا بين الفلسطينيين، إذ بدى نقاشًا عبثيًا حول مشروع قانون لا يُجدد، بالنسبة للفلسطينيين أنفسهم، أي شيء على ظرف التمييز العنصري الذي يعيشونه.

ولكن في الواقع، إذا ما أمعنّا النظر في مشروع القانون، فقد نفترض خطأً بأنه وُلد من رحم معسكر يسار الوسط نفسه. فبادئ ذي بدء، يمثل مشروع القانون في جوهره ترسيخًا قانونيًا للعقيدة التي آمنت بها إسرائيل على مدى تاريخها والتي ترى فيها بأنها "دولة يهودية ديمقراطية". ففي العام ٢٠٠٠، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن قانون العودة الإسرائيلي، والمحافظة على أغلبية يهودية، واعتماد العبرية باعتبارها اللغة المركزية، والأعياد اليهودية، والتراث اليهودي والرموز اليهودية للدولة، تشكّل بمجموعها الحد الأدنى من جوهر "الدولة اليهودية". ولا يتجاوز مشروع القانون الجديد، الذي يضيف بأن "دولة إسرائيل تعتمد نظامًا ديمقراطيًا"، ما جاء في قرار المحكمة العليا. وفضلًا عن ذلك، يعكس مشروع القانون الجديد صورة وثيقة عن الأحكام الإثنية الواردة في مسودة "الدستور التوافقي" الذي أعده المعهد الديمقراطي الإسرائيلي، التابع لتيار يسار الوسط، خلال الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، شكلت وثائق "الرؤية المستقبلية" التي وضعها المواطنون العرب تحديًا أمام مسودة الدستور التي أعدها المعهد المذكور. ويعود جانب من الأسباب التي تقف وراء ذلك إلى هيمنة السمة الإثنية اليهودية التي لفت أحكام هذا الدستور وصبغتها.

يعود بنا هذا السياق إلى النقاش الحاد بين المثقفين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وناشطي ومثقفي اليسار والوسط الصهيوني في سنوات ٢٠٠٠–٢٠٠٦. في هذه السنوات، أصدرت المؤسسات الفلسطينية ومثقفون وناشطون فلسطينيون وثائق التصور المستقبلي والتي تعتمد على رؤيتهم السياسية. ومن أبرز المطالب التي وردت في هذه الوثائق هي اعتماد الدولة ثنائية القومية وإبطال جميع القوانين العنصرية والاستناد إلى مبادئ المساواة الكاملة بين الشعبين داخل الخط الأخضر. ولا زالت هذه الوثائق تشكّل بالنسبة لليمين الإسرائيليّ هدفًا للتحريض والهجوم. نهاية شهر تشرين الثاني من العام الجاري، وقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمام الكنيست مدافعًا عن "قانون الدولة القوميّة اليهوديّة"، في مجرى حديثه شنّ هجومًا على رفض الفلسطينيين للدولة اليهوديّة، وقد ذكر "الدستور الديمقراطي"، مهاجمًا مركز عدالة والمؤسسات الحقوقيّة الفلسطينيّة على مطالبتهم بدولة ثنائيّة القوميّة. وليس من يمين الخارطة السياسيّة فقط، لقد واجهت هذه الوثائق هجمة عدائية من أكاديميي اليسار–المركز الصهيوني بحجة أن مطلب المساواة الكاملة ينهي الدولة كدولة يهودية. وفي هذا السياق أكد رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين بأن العرب في إسرائيل هم تهديد أمني لدولة إسرائيل، وأن في نية الشاباك محاربة جميع النشاطات السياسية التي تهدد طبيعة الدولة كدولة يهودية حتى لو كانت تلك النشاطات نشاطات سلمية وشرعية. يعارض غالبية هؤلاء الأكاديميين، وغير الأكاديميين على شاكلة يوفال ديسكين اليوم مشروع قانون الدولة القومية اليهودية.

ثانيًا، وعلى خلاف النوايا التي يبيّتها أنصار تيار اليمين، يعزز مشروع قانون الدولة القومية اليهودية برنامج "دولتين لشعبين" في

يعود بنا هذا السياق إلى النقاش الحاد بين المثقفين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وناشطي ومثقفي اليسار والوسط الصهيوني في سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦. في هذه السنوات، أصدرت المؤسسات الفلسطينية ومثقفون وناشطون فلسطينيون وثائق التصور المستقبلي والتي تعتمد على رؤيتهم السياسية. ومن أبرز المطالب التي وردت في هذه الوثائق هي اعتماد الدولة ثنائية القومية وإبطال جميع القوانين العنصرية والاستناد إلى مبادئ المساواة الكاملة بين الشعبين داخل الخط الأخضر. ولا زالت هذه الوثائق تشكّل بالنسبة لليمين الإسرائيليّ هدفًا للتحريض والهجوم.

واقع الأمر، حيث يقترح التيار السياسي اليميني الإسرائيلي، وللمرة الأولى، قانون أساس يميز بين "أرض إسرائيل" (إيريتس يسرائيل) و"ودولة إسرائيل" فيما يتصل بإنجاز تقرير المصير. فمشروع قانون الدولة القومية ينص على أن "أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ..." وعلى أن "دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، والذي يحقق فيها تطلّعه إلى تقرير مصيره". ويفهم المحللون القانونيون هذا التمييز على أنه يعني أن تل أبيب والخليل ليستا متكافئتين في نظر القانون، بالتالي فهو لا يعتبر أنه وبالضرورة كلّ أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل، وقد يُعتبر هذا التمييز الاصطلاحي أساسًا لوضع حدود دائمة لإسرائيل دون الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧. وبناءً على ذلك، يتعارض الرأي الذي أبداه القاضي إدموند ليفي، قاضي محكمة العليا – الذي رأى أن غزة هي جزء من أرض إسرائيل وبالتالي فهي جزء من دولة إسرائيل، وهو رأي قصد منه القاضي ليفي أن الاستيطان يشكّل إنجازًا لحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره – مع مشروع قانون الدولة القومية، مثلًا، تناقضًا جديًا. وعلى خلاف ذلك، تتواءم التصريحات التي كانت ليفني تطلقها وهي على رأس وزارة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت، والتي كانت تقول فيها بوجوب تمكين المواطنين العرب من إنجاز حقوقهم الجمعية في دولة فلسطينية عتيدة، مع مشروع قانون الدولة القومية الذي ينكر الحقوق الجمعية الواجبة للعرب في إسرائيل.

إذن، لماذا يعارض العديد من أنصار يسار الوسط مشروع قانون الدولة القومية اليهودية؟ لا يعود السبب وراء ذلك إلى أن معظم هؤلاء يفضلون "دولة جميع مواطنيها"، ولا أنهم يؤيّدون دولة ثنائيّة القوميّة، ولا أنهم يتنازلون عن يهوديّ الدولة واحتكار

محو العربية.

الإثنيّة اليهوديّة للحقوق التاريخيّة والجمعيّة. بل إن هذه المعارضة تأتي من دوافع أخرى كليًا، وهي أن هذا التشريع الجديد يسعى إلى مناهضة التقليد الذي أرساه "بن غوريون" بشأن سيادة القانون منذ أمد بعيد. فهذا التقليد يؤكد على أنه وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة في قضايا حساسة جدًا وحرجة بالنسبة لإسرائيل التي تشمل قانون العودة وقانون أملاك الغائبين في جملتها، ينبغي على إسرائيل أن تحجم عن سن تشريعات تتسم بطابع إثني – بمعنى قوانين مصوغة بلغة لا تخفي سمتها التمييزية – من أجل إظهار الدولة بمظهر تبدو فيه ديمقراطية على الساحة الدولية. فعوضًا عن ذلك، تتكفل السلطتان التنفيذية والقضائية بإنفاذ السياسات التي تقوم على التمييز والقمع الاضطهاد،

فعلى الرغم من الواقع الذي يقول إن القانون الإسرائيلي ينص على أن العربية والعبرية هما اللغتان الرسميتان للدولة، فقد دأبت المحكمة العليا على تجاهل هذا القانون، بل وأصدرت الأحكام التي قضت فيها بأن العبرية هي اللغة المركزية للدولة، وهو ما ينصّه قانون الدولة اليهوديّة. وفي الوقت الذي قبلت فيه المحكمة بعض الاستئنافات المتصلة باستخدام اللغة العربية، فقد قررت وعلى أساس من هذه الروح نفسها بأن الاستخدام المحدد للغة العربية لا ينال من صدارة اللغة العبرية.

دون الحاجة إلى سن التشريعات الإثنية. وبناءً على هذا التقليد السياسي، لم يكن هناك من داعٍ، مثلًا، لقانون لجان القبول لسنة ٢٠١١، الذي يمارس التمييز ضد المواطنين العرب في قطاع الإسكان، وذلك لأن هذه اللجان وسلطة الأراضي الإسرائيلية حرصت من الناحية العملية على بقاء التجمعات السكانية المعنية "نظيفة" من العرب، في الوقت نفسه الذي حافظت فيه على "نظافة" التشريعات الإسرائيلية. وعلى هذا الأساس، لم يكن هناك من قانون يخوّل الدولة فرض الحكم العسكري على المواطنين العرب في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٤٤ و١٩٦٦. وليس هناك من قانون اليوم يفرض الاحتلال العسكري على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧. وليس هناك أيضًا من قانون ينص على تصنيف قطاع غزة باعتباره هدفًا لفرض الحصار العسكري عليه منذ العام ٢٠٠٧. فلا قانون في كتاب القوانين الإسرائيليّ يشرعن إقامة جدار الفصل العنصريّ رغم أهميّته القانونيّة وتبعاته على حياة الناس اليوميّة. ففي جميع هذه الحالات، تتولى الحكومة والجيش والجهاز القضائي إنفاذ الإجراءات المطلوبة عوضًا عن القوانين الإثنية. لذا، فمن يدرس القانون الإسرائيلي من خلال التشريعات، يظنّ بعدم وجود احتلال في هذه البلاد، ولا يوجد تمييز عرقيّ. هكذا تمكّنت إسرائيل ولسنوات طويلة من تطبيق أبشع الممارسات التمييزيّة على الأرض بينما أبقت النصوص بالحد الأدنى الممكن من الإثنيّة.

كما يعمل هذا التقليد في الاتجاه المعاكس في بعض الأحيان. فعلى الرغم من الواقع الذي يقول إن القانون الإسرائيلي ينص على أن العربية والعبرية هما اللغتان الرسميتان للدولة، فقد دأبت المحكمة العليا على تجاهل هذا القانون، بل وأصدرت الأحكام التي قضت فيها بأن العبرية هي اللغة المركزية للدولة، وهو ما ينصّه قانون الدولة اليهوديّة. وفي الوقت الذي قبلت فيه المحكمة بعض الاستئنافات المتصلة باستخدام اللغة العربية، فقد قررت وعلى أساس من هذه الروح نفسها بأن الاستخدام المحدد للغة العربية لا ينال من صدارة اللغة العبرية. لذا فمن يدرس التشريعات دون دراسة أحكام المحكمة العليا، يخيّل له بأن هناك قوانين تحمي الحقوق الجمعيّة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر. ومن المفارقة أن المحكمة العليا التي تعتبرها إسرائيل علم الدفاع عن الحقوق والحريّات، إنما هي تسبق القانون في تأزيم المكانة القانونيّة للفلسطينيين في إسرائيل.

ومن خلال هذه الوسائل، تكفّل التقليد الذي يقول "بسيادة القانون الإسرائيلي" بتثبيت السياسات والممارسات التمييزية حتى في الحالات التي توجد فيها قوانين تتصف بصفة إيجابية (كما هو الحال بالنسبة إلى المكانة الرسمية للغة العربية) وحتى مع غياب القوانين التي لا يخفى طابعها الإثني المباشر. ويتناقض هذا التقليد مع مبدأ الفصل بين السلطات، ويعوق في واقع حاله جوهر سيادة القانون وسلطانه.

وبناءً على ما تقدم، يتمحور الجدل العام الذي يدور حول مشروع قانون الدولة القومية اليهودية حول هذا التقليد القانوني بصورة رئيسية. فقد رفضت حكومة نتنياهو الامتثال لهذا التقليد والتماشي معه، وسعت بدل ذلك إلى تشريع الممارسات العنصرية الراهنة واستعادة سلطة البرلمان، بحيث تحوله من هيئة سلبية لا تأثير لها إلى هيئة ناشطة تفعل فعلها. ويعارض "المعسكر التقليدي"، الذي يمثله يسار الوسط، هذا التحرك لسبب رئيسي ينطوي على عدم الحاجة إلى قوانين إثنية. فهذا العمل

لا يتعلق الجدل الدائر بين المعسكرين بالأسباب التي تبين وجوب التخلي عن ممارسة التمييز من عدمه، بل بالطريقة التي تتيح مواصلة ممارسة هذا التمييز وإدامته. وتكمن المفارقة في أن هذا التوجه الذي تحذوه حكومة نتنياهو يتماشى مع مبدأ سيادة القانون بمفهومه الصوري. بيد أن هذا الأمر هو نفسه ما يشكّل موطن التشابه ونقطة الالتقاء بين الحكومة الإسرائيلية الحالية ونظام الفصل العنصري الذي عاشته جنوب أفريقيا، والذي رسخ ممارسة التفوق العنصري في التشريعات بصورة لا موارية فيها.

لذا، هذا هو الصراع السياسي الإسرائيلي الداخلي اليوم بين من يبرز الإثنية اليهوديّة والسياسات المركزية الصهيونيّة من خلال القوانين والتشريعات، ضد من يريد أن يخفيها

يجري إنجازه بصورة ناجعة وفعالة منذ العام ١٩٤٨ دون وجود "التشريعات التي تسبب الإحراج". ولذلك، لا تكمن مواطن القلق التي تعتري المعسكر التقليدي في القضاء على التمييز، وإنما في إخفائه والتعمية عليه بغية المحافظة على صورة الدولة على الساحة الدولية. وفي المقابل، يتمثل القلق الذي يساور حكومة نتنياهو في إبراز تفوق اليهود وصدارتهم والحط من قدر المواطنين العرب على نحو صريح لا لبس فيه – وذلك في نظر العرب أنفسهم وفي نظر اليهود أيضًا. وبذلك، يُعتبر قانون الدولة القومية مناهضًا للعرب وعنصريًا في صميمه.

ولهذه الأسباب، لا يتعلق الجدل الدائر بين المعسكرين بالأسباب التي تبين وجوب التخلي عن ممارسة التمييز من عدمه، بل بالطريقة التي تتيح مواصلة ممارسة هذا التمييز وإدامته. وتكمن المفارقة في أن هذا التوجه الذي تحذوه حكومة نتنياهو يتماشى مع مبدأ سيادة القانون بمفهومه الصوري. بيد أن هذا الأمر هو نفسه ما يشكّل موطن التشابه ونقطة الالتقاء بين الحكومة الإسرائيلية الحالية ونظام الفصل العنصري الذي عاشته جنوب أفريقيا، والذي رسخ ممارسة التفوق العنصري في التشريعات بصورة لا موارية فيها.

لذا، هذا هو الصراع السياسي الإسرائيلي الداخلي اليوم بين من يبرز الإثنية اليهوديّة والسياسات المركزية الصهيونيّة من خلال القوانين والتشريعات، ضد من يريد أن يخفيها ويمنع إبرازها تاركًا مهمة التمييز العرقيّ للسلطات الأخرى.

[ترجمه عن الانجليزية: ياسين السيد]

أجرى المقابلة: أنطوان شلحت وبلال ضاهر

مع أحد كتاب "أدب النهايات" الإسرائيلي

يغئال سارنا: الطريق الحالية تقود إلى جهنم!

*** الفانتازيا أو الواقع المتخيل أو الافتراضي بات أقوى حتى من الواقع نفسه* هل حقيقة أننا نقتل الفلسطينيين بواسطة طائرة لا بسكين أو فأس، تجعلنا أكثر إنسانية من "داعش"؟ إنها تجعل القتل أكثر أوروبية وحسب***

يعتبر يغئال سارنا الصحافي في "يديعوت أحرونوت" واحداً من ألمع الصحافيين في إسرائيل. وهو يعرّف نفسه، كما يؤكد في سياق هذه المقابلة، بأنه استقصائي، وبأن هذا المسار يسعفه في الاستدلال على التيارات العميقة داخل المجتمع الإسرائيلي وخاصة في كل ما يتعلق بوجهة إسرائيل في المستقبل وبعلاقتها مع الفلسطينيين.

وفضلاً عن تحقيقاته الاستقصائية التي تشكل شهادات مهمة على الواقع الإسرائيلي، يكتب سارنا الرواية، وكان آخرها رواية بعنوان "٢٠٢٣" تنتمي إلى جانر الأدب الديستوبي الذي ينحو منحى الرؤيا القيامية [ديستوبيا أو ضد اليوتوبيا هو مفهوم فلسفي عكس فكرة اليوتوبيا، فالديستوبيا هو المكان السيء الكئيب الذي يوجد فيه الفقر والظلم والمرض].

وقبلها كتب رواية عبارة عن عمل أدبي وثائقي تحمل عنوان "عميل مشبوه" تتضمن سيرة حياة سامي هوخبرغ، أحد مؤسسي مستوطنة نس تسيونا التي أُقيمت على أراض اشتُريت من قرية وادي حنين الفلسطينية في محافظة الرملة بدءاً من العام ١٨٨٣، والذي تربطه به صلة قربى لكن بعيدة.

وهوخبرغ هذا وُلد العام ١٨٦٩ في إحدى مدن جمهورية مولدافيا الحالية لأسرة يهودية إقطاعية، وبتأثير أفكار حركة "محبي صهيون" هاجر بمفرده إلى فلسطين العام ١٨٨٩ ثم أقنع

عائلته كلها بالهجرة إليها وشراء أرض فيها لتوسيع نواة المستوطنة المذكورة، لكنه سرعان ما انتقل منها إلى دول أخرى إلى أن استقر به المقام في الأستانة، عاصمة الإمبراطورية العثمانية، حيث التقى زئيف جابوتينسكي، زعيم "التيار التنقيحي" في الحركة الصهيونية، وأسسا معاً إلى جانب شخصيات أخرى شبكة صحف عملت في دفع أفكار الحركة الصهيونية قدماً عن طريق إقناع زعماء العثمانيين بأن الحركة الصهيونية ستكون موالية لإمبراطوريتهم، ومع بداية ظهور مؤشرات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨) تنقل كثيراً في كل من برلين وفيينا وباريس وسائر أنحاء أوروبا، وكذلك في الشرق الأوسط، إلى أن قضى مسموماً العام ١٩١٧ في أحد مطاعم الأستانة عن عمر يناهز الـ ٤٦ عاماً، ولا يزال مكان دفنه مجهولاً.

ويشير سارنا إلى أن هوخبرغ غُيّب عمداً من "البانثيون" الإسرائيلي، على الرغم من أن مساهمته في إقامة "إحدى المستوطنات اليهودية القديمة" تبدو كبيرة ومهمة، وذلك لأنه كان من دعاة التقارب مع العثمانيين وفيما بعد مع الألمان، ومثل هذه الدعوة لم تحظ آنذاك بتأييد واسع في أوساط "اليشوف" اليهودي في فلسطين، ويُشار إليه في السرديات الصهيونية الرسمية فقط من خلال تقرير كتبه العام ١٩١٣ حول الحركة القومية العربية ورفعه إلى القيادة الصهيونية، وشدّد فيه على أنه يتعيّن على هذه القيادة أن تستوعب "أهمية التقارب مع الحركة القومية العربية"، وعلى أنه في حال إقدامها على ذلك يمكنها أن تحول دون ما أسماه "تطرّف" هذه الحركة الأخيرة إزاء المشروع الصهيوني، بل إنه اشترك بصفة مراقب في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في حزيران ١٩١٣ في العاصمة الفرنسية باريس والذي أسسته مجموعة من المفكرين والسياسيين القوميين العرب وكان يهدف إلى "البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض المترعة بدم الآباء العظام ورفات الأجداد الأباة من عادية الأجانب وإنقاذها من صبغة التسيطر والاستبداد وإصلاح أمورنا الداخلية"، بحسب ما ورد في بيانه التأسيسي، وحاول أن يتوصل في أثنائه إلى تفاهمات بين الحركة الصهيونية والعرب، لكن محاولته باءت بالفشل.

وشكلت أعمال سارنا الأدبية ورؤيته للواقع الإسرائيلي أساس هذه المقابلة معه التي جرت في شقته في تل أبيب وبدأنا بها بسؤاله عن سيرة حياته، فأجاب قائلاً:

"ولدت في تل أبيب في العام ١٩٥٢. وقبل ذلك بعشرين عاما جاء والداي إلى البلاد من بولندا، وقد جاء كل منهما على حدة، كطالبين– طلائعيين في فترة الانتداب، وتعرفا على بعضهما في العام ١٩٤٩ أو ١٩٥٠. وأنا ولدت في شهر أيار، في تاريخ قريب مما يسمى عندنا 'يوم الاستقلال'، في ١٥ أيار. وفي الواقع، فقط بعد مرور عدة أعوام أدركت أنني ولدت بعد فترة قصيرة من الحرب العالمية الثانية، بعد سبع سنوات من انتهاء الحرب، وبعد أربع سنوات من حرب التحرير، النكبة، وأدركت مدى ارتباطي بهذين الحدثين الدراميين. وبعد ذلك تعلمت في مدارس تل أبيب. وكان والدي يعمل معلما للغة العبرية، وكان رجلا مثقفا، يقرأ كثيرا، وكان معادياً جدا للعنصرية، ويحب السلام".

(*) سؤال: هل كان ينتمي إلى تيار سياسي محدّد؟

سارنا: "لا، لم يكن منتميا سياسيا. وهو لم يكن يؤمن بالحركات، ولا بالهستدروت ولا بالحكومة. كان متشككا جدا حيال الحركات السياسية. لقد أحب البشر، وعلمنا التسامح وحسب لا العنصرية، سواء إزاء داخل إسرائيل أو خارجها. وأعتقد أن أختي وأنا كبرنا على هذه الروح. لم نكن ننتمي إلى اليسار وإنما للوسطية الليبرالية، ووالدي كان ليبراليا جدا. لقد كان صغيرا وقصيرا، من الناحية الجسدية، لكنه كان قويا من الناحية الروحانية. وكان معارضا للحكومة دائما، أو ضد القوة التعسفية للحكومة ولمؤسسات مثل الهستدروت. كان يكره المؤسسات القوية.

"بعد ذلك ذهبت إلى الجيش، وكان ذلك في العام ١٩٧٠. وكنت قائد دبابة في سيناء، وشاركت في حرب يوم الغفران في الجبهة السورية. ويسألونني دائما لماذا أذكر هذا الأمر؟، وجوابي أنه عندما تكون في سن ٢١ عاما وتشارك في حرب، ويقتل عدد كبير جدا من زملائك، فإن هذا الأمر، بشكل ما، يقسم حياتك إلى فترتين، حتى الحرب وما بعد الحرب. وهذا أمر ينطوي على أهمية عندي، لأن هذه الحرب جعلتني كارهاً للحروب كوني رأيت أن الحرب هي عكس المجد تماماً. إنها صدمة وفوضى وخراب، وكنت شاهدا على الخراب ولم ينتبني أي شعور بالانتصار أو شيء من هذا القبيل. بعد ذلك عملت في الكنيست مع النائبين أمنون روبنشتاين ومردخاي فيرشوفسكي، من كتلة شينوي. ومنذ العام ١٩٨٠ تقريبا أصبحت صحافيا".

(*) سؤال: هل درست في الجامعة بعد تسرحك من الجيش؟

سارنا: "درست العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس، وبموازاة ذلك كنت أعمل في الكنيست لدى فيرشوفسكي وروبنشتاين. وشاركت في تأسيس حركة السلام الآن، وكنت ضمن المجموعة المقدسية في اللقاء الأول. وشاركت في اللقاء الأول مع (الرئيس المصري الأسبق أنور) السادات،

وخرجت بانطباع جيد للغاية. لقد التقينا به في الإسماعيلية على ما أعتقد، ليس في القاهرة أو الإسكندرية. وبعد ذلك كنت في 'اللجنة الفلسطينية' للسلام الآن، سوية مع عومير بار ليف، عضو الكنيست الحالي ونجل حاييم بارليف. عندها بدأت تُعقد اللقاءات الأولى مع نشطاء فلسطينيين، مثل زياد أبو زياد، وبعد ذلك التقيت، كصحافي، مع شخصيات ونشطاء فلسطينيين، وبينهم مروان البرغوثي، قبل فترة قصيرة من إلقاء القبض عليه. وألفت كتابا عنوانه 'شاهد ملك'، يوثق ٢٥ عاما من عملي في المناطق (المحتلة)، إذ أنني عملت في صحيفة يديعوت أحرونوت في الانتفاضتين وما بينهما، وتجولت مئات المرات في المناطق، في غزة والضفة، وعرفت مروان وأشخاصا آخرين هناك".

البداية في صحيفة "حداشوت": كانت أشبه بشاب شقيّ في حارة شيب!

(*) سؤال: تعمل في "يديعوت" منذ العام ١٩٨٠؟

سارنا: "منذ العام ١٩٨٦. وعملت قبل ذلك في صحيفة 'كول هعير' التي أسسها (ناشر صحيفة "هآرتس" عاموس) شوكين كصحيفة محلية في القدس. وبعد ذلك عملت ثلاث سنوات في صحيفة "حداشوت". وكانت هذه ثلاث سنوات مثيرة. ومرة اصطحبت معي إلى نابلس الشاعرة داليا رابيكوفيتش كي تلتقي الشاعرة فدوى طوقان. فقد كنت أحاول الوصول إلى الأماكن التي توجد فيها مشاعر، وإلى الأماكن الداخلية للصراع، إلى أكثر الأماكن الشخصية".

(*) سؤال: كان هذا طبعاً قبل الانتفاضة الأولى؟

سارنا: "نعم قبل الانتفاضة الأولى. وخلال الانتفاضة الأولى أصبحت أسافر إلى المناطق بوتيرة أكبر، وخلال الانتفاضة الثانية كنت أسافر إلى هناك أسبوعيا تقريبا".

(*) سؤال: حدثنا عن صحيفة "حداشوت"، قلت إنك عملك فيها وكانت فترة مثيرة.

سارنا: "لقد كانت هذه الصحيفة بمثابة شاب شقيّ في حارة شيب، إذ إن الصحف الموجودة كانت صحفا قديمة جدا. وفجأة يظهر شاب لا يحسب حسابا لأي أحد، مثل ابن شارع ويكتب ما يشاء. يكتب الحقيقة عن أي شيء، ويصارع على بقائه مع قليل من المال، لأن استثمارات شوكين في الصحيفة كانت تقل. ونحن اصطدمنا بسور من أنماط القراءة، لأن القراء لم يفارقوا يديعوت ومعاريف. وكان العمل في حداشوت يتسم بحرية غير مألوفة كالتي يعرف شوكين منحها لصحافييه. وكان يوسي كلاين محررا رئيسا، والصحافي رينو تسرور الرجل الثاني في الصحيفة. وأنا أذكر أمورا رائعة، فقد كتبت تقريرا حول طفولة أريئيل شارون، ووصلت إلى والدته. لقد وصلت إلى بداية حياته. وذكرت في كتابي، 'شاهد ملك'، أني جلبت أقوال والدة أريئيل شارون، وأن مروان (البرغوثي) حدثني عن والدته. لقد أثار اهتمامي هذا الأمر. وقد أثار اهتمامي أيضا، على سبيل المثال، دافيد بن غوريون وياسر عرفات، لأن كليهما كانا يتيمين من جهة الأم".

(*) سؤال: وكلاهما لقبا بـ"الختيار".

سارنا: "'الختيار' في سن صغيرة. وكان الوطن بالنسبة إليهما بديلا للأم. وبنظري، وجدها بن غوريون في الشعب الصهيوني وعرفات في الشعب الفلسطيني. وقد كتبت عن ذلك تقريرا مطولا في '٧ أيام' (الملحق الأسبوعي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"). كان ذلك في فترة أوسلو. وفي حينه سافرت إلى القاهرة، إلى المكان الذي كانت تسكن عائلة عرفات فيه، وإلى قبر والده في غزة، وعدت إلى الوراء ووجدت أمورا كثيرة أثارت اهتمامي. وعمليا، فإنه قضى طفولته في القدس، إذ إنه بعد وفاة والدته، زهوة، أرسلوه إلى القدس، إلى خاله الذي كان يسكن في حي المغاربة. والتقيت عرفات شخصيا في نهاية حياته في المقاطعة".

(*) سؤال: متى صدر كتاب "شاهد ملك"؟

سارنا: "في بداية سنوات الألفين. وقال أحد ما لي ذات مرة إنه عندما تكون صحافيا وتصبح أديبا لديك مشكلة، وعليك أن تقرر إما أن تكون صحافيا أو أديبا. لكنني هذا وذاك".

(*) سؤال: قلت إن صحيفة "حداشوت" كانت غير مألوفة في المشهد الإعلامي في إسرائيل. إذن لماذا انتقلت إلى "يديعوت"؟

سارنا: "انتقلت إلى يديعوت لأنه بعد ست سنوات لدى شوكين، كنت قد أصبحت ولدا كبيرا، في الرابعة والثلاثين من عمري، وكنت بعد زواج أول تفكك، وكنا نكسب القليل جدا من المال. وفي سن الرابعة والثلاثين تقول لنفسك إنني أريد راتبا. وقد أرسلت لي يديعوت عرضا جيدا وانتقلت للعمل فيها. وكان هذا أمرا رائعا، لأنهم سمحوا لي بأن أكتب ما أشاء، ودفعوا راتبا أعلى بكثير أيضا. كذلك اكتشفت أني لا أكتب لصحيفة يقرأها خمسون ألفا، وإنما نصف مليون أو مليون أو حتى مليونا قارئ. لقد كان شعوري مختلفا كليا".

أن تأتي على مدار مئة عام مجموعة إلى مكان معين لكونها ملاحقة في مكان آخر، هذا أمر يدفع المخاوف إلى مستويات عالية جدا. وهذه ليست مجموعة عادية. إنها ليس مثل مزارع فرنسي يعيش في المكان نفسه مدة ألف عام. والمفترض أن يكون هذا المكان ملجأ لها. وهذا الملجأ هو المكان الذي يرتاح فيه اليهود. والحقيقة هي أنه منذ الحرب العالمية الثانية، لم يعد هناك مكان في العالم يقتل فيه اليهود مثلما يقتلون هنا.

(*) سؤال: كيف تعرف نفسك، صحافي استقصائي، محلل...؟

سارنا: "لست محللا. أنا صحافي استقصائي، بل استقصائي اجتماعي، لأن السياسة بنظري قضية اجتماعية. وأنا أنظر إلى المجتمع الفلسطيني أو إلى المجتمع الإسرائيلي، وإلى ما يحدث في كل واحد من المجتمعين وما الذي يفعله هذان المجتمعان الواحد تجاه الآخر. إنها حكاية مذهلة. أنا صحافي استقصائي، وفي السنوات الأخيرة، حيث لدي زاوية أسبوعية، أفضل في الأسابيع الأخيرة، على سبيل المثال، السفر إلى القدس والالتقاء مع الناس على الجلوس والكتابة في الغرفة. وأعتقد أن الميدان هو أفضل معلم".

(*) سؤال: ألهذا السبب زرت قرية كفر كنا بعد قتل أفراد الشرطة الشاب خير الدين حمدان؟

سارنا: "لقد ذهبت إلى كفر كنا سوية مع يوعز هندل (المستشار الإعلامي السابق لرئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ويكتب مقالا أسبوعيا في "يديعوت"). وهم، في هيئة التحرير، يحبون أن أسافر مع هندل وقد طلبوا مني ذلك، إلى جانب أن هذه الواقعة أثارت اهتمامي".

نتنياهو أخرج "مسألة انعدام الأمن" من إطار الواقع

(*) سؤال: لكونك صحافيا استقصائيا منذ أكثر من ثلاثين عاما، هل بإمكانك التحدّث عن التيارات العميقة للمجتمع الإسرائيلي؟

سارنا: "لقد ادعيت على الدوام أن ما حدث هنا أعجوبة هائلة. في الوقت عينه أن تأتي على مدار مئة عام مجموعة إلى مكان معين لكونها ملاحقة في مكان آخر، هذا أمر يدفع المخاوف إلى مستويات عالية جدا. وهذه ليست مجموعة عادية. إنها ليس مثل مزارع فرنسي يعيش في المكان نفسه مدة ألف عام. والمفترض أن يكون هذا المكان ملجأ لها. وهذا الملجأ هو المكان الذي يرتاح فيه اليهود. والحقيقة هي أنه منذ الحرب العالمية الثانية، لم يعد هناك مكان في العالم يقتل فيه اليهود مثلما يقتلون هنا، لأنه منذ العام ١٩٤٥، بالنسبة لمن نجا من المحرقة، بات العالم مكانا آمنا لليهود. لا يلاحقونهم. صحيح أن هناك قصصاً حول العداء للسامية، لكن لا يقتلون اليهود مثلما كانوا يقتلونهم حتى العام ١٩٤٥. لقد تغير العالم، وكان لديه شعور بالذنب. وغيّر العالم تعامله مع اليهود، وربما ساهمت إسرائيل في هذا التغيير أيضا. وبمجيء اليهود إلى ملجأهم هنا والنجاحات التي حققوها، نشأ وضع تراجيدي. لقد نشأ الصراع في هذا المكان، نتيجة لمجيئهم إلى مكان لم يكن فارغا، مثلما ادعوا. وقد جاء اليهود إلى هنا بسبب أمرين لم يتوفرا لهم من قبل. هم لم يأتوا من أجل صنع ثقافة، لأنه كانت لديهم ثقافة، والشتات تحديدا كان مكانا ثقافيا جدا. لقد جاؤوا من أجل تحقيق عاملين كانا ينقصانهم هما الأرض والأمن. هذان العاملان هما اللذان أديا إلى حدوث الصدام هنا. فالحرب على الأرض أدت إلى الصدام مع الفلسطينيين، الذين كانوا يقطنون في القرى هنا والأفندي كان يسكن في بيروت ويجري مفاوضات مع الصهيوني ويبيع الأرض له. وفجأة اكتشف القروي أن الأرض تنسحب من تحت أقدامه. وثقافة اليهود، وتغلغل اليهود الغربيين ومعهم تكنولوجيا متطورة، كانا الأساس للمأساة هنا. إن الأرض هي لبّ الصراع مع الفلسطينيين، والأمن هو شيء ما متملص وبقدر ما نحاول تحقيقه فإننا دائما لا نشعر به. الوضع الآن هو أنه لا يوجد أي جيش حولنا يريد محاربتنا. فالجيش المصري منشغل بشؤونه، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ليس عدوا لإسرائيل. والجيش السوري منشغل

نتنياهو: تجارة الخوف.

بشؤونه أيضا. واليوم لا يوجد أي خطر على إسرائيل. ورغم ذلك، توجد حكومة في إسرائيل تتحدث وكأننا موجودون عشية محرقة. وهذا يعني أن مسألة انعدام الأمن خرجت من إطار الواقع، وتم وضعها فوق رؤوسنا كمقصلة افتراضية ووهمية".

(*) سؤال: لماذا يفعلون ذلك؟ نتنياهو ينتهج سياسة تخويف الذات هذه طوال الوقت، لماذا؟

سارنا: "توجد عدة أسباب تقف وراء ذلك، أولها أننا ملاحقون منذ ألفي عام. لكن يوجد هنا استخدام مضلل جدا للواقع، وهذا ما ينفذه نتنياهو وسياسيون آخرون لعدة أسباب. إن أحد الأسباب يتعلق بالمستوطنات. المستوطنون هم مجموعة صغيرة لكنها قوية جدا ومؤثرة جدا على الحالة الإسرائيلية. وهم يريدون استمرار الصراع، لأنه بالنسبة لهم، كأشخاص متدينين، الصراع بين اليهودية والإسلام هو الأساس الأيديولوجي لوجودهم في المناطق (الفلسطينية)، وهذا ليس وجودا سلميا ولا وجودا من أجل التعايش مع الفلسطينيين، وإنما من أجل ديمومة الصراع. كذلك يوجد لوبي قوي جدا في الحالة الإسرائيلية، يتمثل بجهاز الأمن، وهو جهاز ضخم للغاية ويبتلع الأموال بصورة جنونية. وهذا الجهاز معني ببقاء الصراع، وهو مثل لجنة عمال مبنية على وجود الصراع، أذرعها هي الصناعات العسكرية، الجيش، الشاباك، الموساد. وسبب وجود كل هذه الأذرع هو 'انعدام الأمن'. والمجموعة الثالثة هي الرأسمالية الإسرائيلية، وهي مجموعة الأثرياء. وقد كشفت الاحتجاجات الاجتماعية، في العام ٢٠١١، أنه توجد هنا مجموعة ليست كبيرة تربح مبالغ جنونية، ليس مليارات وإنما تريليونات من الأموال الإسرائيلية، وهذه المجموعة تنهب الجمهور. ونتنياهو يصرخ طوال الوقت... نتنياهو مثل ساحر، يخفي شيئا هنا، أموالنا، ويقول أنظروا إلى هناك. كيف يعمل الساحر؟ يوجه انتباهك إلى مكان ما، وفي هذه الأثناء يقوم بخداعك، يسرقك، يخرج حمامة ويدخل حمامة، ويقوم بكل أعماله السحرية. وتحول الأمن هنا إلى نوع من إلهاء للجمهور وصرف أنظاره إلى أمور غير واقعية. وشيئا فشيئا، أخذت هذه الأمور تكبر، واليوم أصبحت الفانتازيا أو الواقع المتخيل أو الافتراضي أقوى حتى من الواقع نفسه. قبل عدة أسابيع ذهبت إلى القدس، وهذا هو المشهد الذي رأيته: في جبل الهيكل، ربما لن يهدموا المسجد الأقصى ولن يتم بناء الهيكل أبدا، ويبدو لي أن هذا أكثر شيء غير معقول. وأما بالنسبة للفلسطينيين فإنه يوجد

المستوطنون هم مجموعة صغيرة لكنها قوية جدا ومؤثرة جدا على الحالة الإسرائيلية. وهم يريدون استمرار الصراع، لأنه بالنسبة لهم، كأشخاص متدينين، الصراع بين اليهودية والإسلام هو الأساس الأيديولوجي لوجودهم في المناطق (الفلسطينية)، وهذا ليس وجودا سلميا ولا وجودا من أجل التعايش مع الفلسطينيين، وإنما من أجل ديمومة الصراع. كذلك يوجد لوبي قوي جدا في الحالة الإسرائيلية، يتمثل بجهاز الأمن، وهو جهاز ضخم للغاية ويبتلع الأموال بصورة جنونية. وهذا الجهاز معني ببقاء الصراع، وهو مثل لجنة عمال مبنية على وجود الصراع، أذرعها هي الصناعات العسكرية، الجيش، الشاباك، الموساد.

تهديد حقيقي للأقصى. وهذه أول مرة تسير فيها الحكومة سوية مع المنظمات المتطرفة، أو على الأقل تؤيدها أو لا تتصدى لها. وثمة أمر أبسط من ذلك بكثير، هو موضوع السائق الفلسطيني الذي وجد ميتا في حافلة في القدس. بنظر الفلسطينيين هو قتيل، وبنظر الإسرائيليين انتحر. وهذا يعني أنه لا يوجد اليوم اتفاق على أي جزء من الواقع. وقد أصبحت إدارة الأمور صعبة، لأن كل شيء هو في إطار الحرب على الصورة التي نظهر بها. ومعظم الإسرائيليين لا يؤمنون بأن محمد الدرة قتل بنيران الجنود. وبعد ذلك جرى نقاش حول مقتل فتيين في بيتونيا رغم وجود كاميرات، وفي كفر كنا وثقت الكاميرات مقتل خير حمدان، وبسبب تصوير الواقعة ولأن القتيل هو عربي من إسرائيل يوجد شعور بعدم الارتياح، ورغم ذلك فإني لا أرى أنه ستتم محاكمة شخص ما على ذلك.

"أعتقد أن المجتمع الإسرائيلي مرّ في سيرورة مفادها أن الصراع لم يهدمنا بشكل كامل، فالمجتمع الديمقراطي ما يزال موجوداً هنا، وبالإمكان الكتابة عن أي شيء، رغم حدوث تراجع في الديمقراطية. ومع ذلك لا بُد من القول إن الصراع هو أمر فتّاك للمجتمع، للفلسطينيين ولنا أيضاً، وقد أنتج مجتمعين مسلحين، يؤمنان بالصراع وحسب. وتضاف إلى ذلك، بنظري، عملية النهب داخل إسرائيل والتي أسميها 'الاحتلال ٢'. ففي البداية اكتشفت إسرائيل أن بالإمكان الجلوس على أربعة ملايين فلسطيني، وأن تأخذ منهم المال، وأن تقرر فرض غرامة كهذه أو تلك عليهم، وأن تفعل ما تشاء. وعندما رأى الحكم أن بالإمكان ممارسة هذه الأمور، قرر أن يمارسه هنا في الداخل أيضا. عمليا يوجد اليوم قسم من الجمهور الإسرائيلي، اليهودي، يشبه الفلسطينيين، أي خضع لعملية فلسطنة أو احتلال ويفعلون به ما يشاؤون. يرفعون الأسعار، أسعار الوقود والسيارات والطعام، وأنا أرى بذلك تغلغل الوحشية من المناطق (المحتلة) إلى داخل إسرائيل لأنه لا يوجد خط أخضر. والعرب في إسرائيل يعانون من ذلك، وبرأيي أن يهود إسرائيل يعانون من ذلك أيضا".

(*) سؤال: بموازاة ذلك هل توافق على مقولة أن إسرائيل قد أصبحت أكثر مسيانية؟

سارنا: "كتبت مؤخرا أنها تحولت من دولة إلى 'مملكة إسرائيل'. وهم لم يعودوا يقولون دولة إسرائيل، لأن دولة هو مصطلح غربي. إنهم يقولون 'أرض إسرائيل' وأمورا كهذه. وهناك فكرة بناء الهيكل. وأتساءل من يفكر بأمر كهذا؟ هذا جنون مطلق. وقسم من الأفراد هنا هم بنظري نوع من داعش إسرائيلي. ومثلما يريد هؤلاء خلافة فإنهم هنا يريدون مملكة. يوجد بهذا جنون لدى مجموعات معينة، تجر أجزاء كبيرة من المجتمع، وهي أجزاء لا مبالية، تشاهد التلفاز أكثر مما ينبغي أو تقضي وقتها في التجمعات التجارية، ولذلك لم تعد هناك قوة كافية من أجل مقاومة هذه العملية".

(*) سؤال: قلت إنه توجد مشكلة الآن وهي أن كلا الجانبين لا يتفقان على رؤية الواقع وأن هذا يعمق الصراع. لكن بنظرة إلى الوراء، هل تعتقد أنه كانت هناك فترات في تاريخ الصراع اتفق فيها الجانبان على رؤية الواقع وشكل ذلك اختراقا، ربما مثل فترة أوسلو في العام ١٩٩٣. وإذا كانت هناك فترات كهذه، كيف تم إهدارها؟

سارنا: "من تجربتي، ومن معرفتي للفلسطينيين، فإنه لم يكن أي شيء في التاريخ يشبه فترة أوسلو. نحن نعرف اليوم المشاكل التي حدثت في أوسلو. ومثلما قال لي (الباحث الإسرائيلي المتخصص

عمليا يوجد اليوم قسم من الجمهور الإسرائيلي، اليهودي، يشبه الفلسطينيين، أي خضع لعملية فلسطنة أو احتلال ويفعلون به ما يشاؤون. يرفعون الأسعار، أسعار الوقود والسيارات والطعام، وأنا أرى بذلك تغلغل الوحشية من المناطق (المحتلة) إلى داخل إسرائيل لأنه لا يوجد خط أخضر. والعرب في إسرائيل يعانون من ذلك، وبرأيي أن يهود إسرائيل يعانون من ذلك أيضا".

في المجتمع الفلسطيني) هيلل كوهين، فإن أوسلو كان اتفاقا علمانيا في مكان يدور فيه صراع ديني. لكن رغم ذلك، ما زلت أذكر النظرة إلى الفلسطينيين في الصحيفة، عندما كان هناك شعور بأن عرفات قادم، واختفى نزع الشرعية عنه بقدر كبير. وازداد الشعور بإمكانية التعايش. وكانت هناك أجواء متقبلة للفلسطيني في الشارع، وكان بالإمكان، مثلا، الكتابة عن ابنة عرفات وعن زوجته، وكان هناك نوع من التعارف بين الجانبين. وأكثر شيء أذكره من تلك الفترة، هو لقاء فلسطيني – إسرائيلي في إسبانيا شارك فيه مروان البرغوثي، وعن الجانب الإسرائيلي أعضاء الكنيست حاييم رامون وإيتان كابل واثنان من حزب شاس. كان هذا في منتصف التسعينيات. وعندما عدنا وقعت عملية تفجيرية، وكان الأمر بمثابة مشهد من يوم الحساب. وانقلبت الأمور رأساً على عقب. وكنت في ذلك الوقت أدخل إلى أماكن فلسطينية، مثل مخيم بلاطة في نابلس، وألتقي وأتحدث مع نشطاء ومسلحين كان الشاباك يبحث عنهم ويطاردهم. لكن الشعور حينذاك كان أنه لا يوجد في إسرائيل من يمكن أن نروي له ما نراه في الجانب الفلسطيني، حول إمكانية التحدث معه، وحول رغباته وتطلعاته، لأن هذا كان مثل أن ترى مخلوقا من الفضاء وبعد ذلك تروي قصته. واليوم أيضا، عندما أعود من المناطق، فإن صورة الفلسطيني بنظر الإسرائيليين والحقيقة هما أمران منفصلان ومتباعدان للغاية. وأذكر أنه عندما كنا، أنا والمصور، نريد الدخول إلى قرية ما، كان يوقفنا الجنود المدججون بالسلاح، ويسألون كيف أننا لا نخاف من الدخول إلى هناك. في الحقيقة لم نخف، لأنه كلما كان لديك سلاح أكثر تكون خائفا أكثر. وهذا أمر مذهل. كنا نتجول وندخل حتى إلى بيوت عزاء بعد مقتل نشطاء من حماس. وكانوا يستقبلوننا. واضح أنه كان هناك غضب لديهم أحيانا، لكن كانت تجري محادثة بيننا دائما. وهذه أمور لا يعرفها الناس هنا. ونحن موجودون في بلاد مساحتها صغيرة، وحتى أنها أصغر من أصغر ولاية في الولايات المتحدة. وغالبية الإسرائيليين لم تتحدّث أبدا مع فلسطينيين باستثناء أولئك الذين شغّلوهم، كما أن غالبية الفلسطينيين، وهي من الجيل الشاب، لم تر إسرائيليا، وهذا يعني أنهم نجحوا في إقامة سور هنا قبل أن يبنوه".

بيريس أقل استقامة من رابين

(*) سؤال: لنعد إلى فترة أوسلو التي أحيت آمالا. ما الذي قطع هذه العملية؟ هل هو اغتيال رابين أم ثمة شيء آخر؟

سارنا: "أذكر عدة أمور تسببت بقطع هذه العملية. أحد هذه الأمور المجزرة في الحرم الإبراهيمي في الخليل التي ارتكبها باروخ غولدشتاين. والجمهور لا يذكر دائما ترتيب الأحداث. هذه المجزرة أدت إلى سلسلة عمليات تفجيرية في حافلات إسرائيلية. وأذكر محاولات مروان البرغوثي من أجل ضبط النشطاء كي لا تكون هناك ردود فعل، لكن في لحظة معينة يأتي رد الفعل، وبعد ذلك يأتي رد فعل من جانبنا. وقوات الجيش منتشرة في المناطق... إن من وضع نهاية لأوسلو هم المسلحون من كلا الجانبين. شهوة (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في حينه شاؤول) موفاز في الأيام الأولى للانتفاضة. وهناك فيلم إسرائيلي بعنوان "مليون رصاصة" حول سهولة تدهور الأمور نحو العنف. وقد كتبت في كتابي 'شاهد ملك' عن رابين عندما جاء إلى بيت ليد بعد وقوع عملية تفجيرية هناك. والناس ينسون أن الأمور جرت بحسب معادلة العين بالعين والسن بالسن، وأن كل هذا

والـيـوم أيـضـا، عندما أعـود مـن المناطق، فـإن صـورة الفلسطيني بنظر الإسرائيليين والحقيقة هما أمران منفصلان ومتباعدان للغاية. وأذكر أنه عندما كنا، أنا والمصور، نريد الدخول إلى قرية ما، كان يوقفنا الجنود المدججون بالسلاح، ويسألون كيف أننا لا نخاف من الدخول إلى هناك. في الحقيقة لم نخف، لأنه كلما كان لديك سلاح أكثر تكون خائفا أكثر. وهذا أمر مذهل. كنا نتجول وندخل حتى إلى بيوت عزاء بعد مقتل نشطاء من حماس. وكانوا يستقبلوننا. واضح أنه كان هناك غضب لديهم أحيانا، لكن كانت تجري محادثة بيننا دائما.

بدأه المتعصبون. وهنا، أذكر لحظة معينة، وهي عندما لم يضبط (رئيس حكومة إسرائيل بعد اغتيال رابين، شمعون) بيريس نفسه وأصدر أمرا باغتيال يحيى عياش، وبعدها تفجرت موجة أخرى من العمليات التفجيرية. ولقد عمل جهاز الأمن الإسرائيلي والأجهزة المسلحة الفلسطينية في حينه بصورة أوتوماتيكية، وهي تعمل بموجب مسارها ووتيرتها. وأعتقد أنه يوجد أكثر مما ينبغي من المعارضين لاتفاق ما. واتفاق إسرائيلي – فلسطيني يخيف الكثيرين. وفي إسرائيل، كان هناك رجل مستقيم اسمه رابين، ورجل أقل استقامة بكثير اسمه بيريس. وأذكر أنه عندما اغتيل رابين، التقى الوسيط النرويجي، تيري رود لارسن، مع عرفات. وكان عرفات يبكي وجسده يرتعد. وبعد ذلك حضر الملك حسين إلى جنازة رابين، وقال لأحد ما هنا إن الأمور انتهت، وإن موت رابين هو موت السلام. وكانوا يثقون برابين وبكل كلمة يقولها، وبحق. وقد أدرك الملك حسين من الاتصالات الهاتفية الأولى التي أجراها مع بيريس أنه لا يوجد أحد في إسرائيل يمكن التحدث معه. وعندها، دعا نتنياهو وليس بيريس إلى زيارة عمان، عشية الانتخابات العامة في إسرائيل. وقد بدا الأمر هنا غريبا جدا. لكن على ما يبدو اعتقد حسين أن نتنياهو شاب وربما يصنع شيئا. لقد أخطأ الكثيرون في فهم نتنياهو وإسرائيليون كثيرون انتخبوه".

(*) سؤال: في تلك الفترة رفض بيريس تنفيذ انسحاب من الخليل بموجب اتفاق أوسلو، ونفذ نتنياهو هذا الانسحاب بعد انتخابه رئيسا للحكومة.

سارنا: "نتنياهو يعرف كيف يفعل ذلك. إنه يعطيك ١٠٠ شيكل كي يأخذ منك ١٠٢ شيكل".

(*) سؤال: معظم مفترقات الطرق التاريخية في شؤون الحرب والسلام كانت نتيجة قرارات اتخذها زعماء إسرائيليون. تأسيس الدولة تم بموجب قرار دافيد بن غوريون، والسلام مع مصر تم بموجب قرار اتخذه مناحيم بيغن، وأوسلو تم بموجب قرار اتخذه رابين، وخطة الانفصال عن غزة تمت بموجب قرار اتخذه أريئيل شارون. هل تعتقد أنه توجد الآن أزمة قيادة في إسرائيل، بمعنى أنه لم يعد يوجد زعماء مثل هؤلاء؟

سارنا: "بكل تأكيد. منذ أن تولى ايهود أولمرت رئاسة الحكومة لم تعد الأمور تسير بنجاح. وهو تحدث كثيرا حول اتفاق مع الفلسطينيين لكن لم ينتج عن ذلك أي شيء. ونحن نرى ما يفعله نتنياهو الآن. لقد كان شارون الزعيم الأخير، رغم أنني عارضته منذ أن كنت جنديا في (اجتياح) لبنان. وكان هذا الإنسان الذي، من الناحية السياسية، كرهته حقا. وظهر في نهاية حياته كزعيم وحيد قادر على صنع شيء هنا برؤية تاريخية. وانتهى هذا الأمر. وأعتقد أن هذه شخصيات لم يعد موجود مثلها هنا. والسيناريو الذي أراه هو أنه بعد ٢٥ عاما، ربما يكون هنا دي كلارك عندنا ومانديلا عندكم. هذا جائز. لكنني لا أرى زعماء في السنوات القريبة. إننا في ورطة شديدة. كذلك فإن إسرائيل كانت تجري مفاوضات مع حركة فتح في الماضي، لكن في هذه الأثناء تأسست حركات جديدة، مثل حماس وحزب الله. وحزب الله يبدو معتدلا قياسا بداعش وقبله تنظيم القاعدة. والأمور تتدهور بسرعة كبيرة جدا. وهذا يعني أنه كلما ازداد التطرف، كلما تقلص الزعماء، وذلك في وقت تحتاج فيه إلى زعيم أكثر من أي وقت مضى. أنت بحاجة الآن إلى ديغول. وديغول كان الرجل الذي توقعوا منه أن

"نعم. لقد اكتشفت فجأة أن جـديّ، اللذين لم ألتق بهما لأنهما ماتا في المحرقة في بولندا، يشبهانني أقل من هذا الرجل الذي كاد أن يكون جدي. لقد كان صحافيا، واهتم بالسلام مع الفلسطينيين، وتجول في العالم، وأحب أن يكون في باريس. وقد شعرت فجأة بعلاقة نفسية معه. واكتشفت فجأة أنه يفكر مثلي من الناحية السياسية، وشعرت بقربى كبيرة منه. لديه منطق وعقيدة. ومرة كنت أنزل في فندق بارا بالاس في اسطنبول، وكان البيت الذي سكنه سامي قريبا جدا من الفندق وكنت أتخيل أني سألتقي به.

التطرف الاستيطاني: تجليات خطرة في القدس.

يحل أزمة فرنسا في الجزائر بالقوة، فنفذ الحل بأن أخرج الجزائر من فرنسا، رغم كل الخطر الذي هدد حياته ومعارضة الجيش له. ولا أرى حاليا أي شخصية كهذه هنا".

بناء الهيكل كان دائماً صنو الخراب!

(*) سؤال: كتبت روايات أيضا، وروايتك "عميل مشبوه" كانت أيضاً وثائقية. حدثنا عنها. توجد فكرة قوية فيها، وهي أنه من أجل أن تحقق الحركة الصهيونية نجاحا، يتعين عليها أن تتعاون مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

سارنا: "لقد اكتشفت هذا الرجل لأن والدتي تزوجت من ابنه، إميل، قبل أن تتزوج من والدي. وقد سمعت منها عن شخصية الرواية سامي هوخبرغ، الذي توفي في الفترة التي ولدت فيها والدتي، في العام ١٩١٧. سامي هو من أوائل الصهاينة الذين وصلوا إلى نس تسيونا في نهاية القرن الـ١٩. وقد أدرك بسرعة أنه لن يكون مريحا له هنا بسبب العمل الشاق، ولأنه أحب الحياة الرغيدة. وعندها بدأ بالتجوال في العالم، والتجارة بالأراضي. وبعد ذلك أصبح مدرسا في مدرسة 'إليانس' في إيران، ثم وصل إلى اسطنبول. والفترة المهمة في حياته كانت عندما عمل إلى جانب (زعيم التيار "التصحيحي" اليميني في الحركة الصهيونية زئيف) جابوتينسكي، الذي أسس شبكة صحف. وقد أدرك الصهاينة في مرحلة مبكرة أن ثمة حاجة إلى رأي عام عالمي مؤيد لهم. وقد حاولوا كسب تأييد الأتراك، لأن الأمور في تركيا كانت تسير بالبقشيش، والسلطنة العثمانية كانت في نهايتها. وعندها انتقل الصهاينة إلى التأثير في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما. لكن سامي كان لا يزال يركب على الحصان التركي وآمن، ربما لأنه كان يفهم اللغة العربية ولأسباب أخرى، أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق. وعندها حضر، كصهيوني وحيد، المؤتمر الدولي الفلسطيني، الذي عقد في باريس وحاول إحضار مقترحات من الحركة الصهيونية. لكنه لم يكن مندوبا رسميا عن الحركة الصهيونية. لقد كان يقوم بدور تلمس الوضع في الحركة الوطنية الفلسطينية، مثل الدور الذي لعبه رون بونداك ويائير هيرشفيلد في أوسلو. وكان يأمل أن الحركة الصهيونية كلها ستسير في أعقابه. وأعتقد أن الحركة الصهيونية لم تهتم بهذا الأمر في البداية، ولم تدرك أهمية ذلك. وهي لم تكن مستعدة للتضحية من أجل ذلك، وإنما كانت تركز على شراء الأراضي هنا وضخ الأموال. ومعظم قادتها كانوا صحافيين أو أشخاصا أوروبيين انشغلوا في بناء المستعمرة. وكانت هذه فترة استعمار. ونتيجة لذلك تجول سامي في القاهرة وبيروت في الفترة التي كان يعدم فيها الأتراك محاربي الحرية العرب.

وبإمكانك أن ترى أن الحركتين الوطنيتين الفلسطينية والإسرائيلية ولدتا معا، وشحذت كل واحدة منهما نفسها على الأخرى، وكان هذا أشبه بشحذ سكين بسكين. وربما لو أننا لم نأت إلى هنا لكانت طبيعة الفلسطينيين مختلفة. ونحن كنا سنكون مختلفين من دون شك. ويوجد شيء ما في هذا الصراع الذي خلق هذا الانشطار بين المجموعتين. خطة هوخبرغ للسلام موجودة. وكان يقول دعونا نعمل سوية مع الفلسطينيين ونستغل التكنولوجيا التي نحضرها من أوروبا ونطور البلاد".

(*) سؤال: هل أردت أن تنعكس أفكار هذه الشخصية على الحاضر؟

سارنا: "نعم. لقد اكتشفت فجأة أن جديّ، اللذين لم ألتق بهما لأنهما ماتا في المحرقة في بولندا، يشبهانني أقل من هذا الرجل الذي كاد أن يكون جدي. لقد كان صحافيا، واهتم بالسلام مع الفلسطينيين، وتجول في العالم، وأحب أن يكون في باريس. وقد شعرت فجأة بعلاقة نفسية معه. واكتشفت فجأة أنه يفكر مثلي من الناحية السياسية، وشعرت بقربى كبيرة منه. لديه منطق وعقيدة. ومرة كنت أنزل في فندق بارا بالاس في اسطنبول، وكان البيت الذي سكنه سامي قريبا جدا من الفندق وكنت أتخيل أني سألتقي به. أحيانا يكون حوارنا مع الماضي مريحا جدا. لقد عرفت فيصل الحسيني، وهو أقرب إلي أكثر من إسرائيليين كثيرين، برؤيته وتفكيره واعتداله الهائل. وهذا إنسان لا أزال أفكر بأني أجري معه محادثة. أحيانا تكتب شيئا ما وتتلقى تعقيبات تقول 'اذهب إلى غزة، وليقتلوك هناك'. لا يوجد حوار بيني وبين هؤلاء. ومن الجهة الأخرى، بإمكاني أن أذهب إلى اسطنبول، أو إلى نابلس، وأجري حوارا".

(*) سؤال: وكتابك الجديد "٢٠٢٣"؟

سارنا: "إنه ديستوبيا، نوع من أدب النهايات. وقد راودتني فكرة هذا الكتاب عندما كنت في مدينة أكسفورد، التي أسافر إليها كل عام من أجل الكتابة هناك، وألتقي دائما مع (المؤرخ الإسرائيلي) آفي شلايم. إنه رجل لامع. وخلال ساعة واحدة كتبت فكرة الكتاب. وهي قصة أب مسن وابنته الصغيرة، يخرجان من هذه الشقة، التي أسكن فيها منذ فترة طويلة. وشخصية الأب هي عمليا أنا. وهما موجودان في إسرائيل التي عادت لتكون مثل العام ١٩٤٨، ويسكنها ٦٠٠ ألف نسمة، وغالبية السكان غادرت، وبقي سكان في كيبوتس هنا وقرية عربية هناك، قرية على غرار جسر الزرقاء. ووالدة البنت غادرت البلاد بحثا عن والدها. وبعد ذلك الأب والبنت يذهبان من هنا، من تل أبيب التي أصبحت فارغة من السكان، إلى جسر الزرقاء، حيث يتواجد بحار يهودي وآخر عربي، يعدان لهما زورقا سيحاولان الوصول به إلى قبرص عن طريق البحر الهائج. أنا لا أعتقد أن إسرائيل ستفرغ من السكان في العام ٢٠٢٣. وإنما هي فارغة من الأمور التي تهمني أكثر من وجود ثمانية ملايين إنسان هنا. الأمر المهم ليس العدد وإنما المضمون. من جهتي، ليكن عدد السكان ثلاثة ملايين ويؤلفون الكتب ويتحدثون فيما بينهم. ماذا يساعدني أنه يوجد هنا ١١ – ١٢ مليون يهودي وعربي يأكلون بعضهم. وهذا الكتاب هو تفكير في المكان الذي يفرغ من غايته، ومن فكرة أن يعيش الأفراد هنا مثل البشر، فهذا أمر آخذ بالاختفاء".

(*) سؤال: كيف وصلت إلى الرقم ٢٠٢٣؟

سارنا: "بالصدفة. لقد راودني وحسب. وتبين لي لاحقا أنه في العام ٢٠٢٣ ستكون قد مرت ٧٥ عاما على قيام إسرائيل وخمسون عاما على حرب يوم الغفران. لم أنتبه لذلك في البداية. وأعتقد أنه إذا ما استمر اليهود المتدينون المتعصبون في محاولة تحريك الأقصى وبناء الهيكل، فإن قصة إسرائيل ستنتهي، لأنه في كل مرة تم فيها بناء الهيكل جاء الخراب. ويجب أن يكون الهيكل موجودا في الرأس وليس مصنوعا من الحجر. وعموما، الأنظمة التي تبدأ في بناء مبان ضخمة جدا، فإنها تفعل ذلك عندما تواجه مصائب. ولذلك فإنني أعتقد أنه إذا أصررنا على الذهاب في طريق الدين، فإن هذا المكان سيكون مصيره الخراب".

(*) سؤال: قرأنا نقدا كثيرا لهذا الكتاب، وهناك من ربطه بالاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في صيف العام ٢٠١١. وقبل شهور كانت هناك احتجاجات تدعو إلى هجر إسرائيل لصالح برلين.

سارنا: "بالطبع. برأيي أن مجرد حقيقة أنه يسكن اليوم في برلين ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف إسرائيلي شاب، وهم متعلمون وغالبيتهم تعمل في مجال الموسيقى والكتابة والأفلام، هو فشل لتل أبيب. يتعين أن يكونوا هنا. فإذا غادرت الروح، ما الذي يتبقى؟ وأرى بمحاولة (وزيرة الثقافة والعلوم الإسرائيلية) ليمور ليفنات وقف التمويل لسينماتك تل أبيب لأنه يعرض أفلاما فلسطينية وأفلاما حول النكبة، أمرا غير صائب. فإذا لم يتم عرض مثل هذه الأفلام فإنه لا جدوى من هذا المكان. وإذا رحلت الروح من هنا، فإن ما سيكون، كما أسميتها مرة، 'إمارة غاز'. سيكون هنا غاز ونفط والثقافة سترحل. وأعتقد أنه في هذه الحالة، هذا المكان لن يكون ملائما لكي يعيش فيه أولادي. وقد قرأ الكثيرون أمورا بهذه الروح كنت قد كتبتها وتزعزعوا منها، وهذا أمر محزن جدا. وبعد ذلك قال لي (الأديب الإسرائيلي) حاييم غوري، وهو آخر الصهاينة، إنه

مجرد حقيقة أنه يسكن اليوم في برلين ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف إسرائيلي شاب، وهم متعلمون وغالبيتهم تعمل في مجال الموسيقى والكتابة والأفلام، هو فشل لتل أبيب. يتعين أن يكونوا هنا. فإذا غادرت الروح، ما الذي يتبقى؟ وأرى بمحاولة (وزيرة الثقافة والعلوم الإسرائيلية) ليمور ليفنات وقف التمويل لسينماتك تل أبيب لأنه يعرض أفلاما فلسطينية وأفلاما حول النكبة، أمرا غير صائب. فإذا لم يتم عرض مثل هذه الأفلام فإنه لا جدوى من هذا المكان. وإذا رحلت الروح من هنا، فإن ما سيكون، كما أسميتها مرة، 'إمارة غاز'.

'قرأت ما كتبته وبكيت. جعلتني أقرأ هذه الرؤية القيامية وأنا في سن ٩١ عاما، هل حقا أنت مؤمن في هذا؟'. وأجبت أنه إذا استمر الوضع كما هو الآن فإني أعتقد، وربما ليس في العام ٢٠٢٣، أن هذا المكان سيفرغ من مضمونه".

(*) سؤال: هل تعتقد فعلا أن استمرار الوضع الحالي سيدفع الإسرائيليين إلى الرحيل؟

سارنا: "سيبحث الشبان والمثقفون والأشخاص الذين لديهم حاجة روحانية عن غايتهم في مكان آخر".

(*) سؤال: أنت لا تقصد ناحية التعصب الديني فقط وإنما غلاء المعيشة أيضا، أليس كذلك؟

سارنا: "هذا صحيح، والأمور تسير سوية. إنه النهب، الذي أسميه 'الاحتلال ٢'، هذا الاحتلال الداخلي من جانب المجموعة الصغيرة التي تسيطر على كل شيء هنا وتتعامل معنا مثلما يتعامل شرطي حرس الحدود مع الفلسطيني عند الحاجز العسكري. وأعتقد أن جزءا كبيرا من الجمهور يعيش في حاجز عسكري ما".

(*) سؤال: صدرت عدة كتب ديستوبية في أعقاب حرب تشرين/ أكتوبر العام ١٩٧٣، من تأليف أدباء مثل عاموس كينان وبنيامين تموز. وبعد ذلك خفّت حدّة هذا النوع من الأدب.

سارنا: "أعتقد أنه يوجد في جينات اليهودي هذا الخوف من حصول كارثة. ونتيجة لذلك، بإمكانك أن تقرأ أمورا من هذا النوع طوال الحالة الإسرائيلية. ومن الجهة الأخرى، يبدو أن كل شيء يزدهر، أو ينجح وأنه لدينا أقوى جيش وأقوى اقتصاد. لكن السؤال هو ما الذي يحدث في الداخل، في هذه النواة الروحية الداخلية. فالأمور لا تقاس بعدد المجمعات التجارية".

لن نقترب من جنة عدن إلا إذا استوعبنا أن هذه الطريق تقود إلى جهنم!

(*) سؤال: لقد تحدثنا حتى الآن عن أمور سوداوية، لأن هذا هو الوضع السائد. كيف ترى المستقبل، ألا ترى بصيص ضوء؟

سارنا: "الضوء الوحيد هو أن الأمور ستصبح أسوأ كي يتحسن الوضع بعد ذلك. وفي اليهودية أيضا يؤمنون أن عليك أن تنزل إلى حضيض عميق من أجل أن تخرج منه. فاليهود يقولون دائما إن العرب يفهمون لغة القوة فقط. لكن اليهود أيضا يفهمون لغة القوة أيضا. وطالما أننا لا نتلقى ضربة، وطالما أننا لا نستوعب أن هذه الطريق تقود إلى جهنم، فإننا لن نقترب من جنة عدن. وضعنا يتدهور منذ اغتيال رابين. وبإمكان يغئال عمير أن يرى نفسه منتصرا. والضوء لن يحدث الآن، وإنما بعد ٢٠ أو ٢٥ عاما. وأعتقد أن حل الدولتين لم يعد مطروحا، فهو لم يعد واقعيا كما أنه ليس قابلا للتنفيذ".

(*) سؤال: لماذا؟

سارنا: "بسبب المستوطنات، وصورة تداخلنا، إسرائيليين وفلسطينيين، ببعضنا البعض، وانعدام الوحدة الاقتصادية بين غزة والضفة، أي أنه يوجد وحدات صغيرة أكثر مما ينبغي ويتعين إدارتها، ووضع الشرق الأوسط، حيّنا المتوحش. وفي المستقبل البعيد، الذي أراه، ستكون هنا دولة واحدة ثنائية القومية، وهذا أمر عارضته دائما في الماضي. وهذا وضع لن يحدث بسهولة، ولن يكون مريحا في البداية. وأعتقد أن المستوطنين نجحوا في قتل حل الدولتين. والتمسك الآن بحل الدولتين هو أمر مريح لكن لن ينتج عن ذلك شيء. وأشبه الفلسطينيين والإسرائيليين بأنهما مثل

مقاتلي سومو يعانق أحدهما الآخر ويطعنان بعضهما بسكاكين، ونتيجة لذلك فإن دمهما يمتزج وعرقهما يمتزج. ونحن، الفلسطينيون والإسرائيليون، أكثر مجموعة تعرف نفسها في العالم العربي، وعندما نلتقي أحيانا خارج البلاد، يكون اللقاء مؤثرا. مرة التقيت أنا وزوجتي مع شاب فلسطيني في برلين، وبمجرد أن التقى بنا قال: أنتما إسرائيليان. وقال أيضا إنه في برلين يكون أقرب شيء للإسرائيليين اليساريين".

نحو الأبارتهايد!

(*) سؤال: أنت تصف الشرق الأوسط بأنه "حي متوحش"، بينما يقول إسرائيليون كثيرون إن هذه الدولة هي "فيللا في الغابة"، وهذا يضع مشكلة اندماج إسرائيل في الشرق. وقد جاءت إلى البلاد جهات غريبة كثيرة وحاولت إقامة كيانات هنا ولم تندمج، وفي نهاية الأمر قضي عليها. هل تعتقد أن إسرائيل تريد الاندماج في الشرق الأوسط أم البقاء والعيش على أسنّة الحراب؟

سارنا: "أعتقد أن هناك حالة انفصام ما بين الرغبة بالاندماج والرغبة المضادة، خاصة وأن خمسين بالمئة من السكان هنا هم مهاجرون من الدول العربية، وقسم منهم يرون أنفسهم أنهم جزء من الشرق، رغم أن هناك من حاول في البداية منعهم من هذا الشعور. لا يوجد خيار أمام الإسرائيليين. فالبلدان العربية نفسها تمر في عملية تغيير في تعريف نفسها، وجميعنا منشغلون الآن في إعادة تعريف هويتنا. وقال لي آفي شلايم مؤخرا إن اتفاقية سايكس – بيكو تتفكك الآن. وهذا يعني أننا لسنا الوحيدين الذين نواجه أزمة هوية. ولا أعتقد أن الدول تختفي. وإسرائيل باقية، لأننا لسنا موجودين في عالم الصليبيين. وما يهمني هو كيف ستكون، وأن تكون مكانا يطيب العيش فيه، ومن أجل تحقق ذلك يتعين عليها أن تحيا بصورة جيدة مع محيطها. لا يوجد شعب محتل حر. وقد كتبت مؤخرا: خذوا مني جنسيتي لأني أتألم مما يحصل للفلسطينيين، وعندها أعتبر بنظرهم إرهابيا. وأن تقول اليوم إنك تتألم بسبب مقتل طفل يعتبر خيانة بنظرهم. أحد أصدقائي قال لي أن تكون لديك مشاعر إنسانية هي خيانة. وهناك من يكتب لرئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، أمورا رهيبة تعقيبا على أمور أساسية جدا، كان الرئيس الأسبق، إسحق نافون، يقولها من دون أن يعقب أحد عليها. إننا نمر بتغير سريع جدا للأسوأ".

(*) سؤال: هل تعتقد أن سلسلة القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية ستؤثر على الإسرائيليين؟

سارنا: "إنها تؤثر، وهي أشبه بتلويث الجو ووجود كم هائل من الغازات السامة في الجو. فجأة يحرقون هنا غرفة في مدرسة في القدس لأنه يتعلم فيها أولاد يهود وعرب. هذه القوانين تغيّر قواعد اللعبة كلياً".

(*) سؤال: إلى أين يريدون الوصول مع هذه القوانين؟

سارنا: "يريدون الوصول إلى مكان يسميه البعض أبارتهايد، وآخرون يسمونه الفاشية. إنهم يريدون الوصول إلى سيطرة مطلقة على الوضع. السيد ليبرمان يقترح على عرب يافا الانتقال إلى فلسطين، علما أن ليبرمان هاجر إلى هنا من مولدافيا، وهو نفسه يزور مولدافيا طوال الوقت، وهو نفسه يسكن في فلسطين (كمستوطن). وهذا يعني أن كل هذه الأمور تثير الارتباك".

إسرائيل و"داعش"!

(*) سؤال: هناك تقديرات بأن اليمين الإسرائيلي يتبنى عقيدة شبيهة بتلك الموجودة لدى اليمين في أوروبا، وتستند إلى أمرين، محاربة الهجرة والإسلاموفوبيا (الرهاب من الإسلام). ما رأيك؟

سارنا: "هذه الأمور تسير معا وتسمى كسانوفوبيا، أي الخوف من الآخر. وهذا ليس الخوف من المسلمين فقط، وإنما أيضاً من الأثيوبيين داخل الدولة. وبعد كل هذا يتحدثون عن العداء للسامية. أنا أرى بتنظيم داعش أنه مجموعة أخرى تشارك في هذا الصراع، وحتى أنها نشطة وفعالة لأنها تعرف مخاوفنا. فأنت تقطع رأس شخص وترى أن هذا عمل يؤثر على الجميع. لكن عفوا، أنا كابن لشعب قتل ٢١٠٠ شخص في غزة أخيراً، أتساءل: هل يجوز لنا أن ننحي باللائمة على داعش جراء ما يقوم به بينما نحن بأنفسنا نمارس القتل؟. وحقيقة كوننا نفعل ذلك (القتل) بواسطة طائرة لا بسكين أو فأس، هل تجعلنا أكثر إنسانية؟ إنها تجعل القتل أكثر أوروبية وحسب".

مقال

هيرمان بوتيمي (Herman Butime) (*)

التحولات في العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية

تدلل التقارير الواردة حول مهمة إنقاذ الرهائن التي نفذتها إسرائيل في مركز "ويستغيت" التجاري (Westgate) في كينيا خلال العام ٢٠١٣ على الأهمية التي تحتلها قارة أفريقيا في مشاركة إسرائيل وانخراطها في القضايا التي يشهدها العالم.[١] لقد قدمت أفريقيا للدولة اليهودية، منذ قيامها، الفرص التي تلزمها للبقاء في النظام الدولي والنجاح والازدهار فيه. وفي الوقت الذي منحت فيه نهاية الحقبة الكولونيالية إسرائيل الفرصة المواتية لإقامة علاقات مع بعض الدول في القارة السمراء، فقد تسبب النزاع القائم بينها وبين جيرانها العرب في زعزعة هذه العلاقات الوليدة.[٢] وقد بعثت المخاوف الأمنية المشتركة، التي برزت في الآونة الأخيرة، الحياة في العلاقات التي تقيمها إسرائيل مع بعض دول أفريقيا وعززتها ورسختها.[٣] تدرس هذه المقالة التطور الذي شهدته العلاقات الإسرائيلية–الأفريقية، حيث كانت الدولة اليهودية تتحرك، في سياق عملها على مد جسور العلاقات مع قارة أفريقيا، بدافع الإيثار وحب الغير، والرغبة في الالتفاف على حملة المقاطعة التي استهدفت عزلها، والمساعي التي ترمي إلى محاربة التهديدات الخارجية والداخلية التي تعتري أمنها، وبناء التحالفات التي تعزز مُثُلها وقيمها وتوطدها، إلى جانب تحسين موقفها باعتبارها طرفًا فاعلًا في النظام الدولي.

(*) نال د. هيرمان بوتيمي درجة الدكتوراه في الدراسات السياحية من جامعة وولونغوغ (University of Wollongong) في أستراليا، حيث ركز في رسالته على علاقة نظريات حرب العصابات بطريقة عمل جيش الرب للمقاومة (Lord's Resistance Army)، وهو أحد الجماعات المتمردة في أوغندا.

ألقت حرب يوم الغفران، التي اندلعت في العام ١٩٧٣، بإسرائيل إلى معضلة في سياستها الخارجية. فقد كانت إسرائيل، بعد أن أقامت العلاقات مع بعض الدول في أفريقيا ما بعد الكولونيالية، تكيل الانتقادات لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في بادئ الأمر. ومع ذلك، فبعدما مارست الدول العربية الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية الضغط على الدول الأعضاء الأخرى في هذه المنظمة لحملها على قطع علاقاتها مع إسرائيل (تضامنًا مع الدول العربية التي تواجهها في الشرق الأوسط)، أقامت القدس علاقات مع حكومة جنوب أفريقيا (والتي كان من المفارقة أنها تحتضن التعاطف مع النازيين) لكي تتمكن من الإبقاء على موطئ قدم لها في القارة.

العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية

تكفلت ثلاث مراحل عامة بتشكيل منظومة العلاقات الإسرائيلية–الأفريقية. وقد اتسمت المرحلة الأولى في هذه العلاقات بما أبدته إسرائيل من الإيثار وحبها لغيرها ورغبتها في التغلب على المقاطعة التي فرضها جيرانها العرب عليها.[٤] وقد رحبت أفريقيا بإسرائيل بالنظر إلى أن كلا الطرفين كانا يتقاسمان تاريخًا من النضال ضد القوى الكولونيالية. كما كانت إسرائيل، شأنها شأن غيرها من الدول المتقدمة، تسارع إلى تقديم المساعدات التنموية للقارة السمراء.[٥]ومع اندلاع النزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب، شهدت المرحلة الثانية قطيعة في العلاقات بين دول أفريقيا والدولة اليهودية (ولا سيما بدافع التضامن مع الدول العربية الأفريقية).[٦]وقد عملت إسرائيل في المرحلة الثالثة على إعادة إحياء علاقاتها مع حلفائها الأفريقيين السابقين.[٧]

وفي الفترة التي أعقبت الحقبة الكولونيالية مباشرة، كانت الدوافع المتمثلة في الإيثار وحب الآخرين والرغبة في الالتفاف على حركة المقاطعة العربية للدولة اليهودية هي ما يقف وراء العلاقات التي أقامتها إسرائيل مع بلدان أفريقيا. فقد تكبدت كل من أفريقيا وإسرائيل المعاناة في ظل نير الكولونيالية. وقد أدرك الشعب اليهودي، ولا سيما في مرحلة ما بعد المحرقة (الهولوكوست)، أهمية العمل على تقوية قدرات الشعوب المحرومة في سعيها إلى مواجهة التهديدات التي يفيض بها هذا العالم المتقلب. وفي سبيل هذه الغاية، عملت إسرائيل على إرسال خبراء التنمية إلى أفريقيا خلال هذه المرحلة.[٨] وقد أرست هذه المعونات الإنسانية دعائم التعاون بين الطرفين في مجالات المساعدات الفنية، والمشاريع المشتركة، والتبادلات وبرامج التدريب.[٩] كما برز تقاطع في المصالح الأمنية التي عززت هذه العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية وجمعتهما معًا. ومع انتشار الأنظمة العسكرية على امتداد القارة، كانت إسرائيل تُعَد بمثابة شريك جذاب في عيون بعض القادة الأفريقيين، بالنظر إلى أنها تملك الخبرات الفنية التي تكفل تزويدهم بأدوات القمع التي تلزمهم للبقاء في سدة الحكم. وفي ذروة التعاون الذي شهده قطاع الدفاع إبان هذه المرحلة، أثبتت إسرائيل فائدتها في تدريب أفراد القوات المسلحة، وإنشاء الجماعات شبه العسكرية وإمداد حلفائها في أفريقيا بالأسلحة.[١٠]وقد روجت إسرائيل لنفسها، من خلال هذه العلاقات، قدرًا من الشهرة على المستوى الدولي، مما مكّنها من مجابهة المقاطعة العربية التي فُرضت عليها.

ألقت حرب يوم الغفران، التي اندلعت في العام ١٩٧٣، بإسرائيل إلى معضلة في سياستها الخارجية. فقد كانت إسرائيل، بعد أن أقامت العلاقات مع بعض الدول في أفريقيا ما بعد الكولونيالية، تكيل الانتقادات لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في بادئ الأمر. ومع ذلك، فبعدما مارست الدول العربية الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية الضغط على الدول الأعضاء الأخرى في هذه المنظمة لحملها على قطع علاقاتها مع إسرائيل (تضامنًا مع الدول العربية التي تواجهها في الشرق الأوسط)، أقامت القدس علاقات مع حكومة جنوب أفريقيا (والتي كان من المفارقة أنها تحتضن التعاطف مع النازيين) لكي تتمكن من الإبقاء على موطئ قدم لها في القارة.[١١]ولم يتسبب هذا التحول في تقويض عنصر الإيثار وحب الغير في السياسة الخارجية التي انتهجتها إسرائيل فحسب، بل عمل على إظهار الدولة اليهودية في صورة دولة عنصرية من وجهة

وتقع دول إثيوبيا وأريتريا وكينيا في صميم اهتمام إسرائيل في منطقة القرن الأفريقي. وقد سعت إسرائيل إلى وضع هذه الدول، بالنظر إلى قربها من الصومال، وجمعها في منطقة عازلة في وجه الجماعات الإسلامية في الصومال (بالتوازي مع الجماعات الراديكالية الأخرى)، التي يُحتمل قيام رابط بينها وبين حركة حماس المسلحة الفلسطينية. وفضلًا عن ذلك، استعانت إسرائيل، في سياق المحاولة التي بذلتها لقطع الروابط القائمة بين التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، بعلاقاتها مع حلفائها في منطقة القرن الأفريقي من أجل تقليص نفوذ إيران، حيث يُشتبه بأن طهران تعمل على زعزعة استقرار إسرائيل من خلال إمداد حركة حماس بالسلاح والعتاد.

نظر معظم الدول الأفريقية. وعلى الرغم من التعثر الذي اعترى هذه العلاقات، فلم يتوقف ارتباط إسرائيل بأفريقيا بصورة كلية. فقد شكلت المخاوف الأمنية والمُثل والقيم المشتركة قاعدة لاستمرار العلاقات بينها وبين بعض الدول الأفريقية.

العلاقات بين إسرائيل ودول القرن الأفريقي

من بين جميع المناطق في أفريقيا على امتدادها، يحتل القرن الأفريقي أهمية لا يستهان بها بالنسبة إلى إسرائيل. فحسبما جاء على لسان إيلي كارمون، "يكتسب القرن الأفريقي أهميته في العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية، بما تشمله من التبادلات التجارية مع قارة آسيا عبر البحر الأحمر."[١٢] كما تشكل هذه المنطقة، بالنظر إلى موقعها الجغرافي القريب، مصدرًا يفرض مخاوف أمنية جسيمة أمام إسرائيل. وفي هذا السياق، عملت إسرائيل على إقامة العلاقات مع بعض دول القرن الأفريقي بغية محاربة التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه أمنها، وتعزيز نفوذها الإقليمي وترسيخ مُثلها وقيمها الأساسية.

وتقع دول إثيوبيا وأريتريا وكينيا في صميم اهتمام إسرائيل في منطقة القرن الأفريقي. وقد سعت إسرائيل إلى وضع هذه الدول، بالنظر إلى قربها من الصومال، وجمعها في منطقة عازلة في وجه الجماعات الإسلامية في الصومال (بالتوازي مع الجماعات الراديكالية الأخرى)، التي يُحتمل قيام رابط بينها وبين حركة حماس المسلحة الفلسطينية. وفضلًا عن ذلك، استعانت إسرائيل، في سياق المحاولة التي بذلتها لقطع الروابط القائمة بين التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية، بعلاقاتها مع حلفائها في منطقة القرن الأفريقي من أجل تقليص نفوذ إيران، حيث يُشتبه بأن طهران تعمل على زعزعة استقرار إسرائيل من خلال إمداد حركة حماس بالسلاح والعتاد. ووفقًا للتصريحات الصادرة عن قوات الدفاع الإسرائيلية، فقد سعت إيران إلى إقامة خط لإمداد هذه الجماعة المسلحة الفلسطينية بالأسلحة، حيث يمر هذا المسار من أراضي السودان عبر البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة.[١٣]

ولا تقتصر العلاقات المجمدة بين إسرائيل وإيران على الصراع الدائر مع الفلسطينيين فحسب. فالدولتان تشتركان في حرب تجسس مريرة في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا الخصوص، يشير معهد ستراتفور للاستخبارات العالمية (Stratfor Global Intelligence)، وهو مركز أبحاث يتخصص في متابعة النشاطات الإيرانية في المنطقة، بأن إسرائيل أقامت قواعد للتجسس في أريتريا من أجل مواجهة مواقع المراقبة التي أقامتها إيران فيها.[١٤]

وعلى الرغم من هذه المصالح، لا يشير الاستعراض الذي قدمناه أعلاه إلى الرابطة التي تجمع إثيوبيا وأريتريا وكينيا وإسرائيل معًا. فبالنظر إلى أن التركيبة السكانية اليهودية–المسيحية التي تغلب على هذه الدول وعلى جمهورية جنوب السودان التي أُقيمت مؤخرًا، وعلى خلاف السودان والصومال وإيران التي يحتل المسلمون موقع الصدارة في تعداد سكانها، تظهر تشكيلة هذه المنطقة كما لو كانت مسرحًا للصدام بين الحضارات، بحيث تشمل كتلتين دينيتين يسود التنافس بينهما. ومما يؤكد على هذه الفكرة أن حركة الشباب المجاهدين، وهي حركة إسلامية صومالية، هددت بالانتقام من إسرائيل التي تحتل القدس الشرقية، مهد المسجد الأقصى وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين عند المسلمين.[١٥] وبوسع المرء أن

وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى أوغندا، بالنظر إلى أنها كانت تشترك في حدودها مع السودان فيما مضى، باعتبارها حاجزًا يحول دون تصدير الأصولية الإسلامية التي كانت تنبع من الخرطوم في الجنوب.[٢١] ولم تكن أوغندا، التي باتت تلعب هذا الدور، تخدم مصالح الولايات المتحدة فحسب، بل تتعامل مع المخاوف الأمنية التي تواجهها كذلك. ففي وقت من الأوقات، كانت الحكومة في الخرطوم ترعى الجماعات المتمردة الأوغندية - جيش الرب للمقاومة والجبهة الديمقراطية المتحدة - فيما بدا أنه انتقام من أوغندا التي كانت تقدم الدعم لجيش التحرير الشعبي، وهو حركة متمردة كانت تتخذ من جنوب السودان مقرًا لها.

يفترض بأن العلاقات التي تقيمها إسرائيل مع دول منطقة القرن الأفريقي تُعنى في جانب منها بتعزيز المظاهر الدينية التي تستند إليها في مُثلها وقيمها.

العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا

يستعرض التحليل الذي نسوقه أعلاه تقييمًا عامًا للقوى الدينامية التي تُسيِّر العلاقات التي تقيمها إسرائيل مع دول منطقة القرن الأفريقي وارتباطها بها. ومن أجل الوصول إلى فهم أصيل لهذه الظاهرة، يقتضي الأمر أن نقيِّم الطابع الفعلي الذي يسم العلاقات التي تربط القدس ببعض حلفائها الرئيسيين في هذه المنطقة.

تُعتبر إثيوبيا بمثابة الحليف الآخر الذي يحتل أهمية قصوى لإسرائيل في منطقة القرن الأفريقي بعد كينيا. وتقوم العلاقات بين هاتين الدولتين في أساسها على الدوافع التي ترمي إلى تعزيز الروابط الثقافية المتبادلة بينهما والتعامل مع المخاوف الأمنية التي تتقاسمانها. وتعود العلاقات القائمة بين إسرائيل وإثيوبيا في تاريخها إلى العهود التوراتية الغابرة. فإبان حكم الملك سليمان، زارت ملكة سبأ إسرائيل.[١٦] وكان إمبراطور إثيوبيا الأخير، هيلا سيلاسي، يرى أنه ينحدر من أصول يهودية. وبعد محاولة الانقلاب التي وقعت في العام ١٩٦٠، قدمت إسرائيل طائرة لنقل سيلاسي إلى الموقع الذي تمكّن فيه من القضاء على هذا الانقلاب ووأده في مهده. ومع ذلك، فقد اعترت التحديات العلاقات بين البلدين خلال حرب يوم الغفران. ولم يكن في وسع إثيوبيا، التي كانت تستضيف مقر مؤتمر الوحدة الأفريقية، أن تشق عصا الطاعة عن بقية دول القارة بعدما مارست الدول العربية الأفريقية الضغط عليها لحملها على مقاطعة إسرائيل تضامنًا مع الدول العربية التي كانت تخوض النزاع معها في الشرق الأوسط.[١٧]

ولكن هذه المستجدات لم تضع حدًا للعلاقات الإثيوبية–الإسرائيلية لأن الجانبين – وعدا عن الروابط الثقافية القائمة بينهما – استمرا في علاقاتهما التي كانت تعود بالنفع المتبادل عليهما، والتي كانت تغذيها المخاوف الأمنية التي يشتركان فيها. فعلى سبيل المثال، ما تزال إسرائيل واحدة من أهم الدول التي تمدّ إثيوبيا بالعتاد العسكري. وإبان حرب الاستقلال التي خاضتها أرتيريا، قدمت إسرائيل الدعم والإسناد لأديس أبابا لأنها، وحسبما كان ظاهرًا في حينه، كانت تسعى إلى الحيلولة دون "تحول البحر الأحمر إلى بحرب العرب"[١٨] في ظل العلاقات الصعبة التي كانت قائمة بينها وبين جيرانها العرب. وكان هذا الدافع، الذي ينطوي على تحجيم نفوذ العرب في المنطقة والتهديدات الأمنية الخارجية، هو ما حدا بإسرائيل إلى قصف قافلة من المركبات على أراضي السودان في العام ٢٠٠٩، والتي كانت تنقل حمولة من الصواريخ الإيرانية إلى قطاع غزة.[١٩] ومن الصعوبة أن نتخيل إمكانية نجاح إسرائيل في تنفيذ هذه العملية دون التعاون القائم بينها وبين إثيوبيا، التي تتمتع بموقع جغرافي قريب من البحر الأحمر.

العلاقات بين إسرائيل وأوغندا

على الرغم من أن أوغندا لا تقع في منطقة القرن الأفريقي، فقد رأت إسرائيل أن الأهمية تستدعي إقامة العلاقات والمحافظة عليها معها. وفي الواقع، كانت العلاقات الأمنية تجمع إسرائيل بهذه الدولة التي تقع في شرق أفريقيا في الماضي. ففي العام

١٩٧٦، اختطفت عناصر فلسطينية وألمانية طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية (Air France)، والتي كان معظم ركابها من الإسرائيليين. وتم تحويل مسار الطائرة إلى مطار عنتيبي الدولي في أوغندا بالتعاون مع الرئيس الأوغندي عيدي أمين. وقد تمكنت القوات الأمنية الإسرائيلية من إنقاذ الرهائن بالقوة في عملية جرى التخطيط لها بعناية.[٢٠]

كان من الممكن، في الظروف الطبيعية، أن يتسبب الدور الذي اضطلعت به أوغندا في هذه الحادثة بإبعادها عن شبكة التحالفات التي تقيمها إسرائيل في قارة أفريقيا. ولكن لم يكن هذا هو الحال في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بعدما صارت كامبالا حليفًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى أوغندا، بالنظر إلى أنها كانت تشترك في حدودها مع السودان فيما مضى، باعتبارها حاجزًا يحول دون تصدير الأصولية الإسلامية التي كانت تنبع من الخرطوم في الجنوب.[٢١] ولم تكن أوغندا، التي باتت تلعب هذا الدور، تخدم مصالح الولايات المتحدة فحسب، بل تتعامل مع المخاوف الأمنية التي تواجهها كذلك. ففي وقت من الأوقات، كانت الحكومة في الخرطوم ترعى الجماعات المتمردة الأوغندية – جيش الرب للمقاومة والجبهة الديمقراطية المتحدة – فيما بدا أنه انتقام من أوغندا التي كانت تقدم الدعم لجيش التحرير الشعبي، وهو حركة متمردة كانت تتخذ من جنوب السودان مقرًا لها.[٢٢] ومع ظهور السودان كمصدر تهديد مشترك لأوغندا والولايات المتحدة وإسرائيل، كان هناك ما يكفي من الأسباب التي تسوغ قيام التعاون بين تل أبيب وكامبالا.

كما ارتكزت العلاقات بين البلدين، في الآونة الأخيرة، على الاعتبارات الأمنية. ففي العام ٢٠١٣، أبعدت إسرائيل المهاجرين غير الشرعيين الذين قَدِموا إليها من السودان وأريتريا إلى أوغندا بناءً على مخطط كان يرمي إلى إعادتهم كل إلى بلده في نهاية المطاف. وفي المقابل، نشرت جريدة "هآرتس" تقريرًا أفادت فيه بأن إسرائيل وافقت على إمداد أوغندا بقذائف مدفعية وقذائف هاون وتحديث مقاتلاتها العسكرية النفاثة.[٢٣] وقدمت أوغندا، التي قبلت استضافة هؤلاء المبعدين بصورة مؤقتة، المساعدة في تخليص إسرائيل من أناس كان يمكن أن يشكلوا ضغطًا على اقتصادها ومصدرًا يهدد أمنها المحلي في بعض الحالات، ناهيك عن التهديد الديمغرافي الذي يمثلونه بالنسبة إليها. وكان من شأن تعزيز القوة العسكرية لأوغندا أن يعود بالفائدة على الدولتين. فقد لا توظف كامبالا ترسانتها المحدثة في المحافظة على توازن القدرات العسكرية في علاقتها مع السودان فحسب، بل في إسناد تدخلها في الصومال، حيث تخوض معركة مع حركة الشباب المجاهدين. وتتبوأ هذه الاعتبارات موقعًا محوريًا في المواجهة التي تخوضها إسرائيل ضد التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجه أمنها.

العلاقات بين إسرائيل وكينيا

تقول غاليا صابار: "إن كينيا هي أهم دولة في أفريقيا بالنسبة إلى إسرائيل. فمنذ العام ١٩٦٣، ما تزال الدولتان تقيمان علاقة وثيقة وأصيلة تقوم على أساس المنافع المتبادلة في جانب كبير منها."[٢٤] وتستند العلاقات الإسرائيلية–الكينية في أساسها إلى افتراضين أساسيين، أولهما أن كينيا، وبعيدًا عن إسرائيل اليوم، كانت الوطن المحتمل الآخر لليهود الذين كانوا يتوقون إلى إقامة دولة تحضنهم –أرض صهيون. أمام الافتراض الثاني فكان يرى في كينيا مسرحًا لحركة النضال التي خاضها الشعب اليهودي ضد القوى الكولونيالية قبل إقامة دولة إسرائيل.

وقد استُهلت العلاقات بين الدولتين في مطلع القرن العشرين. ففي المؤتمر الصهيوني السادس الذي انعقد في العام ١٩٠٣، عرض وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain) جزءًا من إقليم كينيا لإقامة دولة يهودية مستقلة عليه ضمن ما كان يُعرف بمخطط أوغندا حينئذ. وعلى الرغم من رفض هذا المقترح في المؤتمر الصهيوني السابع الذي عُقد في العام ١٩٠٥، كانت بعض العائلات اليهودية قد سافرت إلى كينيا. وفي العام ١٩١٣، شُيِّد كنيس يهودي في نيروبي، عاصمة كينيا. ومنذ توافد هؤلاء المهاجرين الأوائل، بات مئات اليهود ينظرون إلى هذه الدولة التي تقع في شرق أفريقيا باعتبارها وطنهم الموعود.[٢٥] وبهذا المعنى، يمكن عزو جانب من العلاقات الودية التي تجمع البلدين إلى كينيا التي قُدِّمت فيما مضى على أنها أرض صهيون للشعب اليهودي. وقد ترك المهاجرون اليهود الذين تدفقوا على هذه الدولة رابطًا تاريخيًا دائمًا بينها وبين إسرائيل، على الرغم من أنها لم تفِ بتطلعاتهم في إقامة وطن لهم فيها.

وفضلًا عن ذلك، أفرز الصراع ضد القوى الكولونيالية تاريخًا مشتركًا بين الدولتين. ففي العام ١٩٤٧، أنشأت السلطات البريطانية معتقلًا في منطقة غلغيل في وادي كينيا. وكان أعضاء من منظمتيّ "إرغون" و"ليحي" السريتين محتجزين في هذا المعتقل، من جملة معتقلين آخرين، حيث تعهد أبناء الطائفة اليهودية التي استقرت في

تسببت "حرب يوم الغفران" التي اندلعت في العام ١٩٧٣ في خراب العلاقات التي كانت إسرائيل تقيمها مع حلفائها في أفريقيا. وفيما يتصل بكينيا، استمرت العلاقات بين الشعبين الإسرائيلي والكيني وواصل البلدان التعاون في الشؤون الأمنية، وإن كان ذلك بشكل سري. ومما تجدر ملاحظته في هذه الفترة أن كينيا اشترت زوارق لإطلاق القذائف وصواريخ "غابرييل" من إسرائيل، كما قدمت المساعدة لها في العام ١٩٧٦ في العملية التي نفذتها لإنقاذ الرهائن الإسرائيليين في أوغندا.[٢٨] وقد جرى تطبيع العلاقات بين الدولتين في العام ١٩٨٨.

كينيا هؤلاء المتمردين بالرعاية. وقد تُوفي بعض أعضاء المنظمتين المذكورتين فيما بعد ودُفنوا في هذه الدولة في شرق أفريقيا.[٢٦] وبات الأساس الذي يكفي لإقامة العلاقات الإسرائيلية–الكينية عليه قائمًا بعد أن أُذيعت المساهمة غير المباشرة التي قدمتها كينيا في تاريخ الدولة اليهودية في نهاية الحقبة الكولونيالية. ويعزز هذه الفكرة الافتراض الذي يقول بأن الكينيين أنفسهم قد يبدون تعاطفًا إيجابيًا مع التجربة التي خاضها اليهود في مناهضة القوى الكولونيالية في سياق تطور العلاقات الثنائية بينهم وبين إسرائيل. ففي سياق النضال الذي خاضوه لإنهاء الحكم البريطاني، أشعل الكينيون الثورة المعروفة باسم ثورة "ماو ماو"، والتي شهدت ولادة قادة الحركة المناهضة للقوى الكولونيالية، وذلك مثلما شهدته حركة المقاومة التي خاضها اليهود.[٢٧] وبهذا المعنى، التقى الشعبان الإسرائيلي والكيني على صراع تاريخي مشترك ضد القمع الكولونيالي.

ومن جانب آخر، تسببت "حرب يوم الغفران" التي اندلعت في العام ١٩٧٣ في خراب العلاقات التي كانت إسرائيل تقيمها مع حلفائها في أفريقيا. وفيما يتصل بكينيا، استمرت العلاقات بين الشعبين الإسرائيلي والكيني وواصل البلدان التعاون في الشؤون الأمنية، وإن كان ذلك بشكل سري. ومما تجدر ملاحظته في هذه الفترة أن كينيا اشترت زوارق لإطلاق القذائف وصواريخ "غابرييل" من إسرائيل، كما قدمت المساعدة لها في العام ١٩٧٦ في العملية التي نفذتها لإنقاذ الرهائن الإسرائيليين في أوغندا.[٢٨] وقد جرى تطبيع العلاقات بين الدولتين في العام ١٩٨٨. وبعد ست سنوات، عينت كينيا أول سفرائها لدى إسرائيل بعدما زارها الرئيس دانيال أرب موي.[٢٩] وفي الوقت الذي لا تُعتبر فيه العوامل المحددة التي أفضت إلى تطبيع العلاقات بين البلدين واضحة، يسود الافتراض بأن التاريخ الطويل والمُثل والقيم والمخاوف المشتركة كان لها أثرها في إعادة المياه إلى مجاريها.

وتشمل العلاقات الإسرائيلية–الكينية في نطاقها جميع مجالات التعاون الإنساني، كما باتت تشمل مع مرور السنوات العلاقات بين الشعبين والمجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والثقافية والأكاديمية.

التعاون في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يرتكز التعاون الذي تقيمه إسرائيل مع كينيا في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما هو حالها في علاقاتها مع بقية الدول في قارة أفريقيا، على دوافع تقوم على الإيثار وحب الغير والحاجة إلى المحافظة على قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على المنافسة في السياق العالمي. وحسبما جاء على لسان أليزا بيلمان عينبال، "بنفس الطريقة التي نشكل فيها قوة تكنولوجية متقدمة، نستطيع أن نتحول إلى قوة تكنولوجية للتنمية لأن المشاكل التي يواجهونها هي مشاكلنا وخبراتنا تناسب احتياجاتهم."[٣٠] وتؤكد عينبال في هذا المقام على خاصية الإيثار التي تيسرها التكنولوجيا: فلا ينبغي أن يقتصر استخدام التكنولوجيا على الارتقاء بمستوى حياة من يملكونها دون غيرهم، بل يجب تبادلها مع أولئك الذين لا يملكونها أيضًا. وهذا الأمر يعزز النظرية التي تقول بأن إسرائيل، التي كانت تتقاسم تاريخًا مشتركًا مع حركات النضال المناهضة للقوى الكولونيالية، وصلت إلى أفريقيا بحكم الالتزام التعاطفي الذي أملى عليها ذلك.

وفي ضوء المعطيات أعلاه، أبرمت إسرائيل وكينيا العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم، التي شملت في جملتها

اجتذبت إسرائيل وكينيا أعـداء مشتركين بسبب القيم المشتركة التي تجمعهما في عالم يزخر بالحضارات المتنافسة. وجاء التعاون الأمني الثنائي، الذي يرمي إلى التعامل مع هذه المشكلة، في صورة القدرات العسكرية التي تقدمها إسرائيل، وفي صورة الوجهة والسوق الجذاب الذي تمثله كينيا في هذا المضمار.

وخـلال المرحلة التي تَشكَّل فيها هذا التعاون، أثبتت كينيا فائدتها في توفير قاعدة تنطلق منها إسرائيل في تنفيذ عمليات التجسس ومحاربة الإرهاب في أفريقيا. وقد سبق لجهاز الموساد أن أدار محطة له في كينيا، كما اعتمدت إسرائيل على هذه الدولة في الوقت الذي كانت تُعِدّ فيه خطتها لتنفيذ مهمة إنقاذ الرهائن في مطار عنتيبي الدولي في أوغندا.

الاتفاقية بشأن التعاون الفني والعلمي (١٩٨٩)، والاتفاقية بشأن إدارة مصادر المياه والوسائل التكنولوجية والري وبناء القدرات (٢٠٠٩)، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مصائد الأسماك (٢٠١١).[٣١] وقد مهدت هذه البروتوكولات الطريق أمام تعزيز التبادل التجاري بين الدولتين. وحسب معهد الصادرات الإسرائيلي، بلغت التبادلات التجارية الثنائية بين البلدين ١٣٩ مليون دولار في العام ٢٠١٢، مسجلة ما نسبته ٨٪ من تجارة إسرائيل مع أفريقيا.[٣٢] ومع ذلك، فقد تفرز الروابط الإسرائيلية–الكينية انعدامًا في توازن العلاقات التجارية بين البلدين، كما هو حال التعاون القائم بين أفريقيا والعالم المتقدم. فبينما تصدّر إسرائيل سلعًا صناعية ذات قيمة عالية، كالمعدات المستخدمة في قطاع النقل والمواصلات والتجهيزات الأمنية والطبية والكهربائية، تبيع كينيا منتجات المواد الخام بصورة رئيسية، بما فيها المنتجات الحيوانية والنباتية والأخشاب.[٣٣]

وبينما فاقت العلاقات التي أقامتها إسرائيل مؤخرًا مع الهند والصين ودول شرق أوروبا العلاقات التي تجمعها مع أفريقيا إلى حدّ بعيد، فإن العلاقات التي تجمعها بالدول الأفريقية تسهم في المحافظة على تنافسية الاقتصاد الإسرائيلي.[٣٤] فوفق الشركة "ماكينزي" (McKinsey) الاستشارية الدولية، يكمن المفتاح الذي يكفل للشركات العالمية البقاء والاستمرار في "الابتكار والفوز بالدول ذات التكلفة المنخفضة والتي تشهد مستويات نمو مرتفعة".[٣٥] وعلى الرغم من الركود المالي العالمي، فقد سجل ما يقرب من ربع بلدان القارة الأفريقية نموًا اقتصاديًا ملفتًا للنظر، بلغت نسبته ٧٪ أو أكثر في العام ٢٠١٢,٣٦ ومع أن التبادلات التجارية بين إسرائيل وأفريقيا لا ترقى إلى مستوى تبادلاتها مع آسيا والولايات المتحدة، باستثناء تجارة الألماس، فما تزال إسرائيل تحافظ على صادرات معتبرة إلى أفريقيا، بحيث تصل قيمتها إلى ١,٣ مليار دولار.[٣٧]

التعاون الأمني

لقد اجتذبت إسرائيل وكينيا أعداء مشتركين بسبب القيم المشتركة التي تجمعهما في عالم يزخر بالحضارات المتنافسة. وجاء التعاون الأمني الثنائي، الذي يرمي إلى التعامل مع هذه المشكلة، في صورة القدرات العسكرية التي تقدمها إسرائيل، وفي صورة الوجهة والسوق الجذاب الذي تمثله كينيا في هذا المضمار.

وخلال المرحلة التي تَشكَّل فيها هذا التعاون، أثبتت كينيا فائدتها في توفير قاعدة تنطلق منها إسرائيل في تنفيذ عمليات التجسس ومحاربة الإرهاب في أفريقيا. وقد سبق لجهاز الموساد أن أدار محطة له في كينيا، كما اعتمدت إسرائيل على هذه الدولة في الوقت الذي كانت تُعِدّ فيه خطتها لتنفيذ مهمة إنقاذ الرهائن في مطار عنتيبي الدولي في أوغندا. وفي هذا السياق، أقنع بروس ماكينزي (Bruce McKenzie)، الأسكتلندي المولد والذي كان مرتبطًا بجهاز الموساد، جوموكينياتا، رئيس كينيا حينذاك، بالسماح لإسرائيل بجمع المعلومات الاستخباراتية وتزويد طائراتها الحربية بالوقود في كينيا في الوقت الذي تنفذ فيه العملية المذكورة. وقد اغتيل ماكينزي على يد عملاء الرئيس الأوغندي عيدي أمين فيما بعد بسبب الدور الذي اضطلع به في عملية الإنقاذ، حيث فجروا طائرة كان يسافر على متنها. وفي سياق الاعتراف بالدور الذي لعبه ماكينزي في مهمة الإنقاذ، اتخذ رئيس جهاز الموساد مئير أميت الترتيبات اللازمة لزراعة غابة تخلّد ذكراه في إسرائيل.[٣٨]

وقد باتت كينيا تمثل هدفًا "مشروعًا" للجماعات المؤيدة للفلسطينيين بسبب ارتباطها بإسرائيل، ولا سيما الدور الذي لعبته في مساندتها في أزمة الرهائن. ففي العام ١٩٨٠، ادعت جماعة عربية تحمّل المسؤولية عن تفجير فندق "نورفولك" (Norfolk Hotel)، وتذرعت بالدور الذي اضطلعت به كينيا في مهمة الإنقاذ في مطار عنتيبي باعتباره العامل الذي دفعها إلى الإقدام على تفجير الفندق.[٣٩] وعلى الرغم من أن الهجوم على الفندق المذكور يدلل على امتداد النزاع اليهودي–العربي ليشمل كينيا في نطاقه، فلم تقع المصالح الإسرائيلية في دائرة الاستهداف المباشر لدى الجماعات المؤيدة للفلسطينيين إلا بعد مرور عقدين من الزمان بعد هذه الحادثة. ففي العام ٢٠٠١، شن مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة هجومًا انتحاريًا على فندق "برادايس" (Paradise Hotel) الذي يملكه إسرائيليون في مدينة مومباسا الساحلية في كينيا، كما حاول هؤلاء المسلحون إسقاط طائرة تابعة لخطوط "آركيا ع" الجوية (Arkia Airlines)، والتي كانت تقل مواطنين إسرائيليين على متنها.[٤٠] وقد دفعت هذه التطورات، وما اقترن بها من تحول وضع كينيا إلى ساحة للحرب على الإرهاب في شرق أفريقيا، الدولتين إلى تعزيز التعاون الأمني بينهما. وفي هذا الإطار، أبرمت إسرائيل وكينيا اتفاقية بشأن التعاون في قضايا الأمن العام في سنة ٢٠١١.[٤١]

ومن جانب آخر، فرض التاريخ الطويل من التعاون القائم بين إسرائيل وكينيا القيود على قدرة الدولتين على المشاركة البناءة مع أطراف أخرى في المنظومة الدولية، وذلك في نفس الوقت الذي تعززت فيه العلاقات الثنائية بينهما. ولذلك، يُتوقع أن يتحول أعداء إسرائيل المعروفين إلى أعداء لكينيا بصورة تلقائية، والعكس صحيح. ففي العام ٢٠١٣، جرى تحذير تل أبيب من اجتماع بين الرئيس أوهوروكينياتا ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في الكويت، حيث التقى الزعيمان على هامش مؤتمر القمة العربية الأفريقية لمناقشة إمكانية إعادة افتتاح السفارة الفلسطينية في نيروبي وتأمين قطعة أرض لتشييد مبنى السفارة عليها.[٤٢] وربما كان لدى إسرائيل من الأسباب ما يدعوها إلى القلق من هذه الاجتماع، ولكن نهج الربح والخسارة الذي كانت تعتمده في نظرتها إلى تحالفها مع كينيا لم يترك مجالًا لأي من البلدين للتعاطي البنّاء مع أطراف يصنّفون على أنهم خصوم لهما.

وتتعزز نظرة الربح والخسارة هذه للتعاون الإسرائيلي–الكيني على نحو خاص في التعاملات القائمة بين الشعبين. ففي ردة فعله على اللقاء الذي جرى بين كينياتا وعباس، أطلق فرنسيس نديغوا، رئيس نادي السلام (وهو جمعية تضم في عضويتها ٣,٠٠٠ كيني درسوا في إسرائيل على مدى سني علاقة دولتهم بها) تحذيرًا يقول فيه: "يجب التطرق إليه بحذر لأنه ينطوي على دلالات سياسية."[٤٣] ويشير وجود نادي السلام وسلوكه إلى الفكرة التي تقول بأنه في الوقت الذي قد تتشكل فيه العلاقات الإسرائيلية–الكينية من خلال التعاون في الميادين الاقتصادية والأمنية بصورة رئيسية، فلا ينبغي التقليل من شأن نفوذ جماعات اللوبي التي تضرب جذورها في العلاقات "التي تشهد قدرًا أكبر من الاعتدال" بين الدولتين.

الخلاصة

ما يزال التعاون قائمًا بين إسرائيل وحلفائها في أفريقيا على مدى العقود الستة الماضية على الرغم من التراجع الذي شهدته. وقد ارتكزت مصالح إسرائيل على الإيثار وحب الغير، وعلى الرغبة في الالتفاف على حملات المقاطعة التي تسببت في عزلتها، ومواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، والمُثل والقيم المشتركة، وتحسين مكانتها والارتقاء بها في المنظومة الدولية. ومن جانب آخر، سعى حلفاء إسرائيل في أفريقيا إلى تعزيز الروابط الثقافية معها والاستفادة من الخبرات التكنولوجية التي تتمتع بها في ميادين التنمية والأمن.

وفي الوقت الذي ما يزال فيه التعاون الأمني يمثل جانبًا لا يغيب عن تعاطي إسرائيل مع أفريقيا، فإن إسرائيل تبذل أقصى ما في وسعها للتركيز على المساعدات التنموية من أجل ضمان استمرار علاقاتها مع هذه القارة لأمد طويل. وفي هذا الخصوص، ينبغي لإسرائيل أن تعزز المنهجية التي تعتمدها في تقديم المساعدات الفنية، بحيث توجهها نحو معونات التنمية. ومن المحتمل أن المساعدات الفنية التي قدمتها الوكالة الإسرائيلية للتنمية الدولية (ماشاف) لأفريقيا خلال العقد السادس من القرن الماضي أفضت إلى تحولات فاقت في أثرها المعونات التي تتلقاها دول القارة الأفريقية من معظم الدول المتقدمة. ويُعتبر هذا التوجه الذي يقوم على القوة الناعمة في العلاقات الثنائية بمثابة المفتاح لخطب ود الناس في أفريقيا والاستحواذ على أفئدتهم وعقولهم.

[ترجمه عن الانجليزية: ياسين السيد]

الهوامش

1 Patrick Martin, "Israel's Ties with Kenya Go Back a Long Way," Globe and Mail, September 23, 2013, *http://www.theglobeandmail.com/news/world/israels-ties-with-kenya-go-back-a-long-way/article14490379/*.

2 Jessica Purkiss, "The Westgate Mall Attack Highlights Kenya-Israel Ties," Middle East Monitor, September 27, 2013, *https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/7551-the-westgate-mall-attack-highlights-kenya-israelties*.

٣ المصدر السابق.

4 Dina Kraft, "With New Investments, Israel Again is Looking to Africa," JTA, June 6, 2011, *http://www.jta.org/2011/06/06/news-opinion/israel-middleeast/with-new-investments-israel-again-is-looking-to-africa;* Alvite Singh Ningthoujam, "Military Ties Bind Israel and Kenya," Asia Times Online, October 9, 2013, *http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/MID-03-091013.html*.

5 Ningthoujam, "Military Ties Bind Israel and Kenya."

6 Martin, "Israel's Ties with Kenya Go Back a Long Way."

7 Purkiss, "The Westgate Mall Attack Highlights Kenya-Israel Ties."

8 Kraft, "With New Investments, Israel Again is Looking to Africa."

9 Ningthoujam, "Military Ties Bind Israel and Kenya."

١٠ المصدر السابق.

11 Purkiss, "The Westgate Mall Attack Highlights Kenya-Israel Ties."

12 DelphineMatthieussent, "Kenya Long Seen as Key Israeli Ally in Troubled Region," Fox News, September 24, 2013, *http://www.foxnews.com/world/2013/09/24/kenya-long-seen-as-key-israeli-ally-in-troubled-region/*.

13 Purkiss, "The Westgate Mall Attack Highlights Kenya-Israel Ties."

١٤ المصدر السابق.

١٥ المصدر السابق.

١٦ انظر سفر الملوك الأول، الإصحاح العاشر: (١-١٣).

17 Martin, "Israel's Ties with Kenya Go Back a Long Way."

18 Purkiss, "The Westgate Mall Attack Highlights Kenya-Israel Ties."

19 Martin, "Israel's Ties with Kenya Go Back a Long Way,"

20 Purkiss, "The Westgate Mall Attack Highlights Kenya-Israel Ties."

٢١ مقابلة مع أندرو موينداً، كانون الثاني ٢٠١٠، كامبالا، أوغندا.

٢٢ مقابلة مع آنجلو إيزاما، كانون الثاني ٢٠١٠، كامبالا، أوغندا.

23 Martin, "Israel's Ties with Kenya Go Back a Long Way."

٢٤ المصدر السابق.

٢٥ "العلاقات الكينية-الإسرائيلية"، سفارة كينيا في تل أبيب. انظر الموقع الإلكتروني: *http://www.kenyaembassytlv.org.il/209618/Kenya-Israel-Relations*. (بالإنجليزية)

٢٦ المصدر السابق.

27 "1952: Kenyatta Arrested in Security Raid," BBC, On this Day, October 21, *http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/october/21/newsid_3754000/3754366.stm*.

28 Ningthoujam, "Military Ties Bind Israel and Kenya."

٢٩ "العلاقات الكينية-الإسرائيلية".

30 Kraft, "With New Investments, Israel Again is Looking to Africa."

٣١ "العلاقات الكينية-الإسرائيلية".

32 Matthieussent, "Kenya Long Seen as Key Israeli Ally in Troubled Region."

٣٣ "العلاقات الكينية-الإسرائيلية".

34 Brian Dabbs, "Israel Targets East Africa with Kenya Security Pact," World Politics Review, November 28, 2011, *http://www.worldpoliticsreview.com/articles/10765/israel-targets-east-africa-with-kenya-security-pact*.

35 Kraft, "With New Investments, Israel Again is Looking to Africa."

36 SashneeMoodley, "Seven of Australia's Ten Fastest Growing Mining Firms Have Assets in Africa—Minister," Mining Weekly, September 13, 2013, *http://www.miningweekly.com/article/african-mining-is-an-attractive-investmentfor-australia-2013-09-13*.

37 Kraft, "With New Investments, Israel Again is Looking to Africa."

38 Yossi Melman, 2013, "A History of Cooperation between Israel and Kenya,"Jerusalem Post, September 23, 2013, *http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Analysis-Israel-and-Kenya-blood-ties-326880*.

39 Aislinn Laing, "Nairobi Assault: Kenyan Terrorist Attacks since 1980,"The Telegraph, September 21, 2013, *http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/kenya/10325230/Nairobi-assault-Kenyan-terrorist-attacks-since-1980.html*.

وقد زرنا هذا الموقع في يوم ٢٠ آب ٢٠١٤.

40 "Kenya Terror Strikes Target Israelis," BBC News Africa, November 28, 2002, *http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2522207.stm*.

41 Yaakov Lappin, "Israel, Kenya Sgn Anti-terror, Anti-crime Pact," Jerusalem Post, November 21, 2011, *http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Israel-Kenya-sign-anti-terror-anti-crime-pact*.

وانظر، أيضًا، "العلاقات الكينية-الإسرائيلية".

42 "Israel Seeks Clarification on Palestine Embassy," The Star, November 22, 2013, *http://www.the-star.co.ke/news/article-144593/israel-seeksclarification-palestine-embassy*.

٤٣ المصدر السابق.

مقال

مهند مصطفى(*)

لجنة الحكم في التعليم العالي الإسرائيلي: بين الحرية الأكاديمية والسلطوية

يهدف هذا المقال إلى تحليل توصيات التقرير الذي قدمته اللجنة الحكومية الإسرائيلية لفحص موضوع الحكم (Governance) في المؤسسة الأكاديمية في أيار ٢٠١٤.

تعتبر توصيات اللجنة المدماك الأخير في مأسسة العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة الأكاديمية في إسرائيل، بحيث تقوم الأولى بإحكام رقابتها على الثانية بشكل رسمي، وتجعل سياسات التعليم العالي منسجمة مع سياسات الحكومة، وليس فقط مع الاحتياجات القومية التي كانت دائما حاضرة في سياسات التعليم العالي الإسرائيلي منذ تشريع قانون مجلس التعليم العالي في الخمسينيات، إذ –وفق توصيات اللجنة–على المؤسسة الأكاديمية أن تنسجم مع السياسات الحكومية، وليس فقط مع الاحتياجات القومية.

تعتبر هذه اللجنة مكملة لعمل لجان أخرى فحصت مبنى وهيكلة التعليم العالي الإسرائيلي في العقد ونصف العقد الأخيرين، واتجهت بتوصياتها إلى لبرلة (بمفهوم اقتصادي وسياسات السوق والعولمة) المؤسسة الأكاديمية، أما هذه اللجنة فهي تتجه إلى تشديد الرقابة السلطوية على سياسات التعليم العالي وعمل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.

لجان التعليم العالي: نحو لبرلة الجامعات اقتصاديا

قبل تشكيل لجنة الحكم الحالية لفحص مسألة الحكم أو الحوكمة في التعليم العالي، شهد العقد والنصف العقد الأخيران، تشكيل ثلاث لجان رسمية لدراسة أوضاع التعليم العالي الإسرائيلي

(*) باحث متخصص، ومحاضر في العلوم السياسية.

تشكلت لجنة «ميلتس»، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازاً كبيراً في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة قررتا في أعقاب ذلك تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتاً تقريباً منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته في الخمسينيات.

اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي غير مبررة، وأن المشكلة ليست في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكّنها من استغلال جيد للموارد المالية.

والمؤسسة الأكاديمية: «لجنة فحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي»، والتي تعرف إعلامياً وجماهيرياً بـ«لجنة ميلتس»، على اسم رئيسها، قاضي المحكمة العليا المتقاعد، يعقوب مليتس، التي قدمت توصياتها في العام ٢٠٠٠، وأوصت بتغيير المبنى الإداري للجامعات بما يتماشى مع مطالب وزارة المالية. ولجنة «التخفيض التدريجي للقسط التعليمي في مؤسسات التعليم العالي وفحص إمكانيات لتسهيلات أخرى للطلاب»، والتي تسمى إعلامياً وجماهيرياً «لجنة فينوغراد»، على اسم رئيسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إلياهو فينوغراد»،[1] والتي قدمت توصياتها للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١، ونصت على تخفيض تدريجي للقسط التعليمي يصل إلى ٥٠٪ خلال خمس سنوات. ولجنة «فحص جهاز التعليم العالي في إسرائيل»، والتي تعرف إعلامياً وجماهيرياً بـ«لجنة شوحط»، على اسم رئيسها، أبراهام بايغا شوحط، وزير المالية السابق، والتي قدمت توصياتها عام ٢٠٠٧، وكانت أكثر اللجان شمولية في مجالها.

تشكلت لجنة «ميلتس»، في أعقاب إضراب الجامعات في منتصف التسعينيات من أجل تحسين الظروف المالية للمحاضرين، وقد استطاعت الجامعات أن تحقق إنجازاً كبيراً في أعقاب الإضراب. إلا أن وزارة المالية والحكومة قررتا في أعقاب ذلك تشكيل لجنة لفحص المبنى التنظيمي والإداري في الجامعات، والذي بقي ثابتاً تقريباً منذ تمأسس التعليم العالي ومؤسساته في الخمسينيات.

اعتقدت الحكومة أن مطالب الجامعات بزيادة الإنفاق الحكومي غير مبررة، وأن المشكلة ليست في قلة الإنفاق الحكومي، بل في المبنى الإداري والتنظيمي التقليدي والمحافظ للجامعات الذي لا يُمكّنها من استغلال جيد للموارد المالية. أقيمت اللجنة بقرار حكومي رقم ١٣١١، في كانون الثاني عام ١٩٩٧، وقدمت توصياتها عام ٢٠٠٠، وأقرها مجلس التعليم العالي في العام نفسه. وتعتبر توصيات اللجنة حول تغيير المبنى الإداري منسجمةً مع التفكير النيوليبرالي الذي ساد سياسات حكومة بنيامين نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩)، فقد اعتقدت الحكومة ممثلة بوزارة المالية أن الجامعات تستطيع تبني سياسات نجاعة مالية وإصلاحات بنيوية تساهم في إدارة ناجعة للموارد، وبذلك فإن الإصلاح الإداري سيعوض عن تراجع الإنفاق الحكومي من خلال استغلال أنجع.

أوصت اللجنة بإجراء تغييرات على المبنى الإداري للجامعات وعلى علاقات وتركيبة الهيئات الإدارية المختلفة في الجامعة بما ينسجم مع مبنى الشركات الاقتصادية. حيث اعتبرت اللجنة أن المبنى القائم لا يُمكنها من استغلال جيد لمواردها المالية والبشرية.[2]

توصيات اللجنة: أوصت اللجنة بإلغاء وظيفة «العميد» (Rector)، حيث اعتبرت أن الفصل بين وظيفة العميد ووظيفة الرئيس غير مبررة، لأنها لا تحدث تكاملاً بين الجانب الإداري الذي يمثله الرئيس، والجانب الأكاديمي الذي يمثله العميد. واقترحت اللجنة إلغاء وظيفة العميد، وتعيين نائب للرئيس للشؤون الأكاديمية مكانه بحيث يتم انتخابه عن طريق مجلس الشيوخ (السنات).

واعتبرت اللجنة أن الوضع القائم في الجامعات- وفيه الرئيس غير مسؤول عن العميد الذي يتم انتخابه من قبل مجلس الشيوخ، دون علاقة للرئيس واللجنة التنفيذية بهذا الانتخاب- يعد حالةً إسرائيليةً خاصةً، ويخلق رأسين داخل المؤسسة الأكاديمية، ما يعيق نجاعة عمل المؤسسة وتقدمها. ولذلك أوصت اللجنة بأن يكون الرئيس هو الجهة العليا في الجامعة، وهو المسؤول عن المؤسسة التعليمية في جوانبها الإدارية والأكاديمية.

الجامعات الإسرائيلية: زمن البرلة.

كما أوصت اللجنة بتقليص المهام الإدارية لمجلس أمناء الجامعة، فغالبيتهم ليست لديهم دراية بالشؤون الأكاديمية، واقترحت أن يقتصر دورهم على تجنيد الأموال وتعزيز علاقات الجامعة الخارجية عموماً ومع يهود العالم خصوصاً، واقترحت تحديد عدد مجلس الأمناء بموجب المهام والأعباء الملقاة عليهم.

واعتبرت اللجنة أن العدد الكبير لمجلس الأمناء، الذي قد يصل إلى المئات لا يُمكّنه من مراقبة الشؤون الإدارية للجامعة وإدارتها، كما أن نصف أعضائه هم من الداعمين للجامعة، وتقترح اللجنة الفصل بين الداعمين وبين تدخلهم في الشؤون الإدارية للجامعة، موضحة أن الحكومة هي أكثر الجهات دعماً للجامعات، إلا أنها لا تتدخل في شؤونها الإدارية الداخلية.[٣]

كما أوصت اللجنة بتغيير تركيبة اللجنة التنفيذية/ الإدارية للجامعات.

تعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذية لمجلس الأمناء في الجامعة، ويتم انتخابها من بين أعضاء مجلس الأمناء، وليست هناك معايير محددة لتمثيل الجامعة في اللجنة. واقترحت اللجنة أن تتحول اللجنة إلى الجسم الأعلى المسؤول عن إدارة الجامعة، ويكون الرئيس مسؤولاً أمامها، واقترحت أن يكون ٨٥٪ من أعضائها إسرائيليين من ممثلي الجمهور، في حين تحصل الجامعة على تمثيل محدد في اللجنة الإدارية، فبالإضافة إلى الرئيس ونائبه، فإن خمس أعضاء اللجنة يجب أن يكونوا من أساتذة الجامعات ومحاضريها.

كما أوصت اللجنة بتقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ (الذي يتكون من كل أساتذة الجامعة)، وصلاحياته، وتحديده بما ينسجم مع المبنى الإداري الجديد. كما اقترحت اللجنة تقليص عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى ٧٦ عضواً، وتحديد مهامه في متابعة الشؤون الأكاديمية في إطار المبنى الجديد، في حين تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراقبة عمل مجلس الشيوخ، وبهذا فإن اللجنة تقترح إنهاء حالة الاستقلالية الأكاديمية التي كان يتمتع بها هذا الجسم، حيث ادعت اللجنة أن عمل المجلس فيه الكثير من تناقض المصالح، والصراعات الداخلية بين الأساتذة، فلا يمكن إدارة الشؤون الأكاديمية للجامعة وجميع أساتذتها أعضاء في مجلس شيوخها.

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، إذ على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي

اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجنة كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، إذ على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية الاقتصادية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين.

لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية الاقتصادية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذين قد يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيوليبرالي للمؤسسات التعليمية، أو لا تعود بالضرورة بالفائدة المالية على المؤسسة الأكاديمية.[٤]

فحسب توصيات اللجنة، ستكون الأطر الإدارية– الاقتصادية غير الأكاديمية مهيمنةً على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق.[٥] وربط الباحث الإسرائيلي عدي أوفير بين صعود التوجه النيوليبرالي وسياسات وتسييس البحث العلمي:

«في الأكاديميا الإسرائيلية، كما في الأكاديميا الأميركية أو البريطانية، أضحت العقلانية النيوليبرالية، في كل مكان تقريبا، مسألة بدهية. ويحدد التجند هنا أيضا شرط الدخول السياسي إلى الأكاديميا: فعملية تسييس المعرفة، والمؤسسات والأبحاث الملتحقة بالنظام النيوليبرالي، تتم تحت حد الرادار السياسي، ثم تصبح واضحة وجليّة الى أن تزول وتختفي، وتظهر المعرفة والمؤسسات والأبحاث في شكلها السياسي فقط في اللحظة التي تُشخص فيها معارضة أو عقبة أمام المشروع النيوليبرالي»[٦].

بينما اعتبر أكاديميون كثر –وخاصةً من العلوم الاقتصادية– أن توصيات اللجنة هي وصفة لتحقيق التميز الأكاديمي لإسرائيل.[٧] وقد أيدتها بطبيعة الحال وزارة المالية الإسرائيلية، كما أقرها مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة التابعة له التي قدمت خطة خماسية في العام ٢٠٠٢، لتنفيذ توصيات اللجنة، أما لجنة رؤساء الجامعات فقد طالبت بألّا يكون تنفيذ توصيات اللجنة موحداً ومشتركاً لكل المؤسسات، بل تقوم كل جامعة بفحص توصيات اللجنة بناءً على خصوصيتها، فمثلاً، قامت جامعة حيفا بتقييد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأكاديمي حتى قبل توصيات اللجنة.[٨]

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية إلى الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي – الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارةً ناجعةً للموارد المالية الحالية مقارنةً بالإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلباً على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع.

ولكن ما حدث منذ إعلان توصيات اللجنة – وتبني مجلس التعليم العالي لها، وقيام لجنة التخطيط والموازنة ببناء خطة خماسية أولى وثانية لتنفيذ توصيات اللجنة، وبلورة أهداف التعليم العالي بناءً على التوصيات الجديدة، وكان في مركزها البحث عن التميز – أن الجامعات لم تنفذ توصياتها كافة، وفي الوقت نفسه قلصت الحكومة من إنفاقها على التعليم العالي. فمثلاً، قامت الجامعة العبرية بتغيير مبناها الإداري في العام ٢٠١١، ولكن دون أن تتبنى كافة التوصيات التي طالبتها لجنة التخطيط والموازنة بإجرائها، بل قامت بتسوية بين الوضع القائم في الجامعة وبين مطالب لجنة التخطيط والموازنة.[٩]

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي - الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة لتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات.

وهكذا عاد المشهد الأكاديمي إلى نقطة البداية، ودار صراع حول الجهة المسؤولة عن انحسار المؤسّسة الأكاديميّة وبداية العقد الضائع، هل هي الحكومة التي قلصت من ميزانيات الجامعات أم الجامعات التي لم تنفذ توصيات لجنة «ميلتس»، والتي لو نفذتها، بادعاء الحكومة، لحسنت كثيراً من إدارة مواردها المالية والبشرية[١٠]. لم يتوقف الأمر عند تقليص الإنفاق الحكومي (التقليص النسبي مقارنةً مع زيادة عدد الطلاب)، بل إن لجنة ثانية، وهي لجنة فينوغراد طالبت بتقليص القسط التعليمي بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات (من حوالى عشرة آلاف شيكل، إلى نحو خمس آلاف شيكل)، وكان ذلك ضربةً أخرى للجامعات، فالجامعات تعتمد على ثلاثة أنواع من المدخولات: الميزانية الحكومية، والقسط التعليمي، والتبرعات. وتقليص القسط التعليمي دون تعويض الجامعات عن الإنفاق الحكومي الذي تقلص بنسبة ٢٥٪ بين الأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٧ سيؤدي إلى انهيار التعليم العالي الإسرائيلي، صحيح أن القسط التعليمي لم ينخفض إلى النصف بعد مرور خمس سنوات، ولكنه انخفض بنسبة تصل إلى حوالى ٢٤٪، وكان ذلك كافياً – من وجهة نظر الجامعات – لضربها اقتصادياً، خاصةً أنه لم يكن هناك تعويض حكومي مرافق لتخفيض القسط التعليمي.[١١]

حاولت لجنة «شوحط» أن تعيد بعض التوازن بين مطالب الجامعات وبين مطالب الحكومة، فجاء تقريرها متزناً، فمثلاً، طالبت اللجنة بزيادة الإنفاق الحكومي على الجامعات والبحث العلمي، وتحديداً البحث الأساسي، أي البحث من أجل المعرفة الخالصة، وطالبت بإنفاق ٧٢٠ مليون شيكل بشكل فوري على مؤسسات التعليم العالي، وزيادة الكادر الأكاديمي في الجامعات، ورفع القسط التعليمي، وفي الوقت نفسه أيدت الإصلاح الإداري في الجامعات.[١٢] وقد عوّلت الجامعات كثيراً على تقرير لجنة «شوحط»، ليكون نقطة البداية للخروج من العقد الضائع، وخاصةً أنه عالج جوانب التعليم العالي كافةً (٢١٣ صفحة)، وينسجم مع موقف الجامعات بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي، إلا أن الحكومة لم تنفذ تقرير لجنة شوحط، وبقي التقرير ظلاً تستظل به الجامعات في نقاشها وصراعها مع الحكم المركزي.

يعتقد رئيس كلية الإدارة سابقاً، اليعازر فوكس، بأن لجنة شوحط التي أقيمت لفحص التعليم العالي، أخطأت في تقييم أزمة التعليم العالي الإسرائيلي، فهو يعتقد، على عكس ما ادعته اللجنة، بأن المشكلة ليست في قلة الموارد المخصصة للتعليم العالي، وإنما في عدم إدارة الموارد بالشكل الصحيح، ويقترح فصل مجال التعليم العالي عن وزارة التعليم، وإقامة وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، تكون مسؤولةً عن تطويره، بينما يبقى عمل مجلس التعليم العالي مقتصراً على المراقبة والتصديق على المسارات التعليمية والأكاديمية، كما اقترح خصخصة جزء من صلاحيات مؤسسات التعليم العالي، والإنفاق على المؤسسات حسب عدد الطلاب وليس حسب نوعية المؤسسة الأكاديمية.[١٣] يمثل توجه فوكس، موقف الكليات الأكاديمية في إسرائيل التي ترى أن هناك أفضليةً في الإنفاق الحكومي على جامعات البحث على حساب الكليات الأكاديمية الحكومية، كما ترى أن الجامعات هي مؤسسات احتكارية ومستقلة أكثر من اللازم وبحاجة إلى نجاعة إدارية ومالية ورقابة شديدة، وذلك لن يحدث إلا من خلال خصخصة بعض صلاحياتها وتشديد الرقابة عليها.

يمكن اعتبار تقرير لجنة ميلتس، التقرير الأهم من بين تقارير اللجان الثلاث، ويُشكل البداية الرسمية لتغلغل قوانين السوق وإدارة الشركات الاقتصادية في الجامعات الإسرائيلية، ما فعلته اللجنة أنها أضعفت المركب الأكاديمي في إدارة الجامعة لحساب المركب الاقتصادي – الإداري. وحددت معايير التميز الأكاديمي بما يخدم المبنى الإداري

الجديد للجامعة، كما أن توصيات اللجنة أعطت المشروعية لوزارة المالية والحكومة لتقليص الإنفاق الحكومي على الجامعات، لأنها اعتبرت أن المبنى الجديد سوف يضمن إدارةً ناجعةً للموارد المالية الحالية مقارنةً بالإدارة السابقة، فقد انطلقت الحكومة ووزارة المالية من ادعاء أن تقليص الإنفاق على الجامعات والبحث العلمي لن ينعكس سلباً على الجامعات في ظل مبنى إداري وتنظيمي ناجع.

«سلطة التعليم العالي»: بين السياسي والأكاديمي

تشكلت اللجنة لفحص الحكم في مؤسسات التعليم العالي في كانون الأول عام ٢٠١٣، وهي لجنة حكومية رسمية عينها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزيرا المالية والتعليم. تهدف اللجنة إلى تقييم الأجهزة المسؤولة والمراقبة على مؤسسات التعليم العالي، أي مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة، والعلاقة بين هذه المؤسسات وبين الحكومة، وذلك كما جاء في التقرير اللجنة الأولي، بهدف تنجيع المؤسسات الأكاديمية.[١٤] تمت الإشارة في كتاب التكليف لإقامة اللجنة إلى ثلاثة أهداف للجنة، تحمل في طياتها الهدف الجوهري، وهو ترتيب العلاقة بين استقلالية المؤسسات الأكاديمية وبين الأهداف القومية للدولة.

- الهدف الأول: الحفاظ على استقلالية المؤسسات الأكاديمية من جهة، والحفاظ على الاحتياجات القومية للدولة من جهة ثانية، وإيجاد حالة من التوزان بينهما.
- الهدف الثاني: تعريف واضح للعلاقة المتبادلة بين مبنى مجلس التعليم العالي/ لجنة التخطيط والموازنة، وبين الجهات الحكومية ذات الصلة، بما يُعبر عن سياسات الحكومة والأهداف القومية.
- الهدف الثالث: إنتاج منظومة إدارية متلاحمة ومنسجمة بين مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة، وبناء توجهات مؤسساتية شاملة.
- الهدف الرابع: تعزيز القدرة على التخطيط المؤسساتي لكل مركبات المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية (الجامعات والكليات ومعاهد تأهيل المعلمين)، وذلك وفق احتياجات المجتمع والسوق.
- الهدف الخامس: تحديد تركيبة، وطريقة اختيار وانتخاب أعضاء مركبات جهاز التعليم العالي.
- الهدف السادس: الإشارة إلى تغييرات في الجهاز الأكاديمي قد تتطلبها قرارات حكومية أو قوانين رسمية جديدة.

ترأس اللجنة بروفسور حاغيت ميسر– ريمون، وهي نائبة رئيس مجلس التعليم العالي منذ تشرين الأول ٢٠١٣، وشغلت سابقا منصب رئيسة الجامعة المفتوحة، ووصل عدد أعضائها إلى عشرة مثلوا مؤسسات التعليم العالي المختلفة (كليات وجامعات، والمؤسسات المراقبة مثل مجلس التعليم العالي) وممثلين عن الوزارات ومراكز بحثية. عقدت اللجنة ١٤ لقاء والتقت مع ممثلين عن لجنة رؤساء الجامعات، لجنة رؤساء الكليات الأكاديمية الممولة حكوميا، ولجنة رؤساء الكليات الأكاديمية الخاصة غير الممولة حكوميا، وممثلين عن نقابة الطلاب، والملفت أنها عقدت لقاءات مع ممثلين من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. وهو مركز يبحث في قضايا نظام الحكم في إسرائيل.

قدمت اللجنة توصياتها الأولية في تقرير صدر في أيار ٢٠١٤، وتضمن عدة محاور من شأنها تغيير مبنى جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، فعلى محور مبنى التعليم العالي، اقترحت اللجنة إقامة «سلطة التعليم العالي» (Higher Education Authority) كسلطة عليا بدل مجلس التعليم العالي (The Council for Higher Education)، بحيث يكون الأخير جزءا من سلطة التعليم العالي، بالإضافة إلى مجلس التعليم العالي، فإن السلطة ستشمل لجنتين: اللجنة الإدارية (The Executive Board)، ولجنة التصريح الأكاديمية المسؤولية عن إقرار البرامج التعليمية (The Accreditation Committee). واعتبرت اللجنة أن سلطة التعليم العالي كفيلة بتحقيق الأهداف التي وضعت لها في كتاب التكليف. يؤدي هذا المبنى إلى تفكيك المبنى القائم في جهاز التعليم العالي، وتشييد هيكل جديد يزيد من تدخل السلطة السياسية في المؤسسة الأكاديمية، فالمبنى الحالي المقترح يؤدي إلى تفكيك لجنة التخطيط والموازنة،[١٥] وهي اللجنة التي حافظت إلى حدّ ما على حالة من التوازن بين المصالح المالية والإدارية للجامعات ومصالح السلطة السياسية، فكما يقترح المبنى الحالي فإن إقامة سلطة عليا للتعليم العالي يخضع مجلس التعليم العالي لأهدافها ومصالحها بشكل كبير.

ميزت اللجنة بين سياسات التعليم العالي وبين التخطيط للتعليم العالي، وأكدت أن المبنى المقترح يهدف إلى تنفيذ سياسات تُعبر عن سياسات الحكومة والاحتياجات القومية، وهي مقولة مباشرة في تقرير اللجنة الذي يحدد أن على سياسات التعليم العالي الانسجام مع الأجندة الحكومية (ص: ٥). كما وضعت اللجنة توصيات لبناء آليات ونظم من أجل تحقيق سياسات الحكومة في التعليم العالي، وذلك من خلال الحفاظ على الاستقلالية الذاتية للمؤسسات الأكاديمية، وهو تناقض لا تعالجه اللجنة، ويتمحور حول السؤال: كيف ستضمن

بين الأكاديمي والسياسي: تجاذب حادّ في إسرائيل.

المؤسسة الأكاديمية استقلاليتها، وتحقق في الوقت نفسه سياسات الحكومة، لا سيما الاحتياجات القومية عموما. ففي توصية حول دور الحكومة في تحديد سياسات التعليم جاء فيها (ص:٦):

«سيكون للحكومة القدرة على التأثير في تحديد سياسات التعليم العالي، بواسطة وزير التعليم والممثلين المهنيين للحكومة في مجلس التعليم العالي، وفي تحديد القضايا الاقتصادية من أجل إجراء المشاورة بين اللجنة الإدارية وبينها».

كما أعطت اللجنة للحكومة سلطة نافذة في مراقبة استغلال الموارد المالية التي تقدمها لمؤسسات التعليم العالي، وهي القضية التي كانت محل صراع دائم في العقدين الاخيرين بين المؤسسة الأكاديمية والحكومة ممثلة بوزارة المالية، حيث عارضت الجامعات تحديدا هذا التدخل، لأنها اعتبرته تدخلا في الحرية الأكاديمية، وهو يدل في الوقت نفسه على انحسار مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية في مسألة التدخل الحكومي في مراقبة كيفية إنفاق الجامعات للموارد المالية.

تهدف سلطة التعليم العالي كما جاء في تقرير اللجنة (ص:٦) إلى «تنمية البحث العلمي والتدريس، ودعم المنافع الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لجهاز التعليم العالي»، وهنا تتبنى اللجنة مفهوما اقتصاديا للتعليم العالي، فهي لا تحصر مهمة التعليم العالي في المعرفة والإنتاج البحثي فحسب، بل تعتقد أن المؤسسة الأكاديمية عليها تحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر هذه المسألة من القضايا المهمة التي يدور حولها نقاش منذ تأسيس الأكاديميا في القرن التاسع عشر، ويتمحور حول جوهر المؤسسة الأكاديمية: هل ينحصر في إنتاج المعرفة الخالصة، أم أن عليها أن تلبي منفعة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؟.

يتضح من التقرير أن اللجنة الحالية تتبنى النهج الذي تبنته اللجان الرسمية السابقة في الدفع بالمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية نحو المنفعة الاقتصادية للتعليم العالي والبحث العلمي على حساب المعرفة الخالصة. ففي وقت لاحق ناقش أستاذ التربية في جامعة حيفا، غابي سلمون هذه القضية، فاعتبر أن المجتمع الذي يبحث عن المعرفة ذات الصلة لاحتياجاته فقط، سيجد نفسه خالياً من كل فكر، حيث إن المؤسسّة الأكاديميّة التي تبحث عن العلم الذي يفيد الجمهور بمفهوم السوق سيجد نفسه بلا علم، لأنه سيضطر إلى أن ينظم «شرطة الاحتياجات الإسرائيلية»، والتي ستحدد ما تحتاجه من الأبحاث وما لا تحتاجه.[١٦]

ويضيف سلمون «من يحدد الفائدة من البحث؟ وكيف تقاس الفائدة؟ ما الفائدة التي يمكن قياسها من تدريس الشعر بلغة الإيديش أو المبنى الاجتماعي لقبائل في شرق إندونيسيا؟ هل سنحدد الفائدة البحثية على أساس اعتبارات الدولار فقط؟ ألا توجد فائدة في حقيقة تثقيف المجتمع، هل وجد العلم ليكون نفعياً، أم جاء أيضاً ليعمق فهمنا لظواهر الطبيعة والإنسان والمجتمع؟».

وفي سياق آخر، أوصت اللجنة أن يكون عدد أعضاء مجلس التعليم العالي، ٢١ عضوا (مقابل ١٩–٢٥ اليوم)، يرأسهم وزير التعليم كما هو الوضع الحالي أيضا، وذلك على خلاف موقف لجنة رؤساء الجامعات الذين طالبوا بعدم تنصيب وزير التعليم كرئيس لمجلس التعليم العالي، وكان تبريرهم أن ذلك يعزز من تسييس الجامعات (بمعنى إقحام الأجندات الحزبية التي ينتمي لها الوزير إلى المؤسسة الأكاديمية)، في المقابل زادت اللجنة من تمثيل ممثلي الجمهور، بحيث أوصت بأن يكون عددهم أربعة، منهم قاضي محكمة عليا متقاعد، ويكون نائب الرئيس، كما تشمل عضوية المجلس رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية، والذي بطبيعة الحال سيمثل التوجهات النيوليبرالية في سياسات التعليم العالي الاقتصادية، ورئيس المجلس القومي للاقتصاد، وعضوان يمثلان الطلاب، واثنا عشر عضوا أكاديميا من المؤسسات الأكاديمية– (الجامعات والكليات). وبطبيعة الحال سوف يؤدي هذا التمثيل إلى تقليل عدد ممثلي الجامعات البحثية في مجلس التعليم العالي، وهو يضع الجامعات في موقع الأقلية عند رسم سياسات التعليم العالي مقابل ممثلي الحكومة والجمهور وممثلي الكليات الذين تنسجم مواقفهم من وزارة المالية في صراعهم مع الجامعات وخاصة في مسألة توزيع الموارد المالية، وسياسات التعليم العالي عامة، الذي يتمحور حول السؤال: هل يجب أن يتمحور التعليم العالي في التأهيل والتدريس (الكليات) أم البحث العلمي والمعرفة الخالصة (الجامعات).

نقاش

ظهر الشكل الحديث والمعروف الآن للجامعات في القرن التاسع عشر، وقد تميّز بتراتبيّة وظيفيّة وأكاديميّة واضحة، فضمّت الجامعات بين جنباتها كليات معرفة وبحث مُتخصّصة ومتعدّدة المجالات. وتحولت الجامعات الحديثة إلى جامعات تأهيل وبحث، وتم الدمج فيها بين التدريس والبحث العلميّ بشكل منهجيّ، وعززت فكرة الدولة القوميّة وصعودها العلاقة بين الجامعة والدولة، بينما أدى صعود الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع الصناعي إلى تعزيز العلاقة بين المجتمع والجامعة، كمؤسسة تأهيل مهني وبحث علمي تساهم في التنميّة والتأثير على السياسات الجماهيريّة.[١٧] حيث اعتمد اقتصاد المجتمعات ما بعد الصناعيّة، كما يزعم عالم الاجتماع دانييل بيل، على المعرفة.١٨ وتشير الكاتبة الإسرائيليّة، ريفكا فيلدحاي، في مقالها حول «الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي»، أن هنالك ثلاث قوى شكّلت المجال الثقافيّ– السياسيّ الديناميكيّ التي وجّهت معظم الدول الغربيّة الحديثة في صياغة علاقتها بالمؤسسة الأكاديميّة: الدولة التي هي المصدر الرئيس لاحتياجات الجامعات، وهي الجهة التي تُشرف عليها إلى درجة معينة، والأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافيّة ومنتجو المعرفة الجديدة، والمجتمع ككل. ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين هذه القوى الثلاث.[١٩]

تُعّرف غالبية الجامعات نفسها بأنها جامعات بحث، ولكن المفارقة هي أن الجامعة فقدت احتكارها لإنتاج المعرفة، ودخلت إلى هذا الحقل مؤسسات أخرى تنافسها: كليات أكاديميّة، ومراكز بحث وتفكير وسياسات، ومؤسسات المجتمع المدنيّ. وشكّل ذلك تحدياً جديداً للجامعات التي ظنت أنها وصلت إلى حالة من الاستقرار في القرن العشرين.[٢٠] ويشير فوكو إلى دور المؤسسات الجامعيّة في عملية السيطرة، ضمن منظومة السلطة والمعرفة،[٢١] معتبرا أن مجتمعات الحداثة توقف الحقيقة على الخطاب العلمي دون سائر أشكال الخطاب الأخرى، ولا تكون الحقيقة في هذه المجتمعات غاية، وإنما تقنية من أجل مُمارسة السلطة السياسيّة والإنتاج الاقتصاديّ، ويتم مراقبتها والهيمنة عليها من طرف مؤسسات مختلفة ومنها المؤسسات الجامعيّة. ولكنها تبقى (أي الحقيقة) مثار صراع سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ.[٢٢] وفي هذا السياق لا تنحصر السلطة في الدولة وأجهزتها الإكراهيّة، كما يشير إلى ذلك ماكس فيبر، وإنما تعبر السلطة عن ذاتها بمفهومها الفوكياني في كل مجالات الوجود البشريّ.

بناء على ما ذكر، تعتبر لجنة الحكم في جهاز التعليم العالي جزءا من التغييرات التي تمرّ على المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، تتجه هذه التغييرات إلى ثلاثة اتجاهات: خصخصة التعليم العالي أو إدخال قوانين السوق في سياساته، تغيير المبنى الإداري والتنظيمي للمؤسسات الأكاديمية بما ينسجم مع الاتجاه الأول، وتعزيز الرقابة السياسية ممثلة بالحكومة على المؤسسات الأكاديمية، وتعتبر لجنة الحكم جزءا من تعزيز الهدفين

الأخيرين. اعتبر الكثير من الباحثين الإسرائيليين أن توصيات اللجان كانت إعلان حرب على الجامعات، وأن توصياتها تهدد الحرية الأكاديمية للمحاضرين، من حيث أن على المحاضر أن يبحث ويهتم في الشؤون التي يمكن أن تنسجم مع التوجهات النيوليبرالية للمبنى الإداري الجديد للجامعات، بمعنى أن الباحث بات مقيداً بتوجهات الجامعة النيوليبرالية وحرصها على النجاعة، ودعمها للأبحاث التي لها ضرورة وذات صلة بنجاعة المؤسسة واستحقاقاتها النيوليبرالية، وهذا يقلص مساحة الحرية الأكاديمية للمحاضرين، الذين قد يرغبون ببحث وإنتاج معرفة لا تنسجم مع التفكير النيبوليبرالي للمؤسسات التعليمية. فحسب توصيات اللجان المتعاقبة، ستكون الأطر الإدارية– الاقتصادية غير الأكاديمية مهيّمنةً على القرار الإداري في الجامعة، وليس الطاقم الأكاديمي كما كان في السابق.

ومع ذلك، فهنالك مؤيدون لقرارات اللجان السابقة، ومنها قرار لجنة الحكم، فهي تزيد –في اعتقادهم– من نجاعة الجامعات من ناحية إدارة الموارد المالية. ستعيد لجنة الحكم المشهد الأكاديمي إلى نقطة البداية، حيث دار صراع حول الجهة المسؤولة عن انحسار المؤسسّة الأكاديميّة وبداية العقد الضائع: هل هي الحكومة التي قلصت من ميزانيات الجامعات أم الجامعات التي لم تنفذ توصيات اللجان المتعاقبة والتي لو نفذتها، بادعاء الحكومة، لحسنت كثيراً من إدارة مواردها المالية والبشرية. في المقابل، لا يزال هناك توجه يعتقد أن المشكلة الأساسية تكمن في قلة الإنفاق الحكومي، وليس في عدم تأقلم الجامعة مع المحيط النيوليبرالي، يشير هذا التوجه إلى أن وزارة المالية تحارب الجامعات، وتريد لجهات لها مصالح أن تسيطر عليها وتديرها، ويعتبر أن تدخل وزارة المالية في إدارة المؤسسات الأكاديمية سيمسّ الحرية الأكاديمية في هذه المؤسسات.

الهوامش

١ وهو نفس القاضي الذي ترأس اللجنة الحكومية الرسمية لفحص الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان في تموز ٢٠٠٦.

٢ **تقرير لجنة ميلتس**، ٢٠٠٠، ص: ١٧.

٣ انظر التقرير الذي قدمه مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست إلى لجنة التعليم بخصوص توصيات لجنة ميلتس، نافا ليفنهايم، توصيات اللجنة لفحص المبنى التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي، (القدس: مركز المعلومات والبحث، ٢٠٠٢)، ص: ٦

٤ إيلان غور – زئيف، **ضد تصنيع الجامعات**، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤–١٥.

٥ إيلان غور – زئيف، **نهاية الأكاديميا الإسرائيلية**، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٤.

٦ عدي أوفير، الأكاديميا الإسرائيلية واللاوعي السياسي، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١١–١٢.

٧ على سبيل المثال، أيد قرارات اللجنة رئيس جامعة تل أبيب السابق (١٩٧٥–١٩٨٣)، حاييم بن شاحر، وهو أستاذ في الاقتصاد، انظر: نافا ليفنهايم، مصدر سبق ذكره، ص: ١٤.

٨ المصدر السابق، ص: ١٣.

٩ ليؤور ديطال، «بعد مماطلة سبعة أعوام: الجامعة العبرية ستغير دستورها»، (ذا ماركر، ٢٠١١/٣/٩).

١٠ مهند مصطفى، المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية السياسة، المعرفة والاقتصاد (رام الله: مدار، ٢٠١٤)، الفصل الثالث.

١١ بروتوكول جلسة الكنيست الـ٢٧، التي ناقشت موضوع تجميد توصيات لجنة فينوغراد، الإثنين، ٢٠٠٦/٦/٢٦، اقتراح رقم ٤٧٤، رفعه للنقاش عضو الكنيست جمال زحالقة. وانظر أيضاً الورقة التي قدمها مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست للجنة التعليم البرلمانية حول توصيات اللجنة، شيرا بن ساسون، تقرير لجنة فينوغراد، (القدس: مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٣). ص: ٢–٣.

١٢ تقرير لجنة فينوغراد، ٢٠٠٧، ص: ٢٧–٣٠

١٣ اليعازر فوكس، «الجامعات تستغل بشكل وقح الحرية الأكاديمية»، (ذا ماركر، ٢٠٠٨/١١/١٣)، ص: ٢١.

١٤ دولة إسرائيل، اللجنة لتنظيم الحاكمية في جهاز التعليم العالي: التقرير المرحلي، (القدس: ٢٠١٤/٥/٢٢)، أنظر الرابط الى تقرير اللجنة المرحلي باللغة العبرية: *http://che.org.il/wp-content/uploads/2014/05/*עיקרי-דוח-המשילות.*pdf* (أخر مشاهدة، ٢٠١٤/٦/٧).

١٥ أقيمت لجنة التخطيط والموازنة رسمياً في العام ١٩٧٤، وهي أهم لجنة فرعية في مجلس التعليم العالي، وهي المسؤولة عن التخطيط وتمويل المؤسسات الأكاديمية. أقيمت اللجنة كجزء من ضرورة تنظيم العلاقة بين الحكم المركزي وبين المؤسسات الأكاديمية، بعد أن انتهت عملية البناء المؤسساتي للمشهد الأكاديمي الإسرائيلي في أوائل السبعينيات، والذي شمل بالأساس جامعات البحث السبع، بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة. شكلت مسألة التمويل والإنفاق على المؤسسات الأكاديمية، القضية المركزية التي كانت محل نقاش وصراع بين المؤسسّة الأكاديميّة والنظام المركزي، وجاءت اللجنة لتنظم هذه العلاقة من خلال بناء معايير محددة للإنفاق على الجامعات، كما أنها أخذت على عاتقها مُهمة تعزيز منالية التعليم العالي وجماهيريته من خلال آلية التخطيط للتعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية.

١٦ غابي سلمون، «إما العلم أو الأخ الكبير (برنامج تلفزيوني واقعي)»، (**ذا ماركر**، ٢٠٠٨/١٢/٢٩)، ص: ١٦. هناك من يخالف سلمون، وينطلق من توجهات نيوليبرالية للتعليم العالي، ويعتقد أن المؤسسّة الأكاديميّة الإسرائيلية باتت تخرج طلاباً في تخصصات ليست لها حاجة، وأن التخصصات ذات الصلة أصبحت ملحة لإسرائيل، ويستحضر هؤلاء أن ٤٠٪ من الخريجين يعملون في مجالات لا تحتاج إلى التأهيل الذي حصلوا عليه في المؤسسات التعليمية، انظر: يعقوب برغمان، «أكاديميون أكثر من اللازم في مجالات غير ضرورية»، (**ذا ماركر**، ٢٠١١/٣/١٦)، ص: ٢٥. ومقال ليعقوب برغمان (٢٠٠٨). «باحثو الأكاديميا ملزمون بتقديم الفائدة للجمهور»، (ذا ماركر، ٢٠٠٨/١٢/١٦)، ص:١٦.

١٧ Sophie Forgan, «The Architecture of Science and the Idea of a University», *Studies in History and Philosophy of Science*, 20 (4), 1989, pp: 405-434.

١٨ Daniel Bell, The Coming of Post-Industrial Society: a Venture in Social Forecasting, (New York: Basic Books, 1973).

١٩ ريفكا فيلدحاي، الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، **قضايا اسرائيلية**، العدد ٥٣، ٢٠١٤، ص: ١٧.

٢٠ Jean-Francois Lyotard, *The Post Modern Condition*, (Manchester: Manchester University Press, 1984).

٢١ ميشال فوكو، حفريات المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧).

٢٢ عبد السلام حيمر، **في سوسيولوجيا الخطاب**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)، ص: ١٧٧.

تقرير - كوبي بن سمحون

متى وكيف صار الجيش الإسرائيلي متدينا إلى هذه الدرجة؟

يكشف التقرير التالي الذي أعده الصحافي الإسرائيلي كوبي بن سمحون، ونشر في جريدة هآرتس في مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ ، التحولات العميقة التي يشهدها الجيش الإسرائيلي، من حيث تغلغل التديين إلى صفوفه، وأثر ذلك على قيمه ومعتقداته، خاصة فيما يتعلق بالحرب والقتال. يضم التقرير مجموعة من المقابلات مع جنود ومختصين وخبراء وحاخامات، ويضيئ جانبا يسهم في فهم التحولات التي تعصف بتركيبة المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وانتقاله المستمر نحو التطرف اليميني والأصولية الدينية.

زيارات متتالية لحائط المبكى، إقصاء جنديات، ومرافقون دائمون من رجال الدين للوحدات القتالية. لقد أظهرت عملية «الجرف الصامد» الأخيرة تعزز الأسس الدينية في الجيش. وفيما تحذر مستشارة قائد الجيش، ورئيس شعبة القوى البشرية ومراقب الدولة، فإن الحاخامية العسكرية تتزايد قوة وتأثيرا ، فهل نحن في الطريق إلى جيش أصولي؟

«كان ذلك رائعاً. في اللحظة التي دخلنا فيها الموقع، كان في انتظارنا جنود الحاخامية الكبرى»، يقول الجندي (أ) الذي ينحدر من موشاف زراعي ويسكن اليوم في تل أبيب، "حدث ذلك في سنة ٢٠١٠، في القاعدة العسكرية شمال البلاد، حين ذهب طاقم الاحتياط الذي أخدم فيه للتمركز في هضبة الجولان. في الفترة التي دخلنا فيها القاعدة، كان جنود الحاخامية قد أنهوا مدّ خيط الاختلاط، الذي هدف – كما علمت لاحقا– إلى مساعدة الجنود المتدينين على عدم انتهاك حرمة يوم السبت. فالخيط يسمح لهم "بهزّ الأشياء" في الخارج أيام السبت. كان ذلك غريباً. تقريباً سريالياً، إذ لم يصل للقاعدة تمويل الذخيرة والغذاء لكن خيط الاختلاط كان قد مُدّ!».

جنود يقيمون الصلاة على حدود غزة، أثناء عملية "عمود السحاب" في تشرين الثاني، ٢٠١١ . وقد تحول الحاخامات العسكريون، تحولوا لشخصيات مهيمنة جداً ليس أقل من القادة العسكريين.

يبلغ (أ) من العمر ٣٧ عاما، ما زال يخدم في الاحتياط ضمن إحدى الوحدات المختارة لسلاح المشاة. يقول: «أعتقد أن هذه كانت المرة الأولى التي فهمت من خلالها أن جيشنا تغير بشكل كبير. حينها فهمت أن جيشي تغيرت فيه الحياة بشكل يومي».

جنود يقيمون الصلاة على حدود غزة، أثناء عملية «عمود السحاب» في تشرين الثاني، ٢٠١١ . وقد تحول الحاخامات العسكريون، تحولوا لشخصيات مهيمنة جداً ليس أقل من القادة العسكريين.

لكن خيط الاختلاط –كما سيتضح– كان حينها مجرد البداية، إذ حدث بعد ذلك، ظهيرة يوم السبت، استنفار في القاعدة، خشية من اقتحام، يضيف (أ): «عندما يحصل أمر كهذا، لا يكون مكان لأسئلة تتعلق بالشكل الذي يجب أن نعمل به، لكن وسط حالة البلبلة والإرباك التي كنا فيها اصطدمنا بجندي احتياط متدين يرفض ركوب الجيب العسكري، لأنه لا يريد أن ينتهك حرمة السبت. بسرعة، وفي خضم النقاش والصراخ جاء شخص آخر بدلاً منه. لقد كان ذلك أمرا شاذاً. واتضح لي في هذه اللحظة أننا لم نكن نتكلم نفس اللغة. لم يكن هذا الحدث ممكن الحدوث في خدمتي النظامية، لقد بدأت أعي أننا جئنا».

لم يكن ذلك الحدث الأخير الذي يشكل تحديا لنسيج العلاقات الهشّة ما بين الجنود المتدينين والعلمانيين في ذات القاعدة العسكرية في الشمال. يضيف (أ): «كان هنالك على الأقل حدثان إضافيان متعلقان بأمور الدين» . الحدث الأول مرتبط بمُدربات سلاح المشاة اللواتي وصلن من أجل إعطاء دورة استكمال. أذكر حينها أن أحد الجنود المتدينين لم يكن راضيا عن وصولهن، وبدأ بالابتعاد عنهن، وحاول عدم الإصغاء لهن. بعد ذلك، حين بدأنا بتجهيز أنفسنا للنوم، قام وقال: 'لن ينمن في القاعدة'، وذلك على الرغم من أنه كان يوجد عدد كاف من الغرف للجميع– وكان عنيدا للغاية، حيث أضاف 'لن يحدث ذلك، هذا ممنوع'، وبدأت تدب حالة فوضى، وفي النهاية تقرر أن يتم نقل المُدربات للنوم في قاعدة أخرى في الشمال. وبعد انتهائنا من التدريب، طلب الجندي نفسه بأن لا تنضم المُدربات لوجبة العشاء معنا، لكننا في هذه اللحظة لم نكن مستعدين للتنازل، لقد كانت هذه وقاحة. كان هناك أشخاص طلبوا أن نتفهمه بسبب قدومه من مدرسة دينية عالية المستوى. لكنني لم استطع، نحن لسنا في "بني براك" نحن في قاعدة عسكرية. حتى في مطاعم المتدينين يجلس الرجال والنساء معاً. وفي نهاية الأمر أخذ طبقه وذهب للأكل في الغرفة وحده».

الجنود يصلّون بعد عودتهم من القتال في غزة أثناء عملية "الجرف الصامد" في آب ٢٠١٤. الضباط هم شخصيات تربوية ولأيديولوجيتهم تأثير كبير على الجنود.

على الرغم من الحرارة التي وصف بها (أ) الأمور، وعلى الرغم من أنه ابن لأم جاءت من الكيبوتس وأب جاء من المدينة، إلا أنه يعتبر نفسه شخصا ذا خلفية تقليدية، لكنه مشحون بفكر علماني مبلور. «ربما لهذا السبب أنا لا اتهم الجنود المتدينين بشيء. هذه معتقداتهم . مشكلتي هي أن الموضوع الديني تحول إلى موضوع نتعامل به يومياً. وهذا يتجسد بمواضيع هامشية مثل موضوع الاختلاط، يتواصل بقضايا مركبة أكثر مثل المساس بمجندات أو المجادلة وقت الاستنفار . في نهاية الأمر كل الأمور تتصل بالقضية الأكبر».

تُصور الأحداث التي مرّ بها (أ) بأنها مجرد أحداث فردية، لكن الحقيقة أن أحداثا كهذه صارت تتحول لاعتيادية أكثر وأكثر في الجيش الإسرائيلي. إذ تشير عشرات الشهادات لجنود نظاميين وجنود احتياط، وقادة كبار في جهاز الأمن، وباحثين أكاديميين، أن مؤسسة الجيش تعيش صراعا يوميا مع القوة المتصاعدة للمفاهيم والقيم الدينية التي تُفرض بطرق مختلفة، وفي أطار الإطاعة والامتثال على الجنود.

شكلت عملية «الجرف الصامد» فرصة إضافية لكشف الطريقة التي غير بها الجيش وجهه في العقدين الأخيرين، وتحول لمنظمة تتصاعد وتتزايد فيها مبادئ وأسس دينية، مثل صلوات الجماعة قبل الخروج للمعركة، إقصاء نساء، تعاظم قوة الحاخامية الكبرى، بلورة واستيعاب أوامر تخص أمور الدين بشكل مباشر، وأعمال مشتركة للحاخامات العسكريين، وسيطرة عالية من أجل غرس أفكار دينية تتعلق بالروح القتالية والحياة اليومية في الجيش الإسرائيلي.

الجنود يقيمون الصلاة بعد عودتهم من القتال في غزة أثناء عملية «الجرف الصامد» في آب ٢٠١٤. الضباط هم شخصيات تربوية ولأيديولوجيتهم تأثير كبير على الجنود.

لنحارب الفلستيُون (Philistine) [1]

بالنسبة لـ (ج)، جندي نظامي يخدم اليوم بوظيفة التوجيه في إحدى القواعد العسكرية في وسط البلاد، فإن جوهر التجربة الدينية في الجيش مختصر في حائط المبكى. يقول (ج): «حتى الآن وبعد سنة وثلاثة أشهر من الخدمة، كنت ثلاث مرات عند حائط المبكى. أرسلونا في المرة الأولى للحائط في إطار دورة تفعيل وتدريب

الضباط. كانت الزيارة جزءا من جولة واسعة أكبر في البلدة القديمة التي تضم أيضا محاضرات لاحتياطيين متدينين، حدثونا بمصطلحات مثل النجاح. أنا أعتقد أن كل جندي يمرّ بدورة الضباط يجب عليه المرور بجولة في القدس. هذا جزء من التدريب».

«المرة الثانية التي وصلت فيها لحائط المبكى كانت في 'يوم أورشليم'[٢] ليس منذ زمن بعيد، حيث أرسل جميع القسم، الذين يصل عدد أفراده لحوالي ٥٠ جنديا . ترافقت الجولة في هذه المرة أيضا مع محاضرات لرجال احتياط متدينين، ولكن، تسلمنا هذه المرة أيضا مهمة، فمن أجل التعرف على البلدة القديمة، استلمنا خارطة وطلب منا المرور بعدة أماكن، ووضع إشارة تدل على زيارتنا لها والقراءة عليها. وصلنا أيضا لكنيس قديم ولحائط المبكى . كانت المرة الأخيرة التي زرت فيها حائط المبكى قبل عدة أيام في إطار رأس السنة. مرة أخرى قصة مشابهة إلى حدّ ما، نفس المفهوم. القليل من المواقع، القليل من المحاضرات لاحتياطيين متدينين».

عموماً، فإن رأس السنة هو موعد للأحداث ذات الصلة الدينية في جيش الدفاع الإسرائيلي. على سبيل المثال، اتصل الجيش قبل العيد بأيام معدودة من وحدة الاحتياط في سلاح المظليين مع عشرات أرامل الجيش، وأبلغهن أن ضابط الوحدة يطلب منحهن هدايا أثناء العيد. وبالفعل في مساء رأس السنة وصل جنود الوحدة إلى مداخل بيوت الأرامل من أجل منحهن الهدايا الموعودة: كتاب يضم بين دفتيه: تقديس السبت وكل أعياد إسرائيل، أغان وتراتيل لثلاث عشوات السبت، مباركة الغذاء والسبع بركات. وقع الكتاب بالشعر وأغنية للأعياد والمناسبات السعيدة، وفيه يتضمن هذا المقطع:- يا أقوى الأقوياء، اضرب أعداءنا، وقوِّ جيشنا، واحفظ جنودنا».

تمثّل تجسيد آخر لتغلغل طقوس دينية إلى داخل الجيش بإقامة «الميكفة»[٣] في قاعدة سلاح الجو عوفدا في الجنوب على يد منظمة "طهرات هبيت- طهارة البيت"، التي تأسست سنة ٢٠٠٥، حيث وضعت نصب أعينها إحداث ثورة في مجال الطهارة في أرض إسرائيل، ومن أجل جلب بشرى التطهير لبنات إسرائيل بزهو وفخامة»، وذلك كما كتب على موقعها بالإنترنت، كما كتب أيضا على الموقع «من الجنوب حتى الشمال، من قاعدة سلاح الجو عوفدا قرب إيلات، وحتى مستوطنة «بني إيتان» في هضبة الجولان، تنتشر عشرات «الميكفات» التي توفرها المنظمة وتنشر بشرى التطهير في إسرائيل».

في هذا السياق، نشرت أثناء عملية "الجرف الصامد" ورقة قائد لواء جفعاتي عقيد احتياط عوفر فينتر، والتي كشفت عن مدماك إضافي لهذه الظاهرة متعددة الأبعاد. "أنا أوجه أنظاري إلى السماء وأبتهل لشعب إسرائيل، ربنا الواحد»، كتب فينتر لجنوده. "إله إسرائيل وفقنا في طريقنا حيث نمضي متجهزين للقتال من أجل شعبك إسرائيل ضد أعدائك الذين يهينون اسمك».

يعبر هذا النص عن أجندة واضحة، كما يقول الباحث البروفسور يجيل ليفي، المتخصص في مثلث العلاقات العسكرية- الاجتماعية- السياسية. ويضيف بأن «فينتر تصرف بحسب ما هو متوقع من ضابط متدين خريج الكليات التمهيدية ما قبل العسكرية. إقامة هذه الكليات، لم تكن تهدف فقط إلى تشجيع ذهاب الشباب المتدينين للوحدات القتالية، والتقوي من الناحية الدينية، بل لتشكل وسائل تأثير على الجيش. لذلك فان فينتر لم يحتفظ بقيمه لنفسه، بل عمل كقائد له وظيفة تعليمية – دينية، وأنه دخل الجيش من أجل التأثير».

يقترح يجيل ليفي فحص قضية فينتر على ضوء قضية ضابط كبير آخر، هو اليعازر طوليدانو، قائد لواء المظليين.

لقد تعلم فينتر في الكلية التمهيدية لمستوطنة «عيلي» التي تعد أم الكليات الصهيونية الدينية، لكن هذه لم تكن حالة طوليدانو، الذي تجند للجيش دون وساطة المدارس الدينية أو الكليات التمهيدية. تكلم طوليدانو كقائد عن واجب الدخول إلى غزة من أجل الدفاع عن سكان الجنوب. هو لم يشغل نفسه بحرب دينية، لكن من أقوال فينتر يتضح بشكل جلي أن حرب غزة هي حرب دينية، بحيث يجب أن نقاتل من أجل سمعة الله. لقد كان المس بإسرائيل بالنسبة له مثل المس باسم الله. لحرب فينتر توجد قواعد مغايرة، فهذه حرب فرض».

ما هي آثار قتال يدار في أجواء دينية كالتي يعبر عنها فينتر؟

تفسح حرب كهذه المجال أكثر للمس وبسهولة بمواطنين أبرياء في طرف العدو. يوجد في حرب كهذه سعي لنصر حاسم ، لأن الحديث هنا عن سمعة الرب. توجد في إطار الحرب التي تدار بروح دينية شرعية كاملة للموت من أجل الرب، وهو ما يزيد بالتأكيد الخطر على جنودنا. بحسب مفاهيم هذه الحرب فان الفلسطينيين هم الفلستيم، وبعدها لن يكون هناك فلستيم في البلاد. هذه حرب من شأنها ان تشجع حتى التطهير العرقي.

من الواضح أن جدول أعمال فينتر وأفكاره يشكلان خطورة على جدول الأعمال العلماني في إسرائيل، لكن هل تعتقد أنه يشكل خطورة أيضاً على النظام السياسي في إسرائيل؟

بالتأكيد، فأنا أقل قلقا من رسالة قائد وحدة جفعاتي، ما يقلقني أكثر هو صمت الجيش حيال هذا الأمر.

متدينون، الجيش يناديكم

تحدث في الجيش صراعات مشحونة، ذات خلفية دينية واضحة في السنوات الأخيرة. من بين الأحداث المتراكمة، يمكن ذكر استجابة رئيس هيئة الأركان الجنرال بيني غانتس لتغيير مقدمة صلاة التذكر الخاصة في الاحتفالات العسكرية من: «يتذكر شعب إسرائيل» إلى صيغة أخرى طلبت من قبل عناصر دينية: «يتذكر الله أبناءه». وقد تمت إعادة الصلاة إلى صيغتها السابقة بعد العاصفة الجماهيرية التي ظهرت حول قرار غانتس، تحديدا من جانب العائلات الثكلى التي أعدت عريضة مع ٦٤ توقيعا ضد الخطوة، وقد وافق رئيس الأركان في النهاية على رأي اللجنة التي عينها لفحص الموضوع. فباستثناء رأي الحاخام الأكبر للجيش، الجنرال رافي بيرتس، الذي ادعى، أنه من غير الصواب استبعاد اسم الله من الصيغة الخاصة بالذكرى، أوصت اللجنة بغالبية الأصوات بالعودة للصيغة المعتادة. وعلى هذا استقر الأمر.

مع نهاية قضية «صلاة الذكرى» واجه غانتس قضية أخرى كانت تحت عنوان، غناء النساء، ٩ من التلامذة العسكريين المتدينين في دور الضباط وغالبيتهم يتبعون لوحدات مختارة مثل دفدفان، وأجوز، كانوا تحت تهديد الطرد بعد أن امتنعوا عن الإصغاء لأغنية أدتها مجندات في مساء نهاية المعركة أثناء عملية «الرصاص المصبوب». اقتبس رئيس إحدى المدارس الدينية – والذي كان أحد الغاضبين من تلامذته– في الصحافة كمن قال أن «الأمر فيه قلة من الإحساس اليائس لدى قائد الكتيبة. أصدرت هيئة الأركان العامة للجيش أمرا منع بمقتضاه جندي متدين من عدم المشاركة نشاطات ترفيهية تتعارض مع أسلوب حياته ومعتقداته. قائد الكتيبة، وبقلة حكمة فاضحة وضع الجنود أمام قرار: إما التوراة، وإما أن يكونوا ضباطا في الجيش. في نهاية الأمر استبعد عددا من الضباط، فيما قدّم عدد آخر اعتذاره وبقي في الخدمة.»

حدثت قضية أخرى سبقت القضيتان أيضا في نهاية ٢٠١٠، حينها أنهى الجنرال آفي زمير وظيفته كرئيس قسم الموظفين في الجيش. دعا زمير في الرسالة التي بعثها لرئيس الأركان لوضع خط لصد التطرف الديني في الجيش. أوصى زمير بإصدار أمر، يحدد التمسك بالتقاليد الرسمية للدولة، معتمدا في أقواله على بحث أجري من قبل مستشارة رئيس الأركان، الجنرال «جيلا كليب – أمير» . يشير يجيل ليفي: «يشكل هذا البحث الذي تجسد بمقال نشر في المجلة الشهرية العسكرية «معرخوت» أيضاً قمة الحدث الذي يكشف عن التوتر الديني في الجيش. البحث الذي نشرته كليبي– أمير حدد أن النساء يعانين من عملية الإقصاء في المجالات الرئيسية.»

كليبي- أمير كتبت أن أمر الدمج المناسب(ذلك للعام ٢٠٠٢، والذي كان من المفروض أن ينظم العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في الجيش والذي يعمل على إعطاء شروط للجنود المتدينين) تحول لأداة أساسية، لنظم مكانة المرأة في الجيش؟

ليفي: «البحث الذي نشرته كليبي– أمير، وصف حالة من فقدان السيطرة في الجيش. وقد ادعت أن القواعد العامة مطبقة بشكل يفرض التطرف الديني. جدير بالذكر، أنه وعلى خلفية ما اعتقد بأنه شكاوى من عدم تطبيق أمر الدمج المناسب، عين الجيش سنة ٢٠٠٤ طاقما مختصا لفحص الأمر والتطبيق. القضية هي أن الجيش عين على رأس الطاقم «يلون فرحي»، جنرال في الاحتياط وحاخام في كلية التمهيد ما قبل العسكرية في مستوطنة عيلي. في أعقاب نتائجه، أقيمت في الجيش سنة ٢٠٠٥ «مديرية الدمج المناسب»، وعين على رأسها الجنرال الحاخام «أفيحاي رونتسكي»، لاحقا الحاخام العسكري الأكبر. تمثلت وظيفة المديرية بكشف الفجوات بين السياسة وبين التنفيذ. عملياً، نظر إلى المديرية كأداة لحراسة ومراقبة لتصرفات المجندات المتجولات في القواعد العسكرية، ومراقبة الأخطاء في تصرفات النساء العلمانيات، أو شكل حياتهن المشتركة لهن مع الجنود.

كشف زمير، الذي يخشى المقابلة الصحافية علناً في هذا الموضوع، في الرسالة نفسها أيضاً صراع الصلاحيات الذي نشب بين سلاح التعليم والحاخامية العسكرية، هذا الموضوع الذي تطلب أيضا تدخل مراقب الدولة في نهاية الأمر سنة ٢٠١٢؟

ليفي: «زمير حذر من مغبة الفشل في التوزيع بين الصلاحيتين: صلاحية الحاخامية العسكرية الكبرى وصلاحية سلاح التعليم، لأن النتيجة ستكون تدخلا آخذا بالازدياد للحاخامية في مجال التعليم داخل الجيش، تدخلا يدعو لأرثوذكسية دينية. قال مراقب الدولة بصورة واضحة، إن الحاخامية العسكرية اقتحمت مجالات قيادة ضباط التعليم الرئيسي، وهي تعطي للجنود قيما ليست حكيمة بالضرورة. لقد كتب هذه الأقوال بعد عملية «الرصاص المصبوب»، والتي ظهر أثناءها الحاخام العسكري للجيش «رونتسكي» يتجول بين الجنود ويقوي من أزرهم قبل الخروج للمعركة.

اقترح زمير في رسالته الخارجة عن المألوف تحويل أمر «الدمج المناسب» لأمر «الخدمة المشتركة»، والتي من المفترض حسب مبادئها أن تمنع إقصاء النساء والمس بالجنود على خلفية دينية.

ليفي: صحيح، لكن اتضح بعد نشر أقواله بشكل جلي فشل تحديث أمر «الدمج المناسب» . كانت هناك محاولة كهذه، لكن الأمر لم يتحول إلى أمر ملزم لأن رئيس الأركان بيني غانتس لم يوقع عليه. حتى اليوم هو متردد لأنه يعلم أن الأمر يشكل قنبلة موقوتة. هذه هي الأجواء في جيش الدفاع، وليس عجباً أن إشكنازي وغانتس اختاروا تجميد تطبيق غالبية التوصيات التي أقرت في تقرير لجنة سيجيف من سنة ٢٠٠٧، والذي طالب باعتماد نموذج خدمة مساويا بشكل تام للرجال والنساء.

وثيقة مكملة لفهم ظاهرة التدين في الجيش هي وثيقة «يعود يحود» (هدف، وتوحيد) خطة إستراتيجية ثورية لبناء هوية يهودية صهيونية لجنود الجيش كتبها وزير الدفاع موشيه يعلون سنة ٢٠٠٤ بينما كان آنذاك رئيسا للأركان. نشرت هذه الوثيقة بالتزامن مع قراره بإقامة مديرية الدمج المناسب. يبدو أن تلك هي محركات القوة لعملية التدين في جيش الدفاع، وشخصية الحلّ الموجودة على السطح هي يعلون؟

ليفي: «صحيح، من غير المعتاد الربط بين الاثنين، لكنني أنا أيضاً أرى العلاقة بينهما. تصاغ إلى جانب أمر الدمج المناسب وثيقة مهمة جدا هي: «يعود يحود/ هدف توحيد» التي تصيغ الهوية للجيش للمرة الأولى بعد سنوات طويلة. دافيد بن غوريون كان قد وضع هذا في كتاب بعنوان «يعود يحود»، والذي شمل مجموعة مقالات وخطابات لصورة الجيش. عمل يعلون على طريقته وللمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، عرف الجيش الإسرائيلي بأنه جيش يهودي. لقد شعر أنه يجب ترك عقلية أوسلو حول نهاية الصراع، والقدرة على التوصل لحسم سريع، وبدل ذلك تحضير المجتمع الإسرائيلي للعيش في ظل استمرار الصراع . بحسب يعلون فإن الجيش مازال متأثراً بميراث أوسلو، لذلك فهو منظمة مهزومة، حيث ظهر ضعفه حين انسحب من لبنان عام ٢٠٠٠. تم تعيين يعلون لوظيفة رئيس الأركان سنة ٢٠٠٢، وإلى جانب ضابط التعليم الرئيسي «اليعازر شتران»، يسعى نحو فعل من شأنه مصادرة التفرد في التعليم من سلاح التعليم. يأتي هذا العمل –وفي ظل هبوط الحافز للخدمة في الجيش– على خلفية التفهم بأنه يجب تقريب الجندي الإسرائيلي للإرث اليهودي بهدف تقوية الجيش وتعزيز الحافز للخدمة العسكرية عند الجمهور العلماني».

أي أن الجيش عرف أنه بحاجة للدين من أجل وضع أساس لحافز جديد حتى يحرك الجنود لمهامهم.

ليفي:» هذا صحيح، ولهذا مغزيان اثنان إضافيان، الأول أن الجندي المتدين هو الجندي المثالي في أعين القيادة، والثاني، أن الحاخامية العسكرية تملك صندوق الأدوات الذي يحتاجه الجيش حين يواجه على ما يبدو رخاوة المجتمع في إسرائيل وانتقالها للجيش. غيرت الحاخامية العسكرية في عام ٢٠٠٥ من مرسومها التنظيمي وحددت من بين أعمالها «رعاية وإدخال وعي يهودي وموروث إسرائيلي إلى جنود جيش الدفاع». في عام ٢٠١٠ أدخل هذا التحديد في المؤسسة بواسطة تغير في مراسيم التنظيم للجيش. بحسب المرسوم الجديد، تضمنت أهداف ووظائف الحاخامية العسكرية أيضاً «تطوير الوعي اليهودي بقضايا توراتية عند ضباط وجنود الجيش– لتقوية الروح القتالية لجنود وضباط جيش الدفاع الإسرائيلي».

بكلمات أخرى، حمل رئيس أركان الجيش - وللمرة الأولى- الحاخامية العسكرية وظيفة رسمية تتعلق بمواضيع توراتية، مع تقوية الروح القتالية لجنود وضباط جيش الدفاع الإسرائيلي. إلى أين يؤدي هذا من وجهة نظرك؟

ليفي: «ثقرطة، حيث تتدخل صلاحيات بإدارة الجيش. هذا سيحمل الجيش عبئا ثقيلا، ويعيق من قدرته على العمل بما يتواءم والرغبة الجماعية لعامة المواطنين. تشكك السيرورات التي وصفت في قدرة المستوى السياسي على تنشيط الجيش خلال إخلاء واسع للمستوطنات في الضفة الغربية، إذا اقتضت الظروف السياسية.»

الحاخام قال: يمنع الإخلاء

انكشف أفنير جبرياهو، مقاتل سابق في كتيبة «عوراب» لسلاح المظليين، أثناء دورة ضباط الصف، على الوجود الديني بالجيش، وعلى التدخل للمؤثرات الدينية من الخارج. يقول: «تجندت في الجيش بعد الانتفاضة الثانية، وأنا أذكر أثناء الدورة أنني بدأت أفهم أن شيئا ما يزعجني. في تلك الفترة ارتديت القلنسوة (القبعة الدينية) أيضاً وعلى الرغم من أن ذلك كان غريبا من وجهة نظري أن تبرز في دورة القيادة الأكثر أهمية في الجيش درجة التأثير الكبيرة للحاخامية العسكرية. أنا أذكر أننا انكشفنا لكثير من المحاضرين الخارجيين، لكن تقريبا كل المعلمين من الخارج كانوا متدينين، يرتدون القبعات الدينية».

دائما كان هناك صراع داخل الصهيونية الدينية حول الطريق. كان هذا مؤشراً واضحا في جميع الأحزاب الدينية، في داخل حزب المفدال التاريخي كانت هناك الكثير من الأفكار والتوجهات. كان هنالك رجال «هبوعيل همزراحي» وكان هناك اشتراكيون. كان هناك رجال كثر ومفكرون تطرقوا للاحتلال ولقضايا أخلاقية. في حزب المفدال كان في الماضي الكثير بين المركز- واليسار. يتحرك المحور اليوم بين أوريت ستروك ونفتالي بينت. لا توجد تعددية في الآراء، وهذا الأمر يؤثر في صورة جلية على الجمهور المتدين، وينفذ للمدارس والمدارس الدينية الثانوية والمعاهد.

في الأيام التي كان فيها الجمهور الإسرائيلي يعبر عن سخطه من الانتقادات الداخلية، فإن شهادة جبرياهو ابن التاسع والعشرين، من شأنها أن تواجه بتشكك بسبب وظيفته كمدير القسم العام لمنظمة «شوفريم شتيكا»[٤] (نكسر الصمت). مع ذلك فان شهادته تمتاز بمغزى كبير بسبب معرفته القريبة للعالم الديني. يقول: «عام ٢٠٠٤ بعد انتهائي من التعلم في المدرسة الدينية في «ريشون لتسيون»، إضافة إلى إنهائي عام خدمة عن طريق حركة الكشافة الدينية، تجندت للجيش، لكن أيضاً بصفتي رجلا متدينا ما كنت لأقبل كل افتراضات العمل التي عرضت علي حينها في الدورة. تقريبا كل المعلمين من الخارج كانوا متدينين مرتدين للقبعات الدينية. أنا اذكر أنه في إحدى المحاضرات وصل طيار تائب. وقد حدثنا عن التجارب والتجاوزات التي عاناها أثناء رحلاته الجوية. تملّكني – كمن ترعرع في الصهيونية الدينية وسمع محاضرات للتائبين- نفس الإحساس الذي يتملكني في محاضرة يقدّمها تائب.

جبرياهو، الذي خدم تحديدا في جنين ونابلس، ترعرع في بيت تعددي، وهو ابن لوالدين يؤيدان حزب «ميماد».[٥] يقول «تعلمنا على تبني الطروحات النقدية، عرفت دائما أن هناك ٧٠ وجها للتوراة. لهذا حين انكشفت لخط الدورة الخاص، أشعل عندي ضوء أحمر. فقد عرفت أن هناك تيارات أخرى في الصهيونية الدينية. عرفت أن بإمكان مرتدي القبعة قول أمور أخرى أيضا. لم أنجح بمعرفة على سبيل المثال لماذا لا يوجد تقريبا اهتمام في موضوع مثل «طهارة السلاح» . في إطار الدورة التي امتدت على أربعة شهور، لم يثر هذا الموضوع ربما سوى لساعة واحدة من الزمن، وأيضا حينها كان الطرح مبسطا».

كرجل تعلم في مؤسسات دينية صهيونية، كيف ترى وظيفة الوسط الديني مرتدي القلنسوات في التحول الذي يمر به الجيش في قضية الدين؟

دائما كان هناك صراع داخل الصهيونية الدينية حول الطريق. كان هذا مؤشراً واضحا في جميع الأحزاب الدينية، في داخل حزب المفدال التاريخي كانت هناك الكثير من الأفكار والتوجهات. كان هنالك رجال «هبوعيل همزراحي» وكان هناك اشتراكيون. كان هناك رجال كثر ومفكرون تطرقوا للاحتلال ولقضايا أخلاقية. في حزب المفدال كان في الماضي الكثير بين المركز- واليسار. يتحرك المحور اليوم بين أوريت ستروك ونفتالي بينت. لا توجد تعددية في الآراء، وهذا الأمر يؤثر في صورة جلية على الجمهور المتدين، وينفذ للمدارس والمدارس الدينية الثانوية والمعاهد. لكن هذا يبقى بمثابة توصيف للجانب المدني، أما الوظيفة التي تشغلها الصهيونية الدينية في الجيش فمن الأجدر التطرق لها بشكل مختلف.

ما المقصود؟

في كل كنيس للصهيونية الدينية تسمع الجملة: «دولة إسرائيل، بداية بزوغ خلاصنا». يتبع الجمهور الديني القومي بمعظمه موروث الحاخام «كوك» الذي شدد على أنه بأعمالنا يمكننا أن نسهم في الخلاص. يتحدث الحاخام «كوك» عن الجيش كأداة، كسلاح مقدس باستطاعته أن يقربنا من الخلاص. تلك هي معتقدات مسيانية (خلاصية).

يؤمن الجمهور الديني- حتى لو لم يكن يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة- بالتأكيد بالمشروع الاستيطاني. إذا ربطنا كل هذه الخيوط معا نفهم الوضع الذي نعيشه اليوم، الصراع على الأرض بالنسبة

خرج للضوء كتاب من إعداد الدكتور جال» والدكتورة تمير ليفيل، هو كتاب «بين القلنسوة وغطائها» الذي يستكشف بشكل معمق ظاهرة التدين في الجيش الإسرائيلي - تحديدا في العقد الأخير- وذلك في الجيش النظامي وخاصة القوات في الميدان، وفي الوحدات المقاتلة والدرجات القيادية. هناك جانب ديمغرافي- إحصائي للظاهرة مرتبط بارتفاع كبير في إعداد الجنود والضباط المتدينين في الوحدات القتالية وفي طاقم القيادة العليا . لكن الجانب الأكثر إثارة يتطرق لظاهرة التدين من وجهة النظر الانثروبولوجية – الاجتماعية التي تركز على الطقوس وأشكال تأثيرها على تصرفات الجنود.

لجزء كبير من أبناء الصهيونية الدينية، بمن فيهم جنود متدينون، هو صراع مسياني– خلاصي. حين تكون الفكرة بأنه كلما تكون بأيدينا أراض أكثر نقترب من قدوم المسيح، تصبح المصلحة الأمنية ومصلحة المعتقد واحدة.

يصغي نائب رئيس مستشار الأمن القومي سابقا د. رؤوبين غال – تولى منصب المعالج النفسي الأول للجيش حتى حرب لبنان الأولى– منذ سنين للتقلبات التي يواجهها المجتمع الإسرائيلي. وكمن ينشغل في أبحاثه بمواضيع ترتبط بحالات الضغط، المناعة الوطنية، وعلاقات المجتمع –الجيش، فهو أيضا منزعج. بحسبه «إن الحدث الذي أشعل عندي ضوءا أحمر كان الحدث الذي رفع فيه جنود من وحدة «كفير» لافتات كتب عليها: «وحدة شمشون لن تخلي حومش» ،حيث اتضح أنهم كلهم من تلامذة الحاخام «اليعازر ميلمو» من المدرسة الدينية «هار براخا».

حدثت القضية التي يذكرها غال في تشرين الأول ٢٠٠٩، في قمة مراسم أداء اليمين الدستورية بحائط المبكى، واعتبرت بمثابة المعالم الأولى لرفض الجنود. جرت بعد هذا الحدث أحداث مشابهة، كان آخرها في شهر أيار الأخير، حين وضع مقاتلون من كتيبة ٥٠ التابعة لوحدة «ناحل» على مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك منشورات ضد إخلاء يهود.

غال: بالنسبة لي، دلّ الحدث داخل حائط المبكى على التأثير الكبير للحاخامية على الجنود، ربما أكثر مما نعتقد . عمليا، في أعقاب ذلك الحدث، خرجت مع عدد من الباحثين لبحث السيرورة التي تتطور وفقها المبادئ الدينية داخل الجيش».

في نهاية الرحلة التي استمرت لأكثر من سنتين، خرج للضوء كتاب من إعداد الدكتور جال» والدكتورة تمير ليفيل، هو كتاب «بين القلنسوة وغطائها» الذي يستكشف بشكل معمق ظاهرة التدين في الجيش الإسرائيلي – تحديدا في العقد الأخير– وذلك في الجيش النظامي وخاصة القوات في الميدان، وفي الوحدات المقاتلة والدرجات القيادية. هناك جانب ديمغرافي–إحصائي للظاهرة مرتبط بارتفاع كبير في إعداد الجنود والضباط المتدينين في الوحدات القتالية وفي طاقم القيادة العليا . لكن الجانب الأكثر إثارة يتطرق لظاهرة التدين من وجهة النظر الانثروبولوجية – الاجتماعية التي تركز على الطقوس وأشكال تأثيرها على تصرفات الجنود.

«في عام ١٩٦٢، عندما خدمت في الجيش في وحدة ناحل، كرئيس فرع وقائد وحدة في مدرسة للضباط، كان من حولي القليل من الجنود والضباط المتدينين المرتدين للقلنسوة، حينها عندما كان عددهم قليلا نسبة للجنود العلمانيين، لم يبرز الموضوع الديني. وأنا لا أذكر أنه كانت هناك أهمية خاصة لكون الضباط متدينين أو علمانيين. صحيح أن الجنود المتدينين يقومون باكرا للصلاة، لكن بهذا كان ينتهي الأمر، ولم يكن هناك مغزى جوهري لكونهم متدينين. الأهم من ذلك لم يكن هناك تدخل لعناصر دينية من الخارج مثل حاخامات مدنيين ورؤساء مدارس دينية . حينها لم يكن وارد أن يتجول حاخامات مدنيون في القواعد العسكرية. اليوم هذه الظاهرة معتادة جدا، وللحاخامات تأثير قوي على تلاميذهم الذين أصبحوا جنودا . هناك أحداث ليست قليلة يؤثر فيها الحاخامات على تصرفات الجنود وسلوكهم، وعلى الشكل الذي يفسر به الجندي الأوامر بين مسموح وغير مسموح.

حدث انقلاب، تغيير حاد في وظيفة الحاخامية العسكرية. وكل هذا حصل في فترة رئاسة موشي يعلون لهيئة الأركان . قام يعلون كرئيس للأركان بتقوية العناصر اليهودية في الجيش، وقد أعطى الحرية الكاملة للقوى الدينية وقام بتقويتها. ومنح الحاخامية العسكرية موطئ قدم فيما يتعلق بقيم القتال. أثناء ولاية الحاخام «فايتس» أعلن في الحاخامية عن إقامة مجال قيم القتال، تحول فيما بعد لفرع. أنت تسأل نفسك، كيف تنشغل الحاخامية العسكرية بقيم القتال؟ إذ من المفترض أن من ينشغل بمواضيع من هذا النوع مقر ضابط التربية الأول. هكذا كان الأمر فعلا لسنوات طويلة.

هل يمنع على الجندي المتدين مواصلة علاقته مع الحاخام ؟

بالطبع مسموح، لكن جيشا في دولة ديمقراطية لا يستطيع تحمل وضع يكون فيه الجنود والضباط تحت تأثير مصدرين مختلفين من الصلاحيات – الصلاحيات العسكرية والصلاحيات الدينية – الحاخامية . يجب أن تكون المنظمة العسكرية سلسلة، وظائف واحدة فقط تنتهي بالقائد المعين – رئيس الأركان أو القيادة المدنية المعينة– وليس بالتوراة أو الحاخام . كما رأينا في حادثة وحدة «كافير» والحاخام «ملمد»، لدينا مشكلة في الصلاحيات.

كان هذا عملا سياسيا وغير مسبوق، لكن من نفذه كانوا جنودا مبتدئين– أشك إن كان في المراتب العليا تصرف كهذا!

هذا صحيح، القادة والمقاتلون مرتدو القبعات هم اليوم أصحاب الحافز القتالي والإخلاص القوي الموجود في الجيش .الضباط الذين يصلون لمواقع متقدمة، حتى لو كانوا أيضا من مرتدي القلنسوات، دون أدنى شك، يعملون وفق تقاليد ومعايير الجيش . لو تسأل قائد لواء جفعاتي إذا كان لديه أي تردد أو ارتباك بشأن من يجب أن يستمع لأوامره الحاخام أم قائد الفيلق الخاص به، فإنه سيضحك. بالنسبة له هذا ليس سؤالا على الأطلاق ، فهو سيقول إنه جندي ينفذ الأوامر . لكن الإفادات والشهادات التي وصلت إلينا خلال تأليفنا للكتاب تتحدث عن سيرورة بطيئة وتدريجية من التغير. التأثير الديني تعاظم جدا، وتغيرت البيئة المحيطة. قواعد عسكرية، غرف معيشة، ومكاتب غيرت مظهرها . واليوم من الممكن أن نجد أكثر وأكثر صور أولياء وقديسين وأدوات متلائمة دينيا للاستخدام، إضافة لذلك على المستوى التقني، تسلمنا تقارير أثناء عملية «الرصاص المصبوب» تفيد بأنه أثناء المساء وقبل الخروج للمهمات، نظمت اجتماعات للصلاة والأدعية.

جيش الدفاع اليهودي

يؤكد غال أنه يوجد فرق بين صلاة عفوية وبين صلاة بمبادرة ضابط متدين. يقول «يزعجني أقل أنه في ساعة الضيق وعند الاقتراب من ساعة القتال تظهر معان دينية تستدعي الله في ساعة الصلاة. شخصيا أذكر الحاخام «شلومو جوران» أثناء حرب الأيام الستة حين بدأنا بالتحرك من «غوش عتسيون» لاحتلال الخليل، وقف على المركبة العسكرية وقرأ عبارته الدينية «اذكر ما فعله بك عماليق».٦ لكن أنا منزعج من كون الأمر تحول إلى عادة يومية. يبلغون عن ضباط متدينين تنقلوا بين الجنود وقاموا بتوزيع شالات الصلاة والكتب المقدسة.

ليس مفروضا على كل جندي أخذ الأدوات الدينية أو الكتب المقدسة. هم لا يجبرون.

هذا صحيح، لكن أبلغنا على سبيل المثال عن ضباط متدينين قاموا بتسمية شالات الصلاة الصغيرة «بالسترة الواقية». وقد فهمت من هذه الأقوال إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية كالصلوات الجماعية للجنود بالجيش بأن هذه الأمور يمكنها أن تعامل بالبسمة، كعادات وتقاليد . ولكن برأيي هذه الظواهر آخذة بالازدياد بحيث تتصرف الوحدات، خاصة الوحدات القتالية، وتحديدا في ساعات القتال، بشكل ديني جدا. فالحاخامات العسكريون أصبحوا شخصيات حيوية جدا، ليس أقل من القادة العسكريين. يوجد اليوم حاخام للوحدة، حاخام للكتيبة وحاخام للفيلق، وكلهم ملاصقون بشكل شخصي للجنود . ويتواجدون في أوقات القتال في مناطق التجمعات ويتكلمون كثيرا مع الجنود، يقومون بعمل الصلوات لهم. وأيضا، وبدون علاقة بأنشطة تنفيذية، فانهم ومع كل نهاية المناوبة يخاطبون الجنود بما لا يقل عن القادة العسكريين، قائد اللواء أو قائد الكتيبة .

متى بدأ هذا التدخل؟

لقد أخذ زخما بالتحديد في زمن الحاخامين العسكريين «أفيحاي رونتسكي» و «يسرائيل فايتس». حينها حدث انقلاب، تغيير حاد في وظيفة الحاخامية العسكرية. وكل هذا حصل في فترة رئاسة موشي يعلون لهيئة الأركان . قام يعلون كرئيس للأركان بتقوية العناصر اليهودية في الجيش، وقد أعطى الحرية الكاملة للقوى الدينية وقام بتقويتها. ومنح الحاخامية العسكرية موطئ قدم فيما يتعلق بقيم القتال. أثناء ولاية الحاخام «فايتس» أعلن في الحاخامية عن إقامة مجال قيم القتال، تحول فيما بعد لفرع. أنت تسأل نفسك، كيف تنشغل الحاخامية العسكرية بقيم القتال؟ إذ من المفترض أن من ينشغل بمواضيع من هذا النوع مقر ضابط التربية الأول. هكذا كان الأمر فعلا لسنوات طويلة.

هل يتحدث ضابط التربية الأول عن الموروث اليهودي؟

بالطبع يتحدث عن إرث الآباء وأرض الآباء. لكن ذلك يكون إلى جانب تحدثه عن مواضيع أخرى مثل الصهيونية، الاستيطان ومنظمات «البلماح» . أضف إلى ذلك، امتلك ضابط التربية دائما تفهما لوجود جنود من غير اليهود، كالبدو والدروز وغيرهم. في اللحظة التي تحولت فيها الحاخامية قوة مسيطرة جدا، فإن الطريقة التي طرح بها موضوع الإرث اليهودي تغيرت أيضا، حيث لم تكن عملية التغير شكلية فقط– بل كبيرة ودراماتيكية. حين يتحدث يهودي علماني عن الإرث اليهودي، فهو يضم للمصطلح عناصر إسرائيلية كثيرة جداً تتعلق بالتاريخ الصهيوني الخاص بنا. بينما حين يتحدث شخص متدين يرتدي القلنسوة عن الإرث اليهودي فهو يتكلم عن التوراة والكتب المقدسة، والعبادات والرب تقدس اسمه.

لقد قمت بزيارة وحدات في الجيش الأميركي والبريطاني عدة مرات. وظيفة رجال الدين في كلا الجيشين معروفة ومقلصة إلى حدّ كبير، فهناك يدور الحديث عن خدمات دينية لا شيء أكثر. عندنا بدأ هؤلاء الحاخامات التركيز في العقد الأخير على القيم والتعليم. يقول الرأي الذي يحمله طلائع ومبشرو هذا التغير إن قيم القتال في الجيش يجب أن تنهل من المكون اليهودي، من الكتاب المقدس والتوراة. المشكلة أن الدمج بين الجيش والدين أمر غير جيد، هو مناسب للجيوش المتطرفة. في اللحظة التي ينهل بها الجيش الإسرائيلي القيم القتالية من مصادر تراثية ومن تعاليم دينية، لا يكون جيشا إسرائيليا إنما جيش اليهودية.

توجد أيضا مسألة شخصية القائد، حيث تكون في الجيش الإسرائيلي شخصية تربوية ومؤثرة. حين يكون قائدك متدينا، فأنت تنكشف من خلاله على قيمه وتوجهاته الخاصة به، دون غربلة ودون قصد. وربما تكون لذلك آثار أقوى من درس عند الحاخام العسكري الأول.

بالطبع. إن إحدى ميزات الجيش الإسرائيلي هي أن القادة هم شخصيات تربوية، وللقادة في الجيش تأثير حاسم على الجنود. لذلك يزعجني أن يكشف قادة أصحاب أيديولوجية معينة أمام جنودهم أفكارهم الدينية والسياسية. وأيضا حين يأخذون جنودهم لزيارات في بيوتهم في المستوطنات والكنس الخاصة بهم، دون أن يكون الجنود معرضين بنفس المدى لتأثيرات أخرى.

ماذا تتوقع من الجيش أن يفعل؟

يتوجب عليه أن يكون على علم بالآثار المترتبة على ذلك، وأن يسعى نحو التعدد. بأن ينكشف الجنود مثلا لضباط من المهاجرين الجدد، أبناء الكيبوتسات ورجال المناطق المهمشة. يكمن الخطر في السيطرة الكبيرة لمجموعة ذات أيديولوجية واحدة داخل جيش رسمي، جيش الشعب. حسب رأيي، في اللحظة التي يقوى فيها قطاع معين صاحب أيديولوجية معينة وتطغى أفكار وتوجهات مغايرة داخل جيش رسمي– يبدأ ر مسار خطير بالتبلور.

مسؤول الروح القتالية

وقف في الساعات المتأخرة من الصباح، على بوابة الدخول لمستوطنة «إتيمار» المحاذية لنابلس، ضابط أمن بلباس مدني، يحمل بندقية، وإلى جانبه مركبة عسكرية تحمل أربعة جنود. ركن الجنود مركبتهم وسط الطريق . من الميدان الرئيسي في «إتيمار» نشر إلى جهة الغرب شارع مجدول بالبيوت الأرضية ذات الأسطح الحمراء، من ضمنها بيت عائلة «فوجل» الذي شهد عملية قتل قبل سنوات، اثنان طعنا بالسكين وتم إطلاق النار على فوجل وزوجته وثلاثة من أبنائهم. بعد ذلك تبدأ طريق منحدرة تؤدي الى المدرسة الدينية (يشيفاة) لإتيمار والتي تضم اليوم حوالي ٢٠٠ طالب.

ينتظر رئيس المدرسة الدينية، الحاخام «أفيحاي رونتسكي» القاطن في المستوطنة–والذي شغل منصب الحاخام العسكري للجيش خلال السنوات ٢٠٠٦–٢٠١٠–على مدخل المدرسة الدينية،

يرتدي قميصا أبيض ناعما، ومن خلفه حائط التخليد معلقة عليه صور عائلة فوجل، وهو ينظر إليها باستمرار متوجها بخطى بطيئة إلى غرفة تدريس جانبية. على الحائط كانت يافطة تشير إلى قاعة مكتوب عليها «بطولات الجندي» تيمناً بأسماء الجنديين، المقدم»عمنويل مورنو»، رجل كتيبة الأركان، والرائد «روعي كلاين» ، الذي كان نائب قائد كتيبة ٥١ لجلاني. قتل»مورنو وكلاين» في حرب لبنان الثانية. وكلاهما تلامذة الكلية التمهيدية ما قبل العسكرية «بني ديفيد « في عيلي.

يجلس رونتسكي حول طاولة مليئة بأكواب القهوة الفارغة وعليها الكتاب المقدس (التناخ). «أنا لا أذكر أن أبناء الكيبوتسات قد ملأوا الصفوف بأعداد تشابه أعداد المتدينين اليوم في جيش الدفاع الإسرائيلي، هل لاحظ أحد هذه الظاهرة»، يقول. «ما هذا التدين؟ أنا لا أفهم، لم ينظر أحد بتاتا إلى ظاهرة كثرة أبناء الكيبوتسات في جيش الدفاع بقلق. ولم يكتب عن هذا أحد كتابا. من ماذا يخشون؟ هناك حسب رأيي عملية تخويف للمجتمع الإسرائيلي من ارتفاع في أعداد المتدينين في الجيش الدفاع، إنهم يخيفونهم من انقلاب.

واجهنا حدثا كلاسيكيا كان بمثابة اختبار في «غوش قطيف» . هل أصغى أحد من أولئك الجنود لكبار الحاخامات حين دعوا لرفض الأمر؟ لا. لقد أصغوا للقادة. يأتي الجنود المتدينون للجيش من أجل الدفاع عن الدولة. هذه مهمة مقدسة ومهمة. لا توجد أهداف أخرى. أي كلام عن التديين هو تقريبا عداء للسامية. هذه دعاية تحريضية. إن ما حدث هو أنه تشكل فراغ داخل إطار العسكرية امتلأ على يد أبناء الصهيونية الدينية، الذين اكتسبوا تعليما يوجههم نحو الواجب. لرعاية الدولة وليس للحكومة.»

عدا عن وظيفته كرئيس للمدرسة الدينية، يشغل «رونتسكي» أيضا عضو إدارة «الهوية اليهودية»، وهو جسم اقيم قبل حوالي السنة على يد حزب البيت اليهودي بهدف غرس القيم اليهودية بالجمهور.

يضيف رونتسكي: » إدارة الهوية اليهودية كانت من المفترض أن تكون تابعة لوزارة التعليم، ولكن أبعدونا من هناك، لأمر يتعلق بالسياسة. هذا غير مضر، فنحن سعيدون أيضا في وزارة الخدمات الدينية. هناك أكثر من ألف من الشباب، الطلاب في أعمار الخدمة ومراكز الإعداد السابقة- للعسكرية- قد مروا بطريق برامجنا التي تهتم بتعليم التوراة واليهودية. وهنالك طلب كبير على الأمر. كلهم علمانيون، لكنهم نوعيين، لا يشاهدون برنامج «الأخ الأكبر» التلفزيوني.

يمتلك رونتسكي، كل الأسباب الجيدة التي تجعله سعيدا بجزئيته. هو خال من أي محاولة لإخفاء نشاطه باستقطاب أبناء البلاد للتوراة، «رونتسكي»، من مؤسسي مستوطنة «إتيمار» وقد كان تاب في نهاية حرب يوم الغفران، هو ربما الشخصية المركزية التي يمكن التعلم منها عن عملية التديين التي يمرّ بها الجيش الإسرائيلي. ما يوجد في قلبه ينطقه لسانه. بدأ تدخله في الموضوع سنة ٢٠٠٥، حين عينه رئيس الأركان آنذاك «موشيه يعلون» رئيسا لإدارة «الدمج المناسب».

«أسسنا الإدارة من أجل إنشاء جهاز يسمح بحياة مشتركة، منصفة للجنود والمجندات»، يقول «رونتسكي»، الذي اتهم بتسريب معلومة عسكرية للوزير «نفتالي بينت» أثناء عملية «الجرف الصامد»، حين شوهد في مناطق الاجتماعات لابسا الزي العسكري. سمعنا الكثير من الشكاوى، دون علاقة للمتدينين، تحديدا شكاوى البنات. كانت هذه فترة يشوبها التوتر مع منظمات نسائية من الخارج، دخلت للجيش مجموعة كبيرة من النساء. كانت المشكلة عدم جاهزية البنية التحتية لاستيعاب المجندات.

ماذا على سبيل المثال؟

مثلاً فصل خدمات النساء عن خدمات الرجال في القواعد العسكرية. أنا أذكر «حين وصلنا لموقع صغير بجبل جرزيم، كانت هناك المجندات المراقبات، وبشكل مفاجئ جمعوا في حجرة الدرس للمظليين. كان ذلك صعبا على البنات. فهن يحتجن للخصوصية. كان هذا مثلا.

ضمن إطار عمل الإدارة استخرجنا وحدثنا الأوامر. حرصنا على استيعابهن في مقرات الفرق، مقرات وحدات، عن طريق القادة. أنشأنا دائرة للفحص. أعتقد أن الوضع اليوم أفضل بكثير. أجبرنا الجيش على صرف ميزانية للبنية التحتية من أجل إقامة أماكن سكنية للبنات اللواتي سكن قبل دخولي الوظيفة بنفس الممر مع الأولاد. في الكيبوتسات هذا أمر عادي، بينما الجيش لا».

هل هناك أمثلة أخرى لعمل الإدارة؟

حين وصلت مدربة رياضية بثياب قصيرة- عذراً، لكن هناك جمهور كبير يزعجه هذا الأمر، الجمهور غير مستعد للركض وراء امرأة بثياب قصيرة.

كيف ذلك!! نحن يهود، نحن جيش يهودي. الجندي الذي يعلم سلسلة الأجيال من أبينا إبراهيم، مرورا بالملك داوود يوني نتنياهو، روعي كلاين، وحنا شنش- هو جندي قوي. وهو يعيش حقيقة أن شعبه عاد بعد آلاف السنين من المنفى. وهو غير متردد. ويعلم أن هذه أرضه ووطنه. أثناء عملية «الجرف الصامد» كان هناك عشرات الجنود الذين تجندوا للاحتياط على خلفية يهودية، ولم يكن هناك جندي واحد بدعوى من ضابط التربية الأول. لم يعمل سلاح التعليم بهذا يوما ولم يعمل به اليوم.

لكنك وصلت لوظيفة الحاخام العسكري بعد خطة الانفصال مباشرة من أجل معالجة مواضيع أكثر تعقيدا حسب رأيك، صحيح؟

بالطبع، حضرت الوظيفة. رئيس الأركان حينها دان حلوس طلب مني الدخول للوظيفة ولكني جئت بشروط. عرضت عليه برنامج عمل واضحا. الأمر المركزي الذي طلبته هو أن يكون للحاخامية دور. أن تكون جزءا من النسيج العسكري. حين كنت جنديا لم أر حاخامات عسكريين. كان الحاخامات أولئك الذين يجلبون الأشياء المحلاة للجنود ويدفنون أصحابهم من القتلى المتدينين. الحاخام لم يخرج يوما لأرض المعركة، حتى لم يشترك بتمرين السفر الطويل. وهم لم يطلقوا النار طوال عمرهم.

وهل أطلق الحاخامات النار عندك؟

جميعهم كانوا ذوي ماض حربي. في الفترة التي شغلت فيها المنصب حدثت تغيرات كثيرة. «أردت أن تكون الحاخامية قتالية. ولهذا قمت بتغيير جزء كبير من الحاخامات في الحاخامية العسكرية. خلق هذا العمل وضعا تحول فيه الحاخامات ليكونوا مقربين أكثر من الجنود، وبدأوا الخروج مع الجنود في تمرينات السفر الطويلة، وقد دخلوا لغزة أثناء عملية «الرصاص المصبوب». أيضا خلال عملية «الجرف الصامد « دخلوا مع وحداتهم هناك.

لماذا تولي أهمية بأن يدخل الحاخام لغزة مع الجنود؟

لأن الوظيفة الأساسية للحاخام ليست الحفاظ على التدين وجلب الحلوى والخمر الديني، هذه مجرد خدمات لوجستية، فأمين المخازن يستطيع فعل ذلك. وظيفة الحاخام هي أن يكون مساعدا للقائد بتقوية الروح القتالية. القدرة على النصر في المعركة مرتبطة بالقدرة المهنية الممتازة إلى جانب قدرة نفسية ممتازة. من خلال تجربتي، في حرب يوم الغفران، دون الروح القتالية لم نستطع الانتصار. ليست حكمة الجنرالات هي التي جلبت لنا الانتصار.

ما هي عناصر الروح القتالية؟

العنصر الأكثر أهمية هو التقرب لشعبك ولبلدك وتاريخك. أنا لا أتحدث عن إيمان، على الرغم أنه من الواضح لي بأنه أيضا يعطيك الكثير من القوة. تاريخ الشعب القديم يعطيك الكثير من القوة. حين نصل للعمل في «السامرة»، لا يتوفر الوقت للقائد لإشغال نفسه به. فهو في غالبية وقته منشغل بتدريب الجنود. الحاخام يستطيع مساعدته، لترغيب الجنود روحانيا بتاريخ المكان، الآثار، الكتاب المقدس. الجندي ليس مرتزقا. كل المكان مشبع بالتاريخ اليهودي منذ آلاف السنين. ويجب على الجندي أن يفهم بأنه يواصل عملا ما. وهذا ينطبق على غزة كما هو الحال على الحدود في الشمال.

كيف إذاً تفسر مشاجرتك أنت والحاخامية مع سلاح التربية والقائد «زمير»؟

لم يكن آفي زمير رجل حرب في حياته البتة. ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي، قادة الكتائب والوحدات والألوية ووحدات مستوى الشحن، هؤلاء هم من ينتصرون في الحرب، وهم الذين يحتاجون الروح وهم يفكرون في غير ما يفكر به زمير. حين قمنا بتوزيع الحاخامات في وحدات الجيش، حاربوهم. قبل الدخول لغزة، طلب منهم القادة التكلم مع الجنود أثناء عبورهم الحدود. هم يطلبون: اعطهم هذا، اعطهم التناخ وتكلم عن «شيمشون».

هل تعتقد بأنك تستطيع إدخال الروح القتالية إلى الجنود دون اليهودية؟

كيف ذلك!! نحن يهود، نحن جيش يهودي. الجندي الذي يعلم سلسلة الأجيال من أبينا إبراهيم، مرورا بالملك داوود يوني نتنياهو، روعي كلاين، وحنا شنش– هو جندي قوي. وهو يعيش حقيقة أن شعبه عاد بعد آلاف السنين من المنفى. وهو غير متردد. ويعلم أن هذه أرضه ووطنه. أثناء عملية «الجرف الصامد» كان هناك عشرات الجنود الذين تجندوا للاحتياط على خلفية يهودية، ولم يكن هناك جندي واحد بدعوى من ضابط التربية الأول. لم يعمل سلاح التعليم بهذا يوما ولم يعمل به اليوم.

غير دقيق.

هو منشغل بالديمقراطية، وبمسائل تتعلق بكيف تتصرف في حالة إخلائك؟ لكن أبهذا ننتصر في الحرب؟ هل يمكن الركض مع علم الديمقراطية؟ قد يكون هذا مهما في المجتمع الإسرائيلي، في المدرسة، ولكن ليس في جيش الدفاع الإسرائيلي. لتدريب الجندي هناك حاجة للتدريب على النصر. هل ننتصر مع ثقافة يوم الأحد ومسرح هبيما؟!

بسبب أنه يوجد حدود، كنت توجز في حديثك حل العلاقة بين الجيش والدين؟

ليس علينا الحذر من أي شيء. فهذه سوق حرة. لا أحد يفرض على أحد. من ماذا نحذر، ومن من، أنا استطيع أن أقدر بأن جزءا من النخب القديمة تخشى من تغير وجه المجتمع الإسرائيلي. اليوم يختلف الجيش إلى حدّ كبير. ليس فقط المتدينين يتواجدون في كل ركن فيه، بل أيضا أغلب القادة الضباط والألوية هم من مرتدي القلنسوة الدينية. خشية النخب هي بأن الحوار تغير.

حقاً؟!

جئت في إحدى المرات إلى جلسة ميدانية لسلاح المظليين. قائد التوجيه كان رائدا متدينا وخريج الكلية التمهيدية في عيلي . كان ذلك في وقت ما قريب من يوم أورشليم، قام هو بعمل ملخص الأسبوع للجنود ثم قام بربط الأمر بقضية الأسبوع [٧] وبعض قصص الآباء، وبعد ذلك قام بقراءة (كديش[٨]) صلاة لـ ٤٠٠ من الجنود. هل يمكن لأحد أن يخبرني أن بإمكان رجل علماني القيام بحدث كهذا، ماذا يعرف عن القدس؟ أقول هذا بكل أسف. إن خشية بعض الجماعات هي أن التغير في الجيش سيغير المجتمع. وأن كبار الجيش المتدينين سوف يحتلون مواقع أيضا في السوق الخاص، والقطاع العام. هناك خشية من هذا. هذه حرب البقاء لجماعات داخل المجتمع الإسرائيلي كما قالوا هم ذلك. هنالك من يخشى أننا سوف نسحب البساط من تحت أرجلهم وأننا سوف نسرق لهم الدولة، كما قالت ذلك لبئة رابين (زوجة اسحق رابين) يوماً.

[ترجمه عن العبرية: نعمان شلبي]

الهوامش

١ الفلستيون: القبائل التي استوطنت شاطئ فلسطين الجنوبي الغربي في القسم الممتد من غزة إلى يافا شمالاً، وهم من شعوب البحر. ولقد ورد ذكر الفلستيين في عدد من المصادر المصرية كما ورد عدة مرات في العهد القديم، جاء في الفصل الرابع من موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية لعبد الوهاب المسيري «اصطدم الفلستيون بالعبرانيين الذين كانوا قد وفدوا حديثاً إلى المنطقة فهزموا القضاة واستولوا على تابوت العهد، كما استولوا على أجزاء من المنطقة التي صارت فيما بعد المملكة الجنوبية، ودامت هيمنتهم أربعين عاماً.... وينتمي شمشون الذي وقع في حب دليلة الفلستية إلى هذه الفترة. ولم يكن لدى الفلستيين القدر الكافي من الموارد البشرية اللازمة للهيمنة على المنطقة واستغلالها، ولذا اضطروا إلى الإبقاء على العبرانيين وإخضاعهم ليكونوا أيدي عاملة[...] وحينما بدأت وحدة الدول المدن الفلستية في التفكك، عرف العبرانيون صهر الحديد وتعدينه فتمكنوا من الفلستيين» ويضيف المسيري «أن فلسطينيي اليوم لا علاقة لهم بشعوب البحر اليونانية هذه[....] وتجتهد الدعاية الصهيونية في طمس هذه الحقيقة لتربط في أذهان الناس في العالم بين العرب الفلسطينيين والفلستيين القدامى الذين انتصر عليهم العبرانيون، حتى يصبح الصراع العربي الإسرائيلي صراعاً دائماً مستمراً يمتد إلى بداية التاريخ وليست له حدود معروفة. (للمزيد انظر/ي http://goo.gl/WVgmTS) (هيئة التحرير)

٢ «يوم أورشليم: يعتبر في إسرائيل يوم عيد وطني يُحتفل فيه سنويا بما تسميه إسرائيل «توحيد شطري المدينة تحت سيادتها» في إشارة إلى احتلال الشطر الشرقي للمدينة في أعقاب حرب ١٩٦٧ وضمها للسيادة الإسرائيلية وإعلان المدينة عاصمة إسرائيل الأبدية، علما أن هذا جاء مخالفا لكل القرارات الدولية (ه.ت)

٣ الميكفة هي تجمع مياه غير مسحوبة، وعلى الأغلب من مياه الامطار، يتم توفيرها من أجل أن تستخدمها بشكل خاص النساء للتطهر من حالات النجاسة، كما تستخدم الميكفة لتطهير الأدوات الجديدة التي يتم شراؤها من الأغراب– غير اليهود (ه.ت).

٤ منظمة نكسر الصمت: هي منظمة تعمل على تجميع شهادات عن الخدمة في الجيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الانتفاضة الثانية. تهدف المنظمة كما جاء على صفحتها إلى: رفع الوعي بالواقع اليومي في المناطق (المحتلة) وخلق نقاش جماهيري عن الثمن الأخلاقي الباهظ للسيطرة على شعب آخر. أقيمت المنظمة عام ٢٠٠٤ من قبل مجموعة جنود مسرحين ممن خدموا في الضفة خاصة في الخليل. (ه.ت)

٥ ميماد: حزب ميماد هو حزب صهيوني ديني صغير يعتبر في إسرائيل يسار– مركز. أقيم عام ١٩٨٨.(ه.ت)

٦ العماليق: قوم قديم سكن فلسطين، وفق الموروث الديني اليهودي، عِمْليقَ أَو عِملاقَ هو ابن اليفاز ابن عيسو، ومن سلالته جاء قوم العماليق الذين يوصفون في الكتاب المقدس بالمتوحشين والسفاحين وينسب لهم مهاجمة بني إسرائيل بعد خروجهم من مصر. ووفق الموروث اليهودي الديني يرمز العماليق للشر، وقد لعنوا في الكتاب المقدس وذكر أن قتلهم ومحو ذكرهم فرض على شعب إسرائيل وقد جاء في سفر التثنية –الذي اقتبس في النص أعلاه– في الاصحاح الخامس والعشرين ١٧–١٩: «أَذْكُرْ مَا فَعَلَهُ بِكَ عَمَالِيقُ فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ خُرُوجِكَ مِنْ مِصْرَ. كَيْفَ لاَقَاكَ فِي الطَّرِيقِ وَقَطَعَ مِنْ مُؤَخَّرِكَ كُلَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ وَرَاءَكَ، وَأَنْتَ كَلِيلٌ وَمُتْعَبٌ، وَلَمْ يَخَفِ اللهَ. فَمَتَى أَرَاحَكَ الرَّبُّ إِلهُكَ مِنْ جَمِيعِ أَعْدَائِكَ حَوْلَكَ فِي الأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلهُكَ نَصِيبًا لِكَيْ تَمْتَلِكَهَا، تَمْحُو ذِكْرَ عَمَالِيقَ مِنْ تَحْتِ السَّمَاءِ. لاَ تَنْسَ.» (ه.ت)

٧ قضية الأسبوع وبالعبرية 'براشات هشبوع' هي واحدة من ٥٤ قضية يتم وفقهن تجزئة خمسة أخماس التوراة. هدف التقسيم لمواضيع الأسبوع السماح بقراءة متسلسلة وحسب النظام لكل التوراة، وذلك على امتداد سنة بالضبط (ه.ت)

٨ كديش: هي صلاة يهودية معروفة تقال عادة بالآرامية وتصبو إلى تكبير وتقديس اسم الرب ولتجلي ملكوته في العالم(ه.ت).

مقتطفات تنشر للمرة الأولى من مذكرات بن غويون: الأقلية العربية والحكم العسكري وتجنيد الدروز في صفوف الجيش الإسرائيلي

صنفت مذكرات رئيس الحكومة الاسرائيلية الأولى دافيد بن غوريون في "أرشيف الدولة" كوثائق سرية يحظر نشرها لمدة ٣٠ عاما. وقد جرت بعد انتهاء هذه المدة إعادة تصنيف لهذه المذكرات لتصبح، في غالبيتها العظمى، متاحة لمعاينة واطلاع الزوار لأرشيف بن غويون في "سديه بوكر" في النقب، فيما أبقي على جزء قليل من محتويات المذكرات (التي كتبت في أعوام الخمسينيات) سرياً، وذلك لاعتبارات قيل إنها تتعلق بـ "أمن الدولة" وعلاقاتها الخارجية وغير ذلك.

وذكر أن أرشيف مذكرات بن غوريون يحتوي على ثلاث صيغ (نسخ)، اثنتان منها طبعتا على آلة كاتبة، أما الثالثة فقد كتبت بخط يد بن غوريون نفسه.

مرفق هنا مقتطفات من مذكرات بن غوريون، يعود تاريخها للعام ١٩٦٠، وتتناول جانبا من المداولات والنقاشات التي جرت في جلسات سكرتاريا حزب "مباي" والحكومة، والمتعلقة بموضوع "الأقلية العربية" في إسرائيل وتصويتها في الانتخابات العامة التي جرت في أواخر العام ١٩٥٩، وموضوع تجنيد الدروز في صفوف الجيش الإسرائيلي والمشاكل المتعلقة بظروف خدمتهم العسكرية، وموضوع الحكم العسكري الذي فرض على البلدات والقرى العربية من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٦.

***

يوم الجمعة، ١٢ شباط ١٩٦٠

جلسة السكرتاريا (حزب "مباي")- المشكلة العربية، استهل الجلسة موشيه شاريت، بتقديم إجمال لنتائج الانتخابات في صفوف

العرب:[1] مع أننا حصلنا على نفس عدد الأعضاء، فقد انخفضت نسبة الأصوات التي حصلنا عليها من الطوائف الثلاث (المسلمون والمسيحيون والدروز)، على الرغم من أن عدد المقترعين العرب ارتفع بنحو تسعة آلاف مقترع.

أكدت بأنه يتعين علينا تحديد موقف من ناحية عنصرين –أساسيين– مركزيين يوجد بينهما نوع من التناقض: طابع دولتنا، كدولة ديمقراطية قائمة على المساواة في الحقوق والواجبات لجميع سكانهما، وأمنها كدولة محاطة بشعوب عربية يتآمر زعماؤها من أجل إبادتها والقضاء عليها (أي اسرائيل).

ويستوجب الأمر الأول الدمج الكامل (للسكان) العرب في حياة الدولة، في وزارات ودوائر الحكومة، في الشركات والمصانع الخاصة، في الكيبوتسات والمجموعات، وفي الحزب (قبولهم كأعضاء متساويين إذا كانوا أعضاء في الهستدروت)، ويتعين علينا اجتثاث اللاسامية المنتشرة في صفوف جمهورنا تجاه العرب. يجب ضم مدرسين عرباً إلى المدارس العبرية، ومدرسين عبريين إلى المدارس العربية.

ويستوجب (عنصر) الأمن أن لا نسلّم ببقاء ووجود مناطق عربية خالية من اليهود في الشرق والشمال والجنوب، كما يتعين علينا تعزيز الاستيطان ("البيشوف") العبري في الناصرة،[2] وأن نقيم، بمساعدة الصناعة، مستوطنات كبيرة على امتداد الحدود مع لبنان، وفي منطقة المثلث، وأن نقيم منطقة (إقليم) عراد (في النقب). ونظرا لأنه لا يتم استدعاء العرب (باستثناء الدروز) للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، بحكم أن الجيش خصص للوقوف في مواجهة عرب –ومن هنا فإنهم لا يحصلون (لأسباب واعتبارات مفهومة) على مساواة في الواجبات –يتعين علينا أن نقيم ونطبق على الحدود نظاما خاصا لتعزيز أمننا.[3] هذا الأمر يستوجب أيضا توزيع العرب داخل تجمعات وبلدات يهودية، وزرع مستوطنات يهودية في مناطق عربية. وأما الدروز فيجب التعامل معهم كما لو كانوا يهوداً، طالما أنهم جميعا يخدمون في الجيش.

اختارت السكرتاريا (لحزب "مباي") آبا (حوشي) لرئاسة اللجنة المكلفة بمعالجة موضوع العرب، وبعد أن يقدم اقتراحاته للسكرتاريا، سيجري نقاش ونتخذ قرارات....

يوم الأحد، ١٤ شباط

نوقشت في (جلسة) الحكومة اليوم بشكل مستفيض اقتراحات كتل المعارضة الثلاث: "ماكي" (الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، حيروت و (الصهيونيين) العموميين، حول إلغاء أنظمة الطوارئ من العام ١٩٤٥ (التي يستند الحكم العسكري عليها[1]. بما أنه أعطي لحزبي "مباي" و"أحدوت هعفوداه" في المفاوضات الائتلافية الإذن (الحق) بالامتناع عن التصويت، فسوف يمتنعان. ولهذا السبب فقد طالب بهذا الحق أيضا "التقدميون"، [2] لأنه سمح بذلك لـ "التقدميين"فإن "المتدينين الوطنيين" (حزب "المفدال") يطالبون بهذا الحق أيضاً .

قلت إنه من ناحية رسمية يحق لهم الامتناع، ولكنني كمواطن في هذا البلد، سأخجل من هذا السلوك الذي يفتقد الصدق والشجاعة .

هذه الأحزاب الأربعة المنخرطة في الائتلاف (الحكومة)، بالإضافة إلى أحزاب المعارضة الثلاثة التي قدمت الاقتراح، تمتلك أكثرية ٦٢(صوتا في الكنيست)، حتى دون أن تنضم إليها "أغودات

---

١٢ شباط

١ ذكر شاريت في استعراضه لنتائج الانتخابات في الوسط العربي أن عدد العرب أصحاب حق الاقتراع قد ازداد: ٩٧ ألف ناخب مقابل ٨٧ ألفا في الانتخابات السابقة، وأن عدد المقترعين (العرب) انخفض، إذ صوت (في الانتخابات الأخيرة) "٨٤ ألف ناخب مقابل ٨٩ ألفاً في الانتخابات السابقة. حصل حزب "مباي" والأحزاب العربية المتماثلة معه على ٤٢,٤٠٠ صوت مقابل ٤٨,٥٠٠ صوت في الانتخابات السابقة. الانخفاض بنسب مئوية: ٥١,٨٪ من المقترعين في الانتخابات الأخيرة، مقابل ٦٢,٤٪ في الانتخابات السابقة.

٢ اقيمت الناصرة العليا ("نتسيرت عيليت") في العام ١٩٥٧، وقد كانت منذ إنشائها وحدة سلطة محلية منفصلة عن مدينة الناصرة العربية. وتتركز في المدينة العبرية ("الناصرة العليا") المكاتب والدوائر الشمالية لمختلف الوزارات الحكومية.

٣ في إشارة إلى موقف بن غوريون بشأن وجوب مواصلة تطبيق الحكم العسكري في المناطق الحدودية المأهولة بالسكان العرب. وقد استند تطبيق الحكم العسكري من ناحية قانونية على "أنظمة الدفاع (حالات الطوارئ)"التي سنتها حكومة الانتداب (البريطاني) في العام ١٩٤٥، ثم جرى استبدالها بتشريع سنه الكنيست الإسرائيلي بعد قيام دولة اسرائيل. وقد حددت هذه الأنظمة المخالفات التي تمس بأمن الجمهور والنظام العام، ومنحت صلاحيات للسلطة التنفيذية بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة المخالفين. كذلك أجازت الأنظمة حرية إجراء عمليات تفتيش وفرض رقابة (عسكرية) على المنشورات والصحف، وحظر أعمال التنظيم والتظاهر وتقليص حرية التنقل وفرض حظر تجوال وما إلى ذلك. ألغي الحكم العسكري في العام ١٩٤٩ في يافا واللد والرملة، وفي العام ١٩٥٤ قلص عدد المناطق (العربية) الخاضعة للحكم العسكري من ٤٥ منطقة إلى ١٦ منطقة. وفي الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٦٦ ألغت حكومة ليفي أشكول الحكم العسكري في ما تبقى من مناطق خضعت له حتى ذلك العام.

١٤ شباط

١ انظر الملاحظة ٣ في ١٢ شباط

٢ أقيم "الحزب التقدمي" قبيل الانتخابات للكنيست الأول، وذلك في نطاق تحالف بين ثلاث مجموعات وهي: اتحاد الصهيونيين العموميين، الذي اتبع توجها معتدلا من ناحية سياسية، وحزب "الهجرة الجديدة" الذي أسسه في العام ١٩٤١ مهاجرون من ألمانيا والنمسا، والذي تبنى أيضا توجها سياسيا معتدلا، وحركة "العامل الصهيوني"، وهي حركة هستدروتية أسسها في العام ١٩٣٦ أعضاء سابقون في حركات الشبيبة الطلائعية التابعة للصهيونيين العموميين في الشتات. في العام ١٩٦١ اتحد"التقدميون" مع التيار الآخر للصهيونيين العموميين وأقاموا الحزب الليبرالي

يسرائيل" والأعضاء العرب الخمسة التابعون لنا.[٣] وإذا كان ذلك يشكل حقا في نظرهم (أي الأعضاء العرب الخمسة) مبدءا رسميا، ومسا بالمساواة في الحقوق، فلماذا لا يصوتون إلى جانب أحزاب المعارضة الثلاثة من أجل إلغاء الحكم العسكري؟! هل الاحتفاظ بالمقعد أهم من مبدأ المساواة في الحقوق؟! سنكون، أنا ورفاقي، معزولين نشكل أقلية، ولكن مخلصين لقناعتنا، وأنه لمن الخسارة والمؤسف أن يقوم جمهور راشد بإهانة حكومة كهذه، تفتقد أربعة من الأحزاب المنخرطة فيها للصدق والجرأة للتصويت حسب قناعتها.

يوم الاثنين، ١٥ شباط

بعد الظهر، من الساعة الرابعة وحتى السادسة في الكنيست. في البداية إجابة على استفسارات، ومن ثم (موضوع) الحكم العسكري. بيغن، توفيق طوبي[١] وبرنشتاين[٢] اقترحوا – بفوارق طفيفة – مشاريع قوانين لإلغاء الحكم العسكري. اقترحت شطب هذه الاقتراحات من جدول الأعمال. "مبام" و"أحدوت هعفوداه" و"التقدميون" امتنعوا عن التصويت، لكنهم يشكلون مع المقترحين، أكثرية. أعضاء حزب "بوعلي أغودات يسرائيل"وغالبية أعضاء حزب "هبوعيل همزراحي"، انضموا إلينا. أما أونو (أونا)[٣] وحزاني[٤] وروزنبرغ[٥] فقد انضموا في هذه المرة إلى "مبام".

٣ انتخب للكنيست الرابع في العام ١٩٥٩ خمسة أعضاء كنيست عرب يمثلون ثلاثة قوائم دعمها حزب "مباي": "التقدم والتطوير" (انتخب عنها عضو الكنيست أحمد الظاهر والياس نخلة)، قائمة "التعاون والإخاء" (لبيب أبو ركن ويوسف ذياب)، وقائمة "الزراعة والتطوير " (انتخب عنها عضو الكنيست محمود الناشف).

١٥ شباط

١ توفيق طوبي ١٩٢٢– ولد في حيفا، من نشطاء الاتحاد المهني للعمال العرب، منذ بداية سنوا الاربعين كان ناشطا في صفوف الحزب الشيوعي الاسرائيلي. وهو عضو كنيست منذ تأسيسها.

٢ بيرتس برنشتاين (١٨٩٠–١٩٧١) صحفي واقتصادي من قيادات الصهيونية العامة في البلاد، رئيس هستدروت صهيونيو هولندا (١٩٣٠–١٩٣٦) هاجر عام ١٩٣٦ ، عضو ادارة في الوكالة اليهودية منذ ١٩٤٧. عام ١٩٤٨ كان عضو في الحكومة المؤقتة واحد الموقعين على وثيقة الاستقلال، عضو كنيست (١٩٤٩–١٩٦٥)وزير التجارة والصناعة (١٩٤٨–١٩٤٩، ١٩٥٣–١٩٥٥)

٣ موشيه أونا (١٩٠٢–١٩٨٩)، من رؤساء "هبوعيل همزراحي" وحزب "المفدال" والكيبوتس الديني، عضو كنيست، من الكنيست الأول وحتى السادس، ترأس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست الثاني والخامس والسادس.

٤ ميخائيل يعقوب حزاني (١٩١٣–١٩٧٣) من رؤساء "هبوعيل همزراحي" و"المفدال" والكيبوتس الديني. هاجر من بولندا في العام ١٩٣٢. عضو كنيست من الكنيست الثاني وحتى السابع، تولى في العام ١٩٧٠ منصب وزير الشؤون الاجتماعية.

٥ يسرائيل شلومو بن مائير (روزنبرغ) (١٩١٠–١٩٧١)، تولى منصب نائب وزير الداخلية من العام ١٩٥٩ وحتى العام ١٩٦٩. من رؤساء حركة المتدينين – الوطنيين في إسرائيل والولايات المتحدة التي هاجر منها في العام ١٩٥٠. عضو كنيست من الكنيست الأول وحتى الثامن، ترأس لجنة الدستور والقانون والقضاء

يوم الاثنين، ٢٥ آب

في الساعة العاشرة حضر إلى مكتبي لوبراني[١]، وكان قد عاد بالأمس من زيارات لوحدة الأقليات (في الجيش الإسرائيلي) . عددهم ٢٣٠ (جنديا): ٨٠٪ دروز، و٣٥ (جنديا) شركسيا (فصيلة) و١٦ مسيحيا .... قائد (الوحدة) هو المقدم دوتان[٢]، من مواليد "يفنيئيل". مقر القيادة الخلفية (للوحدة) يقع في حيفا.

(لوبراني) زار الوحدة في إيلات يوم الثلاثاء، ثم زار باقي الوحدات. قائد منطقة بئر السبع داني ماط[٣]، وهو مسؤول عن تشغيل الوحدة امتدح الوحدة وقال إنه لا نظير لها في صفوف اليهود.

يوجد لدى الدروز شعور بالتمييز والغبن. يبقونهم دائما في النقب. بينهم ضابط واحد فقط برتبة ملازم أول، وهناك آخر مرشح لرتبة نقيب. في بطاقة الهوية مكتوب درزي (بين قوسين – عربي)[٤]. في بئر السبع يسكن (جندي) شركسي مسرح، متزوج ويتحدث العبرية وهو "مبسوط ومرتاح كثيرا" . يوجد ثلاثة ضباط مكلفون بمهام حراسة... الضباط اليهود لا يجيدون العربية. الضباط اليهود صغار في السن ولا يعرفون شيئا عن الدروز . تلقى الملازم اليهودي في "بارن" أمرا بالقيام بدورية، لكنه خاف وبكى ولم يقم بما طلب منه. نائبه الدرزي لم يرغب في الوشاية به[٥]، لقد حصل ذلك قبل ثلاثة أو أربعة أشهر . هناك سبع مدارس ثانوية يوجد فيها فرع تعليم شرقي، حيث يتعلم الطلبة اللغة العربية، ودراسات عن الشرق، ويقرأون صحيفة عربية، ويذهب (يلتحق) جميع الخريجين إلى (سلاح) الاستخبارات.

(١٩٦٩–١٩٧١) نائب وزير الشؤون الاجتماعية (١٩٥٣–١٩٥٨)، نائب وزير الصحة (١٩٦٤–١٩٦٥).

٢٥ آب

١ اوري لوبراني (١٩٢٦–) مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب (١٩٥٧–١٩٦١) ولد في حيفا، وعمل في وزارة الخارجية (١٩٥٠–١٩٥٣). كان سفير في اوغندا (١٩٦٥–١٩٦٨) وأثيوبيا (١٩٦٨–١٩٧١) وعمل في مهام خاصة . وكان القائم بالاعمال الاسرائيلي في لبنان عام ١٩٨٢.

٢ ضابط احتياط شموئيل دوتان (١٩١٦–) قائد وحدة الأقليات (١٩٦٠–١٩٦٨)، من قيادات الهاجاناة وحاكن هضبة الجولان (١٩٦٨–١٩٧٣)

٣ ضابط احتياط داني ماط (١٩٢٧–) ثائد منطقة بئر السبع (١٩٥٩–١٩٦٠) . من مواليد المانيا، من اوائل المتجندين في وحدة الناحال والمظليين. شغل منصب رئيس محكمة الاستئناف العسكرية (١٩٧٤–١٩٧٩) ، شغل منصب القائم بالاعمال في الصفة (١٩٧٩–١٩٨٢).

٤ في التعداد السكاني في اسرائيل الذي بدأ عام ١٩٤٨ وانتهى في عام ١٩٥٢، تم تسجيل بند درزي في خانة القومية. في حالات قليلة سجل بالخطأ بعض اعضاء الطائفة كعرب لكن لاحقا سجلوا جميعا كدروز.

٥ هذه الجملة غير موجودة في المخطوطة اليدوية.

ينبغي اقتلاع كل مظاهر التمييز دون هوادة، واتاحة الإمكانية لكل درزي مثلما هي متاحة لليهودي، كذلك يجب تمكين كل ضابط درزي من الالتحاق بـ (لواء) المظليين.[٦]

اقترح لوبراني: إعطاء (الجنود) الدروز نفس التدريبات التي يتلقاها اليهود (يتلقى الجندي الدرزي تدريبات لمدة ٦ أشهر فقط)، وأن يتم استدعاؤهم للاحتياط، كذلك يجب أن يخصص لهم مدرسون (وليس مدرسات)٧ للغة العبرية، وأن ينضم لوحداتهم خريجون (يهود) من فرع التعليم الشرقي.

يوم الاثنين – ١٠تشرين الأول

في الساعة الخامسة مساء جاء إلى مكتبي القادة دوتان [١] .... وماتي دان[٢] في موضوع الدروز . دوتان تفحص الوضع، فيما كان لوبراني قد تحدث مع جميع (الجنود) الدروز، وقد اتضح أن هناك نقاطاً يوجد فيها تمييز، وأن الموضوع نوقش في هيئة الأركان العامة. هناك مشكلة في ملاءمة الضباط اليهود للدروز (ومشاكل) تعليم وتشغيل وتدريبات الوحدة.

يخدم (الجنود) الدروز طوال الوقت في النقب، دون التمكن من زيارة قراهم الموجودة في الشمال. لا تتوفر إمكانية للدراسة في دورة تعليمية، لعدم وجود محاضرين باللغة العربية، معرفتهم للعبرية ضعيفة جداً. ناقشنا في ١٦ أيلول كافة هذه المواضيع، وقد صدرت الأوامر للهيئات القيادية لمعالجة الأمور وهناك زحزحة باتجاه تحسين الوضع.

ماتي دان: يشعر الدرزي بعد تسريحه (من الخدمة العسكرية) بتمييز أكبر من التمييز الذي يشعر به عند دخوله الجيش.[٣] لا يوجد تخصيص (مهام خاصة ومحددة) للوحدة. في سيناء كلف أفراد الوحدة بحراسة منشآت عسكرية، بينما هم يطالبون بالقيام بنشاطات ومهام تنفيذية.

جاء أيضاً الضابط الدرزي[٤] ، وهو برتبة نقيب عمره ٣٠ عاماً، من قرية الرامة التي يشكل المسيحيون ثلاثة أرباع سكانها. رقي إلى رتبة ضابط في أيلول عام ١٩٦٥، وكان قد التحق بالجيش في كانون الأول عام ١٩٤٨. وحسب قوله فإن المسيحيين يبثون الكراهية والضغينة تجاه الدولة. وقد أعرب عن تذمره من وجوده دائماً في مكان واحد فقط، ومن الأعمال الروتينية. هناك حاجة، كما يقول، لتنظيم حركة شبابية درزية – يهودية، وفتح نواد في القرى، يقرؤون فيها جريدة ويستمعون إلى محاضرين. لا يوجد للجندي الدرزي المسرح من الجيش أي مهنة. في إيلات يقيم ٣٠٠ درزي . وهو يقترح أن يتلقى الدروز الذين يخدمون في النقب، تدريبات لمدة ٦ أشهر في الشمال، ويشكو من عدم استدعاء دروز لخدمة الاحتياط، ويطالب بمزيد من المحاضرات. وزع (الجنود) الدروز بين بئر السبع وايلات، حوالي ٤٠ درزياً في كل نقطة. يلتحق الكثيرون من (الجنود) الدروز، بعد تسريحهم من الجيش، بشرطة حرس الحدود، ويقول إن الأغلبية في حرس الحدود من الدروز. يقترح تنظيم جمعيات تعاونية في القرى تعمل في صناعة الصابون مثلا، في الأماكن التي يتواجد فيها أشجار زيتون، ويقول "إن تحسنا قد طرأ في الفترة الأخيرة. قلت له إن في إمكانه التوجه إلي مباشرة إذا ما رأى ضرورة لذلك، من خلال العقيد حاييم بن دافيد.[٥] طالب بأن تنظم، (للجنود الدروز) رحلات إلى الأماكن التي لم يسبق لهم أن زاروها أو رأوها، كالقدس ورحوبوت والكيبوتسات.. هذا الضابط نفسه موجود في "نيتسانا"، ويذهب إلى بيته (في إجازة) مرة كل أسبوعين، متزوج وله ولد واحد. في المكان الذي يتواجد فيه تصلهم صحف "دافار" و"هآرتس" وجريدة "اليوم"[٦] يحبون قراءة جريدة "أومر" لأن حروف كلماتها "(المطبوعة) مُشَكَّلة. يشكو من أن عدد الصحف المرسل إليهم غير كاف.

يوجد أربعة ضباط دروز آخرين، وضابط خامس انهى للتو دورة ضباط، وأرسل إلى دورة مظليين، وهو مظلي أيضا، اسمه عقل تركي ("تركي" اسم والده) ....

[ترجمه عن العبرية: سعيد عياش]

---

٦ لغاية العام ١٩٧٢ جند جميع الدروز ضمن وحدة الأقليات باستثناء حالة واحدة. بعد ذلك أتيحت لأبناء الأقليات إمكانية الانخراط في وحدات أخرى، بما يتلاءم مع رغبتهم ومؤهلاتهم. وقد خدم المجندون من أبناء الطائفة الدرزية منذ ذلك العام (١٩٧٢) فصاعداً، في سلاح المدرعات والمظليين ولواء جولاني، وفي سلاحي الهندسة والبحرية.

٧ هاتان الكلمتان ظهرتا في المسودة فقط.

١٠ تشرين الأول

١ انظر الملاحظة ١ ل ٢٥ آب

٢ من لاممكن ان يكون قد تم تشويش الاسم والقصد لدتني ماط. انظر الملاحظة ٣ ل ٢٥ آب.

٣ هكذا تظهر الجملة في المسودة. في النسخة المصححة هي اقل وضوحا. بحسب المحرر.

٤ في المسودة سجل اسم الضابط : عقل تركي، ولكن فيالنسخة المنقحة التي تستخدم هنا يظهر نفسه في نهاية التسجيل.

٥ اللواء حاييم بن دافيد (١٩١٩–١٩٦٧) أشغل منصب السكرتير العسكري لـ بن غوريون (١٩٥٨–١٩٦٣). هاجر من النمسا في العام ١٩٣٨ وانضم إلى صفوف الهاغاناه، تولى مناصب عسكرية عدة، منها قائد كتيبة في حرب العام ١٩٤٨، وقائد لواء جولاني في العام ١٩٥٥، ورئيس قسم الطاقة البشرية (في هيئة الأركان العامة) في العام ١٩٦٣، كما تولى منصب سفير إسرائيل في اثيوبيا في العام ١٩٦٦ ولقي مصرعه هناك في حادث تحطم طائرة.

٦ صحيفة يومية هستدروتية باللغة العربية، وقد كانت حتى إغلاقها في العام ١٩٦٨ الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر في إسرائيل باللغة العربية، وكان رئيس تحرير الصحيفة من العام ١٩٥٩ وحتى العام ١٩٦٦، نسيم رجوان (يهودي).

فريد غانم

أكثر من شرخٍ في الأسطورة

"١٩٢٩، سنة الصِّفر في النزاع اليهودي العربي"

(تأليف المؤرّخ د. هيلِل كوهن. باللغة العبرية. إصدار دار النشر "كتب كيتر (٢٠٠٥) م.ض." للعام ٢٠١٣. يقع الكتاب في ٤٣٥ صفحة من القطع المتوسط.)

اشتهر د. هيلِل كوهن، وهو مؤرّخ ومحاضر في الجامعة العبرية في القدس، بكتابه ذائع الصّيت "عربٌ جيّدون" (للعام ٢٠٠٦). وألحقه بثلاثة كتب والعديد من الأبحاث، تمحورت كلّها حول العلاقات بين اليهود والعرب والنزاع العربي–اليهودي. غير أن هذا الكتاب (١٩٢٩، سنة الصِّفر...) يتميّز عمّا سبقه ليس فقط بأسلوبه وبتحدّي الرّواية الصهيونية عن أحداث العام ١٩٢٩ (وإلى حدٍّ كبير، تحدّي الرّواية العربية)، وإنّما في الأساس لكونه يطرحُ استنتاجاً مثيراً مفادُه أن أحداثَ العام ١٩٢٩، وخصوصاً في الخليل وصفد، هي التي أسّست للمجتمع اليهودي ولدولة إسرائيل بمزاياها الراهنة ووحّدت التيارات والمجموعات اليهوديّة، الصهيونية مع غير الصهيونية والغربيّة مع الشرقيّة والدينيّة مع غير الدينيّة، تحت سقف الحركة الصهيونيّة، وبلورت النزعة العسكريّة في المجتمع اليهودي وحوّلت المعارضين إلى أقليّة هامشيّة.

من حيث الأسلوب، اختار المؤلّف أسلوبَ السّرد القصصي أو الرّوائي. فبدلاً من إحالة القارئ إلى مصادره، عبر الترقيم والهوامش، اختار كوهن تضمين مصادره وكل المقتبسات في إطار النصّ، مما جعل النصَّ سلساً للغاية. كذلك، لم يرتدع المؤلف عن القفز إلى الأمام وإلى الوراء، زمنيّاً، مسلّطاً الأضواء الكاشفة عن شخصيّات وأحداث روايته، ومسالك تطوّرها أيضا فيما يتعدّى الحبكة الرئيسة. وبذلك، حقّق الكاتب عنصرين أساسيْن من عناصر العمل الروائي والدرامي الكلاسيكي، وهما التشويق (مثل توقفه في لحظة دراميّة، ليقول: وهو ما سنتحدث عنه أو نكشف عنه بالتفصيل لاحقاً) والإضاءات الارتداديّة (flashback)، بمعنى إقحام أحداث وشخصيات من الماضي في معرض الحديث عن الراهن. وفي المحصّلة، فإن المؤلّف ينجح، من جهة، في شدِّ القارئ وإثارة فضوله، وفي أن يضع في متناول يديْه نصّاً سهل التناول، وكلُّ ذلك بدون

غير أن الكاتب يسعى، حصراً من خلال التفاصيل وعرض الأدبيات العربية واليهودية والانتدابية، أن يميّز بين التاريخ الحقيقي من جهة وبين الأسطورة التاريخية من جهة ثانية، أو بكلمات بديلة، يسعى للإثبات أنَّ طرفي النزاع رأوا، عمليّاً، الأحداث نفسها وخلفياتها كلٌّ بمنظاره، فتحول التاريخ وكتابته ووعيه إلى حالات نسبية وإلى وعيَيْن متناقضيْن. وساهم في ذلك طمس الكثير من الحقائق المعروفة للطرفين أو تهميشها، بما يتناسب مع مصالح كلّ طرف، أو تشويه الحقائق وبناء قناعات مبنية على الوهم والإشاعات. ويندرج في هذا السياق المنافسة بين الطرفين، اليهودي والعربي، على تولّي دور الضحية وإسناد دور المعتدي للطرف الآخر،

التنازل عن الدقّةِ في نقل المعلومات والجدّيّة في البحث، وكذلك في التنويع غير المسبوق في المصادر العبرية والعربية والبريطانية، وتضمينها كلّها في ذيل الكتاب.

حظي كتاب "١٩٢٩، سنة الصّفر في النزاع اليهودي–العربي" باهتمام كبير في الأوساط الإسرائيلية اليهودية، وتدرّجت ردودُ الفعل بين التهجماتٍ السوقيّة أو التحريضيّة السافرة خصوصاً من أوساط اليمين الإسرائيلي المتطرّف، مروراً بالانتقادات الحادّة ولكن الرّصينة (مثل انتقادات المؤرّخ بيني موريس) وانتهاء بالنّقد الإيجابي الذي أشاد بالكاتب، أسلوبا ومضمونا وتنويعا في المصادر، إلى جانب التحفّظات من بعض استنتاجات الكاتب. ولعلَّ القضيّة الأساس التي أثارت حفيظة مهاجمي الكاتب والكتاب تتمحور ليس حول الأسلوب والمصادر، وإنّما حول واقع أنَّ د. كوهن يلقي الأضواء على حقائق طمستْها القيادات والأدبيات اليهودية، السياسية والصحافيّة والأكاديمية. وهي حقائق تشكِّل في رأينا زعزعةٍ للأسطورة متعددة الجوانب، التي تبلورت على خلفية أحداث العام ١٩٢٩.

من المعلوم أن أحداث ١٩٢٩، التي قُتل خلالها ١٣٣ يهودياً منهم ٦٤ في مدينة الخليل وحدها، وجُرح ٣٤١ يهوديّاً، خلقت مجموعة من الأساطير المؤسسة لدى اليهود: الأولى وربما الأهم، أن العرب وعلى رأسهم المسلمون، يكرهون اليهودي لمجرد كونه يهوديّاً بغض النظر عن كونه يهوديا عربيا أو غربيا، أو كونه صهيونيا أو غير صهيوني، أو كونه داعيا لإقامة دولة لليهود بالقوة أو في انتظار ظهور المسيح، أو كونه من سكان البلاد منذ مئات السنين أو قادماً جديداً. وتكملة لهذه الأسطورة، تجمع المصادر اليهوديّة على أن العرب الذين تعرضوا لعمليات القتل كانوا من حملة السلاح أو أنهم قتلوا بأسلحة شرطة الانتداب، باستثناء عدد من الأفراد. والأسطورة الثانية، أن العيش تحت سلطة شعب آخر تعني المهانة والتعرض لمخاطر الذبح والقتل، أسوة بما جرى لليهود على مرّ التاريخ وفي كل مكان، لمجرد كونهم يهودا. والأسطورة الثالثة، هي ضرورة الاعتماد على القوّة العسكرية لحماية النفس. وهي أساطير يتناولها هيلل كوهن من خلال سوْق التفاصيل على عرض كتابه وطوله، ويلخّصها في خاتمة الكتاب.

غير أن الكاتب يسعى، حصراً من خلال التفاصيل وعرض الأدبيات العربية واليهودية والانتدابية، أن يميّز بين التاريخ الحقيقي من جهة وبين الأسطورة التاريخية من جهة ثانية، أو بكلمات بديلة، يسعى للإثبات أنَّ طرفي النزاع رأوا، عمليّاً، الأحداث نفسها وخلفياتها كلٌّ بمنظاره، فتحول التاريخ وكتابته ووعيه إلى حالات نسبية وإلى وعيَيْن متناقضيْن. وساهم في ذلك طمس الكثير من الحقائق المعروفة للطرفين أو تهميشها، بما يتناسب مع مصالح كلّ طرف، أو تشويه الحقائق وبناء قناعات مبنية على الوهم والإشاعات. ويندرج في هذا السياق المنافسة بين الطرفين، اليهودي والعربي، على تولّي دور الضحية وإسناد دور المعتدي للطرف الآخر، وعلى تحويل الأفراد الذين ارتكبوا عمليات ضد الطرف الآخر إلى أبطال، وتغييب أدوار العرب الذي خاطروا بحياتهم من أجل إنقاذ يهود عزّل ودور اليهود الذي عملوا على إنقاذ عرب عزّل.

يعي هيلل كوهن أنه، على مدة حوالي خمسة وثمانين عاماً منذ العام ١٩٣٠، لم يصدر أيّ كتاب من الطرف اليهودي أو الإسرائيلي حول الموضوع. وحتى المؤرّخون الذين تناولوا الموضوع، مثل المؤرخ إيلان بابي (معارض للصهيونية) وبيني موريس (مؤرّخ صهيوني)، تناولوه عرَضياً في سياق بحث مواضيع أخرى، وساقوا مقولات – وفق هيلل كوهن – بدون تحقيق وبدون تدقيق. ويبدو أن الطّرف اليهودي، في هذه المعادلة، اكتفى بما خلقته الأحداث من أساطير مؤسسة للمجتمع اليهودي الإسرائيلي، في صالح الحركة الصهيونية وعلى رأسها التيّار اليميني، ففتحت الباب على مصراعيه لأدبيّات وسيرٍ ذاتيّة ومذكّرات صادرة عن شخصيات يهودية عاشت الفترة، بهذا الشكل أو ذاك واكتفت بالأسطورة على ما فيها من تشويه ونظرة أحاديّة الجانب. ومن هذا الباب، فإن كتاب كوهن والمعلومات الموثّقة التي يسوقُها، بما فيها أدبيات ومناشير صادرة عن أوساط دينية هامشية وغير معروفة لعامة اليهود، تنسفُ الكثير من الأدبيّات المؤسسة للأساطير. ويضيف المؤلف سلسلة من الأسئلة والتساؤلات، التي من شأنها خلق شرخ في بنية الأساطير القائمة على الرّواية الشائعة والمتبنّاة لدى اليهود. وفي الوقت نفسه، وبناء على مقارنة الوثائق والمستندات والبيّنات من المصادر المختلفة، يسعى كوهن إلى دحض العديد من مُركّبات الرّواية العربية للأحداث نفسها. وفي كلتا الحالتين، فإن كوهن لا ينسب الهوّة الشاسعة بين الفهم التاريخي للأحداث نفسها عند اليهود، من جهة، وعند العرب من جهة أخرى، إلى مخططات وبرامج ونوايا مبيّتة بالضّرورة، وإنما (أيضاً) إلى قوّة المشاعر القومية لدى الطرفين والميل الطبيعي، في حالات مثل هذه، إلى التحيّز لمجموعتك بصرف النظر عن الخلافات الداخلية، ورفض رؤية وجهة النظر الخاصة بالطرف الآخر.

يعود هيلل كوهن، خلال سرد التفاصيل والوثائق، مرة تلو المرة للتأكيد، صراحةً أو إيحاءً، أن أحداث العام ١٩٢٩ هي الأحداثُ المؤسسة للهوية اليهودية الإسرائيلية خلال السنوات التي تلت حتى الآن، وهي التي تشكل الوعيَ القوميَّ الراهن، بما فيه من سوء الظنّ الجارف بالطرف الآخر والتخويف منه وضرورة انتهاج طريق قوة الذراع العسكرية. وهو، بهذا، يعارض الآراء التي تقول إنَّ حرب العام ١٩٤٨ أو حرب العام ١٩٦٧، هما أو أي منهما كان المؤسس لدولة إسرائيل بمزاياها الراهنة وللهوية اليهودية المعاصرة، أو العامل الأساس في بلورة شكل علاقاتها وتعاملها مع العرب عموما ومع الشعب الفلسطيني خصوصا. وهو، لهذا، اختار أن يسمّي كتابه: "١٩٢٩، سنة الصفر في النزاع اليهودي العربي". فمن هذا الصفر، من هذا العام، تبلورت ملامح الصراع وملامح المجتمع اليهودي الإسرائيلي وشكل تعامله مع العرب. في هذا الطرح، القابل للجدل بدون شك، يقدم هيلل كوهن فكرة جديدةً بامتياز.

كما أشرنا آنفاً، يعتمد مؤلف الكتاب على سلسلة طويلة ومتنوعة من المصادر، بما فيها المصادر العبرية الرسمية وشبه الرسمية والصحافيّة العبريّة والعربيّة والإنكليزيّة، والمصادر الرسمية البريطانية (الانتدابية)، والمصادر الأكاديميّة وغير الأكاديميّة العربية، مرورا بكتب مذكرات وسير ذاتية ورسائل مختلفة، وصولاً إلى منشوراتٍ صادرة عن أوساط دينيّة يهوديّة ضيقة وصحف لحركات دينية غير واسعة النفوذ. ويساعدُه على التعامل مع كل هذه المصادر خلفيته المثيرة. فقد كان، في مطلع شبابه، تلميذا في مدرسة يهوديّة دينية، وكان لفترة ما مستوطناً في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ما أتاح له التعرف على الأوساط الاستيطانية بكل مُركّباتها، وكذلك أتاحت له خلفيته التعرف على الفلسطينيين بمن فيهم سكان المخيمات، من خلال مرافقتهم ومصادقتهم، والتعرف على اللغة العربيّة المحكيّة.

نستطيع أن نلخّص الأفكار الرئيسة للكتاب بترجمة خاتمته، التي عاد فيها المؤلف ليؤكد مركزية أحداث العام ١٩٢٩ في بلورة الوعي القومي الإسرائيلي– اليهودي، وأيضا في بلورة الوعي القومي الفلسطيني، وفي تحوّل إسرائيل إلى دولة تعتمد على القوة، تمجّد القادة العسكريين ولا تُحسن الظنَّ بنوايا الآخرين. غير أن الكاتب يسمح لنفسه، في الفصل الأخير وفي الخاتمة باستعراض مواقف الأوساط اليهودية نفسها، بعد الأحداث، وفي طرح موقفه الشخصي.

فالرّواية أو الرّوايات العربية، حسب تحليل هيلل كوهن، تؤكد أن اليهود على مختلف مشاربهم وأيديولوجياتهم، بداية بالعقدين الأخيرين للحكم العثماني، أجمعوا على ضرورة العودة إلى "أرض الميعاد" والسيطرة عليها، سواء بقوة السلاح أو بالتفاهم مع العرب أو بانتظار المسيح، وأن قدوم اليهود الأوروبيّين ومساعي السيطرة على الأرض وأماكن العمل والاستفزازات وغير ذلك من الخطوات العملية على أرض الواقع، محت الفروق بين اليهود الأوروبيين وبين اليهود العرب (الشرقيين) والسفاراديم من سكان الأرض الأصليين، وبين نشيطي الحركة الصهيونية وغير المنتمين أو حتى المعارضين للحركة، وبين المتدينين وغير المتدينين، ووضعت غالبيتهم في بوتقة واحدة باتت تهدد المجتمع العربي وكيانه. ومن جهة ثانية، ومع

صدور وعد بلفور وبداية الانتداب البريطاني، تعمّقت لدى الأكثرية العربية القناعة بأنها مستهدفة من اليهود، بمساندة من الانتداب.

وفيما يتحفظ هيلل كوهن من الأدبيّات العربيّة الخاصّة بأحداث العام ١٩٢٩ ويرفض اللهجة التبريرية لأعمال القتل ضد اليهود، ويدحض الكثير منها، إلا أنّه لا يعارض القناعات العربية بأنهم شعروا بالخطر الداهم وتصرفوا وفقا لهذا الشعور. بل يُظهر كوهن تفهماً لها، ويحاول بذلك فهم الدوافع التي جعلت من بعض العرب مستعدين لقتل جيرانهم اليهود العزّل في الخليل وصفد وغيرهما في العام ١٩٢٩، في وقت يرفض فيه قبول هذه الأعمال، ويسوق مقابلها تفاصيل عن عمليّات الإنقاذ النبيلة التي قام بها عربٌ تجاه اليهود. وهو يحاول أن يفهم لغز قيام جيران وأصدقاء بقتل جيرانهم وأصدقائهم، بعيداً عن الرّواية اليهوديّة الرسميّة المتجذرة. فلا يستبعد أن تكون أعمال القتل التي تعرض لها يهود عزّل نتجت أيضاً عن حالة الرّعب الذي أصابت العرب من سلوك اليهود وخوفهم من سحب الأرض من تحت أقدامهم، إضافة إلى فورة الدم التي أصابت الكثير منهم جراء الإشاعات عن مجازر نفذها اليهود ضد العرب في القدس قبيل عمليات قتل اليهود العزّل. وهو، في هذا الصّدد، يسوق حقائق تحدث شروخاً في الرواية اليهودية الرسميّة بأنّ اليهود كانوا يدافعون عن أنفسهم، وأن العرب ارتكبوا ما ارتكبوا بدافع الكراهية والتحريض ليس إلا.

لا يتعرض هيلل كوهن للسؤال إن كانت القناعة العربية بأن الانتداب البريطاني وقف إلى جانب اليهود في هذا الصراع كان لها ما يبرّرها. ويبدو أنه رأى أن الموضوع يتجاوز حدود بحثه. بالنسبة إليه، الحقيقة التاريخية هي حقيقة نسبية، وكل من يعايش الأحداث يراها بشكل مختلف، حتى داخل مجموعته. غير أنه، في سياق استعراض الآراء في الأوساط اليهودية بعد أحداث العام ١٩٢٩، فإنه يسوق أقوال بن غوريون في العام ١٩٣١ التي جاء فيها صراحة أن اليهود يعيشون ويعملون تحت حماية الإمبراطورية البريطانية. (ص ٣٥٥-٣٥٦). كما يستعرض آراءَ مختلفة، بعد الأحداث، يستشف منها بوضوح أن المشروع الصهيوني هدف منذ البداية لإقامة دولة يهودية، وتحويل العرب إلى أقلية خاضعة في أحسن الأحوال.

لا يتبنى هيلل كوهن الرّواية العربيّة ولا الرّواية اليهوديّة. فهو يفنّد الكثير من الآراء المتجذّرة عند الطرفين، ويطرح علامات استفهام حقيقية حول مجموعة من القناعات. وهو يؤمن أن الأحداث كان يمكنً أن تسير في اتجاه آخر، لو أن اليهود قدموا إلى البلاد بصفتهم طالبي ملجأ، وليس بصفتهم طالبي إقامة دولة على حساب العرب، ولو أن العرب تفهموا أن نزعة اليهود للعودة إلى "أرض الميعاد" وبحثهم عن ملجأ يحميهم من الظلم هي نزعة حقيقية. بالنسبة إليه، ما حدث ليس مصيرا محتوما، باعتبار أنه إلى جانب عمليات القتل كانت عمليات الإنقاذ البطولية. وهي تمنّياتٌ قد لا تروق للكثيرين، ولا يقبلها غالبية المؤرخين.

بقي أن نشير، في هذه الإطلالة السريعة، إلى أن الكتاب هو كتاب ممتاز في أكثر من جانب. وإن كان المؤلف ينسف الكثير من المسلّمات، اليهوديّة والعربيّة، فإنّ الخاسر الأساس من ذلك هو الرّواية الرسميّة اليهودية. فالعرب لم يؤسّسوا أساطير على ركام أحداث العام ١٩٢٩، على عكس الحركة الصهيونية. لذلك، فإنَّ كتاب هيلل كوهن يُحدثُ أكثر من شرخ في هذه الأساطير، التي ما زالت تؤسس للفكر الصهيوني وممارسات القيادات الإسرائيلية ونزعة اللجوء إلى القوة وسوء الظنّ بالطرف العربي ودمغه بالوحشية والكراهية تجاه اليهود لمجرد كونهم يهودا.

نجحت الأوساط اليمينية، بناء على أحداث العام ١٩٢٩، في تنفيذ مشروعها التاريخي، في رأي هيلل كوهن. لكنه يشير، وهذه ليست إشارة عابرة، إلى أن التاريخ لم يتوقف.

جبريل محمد

استعراض كتاب: أبراهام ليئون
المفهوم المادي للمسألة اليهودية

"تحرير اليهود يتم بتحرير المجتمع من يهوديته"

خلفية

برزت المسألة اليهودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كمسألة متعددة الأوجه، فمن ناحية اليهود، تطورت حاجة إلى نوع من الاستقلال عن البنية الاجتماعية السياسية للمجتمعات الغربية والسعي نحو بناء كيان يهودي مستقل، بينما جاء ذلك على خلفية تصاعد ما عرف بـ "اللاسامية" في مجتمعات أوروبا الغربية والشرقية، حيث التقت دعوة اللاسامية مع رغبة قيادات يهودية في بناء الكيان اليهودي الخاص، غير أن هذه الظاهرة لم تكن خارج إطار الحراك الاجتماعي الاقتصادي وبالتالي السياسي في أوروبا التي انتعشت فيها الحركات القومية مع تطور الرأسمالية وتحلل البنى الإقطاعية، هنا جرت محاولات يهودية للبحث عن طريق لتحقيق كيانيتهم الخاصة خارج المجتمعات التي يعيشون فيها، مقتفية آثار حركات ونزعات قومية أوروبية وليدة.

لقد بدأ ذلك مع تشكيل مجموعة "أحباء صهيون" في القرن الثامن عشر بهدي ما كتبه ليوبنسكر حول "التحرير الذاتي لليهود"، عام ١٨٨٢، والذي لقي دعما وتشجيعا من البارون اليهودي الفرنسي روتشيلد، مقابل ذلك ظهرت جمعيات وشخصيات تدعو إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم، مثل دعوات شبتاي زئيفي، غير أن الغلبة في النهاية كانت – وتحت وطأة تصاعد العداء لليهود في أوروبا– للجناح الذي نادى بالكيانية المستقلة لليهود خارج المجتمعات التي يعيشون فيها.

يعتبر كتاب ثيودور هرتسل "دولة اليهود" إنجيل الصهيونية حتى الآن، هرتسل، الصحافي النمساوي انتقل بالصهيونية من حركة تبشيرية إلى سياق عملي تكلل بالمؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد عام ١٨٩٧.

ورغم ذلك، كان أغلب النقد للصهيونية، كحركة تحاول إحياء "الشعب اليهودي" ينطلق من حركات وأفكار ذات طابع يساري أو أنها يسارية بشكل كامل، فقد تصدى ماركس للمسألة اليهودية وبين أن تحرر اليهود يتم من خلال تحرر المجتمع من الرأسمالية، وأن اليهودية لم تبق رغما عن التاريخ بل بقوة التاريخ، فيما أكمل ذلك لينين بنقده لحركة البوند، مؤكدا على ما طرحه ماركس من ضرورة اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وأن الصهيونية ما هي إلا ثمرة التحالف بين الرأسمالية اليهودية والرأسمالية العالمية، وهي تقوم بخدمة مصالح الدول الإمبريالية.

لم تظهر المسألة اليهودية في الشرق– في آسيا وإفريقيا أو في أميركا اللاتينية– رغم وجود عدد كبير من اليهود في هذه المنطقة، بل ظهرت في قارة أوروبا، وحتى في أميركا الشمالية كاد اليهود أن يندمجوا في المجتمع الأميركي المتشكل وبذلك، كانت المسألة اليهودية مسألة أوروبية في الأساس.

من هنا يدخل ابراهام ليئون في النقاش الذي كان دائرا في الأوساط اليهودية حول الصهيونية والمسألة اليهودية، محاولا تأسيس نظرية حول هذه المسألة من منطلق ماركسي– تروتسكي، حيث نشر الكتاب في مجموعة من المقالات في مجلة تروتسكية بلجيكية، (نضال العمال) ليتم جمعها في الكتاب الحالي عام ١٩٤٢.

يشمل الكتاب ثمانية فصول بادئا بطرح منهجيته حول المسألة اليهودية، ثم استعراض تاريخ اليهود والمسألة اليهودية، حيث قسمها إلى فترات تاريخية تبدأ بكل حقبة ما قبل الرأسمالية، ثم بالرأسمالية المانيوفاكتورية في العصور الوسطى، ثم في الرأسمالية الصاعدة، وفي فترة الإمبريالية التي يسميها فترة انحطاط الرأسمالية. ثم يطرح في الفصل الأخير سبل حلّ المسألة اليهودية.

يكتسب الكتاب أهميته من توسعه في نقاش المسألة اليهودية وليس التاريخ اليهودي، لكنه يركز في النهاية على دور يهود أوروبا عبر مراحل تطور الرأسمالية ، ومكانتهم الخاصة في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي كانت سائدة.

قدم للكتاب في طبعته الأولى المفكر التروتسكي وقائد الأممية الرابعة آرنست ماندل، فيما أضيف على الكتاب تعليقان متأخران ارتبطا بنهوض الحركة الوطنية الفلسطينية وتصاعد دور منظمة التحرير الفلسطينية، حيث علق المفكر الفرنسي مكسيم رودنسون على الكتاب في طبعته الثانية عام ١٩٧٣، ناقدا بعض منطلقات ليئون النظرية، مبينا أن الصهيونية لم تكن وليدة البرجوازية الصغيرة الطامحة لبناء كيان قومي، بل إنها ثمرة الرأسمال اليهودي المتحالف مع القوى الرأسمالية الغربية التي دخلت مرحلة الاستعمار المباشر، فيما رد وينشتوك على رودنسون مؤيدا ومبررا طروحات ليئون.

صدر الكتاب باللغة الفرنسية، وترجم لأكثر من لغة منها العربية، حيث صدرت طبعته الأولى عن دار الطليعة ببيروت عام ١٩٧٠، فيما صدرت الطبعة العربية الثانية عن نفس دار النشر عام ١٩٧٣.

حول أبراهام ليئون

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٨، ولد ليئون في وارسو، لعائلة من الطبقة اليهودية المتوسطة، وكانت بولونيا وقتها تخوض صراعات داخلية عنيفة، وتحت وطأة الصراع اضطرت عائلته وهو

في ريعان الصبا إلى الهجرة إلى فلسطين، لكنها لم تمكث فيها سوى سنة واحدة، نظرا لصعوبة الحال، وعادت لتهاجر مرة أخرى إلى بلجيكا لتتفتح عيناه هناك على الفكر الاشتراكي العمالي، وارتباطا بكونه يهوديا فقد تأثر بالتمييز الذي كان يمارس ضده من جهة وبنظرية بوروشوف حول الاشتراكية الصهيونية، وأن الحل الحقيقي للمسألة اليهودية هو في اقامة نظام اشتراكي يهودي في فلسطين. على إثر ذلك التحق ليئون بمنظمة "هشومير هتسعير" ونشط فيها ليصبح قائدها في بروكسل، ثم رئيسا للاتحاد الصهيوني في بلجيكا (مقدمة آرنست ماندل).

اكتشف خلال تفاعله الفكري مع نقابات العمال البلجيكية –بعد أن ترك المدرسة وعمل في مناجم الفحم هناك– زيف الجمع بين الاشتراكية والصهيونية، ليبدأ بنشر مقالاته في جريدة نضال العمال حول المسألة اليهودية عام ١٩٤٠ مع تصاعد النازية منتقدا كل الدعوات التي كانت تؤيد التحالف مع بريطانيا احتماء من النازية. وبعد قطيعته التامة مع الصهيونية قاد الحركة التروتسكية في بلجيكا، وحاول أن يخلق ترابطا بين الحركات التروتسكية في أوروبا خاصة بعد مقتل تروتسكي، لكنه وفي خضم التحضير للمؤتمر العام القي القبض عليه من قبل الغستابو ليودع في معتقل أوشفيتس وليتم إعدامه هناك عام ١٩٤٤ (آرنست ماندل).

حول الكتاب

وضع ليئون كتابه هذا، كردة فعل على الدعوات الصهيونية اشتراكية الطابع أو غيرها لاستعمار فلسطين، بعد أن قرر بحسم انحيازه المناهض للحركة الصهيونية التي كان أحد الفاعلين في تنظيمها في أوروبا وخاصة بلجيكا.

ينطلق ليئون في تحليله خلال الفصل الأول من الكتاب من المفهوم المادي التاريخي، مستندا إلى مقولة ماركس: "يجب أن لا نبحث عن سرّ اليهودي في دينه، بل عن سر الدين في اليهودي الواقعي" . وأنه بدون "دراسة عميقة للتاريخ اليهودي، من الصعب فهم المسألة اليهودية الحالية (ص٨)". وعليه يبني نموذجه التحليلي التاريخي عبر نقده السريع للنظريات الأخرى التي بررت استمرار المسألة اليهودية تاريخيا، والتي نظرت إلى "الشتات اليهودي" كسبب لاستمرار المسألة اليهودية ومقاومة الاندماج في المجتمعات التي عاشوا فيها.

لقد بين أن "الشتات اليهودي" لم يكن تاريخيا يشكل مجموعة اجتماعية متجانسة ومتكاملة، كما فند الزعم القائل إن اليهود شتتوا عندما سقطت القدس عام ٧٠، عبر إثباته أن الشتات اليهودي كان قبل ذلك بقرون، (ص١١) وأنه لم يكن وليد العنف أو القهر، بل كان وليد النشاط الاقتصادي التجاري لهم. وبين أن اليهود في مختلف بقاع العالم غير فلسطين في تلك الفترة – كانوا يشكلون ٧٥ ٪ من اليهود– لم يكن لهم اهتمام كبير بالمملكة اليهودية في فلسطين.

يقدم ليئون بنقده للنظريات الأخرى أطروحته بأن " اليهود عاشوا في التاريخ ضمن دور اقتصادي اجتماعي محدد، جعلهم يشكلون (شعبا– طبقة)، وأن سعيهم للحفاظ على كيانهم كطبقة لها دور اجتماعي دفعهم إلى صيانة خصائصهم الدينية والعرقية واللغوية (ص١١).

يقدم ليئون في الفصل الثاني من الكتاب حتى السابع، عرضا اقتصاديا اجتماعيا تاريخيا لليهود، يمتد من المرحلة ما قبل الرأسمالية وصولا إلى مرحلة الإمبريالية كأعلى مراحل للرأسمالية تعبر عن تعفنها وانحطاطها، ويقدم خلال هذا العرض العديد من الوقائع والأحداث المترابطة التي تبين موقع اليهود الاقتصادي والاجتماعي في النظم والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتعاقبة، وما طرأ على دور ووظيفة اليهود من تغيرات في كل حقبة وتشكيلة.

حول واقع اليهود في مرحلة ما قبل الرأسمالية بين ليئون أن النشاط الرئيسي لهم كان في التجارة، إضافة للتسليف، وأن علاقتهم بفلسطين في العصور القديمة كانت باعتبارها ممرا للتجارة بين النيل والفرات، موضحا أن هناك مبالغة في تقدير دور سبي بابل في تفريغ فلسطين من اليهود، فأغلب يهود فلسطين لم يغادروها مع السبي، وأن دور الفرس في إعادتهم بعد السبي لم يكن سوى دور رمزي اقتصر على إرساليات تحاول إعادة بناء الهيكل، وتجنيد الأموال لذلك، وأن اللغة العبرية لم تعد في تلك الفترة حية حيث اضمحلت في القرن الخامس قبل الميلاد وسادت بينهم اللغة الآرامية.

وينتقل إلى معالجة دور اليهود في الفترة الهلينية، حيث توطد دورهم بعد فتوحات الإسكندر، ونشأت حواضر يهودية في كل من الإسكندرية وأنطاكيا، واشتغل اليهود بالتجارة في مجتمع اقتصاده طبيعي قائم على الزراعة ويحتقر المهن الأخرى غيرها، ورغم ذلك كان اليهود الموردون لاحتياجات الملوك والقادة من بضائع يجلبونها إليهم. وأن دورهم في هذا المجال رغم أنه ارتبط برضى الفئات العليا، اجتذب سخط الفلاحين عليهم.

وفي الفترة الرومانية تقلب وضع اليهود، حيث كان المجتمع باقتصاده الطبيعي الفيزيوقراطي المعتمد على الزراعة والاكتفاء الذاتي يحتقر مهنة التجارة، ولم يكن المجتمع يتقبل اليهود، لكن الإمبراطورية الرومانية تعاملت معهم بامتيازات، كونهم كانوا يوفرون المال للطبقة العليا التي أسرفت في البذخ لدرجة أعطي فيها اليهود امتيازات خاصة من قبل الأباطرة في الفترة الأولى من الحكم الروماني الذي لم يكن متبنيا للمسيحية، لكن توجه اليهود التجاري والربوي، مع انتشار المسيحية التي حرمت الربا، جعلهم موقع اضطهاد وتحقير، كما أن اليهود في تلك الفترة شكلوا عنصر قلق للإمبراطورية الرومانية فجرى اضطهادهم وطردهم من كثير من المواقع التي عاشوا فيها، غير أن ما جرى عام ٧٠ ميلادي قد ضخم حيث لم يطرد اليهود من فلسطين بشكل كامل، وإن القول بأن طرد اليهود من القدس عام ٧٠ م هو سبب الشتات يخالف الحقيقة.

ويبين ليئون أن المسيحية حين ظهرت جاءت كرد فعل لليهودية الشعبية على التجار والمرابين اليهود، وأنها لم تعاد اليهود كدين بقدر ما عادت اليهودية كوظيفة ودور اجتماعي اقتصادي. يخلص ليئون هنا إلى أن اليهود استمروا بسبب التشتت وليس رغما عنه، ولو لم يحصل الشتات قبل سقوط القدس لاندثر اليهود كالأمم البائدة الأخرى.

ازدادت أهمية اليهودي التاجر بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وبات جزءا من تنظيم الدولة المالي، ومنهم من استخدم وزراء للمال وجباة وأمناء ضرائب حيث كانت مرتبتهم بمرتبة النبلاء.

نشط اليهودي في عصور الاقطاع كتاجر ومراب، وقد كان اليهود في كثير من الأحيان ذوي مكانة تصل إلى مرتبة النبلاء، فقد استخدمهم الملوك الإقطاعيون كصيارفة يمارسون من خلالهم الربا، كما تمتع النبلاء بما يقدمونه من بضائع مستوردة، وكانوا هم المسلفون للحرفيين والفلاحين في الاقطاعيات المختلفة، غير أن هذا الدور ولد حقدا عليهم سواء من النبلاء أو من الفلاحين والحرفيين، في حين حظوا برضى الملوك.

غير أن التحول من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التبادلي ولد طبقة تجارية محلية من غير اليهود أدت إلى سحق المركز التجاري اليهودي، حيث تخلوا نتيجة ذلك عن التجارة واكتفوا بالربا والصيرفة في القرون بين الثاني عشر والرابع عشر الميلادية، وبسبب ثقل الربا الذي حرمته المسيحية ليصبح امتيازا لليهود، تحول المنتجون والفلاحون والبرجوازية الوليدة إلى معاداة اليهود وممارسة العنف ضدهم، فاضطروا للهجرة من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية. هنا انتصب التجار الجدد المحليون في صراع ضد التاجر اليهودي، بمعنى أن الوظيفة الاقتصادية الجديدة للتاجر المحلي، باتت منافسة لوظيفة اليهودي الاقتصادية في المجتمع.

بنشوء الصيرفة وانتشارها مع تحلل الاقطاع بدأت تتقلص وظيفة المرابي اليهودي، الذي اقتصر دوره في عمليات ربوية صغيرة أو عبر رهونات لعقارات يملكها فلاحون أو حرفيون صغار، ليعيش اليهود في مسامات المجتمع كبائعين جوالين وأصحاب حرف صغيرة ومن هنا نشأ الغيتو.

ترافق سقوط الاقتصاد المستند إلى القيمة الاستعمالية بانهيار وظيفة اليهود الاقتصادية والاجتماعية، وأدى ذلك إلى هجرة اليهود من أوروبا الغربية أو اندماجهم، مما زاد من حدة المسألة اليهودية في أوروبا الشرقية.

تغير الوضع بالنسبة لليهود في عصر النهضة، فقد تلاشت كثير من وظائفهم الاقتصادية بعد نشوء الصناعات وتفكك الحرف، حيث ساهمت الثورة الصناعية بدمج اليهود في أوروبا الغربية. لكن المسألة اليهودية انتعشت في أوروبا الشرقية الأقل تطورا، والتي كان وضعهم المؤسسي فيها خاصة بولونيا كدولة داخل دولة، ومع بداية التطور في أوروبا الشرقية، اجتمعت البرجوازية الناشئة مع الحرفيين والفلاحين على معاداة اليهود، كمرابين ، الأمر الذي دفع إلى طرح موضوعة إنتاجية اليهود في القرن السابع عشر حيث تفكك الاقطاع وولدت رأسمالية جديدة في أوروبا الشرقية، هنا ومع ترسمل روسيا واندثار الدور الاقتصادي لليهودي تحول اليهود في أوروبا الشرقية إلى عمال في المصانع الاستهلاكية الصغيرة، ما أدى إلى تمايز اجتماعي بين اليهود أنفسهم استطاع أن يزعزع الأسس التقليدية لليهودية ولم يصمد الحرفي اليهودي أمام تطور الصناعة.

ومع صعود الرأسمالية، سرت اتجاهات متناقضة بين اليهود في أوروبا، فمنهم من سعى للاندماج باستغلال ما فتحته الثورة الفرنسية من آفاق لعلمنة المجتمع وتوسع في الحريات، ومنهم من رأى في اشتداد النزعة القومية لدى الأمم الوليدة وخاصة في أوروبا الشرقية مدعاة لبعث المسألة اليهودية، لقد سعى نابليون لدمج اليهود، وعزز من دورهم. هذه الاتجاهات المتناقضة أبرزت المسألة اليهودية كمسألة يهود أوروبا الشرقية، التي بدأ من يقطنها

يهاجر إما لأميركا أو فلسطين، وبدأ اليهود أنفسهم ينتقلون من المدن الصغيرة إلى المراكز الصناعية الكبرى، وظهرت زيجات مختلطة بين اليهود وغيرهم، لكن تكدس اليهود في المدن الكبيرة خلق لديهم سعيا لبناء مؤسساتهم الخاصة وإحياء اليديشية، وبالتالي عودة لإحياء المسألة اليهودية.

نشأ هذا التناقض بين التوجهات اليهودية، بسبب فقدان الأساس الاقتصادي للدور اليهودي من جهة، وحرصهم على البحث عن دور لهم في البنى الاجتماعية القائمة، أدى هذا التناقض إلى وجود دعوات شبتاي زئيفي للاندماج، ودعوات ليوبنسكر للتحرر الذاتي والاستقلال في كيان سياسي مختلف.

لكن مع تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية ودخولها مرحلة الإمبريالية وتوقف تطور القوى المنتجة، وانخفاض الهجرة من أوروبا الشرقية، عادت عقدة اللاسامية للظهور في أوساط الطبقة الوسطى اليهودية نتيجة انهيار الطبقات المتوسطة في أوروبا كجزء من تداعيات الأزمة العامة للرأسمالية، ما أدى إلى وجود تنافس على فرص العمل في بلدان أوروبا وأميركا، الأمر الذي زاد من دعوات اللاسامية من جهة، ومن النزعات العنصرية المتمثلة بالنازية والفاشية، وقد استغلت الاحتكارات والطبقات الرأسمالية السائدة في أوروبا هذه الظاهرة بما يحرف نضال العمال الأوروبيين ضد الرأسمالية نحو صراع داخلي مع اليهود، كما عملت الحركة الصهيونية على استغلال ما يجري لتعزز من نفوذها في أوساط اليهود وتحريضهم على دعم فكرة العودة إلى صهيون.

ولدت مجازر ١٨٨٢ في روسيا وبولونيا، و قضية دريفوس رد فعل من البرجوازية الصغيرة اليهودية على اللاسامية، ورغم ادعاء الصهيونية أنها قادمة من الماضي السحيق، إلا أنها في رأي ليئون وليدة المرحلة العليا من الرأسمالية التي تعفنت وانحطت، فحلم صهيون في الفترة التي سبقت الصهيونية كان حلما مثاليا وقامت الصهيونية بتحويله لموضوع قومي سياسي، مقارنين أنفسهم بالامم المتشكلة حديثا، مع أنها نتاج توقف تطور القوى المنتجة، أي أنها ثمرة عصر الإمبريالية.

تمثلت خلاصة بحث ليئون في أن اليهود خليط عرقي متنافر، وأن المسألة اليهودية القديمة لا ترتبط بالمسألة اليهودية التي نتجت عن الحداثة، وأن الصهيونية حولت المسألة اليهودية إلى مشروع سياسي قائم على تحويل الشعب / الطبقة الذي قارب على الانتهاء إلى دولة على أرض فلسطين، ولذلك يرى أن الصهيونية هي ردة فعل البرجوازية اليهودية الصغيرة على القمع والاضطهاد الذي يتعرض له اليهود في أوروبا وعلى توقف تطور الرأسمالية، ففي عصر صعود الرأسمالية لم تتطور مسألة يهودية حقيقية، لكن مع أزمتها برزت الصهيونية كمدخل لخلاص اليهود.

يطرح ليئون في نهاية الكتاب حلا للمسألة اليهودية خارج الحلّ الصهيوني الذي لا يرى فيه حلا بقدر ما يرى فيه مشكلة، أهم مظهر لها هو أن مباشرة المشروع الصهيوني في فلسطين سيصطدم بحركة قومية عربية رافضة لهذا المشروع، وأن دوامة من الصراع ستستمر، وأن الحل الحقيقي يكمن في انصهار اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها وفي الانخراط في النضال الطبقي ضد الرأسمالية، وأنه لا يمكن لفلسطين واستيطانها وإقامة الدولة اليهودية عليها أن تكون سوى نوع من تسكين الألم لا علاجه.

بقي أن نقول إن كتاب ليئون على أهميته، لم يتعرض ليهود الشرق ودورهم في الدولة العربية الإسلامية وفي إطار الدولة العثمانية، كما أن مفاهيمه حول كون الصهيونية أيديولوجيا البرجوازية الصغيرة اليهودية، لا زالت موضع جدال حتى بين الماركسيين أنفسهم، فهناك من يرى أن خطأ تحليل التروتسكيين للمسألة اليهودية نابع من اعتبارها أيديولوجيا لطبقة غير قادرة على ممارسة الحكم، وأن الصهيونية كانت وليدة تحالف رأس مال يهودي كبير مع الدول الاستعمارية، وعبر تشابك مصالح بين مشروعها ومشروع الاستعمار. هذا الجدل لا زال قائما حتى الآن، وهو ليس جدل لا طائل تحته، بل هو جدل حول اليهودية بما هي ديانة أم قومية. أن رودنسون في نقده لابرهام ليئون يركز على هذه النقطة، مع اتفاقه على الموقف العام من الصهيونية.

استعراض: خلدون البرغوثي

علاقات إسرائيل الدولية:

السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات

تحرير: عاطف أبو سيف

تأليف: مجموعة من الباحثين

إصدار: مدار "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"

سنة الإصدار: ٢٠١٣

عدد صفحات الكتاب: ٦٤٧

عدد الفصول: ستة وعشرون

تقديم

يسعى قادة إسرائيل دائما إلى ترسيخ ما يسمونه "شرعية وجودها" من خلال إقامة شبكة علاقات دولية تؤمّن لها محيطا من الأصدقاء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية لضمان توفير الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والعسكري. فقادة إسرائيل وضعوا لأنفسهم مهمتين بعد قيامها: بناء الدولة، وإيجاد موقع لها في العالم لمواجهة أي عزلة قد تُفرض عليها.

هذه القضية يتناولها كتاب "علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات"، الذي حرره د. عاطف أبو سيف وشارك أيضا في وضع فصوله الستة والعشرين مع ثلة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين والدبلوماسيين، وهم حسب ترتيب فصوله: د. أماني القرم، الباحث عبد الغني سلامة، الباحث والكاتب داود تلحمي، د. ارترو مارزوني ود. مارشيلا سيموني، د.عدنان أبو عامر، الدبلوماسي مأمون سويدان، د. مهند مصطفى، د. أيمن يوسف، د. محمد فايز فرحات، د. فادي نحاس، الدبلوماسي محمد أبو دقة، د. أحمد قنديل، د. أماني الطويل، السفير علي

القزق، السفير نبيل الرملاوي، الباحث الاقتصادي حكمت عاشور.

الكتاب الذي أصدره ("مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية) عام ٢٠١٤، جاء في ٦٤٧ صفحة من القطع الكبير، وستة أبواب، يعالج خمسة منها علاقات إسرائيل بدولة أو بمجموعة من الدول حسب موقعها الجغرافي، فيما يتناول الفصل السادس علاقاتها مع المنظمات الدولية وعلاقاتها التجارية الدولية.

ويتميز الكتاب بكونه مرجعا شاملا يقدم ما لم تتطرق إليه دراسات سابقة، لأنها كانت محددة ومحدودة، بتناولها إما جوانب محددة أو دولا معينة، أو حقبا زمنية وأزمات بعينها أو رؤساء حكومات أو رؤساء محددين.

فصول الكتاب، ومحاور العلاقات الدولية لإسرائيل، التي عالجها الكتاب:

الولايات المتحدة/ د. أماني القرم

شكل نجاح الحركة الصهيونية ومؤسساتها في التغلغل في الولايات المتحدة أداة لجعل الحركة ذات تأثير كبير في توجيه السياسة الأميركية لصالح إسرائيل. ولإدراك الحركة الصهيونية سرعة تداول الحكم بين الجمهوريين والديمقراطيين نأت عن الانحياز لأحد الحزبين.

وتعدد القَرم، محددات العلاقة بالعوامل التالية:

١. البعد الديني: فمعظم المهاجرين الأوروبيين إلى العالم الجديد بروتستانيو المذهب ويؤمنون بأساطير صهيونية وتوراتية.
٢. البعد الاستراتيجي: احتواء الاتحاد السوفييتي (سابقا)، وتدفق النفط، وأمن إسرائيل.
٣. اللوبي الصهيوني.

وتشير إلى أربع مراحل مرت بها العلاقات السياسية:

- التعاطف الإنساني والأخلاقي ١٩٤٨-١٩٦٧.
- التحالف الاستراتيجي ١٩٦٧-١٩٩٠.
- ما بعد عملية السلام.
- عهد باراك أوباما.

ترى الباحثة أن علاقة واشنطن بتل أبيب لا ترتبط بالشخوص، بل بمؤسسة الرئاسة والكونغرس وحسابات الأمن القومي، التي تعمل على تأكيد الترابط والالتزام الأميركي بإسرائيل.

وحول العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، تشير الباحثة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة (١٩٨٥) بين الولايات

المتحدة، وضمانات القروض والمنح الأميركية ساهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقضي اتفاقية التجارة مثلا بجعل العلاقة التجارية بين الطرفين مثل العلاقة بين ولايتين أميركيتين. والولايات المتحدة هي أكبر شريك اقتصادي لإسرائيل، وإسرائيل أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأميركية منذ عام ١٩٦٧، والأكبر منذ الحرب العالمية الثانية (١١٥ مليار دولار).

علاقات أميركا بإسرائيل متينة وتبادلية المنفعة، والخلافات بينهما تحل بسرعة، ولا تؤثر على الموقف الأميركي الداعم لها بسبب تطابق المصالح الاستراتيجية، وهي: الحدّ من نفوذ إيران، ومحاربة "الإرهاب"، وضمان تفوق إسرائيل، وحل القضية الفلسطينية بما لا يمس مصالح إسرائيل.

كندا والمكسيك/ عبد الغني سلامة:

تداخل العلاقات والتعاون المشترك والاتفاقيات بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة، تدفع كندا إلى التبعية لها والمكسيك إلى التقارب معها، وبالتالي تحديد طبيعة علاقتيهما مع إسرائيل.

تتفوق كندا في المصالح المشتركة والاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل على المكسيك ذات العلاقات الأقل تداخلا.

الحكومة الحالية بقيادة ستيفن هاربر حولت دفة السياسة الكندية نحو إسرائيل بشكل تجاوز ما كان يحلم به اللوبي الصهيوني.

يشكل يهود كندا أداة ضغط على السياسة الخارجية الكندية.

أما في المكسيك فرغم صغر عددهم فإنهم يلعبون دورا مهما في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية.

بين إسرائيل وكندا علاقات عسكرية وأمنية واستخبارية مميزة، وتصدر إسرائيل لكندا السلاح. أما المكسيك، فمستوى التعاون ينحصر في تدريب الشرطة على حرب العصابات، وتصدير أسلحة إسرائيلية لها.

بلغ حجم التبادل التجاري بين كندا وإسرائيل عام ٢٠١١ نحو ١,٢ مليار دولار. وتتمتع الصادرات الإسرائيلية بميزات ضرائبية في كندا بفضل اتفاقية التجارة الحرة عام ١٩٩٦. وبلغ حجم التجارة بين إسرائيل والمكسيك عام ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليون دولار.

علاقات إسرائيل بكندا في المجالات العلمية قوية ولا يمكن مقارنتها بالعلاقات مع المكسيك، وبينهما اتفاقيات في مجالات الطاقة والأمن والتنمية والابتكارات التكنولوجية والتعاون الثقافي والأكاديمي والصناعي والأمن القومي.

أميركا اللاتينية والكاريبي/ داود تلحمي:

يمكن تقسيم علاقات أميركا اللاتينية وإسرائيل إلى مرحلتين أساسيتين: الأربعينيات حتى مطلع السبعينيات، ومرحلة التحول في السبعينيات.

وشكلت المرحلة الأولى الفترة الذهبية بالنسبة للحركة الصهيونية، فمثلا كان ثلث المصوّتين مع قرار التقسيم عام ١٩٤٧ في الأمم المتحدة من دول أميركا اللاتينية.

وحتى عام ١٩٧٢ كان هناك ١٤ من دول أميركا اللاتينية لها ممثليات دبلوماسية في إسرائيل.

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأ الموقف في أميركا اللاتينية من إسرائيل يتراجع، ثم تطور لاحقا بفوز القوى اليسارية في الانتخابات، فسعت الأنظمة الجديدة للتخلص من السطوة الأميركية، ما يعني تقييم علاقتها مع إسرائيل.

بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ والحروب التي استهدفت غزة قطعت فنزويلا وبوليفيا علاقاتها مع إسرائيل، كما ولاحقا نيكاراغوا في ٢٠١٠ بعد الهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة.

وفي عام ٢٠١٢ صوتت ٢٥ دولة لاتينية مع "منح فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة"، امتنعت خمس دول، وصوتت بنما ضد القرار.

النفط استيرادا والسلاح تصديرا هما أبرز عنصرين في العلاقات الاقتصادية بين دول أميركا اللاتينية وإسرائيل، ثم السلاح، والتكنولوجيا المتقدمة والخبرات الزراعية والماس المصقول.

بريطانيا وفرنسا وألمانيا/ د. عاطف أبو سيف:

بريطانيا هي صاحبة فكرة وجود دولة إسرائيل، وأصدرت "وعد بلفور" في ١٩١٧ وفرضت تنفيذه بصكّ الانتداب عام ١٩٢٢.

فرنسا التزمت بضمان التفوق العسكري الإسرائيلي بعد النكبة وحتى حرب ١٩٦٧، بما فيه السلاح النووي.

ألمانيا أثرت من خلال الهولوكوست في موضوع إقامة إسرائيل: هجرة اليهود، والتمويل (تعويضات الهولوكوست).

بالنسبة لإسرائيل هذه الدول هي أهم ثلاث قوى أوروبية؛ فبريطانيا وفرنسا نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن، والدولة الثلاث تشكل شبكة أمان مالية وعسكرية، وطوقا لإخراج إسرائيل من العزلة العربية.

حافظت بريطانيا على دعم إسرائيل سياسيا وأمنيا، لكن مواقف إسرائيل من عملية السلام أدت إلى اتخاذ لندن خطوات غير معتادة كالامتناع عن التصويت على طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة، بدلا من التصويت ضده، لكنها أكدت على التزامها بأمن إسرائيل وتميز علاقاتها.

كانت فرنسا من أوائل من أقام علاقات مع إسرائيل، وعملت على تعميقها حتى عام ١٩٦٧، حين أوقف الرئيس تشارلز ديغول (١٩٥٨-١٩٦٩)، دعم إسرائيل العسكري وخفض مستوى العلاقات بها، وطور العلاقات الفرنسية العربية. بعد ديغول اتبع الرؤساء الفرنسيون سياسة "ثنائية الوجه"؛ علاقة معقولة مع إسرائيل، وتطوير للعلاقات مع العرب. وكانت فترة حكم نيكولا ساركوزي دافئة جدا مع إسرائيل، لكنه انتقد سياسات نتنياهو الاستيطانية. أما في حكم فرانسوا هولاند فصوتت فرنسا لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة.

واعتبرت ألمانيا أن إسرائيل هي إحدى قنواتها لتطبيع علاقاتها عالميا بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل ذلك بالدعم المادي. رسميا بدأت العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل عام ١٩٦٥.

أثارت سياسة إسرائيل الاستيطانية قلق ألمانيا، فامتنعت عن التصويت في قرارات تدين الاستيطان في الأمم المتحدة.

وتعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا من أكبر مزودي إسرائيل بالسلاح بعد أميركا. تاريخيا وفّرت بريطانيا التدريب والسلاح قبل قيام إسرائيل واستمرت بذلك بعدها. ثم توقفت عام ١٩٨٢، لتستأنف بعد اتفاقية أوسلو، وللتوقف بعد حرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

أما فرنسا فيعود لها الفضل في تطوير البرنامج النووي الإسرائيلي ببناء مفاعل ديمونا. ويمكن تقسيم تاريخ التعاون العسكري الفرنسي الإسرائيلي إلى ثلاث فترات:

- ١٩٤٨ – ١٩٦٧: وتميزت بالدعم في مجال السلاح والخبرات التصنيعية.
- ١٩٦٨ – ١٩٩٣: وتوقف خلالها الدعم العسكري الفرنسي لإسرائيل.
- ١٩٩٣ فما بعد: تزويد إسرائيل لفرنسا بالتكنولوجيا العسكرية الدقيقة.

وفيما يتعلق بألمانيا، فلم يتوقف الدعم العسكري لإسرائيل في أي وقت، وأبرز سلاح صدرته ألمانيا لإسرائيل هو غواصات "دولفين" القادرة على حمل صواريخ نووية، ويبلغ عددها ثماني غواصات.

بلغت قيمة التبادل التجاري بين بريطانيا وإسرائيل عام ٢٠١١ نحو ٦ مليار دولار. وهناك ٣٠٠ شركة إسرائيلية تستثمر في بريطانيا، كما أن هناك شركات بريطانية كبرى تستثمر في إسرائيل.

أما قيمة التبادل التجاري بين فرنسا وإسرائيل فتجاوزت ٣ مليارات دولار.

ألمانيا هي الشريك الثاني اقتصاديا لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو ٦,٥ مليار دولار.

دول أوروبا الجنوبية (البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، مالطا، قبرص)/ارتورو مارزانو – مارسيلا سيموني:

خضعت البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان ومالطا وقبرص لنظم سياسية مختلفة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، لذلك تباينت مواقفها وعلاقاتها مع إسرائيل، لكن السمة العامة لسياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تراوحت بين الحياد والعلاقات الباردة إلى الانحياز للموقف العربي الذي بدأ منذ منتصف السبعينيات.

تباينت علاقات إيطاليا بإسرائيل عن باقي الدول الخمس الأخرى، من ناحية الصعود والهبوط، فهذه العلاقة لم تصل إلى حدّ التوتر، لأن الموقف الإيطالي لم يكن مؤيدا للعرب بشكل مفتوح.

يقسم كاتبا هذا الفصل طبيعة علاقات دول أوروبا الجنوبية بإسرائيل لفترات زمنية:

١. تأسيس إسرائيل وأول خمس سنوات: وحدها اليونان كانت عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وصوتت ضد قرار التقسيم.

إيطاليا اعترفت بإسرائيل واقعيا عام ١٩٤٩ وقانونيا ١٩٥٠، لكنها حافظت على سياسة منخفضة معها، أما اليونان رغم اعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٩ وإقامتها علاقات عام ١٩٥٢، لم تطور هذا الاعتراف حتى عام ١٩٩١.

أقامت إسبانيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٦٠، والبرتغال اعترفت بإسرائيل فعليا عام ١٩٥٨ وقانونيا عام ١٩٧٧، ولم يطور البَلدان علاقاتهما مع إسرائيل خوفا من المقاطعة العربية.

كانت اليونان في حرب ١٩٥٦ أقرب إلى مصر من إسرائيل. بعد ١٩٦٧ بدأت إسبانيا والبرتغال بالاقتراب منها. أما قبرص فأقامت علاقات معها عام ١٩٦٠، ومالطا عام ١٩٦٤.

٢. موقف مؤيد للعرب في السبعينيات: اقتربت إيطاليا من العرب بعد حرب الأيام الستة، إسبانيا حافظت على مستوى العلاقات نفسه، البرتغال واليونان كانتا أقرب إلى إسرائيل، أما اليونان فكان حكم الجنرالات فيها متعاطفا مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

في حرب ١٩٧٣ منعت إيطاليا واليونان طائرات المساعدات الأميركية لإسرائيل من الهبوط في مطاراتها، لكن البرتغال سمحت بذلك. بعد سقوط الديكتاتورية صوتت البرتغال مع القرار ٣٣٧٩ في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ والذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العرقي، وصوتت قبرص ومالطا إلى جانب القرار، وصوتت إيطاليا ضده، وامتنعت اليونان وتغيبت إسبانيا.

٣. من الثمانينيات حتى أوسلو: عزز قرار المجلس الأوروبي عام ١٩٨٠ تبني إعلان البندقية الذي اعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، عزز التزام دول جنوب أوروبا تجاه الفلسطينيين.

٤. تطور العلاقات:

ظهرت في إيطاليا أحزاب جديدة عملت على التقارب مع إسرائيل، وانعكس في التعاون الاقتصادي والعلمي والعسكري، وفي امتناع إيطاليا عن التصويت مع انضمام فلسطين إلى اليونسكو عام ٢٠١١. وامتنعت البرتغال عن التصويت، وصوتت اليونان وإسبانيا ومالطا مع الطلب. ورغم أن تدهور علاقات تركيا بإسرائيل أدى إلى اقتراب قبرص منها بشكل كبير، لكن قبرص صوتت مع انضمام فلسطين لليونسكو. وتقاربت اليونان وإسرائيل.

شمال أوروبا/ د. عاطف أبو سيف:

تضم هذه المنطقة كلا من بلجيكا والنمسا والنرويج وسويسرا والدنمارك وهولندا وفنلندا والسويد وإيرلندا وآيسلندا ولكسمبورغ وليختنشتاين.

شكلت هذه الدول الامتداد الأوروبي للمعسكر الغربي في مواجهة أوروبا الشرقية. وهي باستثناء النرويج وسويسرا وآيسلندا، أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكانت داعمة لطموحات الحركة الصهيونية، باستثناء النمسا بحكم علاقتها مع ألمانيا النازية.

وتعتمد علاقة إسرائيل مع هذه الدول على العلاقات الاقتصادية القوية، التكامل العسكري والعلمي، عقدة الذنب تجاه يهود أوروبا، وكونها مخرج إسرائيل من العزلة.

اعترفت آيسلندا بإسرائيل عام ١٩٤٨ والنمسا وسويسرا وهولندا والنرويج وفنلندا عام ١٩٤٩، إيرلندا الشمالية كانت أكثر هذه الدول انتقادا لإسرائيل رسميا وشعبيا، ولم تعترف بها حتى عام ١٩٦٣، وأقامت علاقات دبلوماسية عام ١٩٧٥ وفتحت سفارة في تل أبيب عام ١٩٩٦. وفتحت السفارة الإسرائيلية في دبلن بعد فتح مكتب لمنظمة التحرير عام ١٩٩٣.

السويد هي الدولة الثانية الأكثر انتقادا لإسرائيل. في عام ١٩٦٧ –قبل الحرب– وجه رئيس الوزراء السويدي اولوف بالمه خطابا انتقد فيه إسرائيل بشدة، وطوّر علاقات بلاده مع م.ت.ف في ١٩٧٤.

تجاهلت النمسا قضايا تعويض اليهود بسبب دورها في الحرب العالمية الثانية، وحافظت على علاقات جيدة مع الفلسطينيين، فاستقبلت عرفات عام ١٩٨٠، وفتحت مكتبا للمنظمة. وفي عام ٢٠٠٠ قطعت إسرائيل علاقتها بالنمسا بعد فوز حزب الحرية اليميني بالانتخابات النيابية، لكن العلاقات استؤنفت على مستوى منخفض بعد ٣ سنوات.

اتسمت علاقات آيسلندا بإسرائيل بالدفء في السنوات الأولى من عمرها، فكان الرئيس الآيسلندي اسجير اسجيرسون أول رئيس أجنبي يخطب في الكنيست عام ١٩٦٦. كما رفضت آيسلندا الاعتراف بـ م.ت.ف ممثلا للشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير المصير. تغير موقف آيسلندا فانتقدت إسرائيل بشدة ورفضت استقبال بعض وزرائها، واتهمت تل أبيب بممارسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

يقع مقر الاتحاد الأوروبي في بلجيكا، لذلك لها دور فاعل في طبيعة القرارات الأوروبية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. شهدت السنوات العشر الأخيرة توجها لدى نشطاء لمحاكمة قادة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب مستفيدين من القانون البلجيكي، وكاد يتم اعتقال ارئيل شارون ورئيس أركانه رفائيل ايتان عام ٢٠٠٣ بهذه التهمة، لكن المحكمة العليا رفضت اعتقالهما لأن القانون يمنع ذلك وهما على رأس عملهما.

من ناحيتها اتهم وزير خارجية لوكسمبورغ إسرائيل بتحويل غزة إلى سجن كبير، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى تجميد علاقته معها.

في النرويج بدأ التعاطف مع إسرائيل عام ١٩٤٩. كما اعتبرت النرويج القدس عاصمة فعلية لإسرائيل. وبدأ التغير في موقف أوسلو مع تأييد وزير خارجيتها للقرار ٢٤٢، وتبنيه موقف ضم منظمة التحرير لأي تسوية مستقبلية، ثم ضرورة إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران. ثم دورها الأكبر في التوصل لاتفاقية أوسلو.

ترى سويسرا أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يقوم على إعطاء الفلسطينيين دولتهم. في حين ترى فنلندا أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يكون مدخله إقامة دولة فلسطينية.

هولندا والدنمارك هما الأقرب لإسرائيل. ففي عام ٢٠١٢ رفضت هولندا عضوية فلسطين في اليونسكو، كما طالب برلمانها بالاعتراف بإسرائيل دولة لليهود. الدنمارك من أقوى المدافعين عن تل أبيب على طاولة الاتحاد الأوروبي.

روسيا/ د. عدنان أبو عامر:

اعترف الاتحاد السوفييتي بإسرائيل عام ١٩٤٨، لكنه ظل عدوا بالنسبة لها لمساندته الحق العربي وتسليح الدول العربية. وبعد تفجير مقر البعثة السوفييتية في تل أبيب عام ١٩٥٣ قطعت موسكو علاقاتها بها. وتجدد قطع العلاقات بعد حرب ١٩٦٧، واستؤنفت عام ١٩٨٧ قنصليا، وعام ١٩٩١ بشكل كامل.

تسعى إسرائيل من خلال التقارب مع روسيا لإقناعها بعدم جدوى تصدير التقنيات النووية لإيران.

كانت لهجرة مليون يهودي روسي بين ١٩٩٠–٢٠٠٨ إلى إسرائيل آثار عميقة اجتماعيا وسياسيا، حيث شكلوا كتلة تثير اهتمام روسيا.

مرت علاقات روسيا (الاتحاد السوفييتي) بإسرائيل بثلاث مراحل:

١٩٤٨–أواخر الستينيات: سعت إسرائيل إلى توسيع نطاق الاعتراف السوفييتي بها لمحاصرة العرب.

السبعينيات والثمانينيات: فترة قطيعة بين تل أبيب وموسكو.

ما بعد الحرب الباردة: وسعت إسرائيل علاقاتها مع روسيا.

أدى وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم عام ٢٠٠٠ إلى أزمة مع إسرائيل بعد تطهيره الكرملين من رموز الصهيونية، رغم ذلك واصلت إسرائيل سعيها لتعميق علاقتها بروسيا.

تتعدى العلاقات الروسية الإسرائيلية المجالات التجارية والثقافية والعلمية والزراعية، إلى تجارة المعدات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخبارية. ويشكل الملف الإيراني والعلاقات مع سورية محور الخلاف بينهما، وبلغ ذروته حين قررت روسيا بيع إيران منظومة (اس ٣٠٠) المضادة للطائرات.

جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في أوروبا/ مأمون سويدان:

كانت إسرائيل من أولى الدول التي اعترفت بالجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، وسارعت إلى إقامة علاقة دبلوماسية متطورة وتعاون معها، سياسيا واقتصاديا وتجاريا وعلميا وصحيا وثقافيا وأحيانا أمنيا وعسكريا. وأبرز هذه الدول، أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، إستونيا، لاتفيا، بيلاروسيا، ليتوانيا، مولدوفا.

سعت هذه الدول للتقرب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال إسرائيل. ومارست الأخيرة الابتزاز السياسي باتهام دول مثل مولدوفا وليتوانيا وإستونيا بالتورط في "المحرقة". كما هاجر إلى إسرائيل مئات الآلاف من يهود هذه البلاد. تلعب علاقة هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي بحكم عضويتها فيه وفي الناتو (لاتفيا، مولدوفا، إستونيا) دورا في طبيعة علاقاتها بإسرائيل من باب الالتزام بسياسات الاتحاد تجاهها. بالمقابل، لا تزال روسيا تتمتع بنفوذ عسكري واقتصادي هائل على معظم هذه الدول.

أوكرانيا: أولى الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في أواخر ١٩٩١، وعلاقات تعاون في مجالات متعددة.

أرمينيا: أقامت العلاقات مع إسرائيل عام ١٩٩٢، وبينهما اتفاقيات في مجالات الصحة والثقافة والعلوم والاستثمارات والرياضة.

أذربيجان: اعترفت إسرائيل باستقلالها عام ١٩٩١ وفتحت سفارة في باكو عام ١٩٩٣، لكن أذربيجان لم تفعل المثل تحسبا من تصويت الدول الإسلامية ضدها في نزاعها مع أرمينيا.

جورجيا: تبادلت الاعتراف مع إسرائيل وفتحتا سفارات عام ١٩٩٢.

إستونيا: اعترفت إسرائيل باستقلالها عام ١٩٩١، وفتحت سفارة في إسرائيل عام ٢٠٠٩. ووقعت اتفاقيات تعاون.

لاتفيا: تبادلتا الاعتراف الدبلوماسي عام ١٩٩٢ وافتتحتا سفارات عام ١٩٩٥. ووقعتا اتفاقيات في مجالات عدة منها الدفاع المشترك.

بيلاروسيا (روسيا البيضاء): أقامت علاقات مع إسرائيل عام ١٩٩٢، وفتحت السفارات عام ٢٠٠٠.

ليتوانيا: اعترفت إسرائيل بها عام ١٩٩١ وأقيمت علاقات كاملة في العام التالي.

مولدوفا: اعترفت إسرائيل بها عام ١٩٩١، وتبادلتا افتتاح البعثات الدبلوماسية عام ١٩٩٢ ووقعتا اتفاقيات تعاون عديدة.

وسط أوروبا وشرقها: عالم إسرائيل الجديد/ د. عاطف ابو سيف:

بعد حرب ١٩٦٧ قطعت دول منطقة وسط أوروبا وشرقها (بولندا وهنغاريا والتشيك ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وكرواتيا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك والبانيا والجبل الأسود وسلوفينيا وكوسوفو)، علاقاتها مع إسرائيل. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي رأت هذه الدول أن تقربها من الولايات المتحدة يقتضي تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. بالنسبة لإسرائيل فتحت العلاقات مع هذه الدول فرصا جديدة تعزز قوتها واستقرارها، لذلك يهيمن التعاون العسكري على باقي العلاقات.

ازدهرت العلاقات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية مع هذه المجموعة عن طريق الاتفاقيات والتعاون التجاري. وتجاوزت واردات إسرائيل من بعض هذه الدول نحو ١,٣ مليار دولار، فيما وصلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها نحو مليار دولار.

بشكل عام اتجهت معظم هذه الدول التي كانت قبل انهيار الاتحاد السوفييتي مؤيدة للفلسطينيين، إلى بناء علاقات مع إسرائيل على حساب الموقف الداعم للحقوق الفلسطينية، أو بالموازنة بين علاقاتها مع الطرفين.

تركيا/ د. مهند مصطفى:

رغم معارضة تركيا قرار التقسيم، إلا أنها اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، فاعتبرت الدول العربية الاعتراف طعنة في الظهر. كانت العلاقات بين إسرائيل وتركيا سرية وتبادلتا في الستينيات المعلومات والتقنيات العسكرية والاستخبارية. في التسعينيات كانت العلاقات بينهما مميزة.

دعمت تركيا القضية الفلسطينية منذ السبعينيات، ولم تعترف بمنظمة التحرير حتى عام ١٩٧٦، لعلاقات المنظمة مع الأكراد والأرمن واليسار واليونان.

أدى وصول الإسلاميين (نجم الدين أربكان) إلى الحكم في تركيا إلى تغيير في علاقتها مع إسرائيل، فقد أدار أربكان ظهره لإسرائيل ووجه لها أكثر من اتهام بالإساءة لتركيا والسعي لإخراجها من جذورها الإسلامية. بشكل مناقض حافظ الجيش التركي على علاقات إسرائيل ببلاده، وطورها عسكريا.

تصاعد انحياز قادة حزب الرفاه الإسلامي للفلسطينيين لدرجة الدعوة إلى إلغاء كل العقود والاتفاقات مع إسرائيل بسبب ممارساتها في الأراضي الفلسطينية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢، استمرت تركيا في توطيد علاقاتها بإسرائيل لكنها ربطت بين تقدمها وتقدم عملية السلام. بعد تصاعد الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ بدأت تتجه تركيا إلى الموقف الناقد لإسرائيل، وعملت الحكومة التركية على الحد من تدخلات الجيش التركي في رسم الحياة السياسة العامة.

وفي عام ٢٠٠٤ بدأت تركيا تنوع مصادر شراء السلاح، مبتعدة عن إسرائيل. ثم تدهورت العلاقات بعد حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على غزة. فدعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب ردوغان إلى نزع مقعد إسرائيل من الأمم المتحدة.

تدهورت العلاقات بين تل أبيب وأنقرة، بعد هجوم إسرائيل على سفينة مرمرة التركية وقتل تسعة ناشطين أتراك، وتم إيصال رسائل شديدة لإسرائيل، وإلغاء صفقات عسكرية ووقف التنسيق الأمني والعسكري. كما عملت تركيا على تعزيز علاقتها مع سورية وإيران. وذهبت محاولات إسرائيل لرأب الصدع مع تركيا إدراج الرياح.

الصين/ د. أيمن يوسف

قلق إسرائيل من إمكانية تعرض تحالفها مع أميركا إلى المساس، رفع مكانة الصين وتأثيرها، خاصة على الجانب الفلسطيني، للتخفيف من حدة الخطوات السياسية الفلسطينية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة.

بالمقابل، يثير قلق إسرائيل كون الصين مصدر السلاح الأول لإيران، ولدورها المحوري في بناء مفاعلات إيران النووية. لذلك فإقامة علاقات مع الصين تعني لإسرائيل إمكانية احتواء علاقة بكين بطهران.

فاجأت إسرائيل الولايات المتحدة والغرب باعترافها بالصين الشيوعية في وقت كان الغرب يقف مع الصين الوطنية (تايوان) في حربها ضد بكين.

بعد وفاة ماو تسي تونغ في السبعينيات بدأت الصين بالانفتاح على العالم، وبدأت مرحلة التوافق الصيني الأميركي، ومرحلة الخلاف الصيني السوفييتي، ومع توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.

ساهمت إسرائيل في تحديث السلاح السوفييتي المتآكل لدى الجيش الصيني ما انعكس إيجابا على علاقتهما. وأقيمت علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل عام ١٩٩٢.

تسارعت العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتجارية والثقافية في هذه المرحلة بين الصين وإسرائيل، ورغم دعم الصين لمعظم القرارات الأممية الخاصة بفلسطين، حافظت إسرائيل على علاقاتها معها لأهميتها الاستراتيجية كما أشير سابقا.

الهند/ د. محمد فايز فرحات:

رغم أن الهند رفضت قرار التقسيم عام ١٩٤٧، إلا أنها اعترفت بإسرائيل عام ١٩٥٠ وفتحت قنصلية لها في مومباي في ١٩٥٣، لكن العلاقات لم تتطور جوهريا وبقيت على المستوى القنصلي حتى عام ١٩٩٢.

أدى وجود أقلية مسلمة كبيرة في الهند إلى ضبط إيقا ع العلاقة مع إسرائيل. ورغم تفهم الهند لضرورة حلّ المشكلة اليهودية، لكنها رأت أن اعتماد اليهود على الامبريالية البريطانية يجعل من إسرائيل مشروعا استعماريا.

أعادت الهند مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانطلاق عملية السلام وتراجع دور حركة عدم الانحياز التفكير في محددات علاقتها بإسرائيل، ومع تراجع دور نفط العرب في تحديد علاقتهم بالغرب، وانطلاق عملية السلام رُفع الحرج عن الهند، فشاركت في المفاوضات متعددة الأطراف لضمان مصالحها في الشرق الأوسط، لكن مشاركتها كانت مشروطة من قبل إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وهذا ما حدث عام ١٩٩٢.

وحاولت الهند إقامة محور سياسي جديد (الهند-إسرائيل-الولايات المتحدة) ليعمل على محاربة الإرهاب الإسلامي، لكن الولايات المتحدة تحفظت على الفكرة، كي لا ينظر إليها على أنها تآمر مسيحي-يهودي-بوذي ضد العالم الإسلامي.

إضافة إلى التعاون الأمني، تعد الهند أكبر سوق للأسلحة الإسرائيلية حتى تلك التي تستخدم التكنولوجيا الأميركية.

تطور العلاقات بين الهند وإسرائيل نموذجا على قدرة الأخيرة في فصل الصراع العربي الإسرائيلي عن مسار علاقاتها الدولية.

إيران/ د. فادي نحاس:

سعت إسرائيل خلال حكم الشاه (١٩٤١-١٩٧٩) إلى توطيد علاقاتها بإيران لمحاصرة الدول العربية من ناحية، ولتشويه سمعة العرب بوصفهم بالعدائية حتى مع جيرانهم المرتبطين معهم تاريخيا ودينيا وثقافيا، وذلك لترويج فكرة أن عداء العرب لإسرائيل ليس بسبب الاحتلال، بل لعدائهم لكل ما هو غير عربي.

كانت علاقات إسرائيل بإيران حتى ١٩٧٩ قائمة دون مظاهر سيادية، وكانت السفارات تحت غطاء بعثات اقتصادية، لكن إيران اعتبرت من الدول المنتقدة لإسرائيل، فقد صوتت مع القرار الأممي ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، فيما تطورت العلاقات سرّا عسكريا وتجاريا ونفطيا وعسكريا.

بوصول الثورة الإسلامية إلى الحكم، انقطعت هذه العلاقات، وتأججت مع تشدد مواقف إيران وتطويرها -لاحقا- لبرنامجها النووي الذي تعتبره إسرائيل خطرا إستراتيجيا وكيانيا عليها. الهستيريا الإسرائيلية من السلاح النووي الإيراني (إن تمكنت من إنتاجه) غير واقعية، فما يقلق إسرائيل هو التبعات السياسية له، كوضع صعوبات أمامها في إجراء مفاوضات حرة حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، كسورية مثلا. أو أن يؤدي قلق الإسرائيليين من السلاح النووي الإيراني إلى الهجرة. وسيربك خطط إسرائيل السياسية والعسكرية، وستصبح إيران دولة مهيمنة في "اوبك". وقد يؤدي امتلاك إيران سلاحا نوويا إلى سباق تسلح نووي عربي.

تعتمد سياسة إسرائيل في منع حصول إيران على السلاح النووي بالضغط على المجتمع الدولي لتولي هذه المهمة، لكنها صعدت من لهجتها في السنوات الأخيرة من خلال "زلات لسان" مسؤوليها -ايهود أولمرت عندما كان رئيسا للوزراء- وأكد حيازة إسرائيل سلاحا نوويا، وشكلت زلات اللسان "المقصودة" خروجا عن سياسة الغموض الذرية التي تتبعها الدولة العبرية. إيران واصلت برنامجها النووي الذي تؤكد سلميته.

ويقلق إسرائيل سعي إيران لتطوير قدراتها العسكرية خاصة الصواريخ الباليستية والدفاعات الجوية القادرة على صد الهجمات الصاروخية والجوية.

من السيناريوهات المحتملة التي كانت إسرائيل تستعد لها، استسلام إيران بسبب العقوبات الدولية، لكن هذا الاحتمال بات ضعيفا لمعارضة روسيا والصين الشديدة له، [ولانطلاق المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة ٥+١ (أميركا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين + ألمانيا)].

السيناريو الثاني وهو هجوم عسكري إسرائيلي يشل قدرات إيران النووية، لكن هجوما كهذا سيؤخر البرنامج النووي الإيراني ولن يقضي عليه، في الوقت ذاته فإن إمكانيات إسرائيل العسكرية لا تسمح بشن هجوم كهذا، ولما يترتب عليه من إمكانية اضطرار الولايات المتحدة لخوض حرب إلى جانب إسرائيل ضد إيران، وهذا ما لا ترغب به واشنطن.

جمهوريات آسيا الوسطى

تضم هذه المنطقة كلا من كازاخستان، قرغيستان، طاجيكستان، تركمنستان، وأوزبكستان. معظم سكان هذه المنطقة مسلمون سنّة إلا بعض الشيعة الطاجيك. استقلت هذه الدول بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، وتكمن أهميتها بالنسبة لإسرائيل، في أنها الأقرب إليها جغرافيا في محيط علاقتها الآسيوية. لذلك فإن اعتراف هذه الدول بإسرائيل يعزز هويتها كدولة قائمة في آسيا.

أقامت هذه المجموعة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وسعت إلى تعزيز حضور وفودها في المنطقة هذه على أمل أن تكون جسر إسرائيل إلى العالم الإسلامي. لكن العلاقات لم تنعكس في موقف هذه الدول من الصراع العربي الإسرائيلي، فقد صوتت كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان لصالح انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة. كما أن نسبة تصويت دول هذه المنطقة في القرارات المتعلقة بإسرائيل هي ١٠٠٪ ضد ما صوتت عليه إسرائيل وأميركا.

يؤمّن تغلغل إسرائيل في آسيا الوسطى نفوذا لها لكبح التوسع الإيراني في منطقة تتوسط أربع قوى نووية، هي: روسيا والصين والهند وباكستان، وربما إيران ذاتها مستقبلا. وتفتح هذه المنطقة لإسرائيل إمكانية تنويع مصادر الطاقة. كما تعتبر إسرائيل إحدى أهم الدول المزودة لكازاخستان بالسلاح والذخيرة. علما أن الأخيرة غنية باليورانيوم الذي تحتاجه إسرائيل لبرنامجها النووي. وأطلقت إسرائيل عدة أقمار صناعية من قاعدة بايكونور الفضائية في كازاخستان.

اليابان ودول الآسيان/ د. احمد قنديل:

رأت إسرائيل في اليابان و"آسيان" فرصة لبناء علاقات سياسية تكسب بها تعاطف هذه الدول في مواجهة ما تعتبره "إرهابا إسلاميا". يضم اتحاد آسيان الاقتصادي عشر دول هي: اندونيسيا

وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند سلطنة بروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا، وتأسس عام ١٩٦٧. ولهذا الاتحاد أهمية اقتصادية هائلة حيث يتوقع الخبراء أن يكون القرن الحادي والعشرين قرنا آسيويا كما كان القرن التاسع عشر بريطانيا، والعشرون أميركيا.

سعت إسرائيل من خلال اليابان والدول التي تقيم معها علاقات اقتصادية ودبلوماسية ضمن مجموعة "آسيان" مثل سنغافورة وفيتنام وتايلاند، إلى فتح خطوط اتصال مع بقية الدول، خاصة ماليزيا واندونيسيا، لكن جهودها لم تتكلل بالنجاح، وشكل تصويت ٩ من دول آسيان العشر –سنغافورة امتنعت– لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة، صفعة قوية لدبلوماسية إسرائيل.

اليابان

اعترفت اليابان بإسرائيل عام ١٩٥٢، ورفعت العلاقات من مستوى بعثات إلى سفارات عام ١٩٦٣. ورغم حصول تقارب بين اليابان وإسرائيل رفضت طوكيو فكرة توجيه إسرائيل ضربة عسكرية لإيران. كما تعارض اليابان البناء الاستيطاني لتعطيله المفاوضات وانتهاكه القانون الدولي. وترى أن حل القضية الفلسطينية هو بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.

اندونيسيا

لا تعترف اندونيسيا بإسرائيل، لكنهما حافظتا على مستوى محدود من العلاقات التجارية والسياحية والأمنية، وعندما أتيحت الفرصة لإسرائيل لبناء علاقات مع اندونيسيا من خلال الموافقة على فتح بعثة دبلوماسية اندونيسية في رام الله، وتدير العلاقات مع إسرائيل، رفضت تل أبيب منح السفير الاندونيسي فيزا للقدوم إلى رام الله، فعلقت اندونيسيا فتح القنصلية في رام الله، وقطعت كل علاقاتها بإسرائيل.

ماليزيا

تؤكد ماليزيا أنها لن تقيم علاقات مع إسرائيل إلا بعد التوصل إلى سلام شامل، ورغم ذلك تنامت علاقات تجارية بين ماليزيا والدولة العبرية.

سنغافورة

بدأت العلاقات بينهما منذ نشأة سنغافورة عام ١٩٦٩. وبينهما تعاون في مجالات الأمني والدفاع والثقافة والعلوم والتكنولوجيا.

فيتنام

وافتتحت سفارة إسرائيل في هانوي عام ١٩٩٣، والسفارة الفيتنامية في تل أبيب عام ٢٠٠٩. وتحسنت العلاقات التجارية العلاقات بين الدولتين، فعقدت اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي عام ٢٠٠٤، وتقدم إسرائيل تدريبات لتحسين قدرات فيتنام الزراعية والصحية وغيرها.

الفلبين

الدولة الوحيدة التي وافقت على قرار التقسيم بين ٣٣ دولة آسيوية عضو في الأمم المتحدة ، وبدأت علاقاتها مع إسرائيل منذ قيامها. وفتحت سفارة إسرائيل في مانيلا عام ١٩٥٨ وسفارة الفلبين في تل أبيب عام ١٩٦٢.

تايلاند

تأسست العلاقات بينهما عام ١٩٥٤ وفتحت سفارة إسرائيل في بانكوك عام ١٩٥٨، لكن لم تفتتح تايلاند سفارة لها في تل أبيب إلا عام ١٩٩٦. وجهت تايلاند صفعة لإسرائيل باعترافها بالدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

علاقات آسيان وإسرائيل العسكرية

تتعاون تايلاند مع إسرائيل استخباريا، فيما تقيم سنغافورة علاقات أمنية مميزة معها، ووقعت إسرائيل مع فيتنام اتفاقية بقيمة ١٠٠ مليون دولار لبناء مصنع للأسلحة الخفيفة.

العلاقات الاقتصادية

بلغ إجمالي التبادل التجاري بين اليابان وإسرائيل نحو ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠١٢. وسنغافورة وإسرائيل ١,٢٤ مليار دولار. وتايلاند ١,٠٢، ومع باقي الدول لم تتجاوز مليار دولار.

بقية آسيا/ محمد ابو دقة

وتضم هذه المجموعة (أفغانستان، سيريلانكا، الكوريتين، تايوان، منغوليا، بورما ونيبال).

ساهمت إسرائيل في إنهاء الحرب بين كوريا الشمالية والجنوبية من خلال مقترح قدمته عبر الصين، كما ساهم سفير إسرائيل في وضع الإطار القانوني لقرار الأمم المتحدة المتعلق بتشكيل لجنة تضم ١٤ دولة بينها إسرائيل لمراقبة السلام بين الكوريتين عام ١٩٥٠.

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تل أبيب وسيئول عام ١٩٦٢،

وأغلقت إسرائيل سفارتها عام ١٩٧٩ لأسباب اقتصادية حسبما أعلنت، وأعيد افتتاحها عام ١٩٩٢.

ساعد اتفاق أوسلو إسرائيل على إطلاق علاقات تجارية مع كوريا الجنوبية تجاوزت في عام ٢٠١١ نصف مليار دولار. وامتنعت كوريا الجنوبية عن التصويت لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

وتكاد تتشابه ظروف إقامة إسرائيل علاقات مع باقي دول هذه المنطقة (باستثناء كوريا الشمالية وأفغانستان وبنغلادش وجزر المالديف التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل). وأبرز عقبة في وجه إسرائيل لانفتاح هذه الدول عليها هي عدم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية. عموما بقي موقف معظم هذه الدول من القضية الفلسطينية ثابتا حيث صوتت على الاعتراف بالدول الفلسطينية في الأمم المتحدة.

إفريقيا/ د. أماني الطويل:

عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بإفريقيا لخلق إطار داعم لها في الساحة الخلفية للدول العربية الإفريقية، ولضمان تحجيم القدرات العربية في مواجهة إسرائيل، وحرية الملاحة في البحر الأحمر، والحصول على الدعم الإفريقي ككتلة كبيرة في الأمم المتحدة.

واستغلت إسرائيل الوجود اليهودي خاصة في إثيوبيا لتوثيق علاقاتها بها، لتكون رأس حربة إسرائيل في منطقة القرن الإفريقي.

تحصل إسرائيل على حصة معتبرة من ماس الكونغو، ولها شركات نفطية تحت غطاء أميركي أو أوروبي، كما تحتكر تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا وأوغندا.

لعبت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ دورا مهما في تقديم إسرائيل كخط الدفاع الأول عن الغرب، خاصة في إفريقيا، من خلال التخويف من المد الإسلامي والإيراني في تلك المنطقة.

تصدر إسرائيل الخبرات الأمنية والسلاح للدول الإفريقية، وتقدر مبيعاتها منه عام ٢٠١٢ بنحو سبعة مليارات ونص المليار دولار. ولإسرائيل وجود عسكري في تلك الدول بهدف تطويق الدول العربية ومنع نفوذها جنوبا. وتعمل إسرائيل أيضا في منطقة حوض النيل لتضعضع الأمن القومي العربي.

العالم العربي/ مأمون سويدان

تميزت علاقات الدول العربية بإسرائيل بالقطيعة، رفض وجودها على أرض فلسطين قبل ١٩٤٨، والقطيعة في شتى المجالات (في العلن) عقودا طويلة، وهذا هو الحال اليوم باستثناء مصر والأردن.

يعتبر عاما ١٩٧٨، و١٩٩٣ ، مفصليين في علاقات إسرائيل بالدول العربية. ففي الأول تم التوقع على اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر وبالتالي انتهاء القطيعة العربية مع مصر. وفي الثاني تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، التي فتحت الباب لبعض الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وتتأثر طبيعة العلاقات العربية بإسرائيل بمستوى التطور الحاصل في عملية السلام، وبالضغوط الأميركية على الدول العربية، وبالمزاج الشعبي العربي، وشروط الانضمام للمعاهدات الدولية.

استراليا/ السفير علي القزق

تتلخص علاقات استراليا بإسرائيل في دورها المهم في دعم الحركة الصهيونية، ولاحقا إسرائيل في كل المجالات، ولم يتغير الموقف الاسترالي الداعم لإسرائيل بشكل مطلق وهو يتخلص بمقولة: "تتغير الحكومة ويبقى الانحياز".

وتقوم استراليا بتزويد إسرائيل بمعلومات التجسس عن الدول العربية والإسلامية، كما أن بينهما عددا من العقود العسكرية والاتفاقات الأمنية. واستعمل عملاء الموساد أربعة جوازات سفر أسترالية مزورة في عملية اغتيال القيادي في حماس محمود المبحوح في دبي، ولم تعترض أستراليا على ذلك.

نيوزلندا ودول المحيط الهادي الجنوبي/ السفير علي قزق:

اعترفت نيوزلندا بإسرائيل عام ١٩٤٩ متوقعة من إسرائيل تنفيذ قرار التقسيم، وأقامت علاقات دبلوماسية معها في العام ذاته. بعد ١٩٦٧ التزمت هولندا بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة ٢٤٢ و٣٣٨، وأكدت عام ١٩٨٠ التزامها بدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وضرورة إشراك منظمة التحرير في عملية السلام، معتبرة أن حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية الطريق لحل الصراع، كما اعتبرت مسألة اللاجئين مسألة سياسية، وأن بناء المستوطنات مخالفة لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، وطالبت بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

لا يوجد لنيوزلندا سفارة في تل أبيب، ولكن يوجد قنصل فخري منذ عام ١٩٩٨.

أدى الكشف عام ٢٠٠٤ عن محاولة أربعة من عناصر الموساد الإسرائيلي الحصول على جوازات نيوزلندية، واعتقال اثنين منهم إلى تدهور العلاقات مع إسرائيل. فأوقفت جميع الزيارات الرسمية، ورفضت طلب زيارة موشيه قصاب رئيس إسرائيل آنذاك لها، وطلبت من كل المسؤولين الإسرائيليين الراغبين بزيارة نيوزلندا الحصول

على تأشيرة مسبقة، وأخرت الموافقة على تعيين سفير إسرائيل الجديد، كما طلبت من مسؤوليها ووزرائها ضبط أنفسهم في إجراء الاتصالات مع السفير الإسرائيلي.

طلبت نيوزلندا من إسرائيل الاعتذار الرسمي والتعهد بعدم تكرار محاولة تزوير الجوازات، وقام وزير خارجية إسرائيل في عام ٢٠٠٥ سيلفان شالوم بتقديم الاعتذار والتعهد المطلوبين.

الأمم المتحدة/ السفير نبيل الرملاوي:

تتعامل إسرائيل مع الأمم المتحدة بناء على استراتيجية معينة، بتأييد وغطاء أميركي، وبالاستناد على محورين، الأول: يقضي بمنع الأمم المتحدة من اتخاذ أي إجراء عملي لتعزيز الكيان السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني، وتعتمد في ذلك على "الفيتو" الأميركي. ومعارضة جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها والمتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني خاصة تقرير المصير، رفض أي قرار يدين ممارساتها بحق الفلسطينيين، وعدم التعامل مع الأمم المتحدة إلا فيما لها مصلحة فيه.

أما المحور الثاني فيتمثل في إطلاق إسرائيل يدها لفعل ما تشاء بما فيه ارتكاب جرائم تعتبر مخالفات للقانون الدولي بحق الشعب الفلسطيني. والتصرف بالأرض الفلسطينية وما عليها، بما يجعلها غير قابلة لإقامة الكيان السياسي الفلسطيني عليها، ولو بارتكاب جرائم القتل والتدمير.

الاتحاد الأوروبي/ د. عاطف أبو سيف:

تعاملت أوروبا مع القضية الفلسطينية بتجاهل تام، ونظرت إلى الصراع في بداياته من خلال المنظور الإسرائيلي فقط. وبعد خمسين عاما، تحولت النظرة من اعتبار القضية الفلسطينية مشكلة لاجئين إلى مشكلة شعب له حقوق سياسية تتمثل في حق تقرير مصيره. ويعتبر بيان البندقية عام ١٩٨٠ نقطة التحول في هذا المضمار حيث نص على: عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة، وضرورة إجراء مفاوضات كأساس للحل واعتبار القرار ٢٤٢ مرجعية لذلك، وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يحترم حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، وإشراك منظمة التحرير في التسوية المستقبلة، وأهمية القدس في الصراع.

ورغم هذا الموقف، تطورت على أرض الواقع علاقات إسرائيل السياسية والاقتصادية والعملية والاجتماعية مع الاتحاد الأوروبي. ولم يواكب انتقاد الاتحاد لممارسات إسرائيل أي خطوات عملية على الأرض، ويعود ذلك إلى نجاح إسرائيل في الفصل بين الملف السياسي ومواقف الاتحاد السياسية من ممارساتها. [مؤخرا بدأ الموقف الأوروبي يتزحزح تجاه التهديد باتخاذ اجراءات ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية].

حلف شمال الأطلسي (الناتو)/ د. عدنان أبو عامر:

حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومقره العاصمة البلجيكية بروكسل. انشئ عام ١٩٤٩ كحلف دفاعي أوروبي–أميركي ضد الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو. وضع الحلف الشرق الأوسط ضمن اهتماماته، فطوّر علاقات عسكرية مع دول الخليج وفرض وجوده جنوبا في بحر العرب وخليج عدن، وكان له دور رقابي في منع تسلح المقاومة في فلسطين ولبنان، ووضع النفط العربي والمقدرات الأخرى هدفا لهيمنته.

سعت إسرائيل بقوة في الخمسينيات للانضمام لحلف الناتو، لكنها لم تنجح بسبب التحفظ الأميركي وقلق واشنطن من لجوء الدول العربية إلى الكتلة السوفييتية للتسلح بما في ذلك الحصول على السلاح النووي. كذلك تعاون إسرائيل وفرنسا نوويا، أحبط هذه المساعي. لذلك سعت إسرائيل للشراكة الاستراتيجية مع الحلف لكن واشنطن رفضت. بعد تطور العلاقة الإسرائيلية الأميركية بعد حرب ١٩٦٧، أرسلت الولايات المتحدة خلال حرب ١٩٧٣ مئات الدبابات وآلاف الأطنان من الذخائر لإسرائيل من مخازن حلف الناتو.

بعد عام ١٩٩٤، تقرب الناتو من إسرائيل وطوّر شراكة معها في المجالات السياسية، والاستراتيجية–الأمنية، والعسكرية–التكنولوجية، والاقتصادية.

وفيما يتعلق بقضية انضمام إسرائيل للحلف، تنقسم الآراء في إسرائيل نفسها إلى قسمين: مؤيد يرى أن انضمام إسرائيل ستكون له مزايا كثيرة سياسيا وعسكريا واقتصاديا. ومعارض يرى أن عضوية إسرائيل في الناتو ستقيد حركتها في شن حروب استباقية، وستدفع باتجاه تقديم تنازلات إقليمية في سياق الصراع العربي الإسرائيلي.

بالمقابل، يدور جدل مشابه بين أعضاء الناتو حول إمكانية قبول عضوية إسرائيل من عدمه، ويلعب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دورا في ذلك، حيث يطالب بعض أعضاء الناتو بضرورة التوصل إلى اتفاق سلام كضمان أمني قبل عرض العضوية على إسرائيل.

رغم ذلك، فإن عمق العلاقات وطبيعة التشابك بين إسرائيل وحلف الناتو تكاد تجعل إسرائيل عضوا فيه من باب الأمر الواقع.

العلاقات التجارية الخارجية: بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد المعرفي العسكري/ حكمت عاشور:

كانت الإنتاج الزراعي هو المهيمن على القطاعات الاقتصادية في السنوات الأولى بعد تأسيس إسرائيل، وانعكس ذلك على طبيعة الحركة التجارية تصديرا واستيرادا. حولت إسرائيل اقتصادها إلى المجال الصناعي بفضل برنامج التصنيع في أوائل الخمسينيات بمساعدة التعويضات الألمانية بعد عام ١٩٥٣ والتي بلغت حتى عام ١٩٦٥ نحو سبعة مليارات دولار، ورفعت عدد المنشآت الصناعية بين ١٩٥٥-١٩٦٥، من ٧٥٠٥ منشأة صناعية إلى ضعف ذلك. في التسعينيات تصدرت التكنولوجيا قائمة الصادرات الإسرائيلية، ومنبع التطور التكنولوجي كان الهاجس الأمني والعسكري، وسعي إسرائيل إلى حيازة الأسلحة المتطورة تكنولوجياً لتحقيق التفوق العسكري، خاصة بعد الحظر الذي فرضته فرنسا على إسرائيل بعد ١٩٦٧. فأسست المجمع العسكري الصناعي في أوائل السبعينيات وصار نواة الصناعات المدنية عالية التنقية لاحقا.

تمكنت إسرائيل من التكيف مع تطورات الاقتصاد العالمي مستفيدة من علاقاتها الأوروبية والأميركية، وانفتاح أسواق دول الاتحاد السوفييتي السابق والأسواق الأوروبية بعد انطلاق عملية السلام وإنهاء المقاطعة العربية.

خاتمة/ د. عاطف أبو سيف:

أبرز ما يلفت أبو سيف النظر إليه في خاتمة الكتاب هو غياب الاستراتيجيات والرؤى الخارجية للدول العربية المتعلقة بعلاقات إسرائيل الدولية، ورغم أنّ هذا ليس هو موضوع الكتاب الأساسي، لكن غياب هذه الاستراتيجيات في فترات مختلفة وضعفها وتراجعها في فترات كثيرة سهل مهمة إسرائيل في تحقيق نجاحات كبرى حتى في بعض معاقل التعاون العربي الدولي.

ملاحظات

لعل أبرز ما يلفت الانتباه في مجمل هذه الفصول هو التغير الجوهري الذي طرأ في علاقات إسرائيل الدولية بداية التسعينيات، فمع انهيار الاتحاد السوفييتي تمكنت إسرائيل من فتح أبواب التي كانت موصدة أمامها في تلك المنطقة المهمة بإقامة علاقات مع الدول المستقلة حديثا. وبانطلاق عملية السلام وانهيار المقاطعة العربية، فتحت الأبواب لإسرائيل شرقا في آسيا التي كانت مغلقة بوجهها سياسيا واقتصاديا، وازدهر الاستثمار الداخلي والخارجي في كل الاتجاهات، وهو ليس اقتصاديا فقط، بل سياسي وعسكري وأمني وعلمي وثقافي.

الخاسرون، لا نقاش أنهم العرب، خاصة الفلسطينيين، إذ لم تحقق عملية السلام أيا من النتائج المرجوة منها، بل على العكس، صارت إمكانيات التوصل إلى حل سلمي شبه معدومة، في حين تتمتع إسرائيل بعلاقاتها مع معظم دول العالم، حتى مع تلك التي تنتقد ممارساتها بحق الفلسطينيين، فقد نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في فصل مسار عملية السلام – الصراع العربي الإسرائيلي، عن العلاقات الثنائية –بكافة مجالاتها– مع هذه الدول، إلا ما ندر.

كتاب "علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات"، يشكل مرجعا مهما للمعنيين بهذا المجال من ناحيتين، فهو أولا يضم بين دفتيه كما هائلا من المعلومات. وثانيا فإن قائمة مراجعه التي تجاوزت ١٢٠٠ مرجع، تشكل مصدرا مهما لمن يسعى إلى التوسع، أو الدخول في تفاصيل علاقات إسرائيل بطرف أو بأكثر من طرف ممن غطاها مؤلفو هذا الكتاب.

بالنسبة للتقسيم الداخلي للفصول، فقد قسم المؤلفون تطور مجالات العلاقات زمانيا بشكل يفصل كل مجال عن الآخر. فبعد الانتهاء من قراءة الجزء المتعلق بتطور العلاقات السياسية تاريخيا، والبدء بقراءة جزء آخر يتناول العلاقات العسكرية، تحدث قفزة زمنية إلى الوراء من جديد، وهذا قد يشعر القارئ وكأنه عاد إلى بداية الجزء السابق، وذلك لطبيعة التشابك في تطور العلاقات السياسة وانعكاسه على تطور العلاقات العسكرية والاقتصادية وغيرها. ربما لو تم تناول تطور العلاقات كلها بالتوازي لكان ذلك أخف وطأة على القارئ من الانتقال المفاجئ من الوقت الحاضر في مجال العلاقات السياسية، إلى بداية العلاقات العسكرية وغيرها قبل عقود.

النقطة الأخيرة وتتعلق بالعرض هذا، الذي يفترض به أن يتضمن ملخصا للفكرة الرئيسية للكتاب وفصوله، وبحكم المساحة المحددة لهذا العرض، فلن يكون عادلا وصفه بأنه ملخّص، فكلّ فصل من فصول الكتاب تناول علاقة إسرائيل بدولة أو بمجموعة دول عن طريق عرض كمّ مكثف من المعلومات، التي تضع القارئ أمام صورة عامة –وأحيانا مفصلة بلغة الأرقام– لطبيعة هذه العلاقات. الكتاب مرجع مهم لمن أراد الاطلاع والاستفادة، لكنه لا يغني المتعمقين أو من يسعى للتخصص عن الرجوع إلى المصادر التي وفر الكتاب من خلالها كنزا حقيقيا.

المكتبة

نخب يهودية تناقش الصهيونية

اسم الكتاب: رزمة رسائل

المؤلف: حنة أرندت وغرشوم شالوم

الناشر: بابل

عدد الصفحات: ٥١٢ صفحة

يحتوي هذا الكتاب على ١٤١ رسالة تبادلها المفكران اليهوديان حنة أرندت وغرشوم شالوم، اللذان تربطهما علاقة صداقة متينة رغم اختلافات الرأي والنقاشات الحادة بينهما. وتبدأ هذه المراسلة بينهما في فترة المحرقة، وتوفر فرصة من أجل التمعن في تراث وثقافة يهود أوروبا من خارج القارة، حيث تواجدت أرندت في نيويورك وشالوم في القدس.

كذلك يحتوي الكتاب تقارير كتبتها أرندت، وتنشر لأول مرة، خلال سفرها إلى ألمانيا كمبعوثة منظمة "النهضة من أجل ثقافة إسرائيل"، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بهدف إنقاذ "كنوز الثقافة اليهودية" التي نهبها النازيون.

ورغم السنوات الطويلة التي مرّت منذ تبادل هذه الرسائل، إلا أن مضمونها لا يزال حاضرا في إسرائيل والنقاشات الجارية فيها. ويمكّن تبادل هذه الرسائل القارئ من الاطلاع على النقاش المتواصل بين أرندت وشالوم حول الحركة الصهيونية، وكلا جانبي الخريطة السياسية في ذلك الوقت. وكان شالوم قد ادعى ضد أرندت بأن لديها "عقدة معارضة لفلسطين"، لإقامة دولة لليهود فيها، بينما أرندت تساءلت كيفية وجود ميول "قومية" ومتطرفة للغاية لدى شالوم.

ويطلع قارئ هذا الكتاب على أفكار النخبة الثقافية ليهود أوروبا، قبل تأسيس إسرائيل، وبين هذه النخب مثقفون مثل فولتير بنيامين وليو شطراوس وماكس هوركهايمر.

ألمانيا المعاصرة بعيون إسرائيلية

اسم الكتاب: ألمانيا مختلفة

المؤلف: إلداد بك

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ٤١٣ صفحة

استسلمت ألمانيا أمام الحلفاء في ٧ أيار العام ١٩٤٥، وانهار "الرايخ الثالث"، وبذلك وصلت الحرب العالمية الثانية إلى نهايتها في أوروبا، كذلك وصلت إلى نهايتها المحرقة التي بين ضحاياها ملايين اليهود، الذين قتلوا على أيدي الألمان وحلفائهم.

وفي ١٢ أيار العام ١٩٦٥، أقيمت علاقات دبلوماسية كاملة بين جمهورية ألمانيا الغربية الفدرالية وإسرائيل. ويناقش هذا الكتاب عملية المصالحة بين "أمة القتلة" و"شعب القتلى"، حيث تحدث المبادرون إلى هذه المصالحة عن نشوء "ألمانيا مختلفة" من بين أنقاض ألمانيا النازية.

وبعد مرور ٥٠ عاما على تلك المصالحة التاريخية، تعتبر ألمانيا في نظر الكثير من الإسرائيليين الحليفة الكبرى لإسرائيل. كما أن شوارع برلين مليئة بالإسرائيليين، ويكرر السياسيون الألمان تصريحاتهم حيال التزامهم التاريخي تجاه "الشعب اليهودي" ووجود إسرائيل وأمنها.

ومن بين الأسئلة التي يتناولها هذا الكتاب: ما مدى رسوخ هذه النظرة الإسرائيلية والتصريحات الألمانية؟ هل تعلمت ألمانيا حقا شيئا من ماضيها؟ ما مدى أهمية العلاقات مع إسرائيل بالنسبة لألمانيا، هذا إذا كانت مهمة أصلا؟ وما هو الدور الذي يؤديه العداء للسامية في الحياة اليومية في ألمانيا، في الوقت الراهن؟

ويحاول مؤلف الكتاب، إلداد بك، وهو مراسل صحيفة "يديعوت أحرونوت" في ألمانيا منذ العام ٢٠١٢، استيضاح هذه الأسئلة وأسئلة أخرى والإجابة عليها. ويرسم بك، بنظرة تاريخية واسعة ومعمقة وعلى أثر تجربته الحياتية الشخصية، صورة ثاقبة لألمانيا في الفترة المعاصرة من وجهة نظر إسرائيلية ويهودية.

إلداد بك من مواليد مدينة حيفا، وكان مراسلا لشؤون الشرق الأوسط في إذاعة

الجيش الإسرائيلي وصحيفة "حداشوت"، وعمل محررا للقسم الدولي في صحيفة "هآرتس"، وبعد ذلك مراسلا لوسائل إعلام إسرائيلية في فرنسا والنمسا وألمانيا. وأنهى دراسة البكالوريوس في الدراسات العربية والإسلامية في جامعة السوربون في باريس. وصدر له كتاب في العام ٢٠٠٩ بعنوان "خلف الحدود" حول جولات ومقابلات في دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل.

وحدة الإنقاذ

اسم الكتاب: ٦٦٩، قصة وحدة عسكرية خاصة

المؤلف: إيتي إلناي

الناشر: كنيرت، زمورا بيتان

عدد الصفحات: ٣٨٢ صفحة

أصيب الضابط الطيار الإسرائيلي، نوعام أرنون، عندما قفز من طائرة الفانتوم التي كان يحلق فيها وسقط في البحر المتوسط، في حزيران العام ١٩٧٢ . وهرعت قوات إنقاذ باتجاهه وعثرت على موقعه، فيما كان لا يزال على قيد الحياة، لكن القوات فشلت في محاولة إنقاذه، وغاص في أعماق البحر ولم يتم العثور عليه حتى هذا اليوم.

ودفع موت أرنون، وعِبر حرب أكتوبر العام ١٩٧٣ التي اندلعت بعد ذلك بفترة قصيرة، سلاح الجو الإسرائيلي إلى اتخاذ قرار بتشكيل وحدة حرفية تكون مهمتها إعادة الطيارين بعد قفزهم من طائراتهم إلى قواعدهم العسكرية. وفي نيسان العام ١٩٧٤ تم تشكيل الوحدة ٦٦٩ وكان مقرها في قاعدة سلاح الجو في "تل نوف".

وكانت الوحدة ٦٦٩ في البداية جسما غريبا في الجيش الإسرائيلي، وكان يتم وصف أفرادها بـ "الأنصار". فقد كان هؤلاء شبان يتسكعون في أودية سيناء، التي كانت لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وعند الينابيع في الجليل. وكانوا يصطادون الحمير والأفاعي، ويطهونها ويأكلونها، ثم يروون ذلك لقائد العمليات. تشكلت هذه الوحدة من هؤلاء الشبان، ولا تزال تشكل حتى اليوم "وحدة الإنقاذ الوطنية" في الجيش الإسرائيلي. وشاركت على مدار العقود الأربعة الماضية في عدد كبير من عمليات الإنقاذ والبحث عن متجولين تائهين.

ويكشف هذا الكتاب لأول مرة عن تفاصيل عدد من عمليات الإنقاذ التي نفذتها هذه الوحدة، والتي يرويها أفرادها الذين شاركوا في العمليات. كما يستعرض الكتاب التغيرات التي طرأت على الوحدة وأفرادها.

ومؤلف الكتاب، إيتي إلناي، من مواليد العام ١٩٨١، وهو صحافي استقصائي، ويحمل البكالوريوس في العلوم السياسية والإعلام من جامعة تل أبيب.

اليهودية والقوة المفسدة

اسم الكتاب: خطاب موسى الأخير

المؤلف: ميخا غودمان

الناشر: دفير

عدد الصفحات: ٣٨٢ صفحة

ألقى النبي موسى قبيل لحظات من وفاته أهم خطاب في حياته، وتضمن فكرا جريئا، يطرح تفسيرا ثوريا للبشرية والديانة والقوة. وعلى غرار الكتابين السابقين للدكتور ميخا غودمان، "أسرار دليل الحائرين" و"حلم الخزري"، فإن "خطاب موسى الأخير" هو كتاب يتحدث عن كتاب أيضا.

ويتناول هذا الكتاب قراءة لدراما فكرية – إنسانية كبيرة، لكن، هذه المرة، تأخذ الرحلة عبر الزمن القارئ إلى فترة قديمة جدا وإلى فلسفة التوراة، "من خلال السعي نحو الأسس العميقة، ولغز الفكر اليهودي".

ويستخرج غودمان من سفر التثنية الصوت الذي تم إسكاته من توراة موسى، ويرى أنه دليل ذو علاقة "بالشعب الذي تم إدخاله إلى البلاد في تلك الفترة، وللشعب الذي يسكنها في الوقت الحاضر". ويعتبر المؤلف أن "الشبه بين الحكاية الصهيونية والحكاية التوراتية مثير"، وأن "الانقلاب الصهيوني يدوّي في

الانقلاب التوراتي. ويقف سفر التثنية بالضبط عند نقطة الانقلاب، بعد الخروج من مصر وقبل الدخول إلى البلاد. ولذلك فإنه من الطبيعي أن يكون في مركز خطاب موسى القلق من أن القوة مفسدة لشعب إسرائيل. لكن الاستنتاج من خطابه ليس توصية للتخلي عن القوة".

ومؤلف الكتاب، الدكتور ميخا غودمان، هو باحث زميل رفيع في مركز "شالوم هرطمان" في القدس.

مئة عام على الحرب العالمية الأولى

اسم الكتاب: أوديسا ٢٤ – مجلة

المؤلف: أفنير أبراهامي (محرر)

الناشر: أوديسا

تم تخصيص العدد ٢٤ من مجلة "أوديسا" الفكرية للذكرى السنوية المائة للحرب العالمية الأولى. وتناول مقال البروفسور إيلي شلتيئيل المؤرخين الذين يعيدون التفكير في هذه الحرب، بينما يجد البروفسور موشيه تسيمرمان في هذه الحرب جذور الكارثة اليهودية.

ويكشف الدكتور عوفر أشكنازي عن ما يتكشف من رسائل الجنود في الحرب من تحت الأنقاض، وقبل تبلور الأساطير والذكريات. ويستحضر آساف موند الصوت العبري المنسي الذي شارك في الحرب ووثقها، وهو صوت الأديب أفيغدور همئيري. ويكتب داني موجا عن محاولات مؤسسات أوروبية لفرض رقابة على أفلام سينمائية حول العرب بعد عقود من انتهائها.

ويدقق البروفسور إليعازر رابينوفيتش فيما إذا كانت النظرية الفيزيائية التي تضمن اتحاد القوى الأساسية الأربع في الطبيعة، "نظرية الأوتار"، قد امتحنت إبان الحرب. ويكتب الدكتور جاد آشير حول الساعات غير المرئية التي تبلور سلوك الحيوانات والنباتات. ويصف البروفسور روني رايخ اللغز الذي لا يزال يحيط بموقع خربة قمران.

وحدة المستعربين

اسم الكتاب: بالخديعة

المؤلفان: عيدو وعيناف

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ٣٢٩

تعتبر وحدة المستعربين في الجيش الإسرائيلي "دوفدوفان" إحدى الوحدات المحاطة بالغموض، وهي تعمل بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، من خلال عمليات، فيما أفرادها يرتدون لباسا مدنيا ويحاولون الظهور في الشارع كفلسطينيين. وترددت أنباء ونشرت تقارير عديدة حول العمليات التي نفذتها هذه الوحدة التي تستخدم أسلحة متطورة، ولكنها سرية.

ويروي هذا الكتاب قصة وحدة "دوفدوفان" ويشكل وثيقة نادرة لعدد من العمليات التي نفذتها، من وجهة نظر أفرادها، الذين يتحدثون عن تجندهم للجيش والتدريبات التي خضعوا لها، وانتهاء بالعمليات والاغتيالات التي نفذوها وعملهم في الفترات العادية التي لا يسودها التوتر الأمني. كذلك يروي أفراد الوحدة المخاطر التي يتعرضون لها خلال العمليات العسكرية.

ومؤلفا الكتاب، عيدو عيناف، هما ضابطان سابقان في وحدة "دوفدوفان"، بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٣، ولا يزالان يخدمان كضابطين في الاحتياط. ويكشفان في الكتاب، لأول مرة، عن أحداث تقشعر لها الأبدان، علما أنه تم الكشف عن قسم من هذه العمليات في الماضي وأثارت ردود فعل، لكن الكتاب يوثقها بتفاصيلها الدقيقة.

دفاعا عن الاحتلال

اسم الكتاب: صناعة الكذب

المؤلف: بن درور يميني

الناشر: يديعوت

عدد الصفحات: ٤١٥

مؤلف هذا الكتاب هو الصحافي المعروف بمواقفه اليمينية وكتابته الديماغوجية، بن درور يميني. ويدعي أن الصراع العربي – الإسرائيلي "موجود في مركز إحدى عمليات الاحتيال الكبرى في العقود الأخيرة، في الوقت الذي يعتقد فيه نصف الأوروبيين أن إسرائيل تتعامل مع الفلسطينيين مثلما تعامل النازيون مع اليهود؛ وفيما يدعي أكاديميون مرموقون أن إسرائيل ارتكبت في العام ١٩٤٨ إحدى أخطر الجرائم في التاريخ المعاصر؛ وفيما سياسي مهم مثل بيل كلينتون يقرر أن الصراع الإسرائيلي – العربي هو السبب الأساسي للإرهاب العالمي، وفيما يعتقد مفكرون مهمون أن إسرائيل هي دولة أبرتهايد، فإن الاستنتاج الحتمي هو أن الأكاذيب تنتصر".

ويدعي يميني أن "صناعة الكذب الموجهة ضد إسرائيل مكونة من مواعظ مغرضة، متواترة ومنفلتة. ولها أوجه لا حصر لها وأنواع عديدة من التعبير التي تحاول تصوير دولة إسرائيل كوحش، ونجحت في بعض الأوساط بتصوير إسرائيل كشيطان".

ويهاجم يميني في كتابه وسائل الإعلام والأكاديميا "التي صنعت ونمّت هذه الأكاذيب ومنحتها منبرا". ويستعرض المؤلف ما يصفه "بالادعاءات الرائجة ضد إسرائيل في أوساط آخذة بالاتساع"، ويعتبر أنه يفندها الواحدة تلو الأخرى، ويعتقد أنه يكشف عن "الفجوة القائمة بين هذه الادعاءات وبين الحقائق التي يصعب تقويضها بصورة لا لبس فيها".

ويعتبر يميني أن ثمة ضحيتين لـ"صناعة الكذب" وهما إسرائيل والفلسطينيون، "الذين ترسخ صناعة الكذب معاناتهم وتشجع على العنصرية والعداء للسامية في صفوفهم، وتعمق رفضهم لتسوية نزيهة من خلال حل الدولتين للشعبين".

لاجئون مؤقتون

اسم الكتاب: لاجئون يهود في حرب الاستقلال

المؤلفة: نوريت كوهين - ليفينوفسكي

الناشر: عام عوفيد

عدد الصفحات: ٣٠٢ صفحة

تقول مؤلفة هذا الكتاب إن عدد "اللاجئين اليهود" في حرب العام ١٩٤٨ بلغ ٦٠ ألفا، وأن الحرب اقتلعتهم من بيوتهم وفصلتهم عن عائلاتهم، "وفيما هم بعيدون عن بيوتهم، خائفون وعلى شفا اليأس، تجمعوا في مساكن مؤقتة".

وتشير المؤلفة إلى أن "انتصار اليهود في الحرب ألحق خسائر هائلة بالسكان الفلسطينيين وخلق مشكلة لاجئين شديدة ومتواصلة. والمعاناة والاقتلاع المؤقت للاجئين اليهود كانت منسية وأقصيت من الذاكرة الجماعية. والمنتصرون الذين يكتبون التاريخ لا يميلون إلى ذكر وتخليد لحظات ضعف وانكسار".

ويستعرض هذا الكتاب "القصة المنسية للاجئين اليهود وتدمجها بتاريخ حرب الاستقلال"، مستعينة بأرشيفات في محاولة لرسم صورة "بطولة مدنية وتضامن اجتماعي".

ومؤلفة الكتاب، الدكتورة نوريت كوهين – ليفينوفسكي، مؤرخة، وتعمل كمديرة قسم التربية في مركز إسحق رابين لدراسة إسرائيل.

ABSTRACT

This volume of the Israeli Affairs Journal addresses two key themes. The first is the media in Israel and the second is the Jewish nation-state bill.

The contributors to the first theme address transformations of the media in Israel, its relation to capital and power, and the strategic impact of commercial journalism on Israeli media and the exclusion of partisan media. The experience and challenges of establishing a union for journalists in Israel is a key feature of this theme. Also covered is the relationship between Israeli media, power, and the other "the Palestinian", and an example is provided of how the Israeli media isolates life in Gaza from the reality of Israelis lives during the "protective edge" operation. An analytical report on ownership of media agencies in Israel is also included.

The second theme consists of two articles written by prominent Palestinian lawyers and researchers. The articles offer a detailed reading into the nation-state bill and Jewish superiority over Palestinians. The articles examine the real debate over Israel's nation-state bill, the reasons, backgrounds, and contradictions with reality.

The current volume also presents two translations. The first examines shifts in Israel-Africa relations. The second translation is a report entitled "How and why Israel's army has become more religious?". An additional article included in the issue aims to analyze the recommendations of the State Committee's report on governance in the Israeli academic institution, which was published in May 2014.

An exclusive interview is featured in this volume with Igal Sarna, who writes feature stories for the daily newspaper *Yediot Aharonot*. After serving as a tank commander in the October 1973 war, he was one of the ex-soldiers who founded the Peace Now movement. He states that "fantasy has become more powerful than reality, and that Israel has shifted from a state to a kingdom. Similar to the ISIS, which wants to build an Islamic State (Caliphate), Israel wants a Kingdom, and part of the Israelis is Daesh".

The selection from the Zionist archive's section includes an exclusive translation of excerpts of "Ben-Gurion's Diary for the 1967 Six-Day War" that dates back to 1960. The translation presents discussions between the *Mapai* Party secretaries' meetings and the government about the Arab minority in Israel, the general elections held in late 1959, and recruiting Druze in the Israeli army and the problems related to the conditions of their military service, in addition to the military rule imposed on Arab towns and villages from 1948 until 1966.

Finally, a library as well as three book reviews are presented in this volume.

صدر عن "مدار"

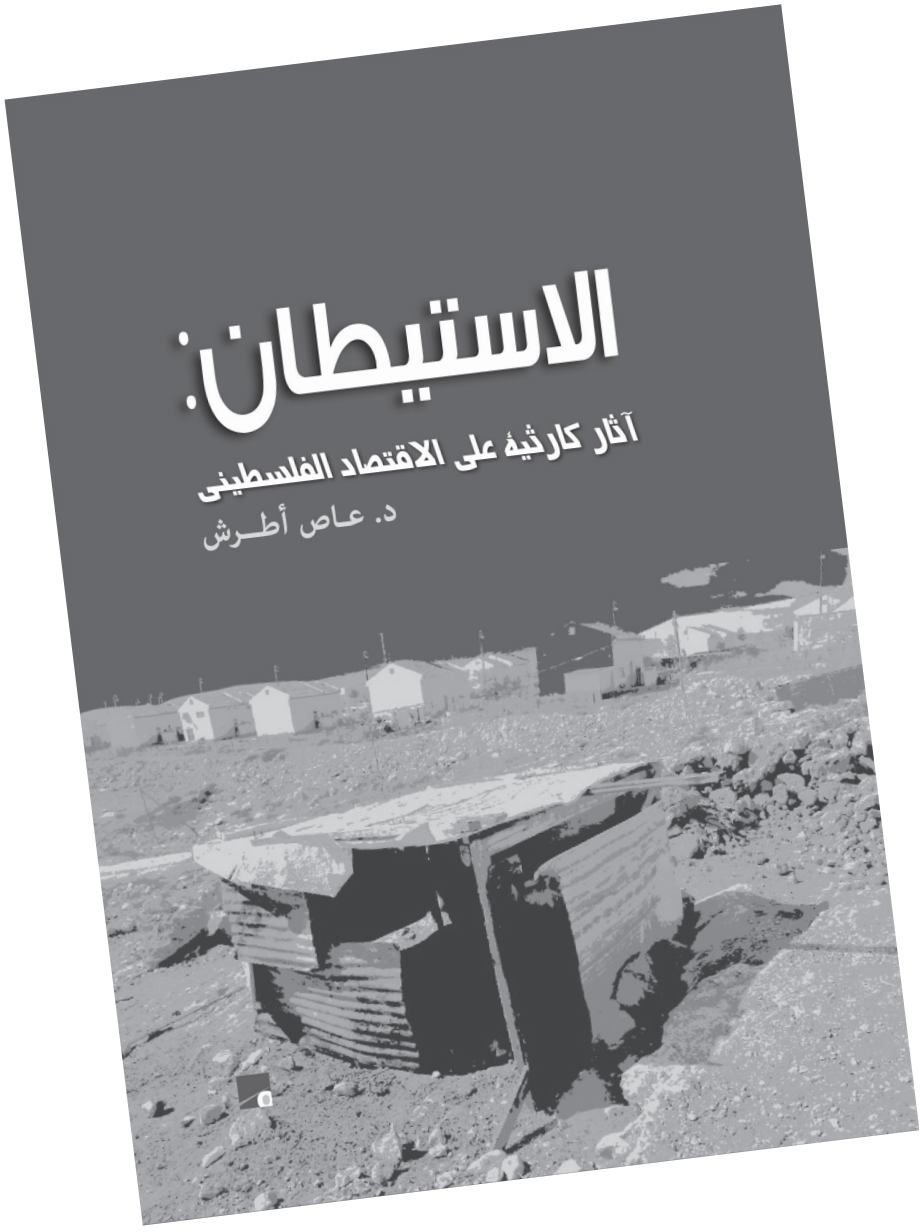

صدر عن "مدار"